

تَبَحُّبُهُ لِرُطَالِغٍ
بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَائِغِ فِي مَقَرِّ الْإِمَامِ نَائِغٍ

تَبْصِيرُ الْمُطَالَعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَائِعِ فِي مَفْهِمِ الْإِمَامِ زَائِعِ

نظم
الإمام العلامة المفرد اللغوي النحوي
الغنيّة البرضي محمد بن محمد بن داود ابن أجروم
الصنهاجي العباسي المغربي
(672 - 723 هـ)

شرح
د. فحّمد حُخود التّمسمانيّ

الجزء الأول

1446 هـ / 2025 م



مُحْفَظَّة
بَيْعٌ بِقَوْنٍ

الكتاب

: تَبْصِيرُ الْمُطَالَعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَارِعِ فِي مَقَرِّ الْإِمَامِ نَافِعِ
نَظْمِ الْإِمَامِ الْعَلَّامَةِ الْمُقَرَّرِ اللَّغَوِيِّ النَّحْوِيِّ الْفَقِيهِ الْفَرَضِيِّ
مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدَ بْنَ دَاوُدَ ابْنَ أَجْرُومَ الصَّنَهَاجِيِّ الْفَاسِيِّ
الْمَغْرِبِيِّ (672-723هـ).

: ذ. مُحَمَّدٌ حُجُودُ التَّمَسَّانِيِّ

: 1446 هـ / 2025 م

: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

: 2025MO3790

: 978-9920-481-18-2



دار أبي رقرق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3، حسان - الرباط

الهاتف : 05 37 20 75 83 - الفاكس : 05 37 20 75 89

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

شرح

الطبعة الأولى

الناشر

رقم الإيداع القانوني

ردمك

الطباعة والإخراج الفني

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.
خضع هذا الكتاب قبل نشره إلى التحكيم والمراجعة.

مَقْدَمَةُ الشَّارِحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الضَّارُّ النَّافِعُ، الخافضُ الرَّافِعُ، مبصِّرُ النَّاسِ بالأحكام والشرائع، والصَّلاة والسلام على النَّبِيِّ الشَّافِعِ، من نزل عليه القرآن الجامع النَّاصِعُ، ابتداءً أو منجِّمًا حسبَ الأحداثِ والأسئلةِ والوقائعِ، وعلى آلِهِ الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ، وأصحابِهِ النُّجُومِ الطَّوَالِغِ، والتَّابِعِينَ لَهُم من ذَوِي التَّقَى والفضلِ والمنافعِ، والقُرَّاءِ البدورِ اللَّوَامِعِ، ورُؤَاثِهِم الشَّهْبِ السَّوَاطِعِ، والرَّاوِينَ عَنْهُمْ والتَّاقِلِينَ لعلومهم بضبطٍ وإتقانٍ ما بقي القرآن يتلى في البيوت والجوامع.

وبعد؛ فأفضل ما يشتغل به المرء في هذه الحياة: القرآن الكريم؛ تلاوةً لحروفه، وتدبراً لآياته، وفهماً لمعانيه، وعملاً بِمَرَامِيهِ، إضافةً إلى ما يتصل به من علوم: رسمًا، وضبطًا، وتلاوةً، وتجويدًا، وقراءاتٍ، وتفسيرًا.

وأجلِّ علومه التي يأخذ عليها المسلم الأجر الكبير عند الله ما يتعلق بقراءاته؛ لمساهمته في حفظ القرآن الكريم، وتجويد حروفه، وعصمة القارئ من الخطأ في كلماته، وصيانتَه من التحريف والتَّغْيِيرِ والتَّبْدِيلِ، لذلك كتب فيه القراء قديمًا وحديثًا: مؤلَّفات غزيرة، صغيرة وكبيرة، نظمًا ونثرًا، أفرادًا لقراءات وروايات معيَّنة، أو جمعًا لبعضها أو لكثير منها.

ومن أكثر القراءات التي أفردت بالتأليف: قراءة الإمام نافع؛ فقد صنَّف فيها قراؤنا رحمهم الله في المغرب والمشرق كتبًا عديدة طارت بها الرِّكبان، وحفظها الولدان، وتعلَّق الطلبة بها تعلَّق الولهان.

ومن أهم ما أُفْرِدَ في قراءة الإمام نافع نظمًا: «البارع في مقرِّ الإمام نافع» للإمام العلامة المقرئ اللُّغَوِيُّ النَّحْوِيُّ الفقيه محمَّد بن محمَّد بن داود ابن

أَجْرُوم الصَّنَهَاجِي، رحمه الله تعالى، ورضي عنه، وجزاه عن طلبة العلم خير الجزاء، فقد جاء نظمه صغيراً مختصراً معتصراً مفيداً مهذباً خالياً من الحشو والتطويل.

والإمام ابن أَجْرُوم رحمه الله يعرفه القاصي والداني، وتلمذ على كتبه المغربي والمشرقي، وهو البحر في علمي النحو والقراءات، والذي لا يُسْتَعْنَى عنه في هذين العلمين، ولا يُذكران إلا ويذكر من أربابهما، وخاصة كتابيه الجليلين: «المقدمة الآجرومية» في علم النحو، و«البارع في مقراء الإمام نافع»، وقد كان لي شرف حفظهما في الصغر، وانتفعتُ بهما في الكبر، ونلتُ من بركاتهما ما الله به عليم، فجزاه الله عن المسلمين وطلبة العلم خير الجزاء. وقد قصدتُ في كتابي هذا بعون الله تعالى شرح نظمه «البارع في مقراء الإمام نافع»؛ ليكون تذكرة لنفسي، ولمن شاء من أبناء جنسي.

فقد بينتُ معانيه، وشرحتُ غامضه، ووضّحتُ مجمله، وأضفتُ إليه ما لم يذكره ممّا نصّ عليه غيره، وحرّرتُ أوجهه، وأكّدتُ على ما جرى به العمل عند المغاربة في الأداء في حال الأفراد، أو قدّمه المشاركة حين القراءة بالجمع والإرداف.

الأسباب الدّاعية إلى شرح نظم «البارع في مقراء الإمام نافع»:

وقد حداني إلى شرح نظم «البارع في مقراء الإمام نافع» عدّة أمور:

(1) أنّه أوّل نظم قرأته ودرسته في قراءة الإمام نافع على نسخة مرقونة، ولم يكن مطبوعاً ولا منتشرًا ولا معروفاً بين طلبة العلم، ومنذ ذلك الوقت وأنا أتمنّى الاعتناء به، وضبطه وتحقيقه، وإخراجه وطباعته.

(2) جَمْعُ ما سطرته عليه من توضيحات خلال دراستي له على شيخنا العلامة المتفنّن المفسّر المقرئ الفقيه مصطفى البحياوي حفظه الله ورعاه بمؤسّسة الإمام المقرئ الشّاطبيّ بطنجة، فقد بدأناه عليه يوم الثلاثاء 4 رجب

1422هـ الموافق لـ 25 شتنبر 2001م، وختمناه عليه يوم الثلاثاء 6 ذي الحجة 1422هـ الموافق لـ 19 فبراير 2002م، فمنذ ختمه عليه وأنا أمني النفس بجمع هذه التوضيحات، وإضافة شرح عليه شامل لجميع الآيات، ممّا سيفتح به خالق الأرض والسّموات، مع ذكر بعض الفوائد والنّكات، والتّدليل على ذلك من كتب القراءات⁽¹⁾.

(3) عدم توقّر أي شرح مستقلّ لهذا الكتاب في عالم المطبوعات والمخطوطات؛ فأحببتُ شرحه ليتنفع النّاس به.

(4) ندرة اعتناء المغاربة وغيرهم بهذا النّظم، رغم قلة آياته، وجودة نظمه، وشهرة صاحبه؛ فأردتُ صرفهم إليه.

(5) خدمة نظم «البارع» بشرحه، وتيسير ألفاظه، وبيان معانيه، وتوضيح مفرداته؛ لعلّه يستفيد منه الطّلبة والباحثون.

(6) الإسهام بشيء يسير في خدمة رواية بلدنا المغرب الحبيب: رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، مع قرينتها: رواية قالون عن نافع من طريق أبي نسيط.

(7) تقريب قراءة الإمام نافع للطّلبة والباحثين بلغة سهلة سلسلة، وتحبيبها لهم.

(8) ما رأيته من بعض طلبتنا وغيرهم في المغرب من اهتمامهم بما جرى به العمل عند المشاركة وترك ما عليه العمل عند المغاربة؛ فكان الأحرى الأخذ بما جرى به العمل عند قراء المغرب، وتتبع آثارهم، وعدم

(1) ثمّ أعدتُ قراءته على شيخنا مصطفى البحياوي بطنجة أيضًا بعد أكثر من عشرين سنة - بعد شرحي له - رواية مع بيان فروقات النّسخ وضبط ألفاظها في مجلسين؛ أولهما: يوم الأربعاء 1 جمادى الأولى 1445هـ الموافق لـ 15 نونبر 2023م، وآخرها: يوم الأربعاء 8 جمادى الأولى 1445هـ الموافق لـ 22 نونبر 2023م، وسمع معي المجلسين: الأخ الشيخ محمّد بن عبد الله الشّعار البيروتي.

العدول عنهم؛ لكي يبقى المغاربة دائماً موحدين في قراءتهم وروايتهم، وعدم التّضارب فيما بينهم، فجعلتُ شرحي هذا تذكيراً لهم بما جرى به العمل عند المغاربة، مع ذكر ما يقابل ذلك ممّا عليه أهل المشرق.

(9) ما عاينته من بعض طلبتنا المغاربة من اعتنائهم بمتون أهل المشرق وأنظامهم وشروحهم، والاقتصار عليها؛ لكثرة توفرها بين أيديهم، وسهولة تراكيبها، وعذوبة ألفاظها، في مقابل عدم الاطلاع على متون أهل المغرب وأنظامهم، وشروحهم؛ لنُدْرَتِها، وصعوبة الوصول إليها، وعدم طباعتها طبغات تليق بها، فكان الأولى دراسة ما عليه أهل بلدهم، ثم الانتقال إلى ما عند غيرهم من المشاركة؛ حتّى يقع التّكامل، فشرحتُ النّظم تحيياً لهم بمنظوماتنا ومتوننا المغربية.

(10) وهو أهمّها: تقديم زاد - ولو قليل - ينفعني في الآخرة؛ وذلك بالإسهام فيما يخصّ القرآن الكريم وقراءاته وأهله وطلبته.

هذه الأسباب العشرة وغيرها جعلتني أهتمّ بنظم «البارع»، وأضعُ عليه شرحاً جامعاً للفوائد والمنافع، ممّا أخذته عن شيوخِي الفضلاء، أو من خلال ما استفدته من كتب العلماء، المفردة لقراءة نافع أو معه غيره من القراء، أو غيرها من كتب الرّسم والضّبط والتّجويد والنحو، أو ممّا فتح الله به من التّوضيحات، وأنبّه على ما جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة، سائلاً الله تعالى أن ينفع به، ويجعله ذخراً لي ولوالديّ ومشايخي يوم القيامة إن شاء الله.

مميزات شرح «تَبْصِيرُ الْمُطَالَعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَارِعِ»:

ولكي يكون لكتابي «تَبْصِيرُ الْمُطَالَعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَارِعِ فِي مَقَرِّ الْإِمَامِ نَافِعٍ» حظوة إن شاء الله عند الطلبة النجباء، والقراء الفضلاء؛ فقد حاولتُ أن أُضفي عليه ما يأتي:

(1) شرح نظم «البارع» عن طريق توضيح كلماته، وإظهار مفرداته، وبيان معانيه، وتسهيل عباراته، وتيسير صعوباته، وفتح مغلقه، وبسط مجمله، وتقييد مطلقه، وتخصيص عامه؛ بلغة سلسلة بسيطة يفهمها جلّ طلبتنا في المعاهد والمدارس والمقارئ.

(2) الإكثار من أمثلة القرآن الكريم على الأحكام والمسائل التي ذكرها الناظم رحمه الله؛ حتى يستوعب الطالب والمطالع ذلك في وقت وجيز.

(3) الاستدلال على الأوجه والمسائل الخلافية ببعض أقوال أهل العلم نظماً ونثراً.

(4) الإشادة بزيادات الإمام ابن آجروم في نظمه «البارع» على كتاب «التيسير في القراءات السبع» للإمام الداني ونظم «حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع» للإمام الشاطبي ونظم «الدرر اللوامع في مقر الإمام نافع» للإمام ابن بري، والإشادة كذلك بزيادات الإمام الشاطبي وابن بري على كتاب «التيسير».

(5) التذكير ببعض الأوجه الأخرى التي أهملها الإمام ابن آجروم في نظمه ممّا ذكرها غيره من أهل الإقراء؛ كالإمام الداني في كتابه «التيسير» والإمام الشاطبي في نظمه «حز الأمانى» والإمام ابن بري في «الدرر اللوامع»، والتي ما زلنا نقرأ بها إلى يومنا هذا، سواء في المغرب أو المشرق⁽¹⁾، أمّا الأوجه

(1) أفردتُ زيادات الإمام ابن آجروم في نظمه «البارع» على كتاب «التيسير» ونظم «حز الأمانى» ونظم «الدرر اللوامع»، وكذلك الأوجه التي أهملها، مع أنّه يقرأ بها؛ وذلك في رسالة مستقلة، أسأل الله تيسير طبعها إن شاء الله.

التي لم يذكرها الإمام ابن آجروم ولا يُقرأ بها لا في المغرب ولا في المشرق فلا أعرج عليها في الغالب إلا لنكتة تظهر في حينها؛ ككونها ذكرها الإمام ابن آجروم في كتبه الأخرى، فهذا الكتاب إن شاء الله يشتمل على ما به العمل في المغرب أو في المشرق في حال أفراد رواية ورش وقالون، أو في حالة جمعهما مع بعض، أو في حالة جمعهما مع القراءات والروايات الأخرى.

(6) الإشارة إلى الاختلافات بين أهل المغرب والمشرق في أحكام ومسائل ورش وقالون من طريق «الشاطبية» وأصله «التيسير».

(7) التّنصيص على ما جرى به العمل عند أهل المغرب في مسائل الخلاف وما اقتصروا عليه منها في حال الأفراد وَفَقَ ما قرأنا به على شيوخنا من المغاربة، أو ذكره قراء المغرب في مؤلفاتهم.

(8) ذكر ما قدّمه أهل المشرق فيما فيه وجهان أو أكثر حسبما قرأنا به على شيوخنا من المشاركة، أو نصّ عليه قراء المشرق في كتبهم⁽¹⁾.

(9) ذكر تحريرات المشاركة في روايتي ورش وقالون عند تعدّد الأوجه والمسائل الخلافية وكيفية قراءتهم لها عند جمع القراءات، مع ذكر أبيات في الموضوع من كُتِبَ التّحريرات أو من منظوم مشايخنا⁽²⁾.

(1) أفردت ما جرى به العمل في المغرب في خلافاً ورش وقالون، وكذلك ما قدّمه المشاركة فيها في رسالة مستقلة، أسأل الله طبعها قريباً إن شاء الله.

(2) فكلّمة «تحرير» أو «تحريرات» في الكتاب أقصد بها: تحريرات المشاركة؛ لأنّ المغاربة في جمعهم القراءات السبع يقتصرون في رواية ورش على الوجه المقدّم له فقط، ولا يقرؤون له بالأوجه كلّها إلا إذا جمعوا طرق العشر الصّغرى لنافع. وأمّا رواية قالون فقد يقتصرون فيها على الوجه المقدّم فقط كما في «ميم الجمع» مثلاً، وقد يجمعون له عدّة أوجه ويصدرون إحداها على الأخرى كما في «المدّ المنفصل» وغيره ممّا سأذكره في محله إن شاء الله، لذلك لم أقيّد التّحريرات أثناء الكتاب وعزوها إلى المشاركة اكتفاء بما ذكرته هنا.

وإذا اتفق المغاربة مع المشاركة في شيء من تلك التّحريرات حين جمعهم العشر النّافعية فقد أشير إلى ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(10) توجيه بعض الأحكام القرائية والمسائل الخلافية وتعليلها من ناحية اللغة أو الرسم أو الضبط.

(11) بيان كيفية رسم وضبط بعض الكلمات القرائية والأحكام المطردة في روايتي ورش وقالون تنبيهاً على ما جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة في الرسم والضبط.

(12) الاعتماد في شرحي لهذا النظم على نسخة مخطوطة محفوظة بخزانة العلامة عبد الله كنون بطنجة⁽¹⁾.

(13) إضافة الكثير من العناوين بين [...] ليسهل الرجوع إليها في فهرس الموضوعات، وتقريب فحوى النظم والشرح إلى الباحث والمطالع والطلبة.

(14) محاولة كتابة غالب الآيات القرائية برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق بالرسم العثماني قدر المستطاع، إلا بعض الآيات المتعلقة برواية قالون عن نافع فكتبتها بروايته من طريق أبي نسيط وبالرسم العثماني كذلك، وذلك على النسختين الإلكترونية الموجودتين من الروايتين، إلا بعض الكلمات القرائية لم أرسمها بالرسم العثماني لعدم توفرها في النسختين الإلكترونية.

إلى غير ذلك من المميزات التي أرجو الله أن ينفعني بها أولاً، ويستفيد منها غيري ثانياً إن شاء الله، ويجعلها كنزاً مدخراً لي يوم القيامة.

(1) قام بتصويرها لي الأخ العزيز الشيخ خالد البداوي السباعي المغربي الذي كان رفيقي في دراستها على شيخنا العلامة مصطفى البحيوي حفظه الله.

ونبّهت في شرحي على باقي الزيادات والفروق الأخرى الموجودة في نسخة شيخنا العلامة مصطفى البحيوي حفظه الله المرقونة على الآلة الكاتبة التي صورها لنا ودرسناها دراية على يديه، ونسخة شيخنا العلامة عبد الهادي حميتو حفظه الله المطبوعة في كتابه الموسوعي: «قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش» (2/ 366-373).

تسمية الكتاب:

وسميتُ شرحي هذا بـ«تَبْصِيرِ الْمُطَالِعِ بِمَعَانِي نَظْمِ الْبَارِعِ فِي مَقَرِّ
الْإِمَامِ نَافِعٍ»، رجاء أن ينور الله به بصيرة مُطَالِعِهِ، ويستذكر به المنتهي مَعْلُومَاتِهِ
وَمَحْفُوظَاتِهِ، ويفتح بسببه مغاليق أَبْوَابِهِ، لمن رامه من طُلَّابِهِ.

في الأخير أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يجعل الكتاب في ميزان حسنات
الشارح وناظم البارع، ويكون كنزاً مدخراً لوالدينا ومشايخنا يوم لا ينفع مال
ولا بنون، إلّا من أتى الله بقلب سليم.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم. والحمد لله ربّ
العالمين.

وكتبه

محمّد حُخُود التَّمَسَّانِيّ

بمدينة طنجة حرسها الله تعالى

يوم الأربعاء: 2 جمادى الآخرة 1446هـ

الموافق لـ 4 دجنبر 2024م

[شرح مقدمة الناظم]

قال الناظم رحمه الله:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

افتتح الناظم رحمه الله نظمه هذا بالبسملة اقتداءً بالقرآن الكريم، الذي افْتَتَحَتْ سُورَةُ بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وعملاً بحديث سيّد المرسلين؛ القائل فيه: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: أَقْطَعُ»⁽¹⁾؛ أي: يكون ذاك الأمر ناقصاً وقليل البركة إن لم يُبْدَأْ فيه بالبسملة⁽²⁾.

قال الناظم رحمه الله:

(1) يَقُولُ مَنْ عَفُوَ إِلَهٍ رَاجِي وَعَوْنُهُ مُحَمَّدٌ الصَّنْهَاجِي

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الرّواي وأدب السّامع» (2/ 69 / برقم 1210). ومن طريقه أخرجه السّخاوي في «الأجوبة المرضيّة فيما سئل السّخاوي عنه من الأحاديث النبويّة» (1/ 189 / 48)؛ وقال بعد إيراده: «رواته ثقات». وحسنه المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصّغير» (2/ 211). وضعفه آخرون.

(2) في بعض النسخ زيد بعد البسملة: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ»، فعلى اعتماد أنّها من مقول الناظم أقول: بعدما افتتح الناظم رحمه الله نظمه بالبسملة عطف بالصّلاة على رسول الله ﷺ وعلى آله. وفي نسخة أخرى عطف بالصّلاة والسّلام عليه وعلى آله وصحبه فقال: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا». وعطف الصّلاة والسّلام على البسملة بالواو هو ما جوزه الإمام سيّويه، وذهب بعضهم إلى عدم جواز ذلك؛ وهو ما عليه العمل عند علماء البلاغة والأئمّة ابن مالك وابن عصفور وابن الصّلاح من عدم جواز عطف الخبر على الإنشاء. ينظر ذلك في: «مفتاح العلوم» للسّكاكي (ص 259-261)، و«مغني اللّبيب» لابن هشام (ص 227-230). وفي ذلك قال بعضهم - كما في «إعانة الطّالبيين» للبكريّ الدّمياطيّ (ج 4/ ص 388) -:

وَعَطَفْتُكَ الْإِنْشَاءَ عَلَى الْأَخْبَارِ وَعَكَّسُهُ فِيهِ خِلَافٌ جَارِي
فَابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ مَالِكٍ أَبُو جَوَازُهُ فِيهِ وَبِالْجُلِّ اقْتَدَا
وَجَوَزْتَهُ فِرْقَةً قَلِيلَةً وَسَيَّبَوِيهِ وَارْتَضَى دَلِيلَهُ

في هذا البيت عرّف الناظم رحمه الله بنفسه؛ فأخبر أنّه محمّد الصّنهاجيّ الذي يرجو عفو الله تعالى ومغفرته وعونه وإمداده، فهو يأمل الخير من بابه وأسبابه.

وقد جاءت ترجمة الناظم رحمه الله في عدد من المصادر والمراجع⁽¹⁾؛ وفيما يلي تعريف موجز به:

[ترجمة الإمام ابن أجروم]

هو الإمام، العلامة، المشارك، الأستاذ، المقرئ، اللغويّ، النحويّ، الفقيه، الفرضيّ، الصّالح، الشّيخ، أبو عبد الله، محمّد بن محمّد بن داود الصّنهاجيّ، المعروف بابن أجروم، الفاسيّ المغربيّ المالكيّ.

وأجروم: بفتح الهمزة الممدودة، وضّم الجيم، والرّاء المشدّدة بلغتنا الأمازيغيّة؛ ومعناها: الرّجل الشريف الفقير الصّوفيّ المتعبّد.

والصّنهاجيّ: بضمّ الصّاد المهملة وكسرهما وسكون النّون وفتح الهاء نسبة إلى «صنهاجة» من القبائل الأمازيغيّة بالمغرب الأقصى⁽²⁾.

(1) من مصادر ترجمته: مواضع متفرّقة من «فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التّهاني» للمترجم ابن أجروم، و«نثر الجمان في شعر من نظمنا وإياه الزّمان» لإسماعيل بن يوسف ابن الأحمر (ص 417)، و«الضّوء اللّامع لأهل القرن التاسع» للسّخاويّ (9/ 82-83)، و«درّة الحجال في أسماء الرّجال» لأحمد ابن القاضي (2/ 109)، و«بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة» للسّيوطيّ (1/ 238-239)، و«ديوان الإسلام» لمحمّد بن عبد الرّحمن ابن الغزّيّ (1/ 163-164)، و«الإكليل والتّاج في تذييل كفاية المحتاج» للقادريّ (ص 260)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (3/ 235)، و«سلوة الأنفاس» للكتّانيّ (2/ 126-128)، و«مختصر فتح ربّ الأرباب بما أهمل في لبّ اللّباب من واجب الأنساب» لعبّاس المدنيّ (ص 3)، و«شجرة النور الزّكيّة في طبقات المالكيّة» لمحمّد بن محمّد مخلوف (1/ 312).

(2) ينظر: «الأنساب» للسّمعانيّ (8/ 336-337)، و«اللّباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير (2/ 249).

ولد بفاس عام اثنتين وسبعين وست مئة؛ وهي السنة التي توفي فيها الإمام النحويّ الشهير ابن مالك الطائيّ رحمه الله صاحب «الألفية».

أخذ الإمام ابن آجرّوم عن جماعة من أهل العلم؛ منهم: محمّد بن عليّ بن عبد الحقّ الأنصاريّ الشهير بابن القصاب، وأبو الحسن عليّ بن أحمد بن بشر، وغيرهما.

ولمّا اشتدّ عوده رحل إلى المشرق، وحجّ، ولقي المشايخ، واستجازهم فأجازوه؛ كالإمام أبي حيّان الأندلسيّ.

وأخذ عنه جماعة من الأئمة بفاس؛ كولديه: أبي محمّد عبد الله، وأبي عبد الله محمّد المدعو بمنديل، وأبي العباس أحمد بن محمّد بن شعيب الجزنائيّ من أهل الرّيف شمال المغرب، وأبي محمّد عبد الله بن عمر الوانغيليّ الصّريّ، والقاضي أبي عبد الله محمّد بن عبد المهيمن الحضرميّ، وأبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن بن سعد التّميميّ التّسليّ الكرسوطيّ الفاسيّ نزيل مالقة، وأبي العباس أحمد بن محمّد ابن حزب الله الخرجيّ، ومحمّد بن عليّ بن عمر بن يحيى بن العربيّ الغسانيّ، وأبي عبد الله محمّد بن إبراهيم الحضرميّ القاضي، وغيرهم.

له عدّة مؤلّفات؛ منها: «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان»⁽¹⁾ في القراءات السّبع. ونظمه: «البارع في مقرّ الإمام نافع». و«مقدّمته» المشهورة بـ«الأجرّوميّة» في النّحو. وذكر أنّه ألّفها تجاه الكعبة المشرّفة. ويقال: إنّ له لما ألّفها ورجع ووصل إلى البحر ألّقاها فيه وقال: إنّ كانت خالصة لله فلا تبتل، فلم يبتل منها شيء، وقد وضعها لولده عبد الله، فنفعه الله بها، وانتفع بها أيضًا كلّ من قرأها، وهي من أجلّ ما ألّف في علم النّحو، قريبة المرام، سهلة للحفظ والتّفهم، كثيرة النّفع لمن هو مبتدئ.

(1) قام بتحقيقه ودراسته: الأستاذ عبد الرّحيم بن عبد السلام نبولسيّ في رسالته للدّكتوراه في كلّية اللغة العربيّة جامعة أمّ القرى عام 1417 / 1997م.

كان ابن آجُرُومَ فقيهاً أستاذاً مقرئاً محققاً مجوداً حسابياً فرضياً لغوياً شاعراً إماماً شهيراً، فريد دهره، ونخبة أهل عصره، منسوباً إلى البركة والخير والنجاح والصّلاح والفلاح، ويشهد بصلاحه عُموم نفع المبتدئين بمقدمته. وقد أثنى عليه كلّ من ترجمه، وحلّوه بأجلّ الصّفات الحميدة، والأخلاق العالية؛ فقد قال عنه الشّيخ إسماعيل بن يوسف ابن الأحمر حين ترجم لابنه: «وأبوه أبو عبد الله محمّد كان فقيهاً متفناً، أستاذاً، نحوياً، لغوياً، مقرئاً، شاعراً، بصيراً بالقراءات، ولم يكن في أهل فاس في وقته أعرف منه بالنحو»⁽¹⁾.

وقال عنه الإمام السيوطي: «وصفه شراح مقدّمته؛ كالمكوديّ والرّاعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصّلاح»⁽²⁾.

وحلّاه الإمام محمّد بن عبد الرّحمن بن الغزّيّ بقوله: «ابن آجُرُومَ محمّد بن محمّد، الشّيخ الإمام النّحويّ أبو عبد الله الصّنهاجيّ»⁽³⁾.

توفّي رحمه الله بفاس يوم الأحد بعد الزّوال لعشر بقين من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة، ودفن من الغد بعد صلاة الطّهر داخل باب الجيزيين.

قال النّاظم رحمه الله:

(2) اللَّهُ أَحْمَدُ الَّذِي هَدَانَا وَمَنْ أَنْ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَا

ثَنَى النّاظم رحمه الله بحمد الله فقال: «اللَّهُ أَحْمَدُ»، وفي نسخة: «اللَّهُ نَحْمَدُ» بالجمع؛ وهو مناسب لقوله بعدد: «عَلَّمَنَا»، فالنّاظم يحمّد الله تعالى على أن «هَدَانَا» ووفقنا إلى اتّباع صراطه المستقيم، وأعطانا من غير عوض؛

(1) «نثير الجمان في شعر من نظمني وإياه الزّمان» لإسماعيل بن يوسف ابن الأحمر (ص 417).

(2) «بغية الوعاة» للسيوطي (1/ 238).

(3) «ديوان الإسلام» لمحمّد ابن الغزّيّ (1/ 163-164).

فأجزل علينا الكثير من العطايا والمكرمات، ومن أجلها: تعليمنا القرآن الكريم.

وعادة المؤلفين أنهم يبدؤون مصنفاتهم وأنظمتهم بالحمدلة اقتداءً بالقرآن الكريم المبدوء بقوله ﷺ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»⁽¹⁾، وامثالاً لحديث رسول الله ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ: أَقْطَعُ»⁽²⁾. والمقصود من ذلك: أن من لا يبتدئ كلامه وحديثه بالحمد لله؛ فإنه سيكون ناقص البركة، وفي هذا يقول الإمام الشاطبي:

..... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أَجْذَمُ الْعُلَا⁽³⁾

والجمع بين حديث الابتداء بالبسملة وحديث الابتداء بالحمدلة السابقين هو أن حديث البسملة يحمل على الابتداء الحقيقي الذي لم يسبقه شيء، وأن حديث الحمدلة يحمل على الابتداء الإضافي الذي تقدمه شيء يسير، فهو ابتداء بالنسبة لما بعده، فكلاهما مبتدأ بهما.

والحمد لله هو: الشاء بالجميل، على الخالق الجليل، على جهة التبجيل والتعظيم والتفضيل.

وقوله: «وَمَنْ أَنْ عَلَّمَنَا الْقُرْآنَا» إشارة إلى قوله تعالى: «الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ»⁽⁴⁾، وإلى قوله تعالى: «فَمَ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا»⁽⁵⁾.

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 1.

(2) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (برقم 10255)، وفي «عمل اليوم والليلة» (برقم 494)، وابن ماجه في «سننه» (برقم 1894)، وابن حبان في «صحيحه» (برقم 1)، والطبراني في «المعجم الكبير» (برقم 141). وفي إسناده ضعف.

(3) «حرز الأمان» للشاطبي (رقم البيت: 4).

(4) «سورة الرحمن» الآية: 1.

(5) «سورة فاطر» الآية: 32.

ففي قوله: «عَلَّمَنَا الْقُرْآنَا» إشارة منه إلى غرضه من هذا النظم؛ وهو نظم أحد العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم والمتصلة به والخادمة له، وهذه الإشارة هي التي تسمى عند أهل البيان بـ«براعة الاستهلال»، ومفهومه: أن يشير الناظم أو المؤلف أو الخطيب في فاتحة نظمه أو تأليفه أو خطبته إلى العلم والأمر الذي سيتحدث عنه بعبارات تدلّ عليه إجمالاً قبل الشروع في عرض مسأله، وفي ذلك أنشدنا شيخنا المصطفى البحياوي حفظه الله لنفسه⁽¹⁾:

وَإِنْ تُشِرْ لِمَقْصِدِ الْمَقَالِ بَدْءًا فَذَا بَرَاعَةُ اسْتِهْلَالِ

والقرآن الكريم هو: كلام الله الذي أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس، والمتحدّي بأقصر سورة منه. ومما حفظناه عن شيخنا العلامة مصطفى البحياوي حفظه الله من تعريفاته للقرآن الكريم قوله: «كلام الله الباري، المنزل بواسطة جبريل الساري، على قلب رسول الله القاري».

قال الناظم رحمه الله:

(3) وَخَصَّنَا بِأَكْرَمِ الْبَرِيَّةِ مُحَمَّدٍ وَخَاتِمِ النَّبُوَّةِ

(4) صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ وَصَحْبِهِ طُرًّا ذَوِي التَّفْضِيلِ

يفيد الناظم رحمه الله أنّ من أجزل العطايا التي تكرّم الله بها علينا دون غيرنا من الأمم أن حبانا بسيّدنا محمد خير الخلق وأشرفهم وأعظمهم وأكرمهم عند الله تعالى، وخاتم الأنبياء والمرسلين، الذي اصطفاه الله من خلقه لتنزيل كلامه عليه، وتبليغه للناس، فصلوات ربّي وسلامه عليه.

فقوله: «وَخَصَّنَا بِأَكْرَمِ الْبَرِيَّةِ مُحَمَّدٍ» إشارة إلى أنّ نبينا محمداً ﷺ أفضل الخلق على الإطلاق، وقد ورد عن رسول الله ﷺ ما يفيد ذلك فقال:

(1) عند دراستنا عليه لكتاب «قطر الندى وبلّ الصدى» للإمام ابن هشام.

«أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ وَأَوَّلُ مُشَفِّعٍ»⁽¹⁾.

وقال ﷺ أيضاً: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّغْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ»⁽²⁾.

وفي رواية عند الإمام البخاري: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ»⁽³⁾.

والمقصود بالبريئة في قول الناظم: الخلق؛ وهو مأخوذ من قولهم: برأ الله الخلق إذا خلقهم⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾⁽⁵⁾، ويجوز فيها: البريئة والبرية؛ بالهمز وبدونه، وبهما قرئ في العشر.

وقوله: «وَحَاتِمِ النَّبُوَّةِ» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَحَاتِمِ النَّبِيِّينَ﴾⁽⁶⁾، وإلى قوله ﷺ: «إِنَّ الرِّسَالَةَ وَالنَّبُوَّةَ قَدْ انْقَطَعَتْ فَلَا رَسُولَ بَعْدِي وَلَا نَبِيٍّ»⁽⁷⁾.

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» (برقم 2278).

(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» (برقم 523).

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه» (برقم 438).

(4) ينظر: «الصحاح» للجوهري (1/ 36 مادة برأ)، و«مقاييس اللغة» (1/ 236 مادة برأ).

(5) «سورة البينة» الآية: 7.

(6) «سورة الأحزاب» الآية: 40.

(7) أخرجه أحمد في «مسنده» (برقم 13824)، والترمذي في «جامعه» (برقم 2272). وهو حديث صحيح.

والختم هو بلوغ آخر الشيء، يقال: خَتَمْتُ العملَ إن انْتَهَيْتُ منه وبلغتُ آخره، وخَتَمَ القارئُ السُّورَةَ إذا أتمَّهَا وفرَّغَ منها حفظًا أو قراءةً أو تدبُّرًا أو غير ذلك⁽¹⁾، ومنه: خاتم النبوة؛ أي: برسولنا محمد ﷺ خَتِمَتِ النبوءات، فهو آخر الأنبياء؛ فلا نبي بعده كما ورد ذلك عن رسول الله ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبَنَةُ؟» قال: «فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ»⁽²⁾.

والختم كذلك: الطَّبع على الشيء؛ لأنَّ الطَّبع لا يكون إلا بعد بلوغ آخره.

وقوله: «وَخَاتِمٍ» بكسر التاء؛ لأنها قراءة نافع؛ وهي موضوع الكتاب، وهي كذلك قراءة المغاربة الذين ينسب إليهم الناظم، ويجوز فتح التاء على قراءة بعض القراء الآخرين.

وقوله: «النبوءة» مأخوذة من النبأ؛ وهو الخبر، وسمي النبي بذلك لأنه أخبر عن الله، أو لأنه يخبر بالغيوب، وقيل: مأخوذة من النبوة؛ وهي الرفعة؛ وسمي النبي بذلك لرفعة مرتبته على غيره⁽³⁾. والنبوءة: سفارة بين الله وبين ذوي العقول من عباده لإزاحة عليلهم في أمر معادهم ومعاشهم⁽⁴⁾.

و«البريئة» و«النبوءة» في هذا البيت تُقرأان بالهمزة لاختلاف القافية في حالة إبدال الهمزة ياءً وواوًا وإدغامهما فيما قبلهما.

(1) ينظر: «العين» للفراهيدي (4/ 241 مادة: ختم)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (2/ 245 مادة: ختم).

(2) أخرجه أحمد في «صحيحه» (برقم 3535)؛ وألفظ له، ومسلم في «صحيحه» (برقم 2286).

(3) ينظر: «الصَّحاح» للجوهري (1/ 74 مادة: نبأ)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي (1/ 53).

(4) ينظر: «المفردات» للراغب الأصبهاني (1/ 789).

وقوله: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ»، وفي نسخة أخرى: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ رَسُولٍ»؛ أي: حال كونه رسولاً، والمقصود بالرسول: سيدنا محمد رسول الله ﷺ.

والرسول بلفظه العام هو: إنسان حرّ ذكر أُوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه. والنبي هو: إنسان حرّ ذكر أُوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه. فالفرق بين الرسول والنبي أن الرسول أُمِر بتبليغ الوحي، والنبي لم يؤمر بتبليغ الوحي، وعليه فالرسول أعم من النبي؛ لأن كل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، وهذا أشهر الأقوال في الفرق بين الرسول والنبي، وعليه جمهور العلماء. وقيل: إنّ كلاً من الرسول والنبي أُوحي إليه وأمر بالبلاغ إلا أن الرسول أتى بشريعة جديدة تكون خاصّة به يبلغها للناس، بخلاف النبي فإنه لم يأت بشريعة جديدة وإنما جاء ليقرّر شريعة من كان قبله⁽¹⁾.

وَوَحَّى اللهُ إِلَى الرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ كَانَ بَعْدَ أَنْوَاعٍ؛ أَوَّلُهَا: الرَّؤْيَا الصَّادِقَةُ فِي النَّوْمِ؛ فَلَا يَرُونَ رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَاقِ الصَّبْحِ. ثَانِيهَا: أَنْ يَأْتِيَهُمْ فِي مِثْلِ صَلَصلةِ الْجَرَسِ. ثَالِثُهَا: نَفْثُ الْمَلِكِ فِي رُوعِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرُوهُ. رَابِعُهَا: تَمَثُّلُ الْمَلِكِ لَهُمْ رَجُلًا فَيَخَاطِبُهُمْ حَتَّى يَسْتَوْعِبُونَ مَا يَقُولُهُ لَهُمْ. خَامِسُهَا: أَنْ يَأْتِيَهُمُ الْمَلِكُ فِي صُورَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ وَيَرُونَهُ فَيُوحِي إِلَيْهِمْ مَا شَاءَ اللهُ. سَادِسُهَا: أَنْ يَكَلِّمَهُمُ اللهُ بِلَا وَاسِطَةٍ مَلَكٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ فِي الْيَقْظَةِ. سَابِعُهَا: أَنْ يَكَلِّمَهُمُ اللهُ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِرُؤْيَا اللهِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَالْمَعْرَاجِ⁽²⁾.

(1) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (7/ 298)، و«لطائف المنن» لابن عطاء الله السكندري (ص/ 11)، و«فتح الباري» لابن حجر (11/ 112).

(2) ينظر: «التسهيل لعلوم التنزيل» لابن جزي (2/ 252)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (9/ 349-350)، و«شرح النووي على صحيح مسلم» (2/ 197، 3/ 4، 15/ 89)، و«فيض القدير شرح الجامع الصغير» للمناوي (2/ 450).

وقوله: «صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ» لفظه لفظ الخبر، ومعناه: الدعاء؛ أي: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَزِدْهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيمًا وَتَكْرِيمًا.

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ: رَحْمَةٌ مِنْهُ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ وَمَغْفِرَتُهُ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَدَعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ، وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَدَعَاءٌ وَتَضَرُّعٌ وَتَعْظِيمٌ لِأَمْرِهِ ﷺ.

وَيَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا ذَكَرَ اسْمَهُ الشَّرِيفَ، أَوْ كَتَبَ فِي الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَخْذًا مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ ﷺ: «رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»⁽¹⁾، وَقَوْلِهِ ﷺ: «الْبَخِيلُ الَّذِي مَنْ ذُكِرْتُ عَنْدهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيَّ»⁽²⁾.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَطِيَّةٍ: «وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ فِي كُلِّ حِينٍ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَجُوبِ السَّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي لَا يَسَعُ تَرْكُهَا، وَلَا يَغْفُلُهَا إِلَّا مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ»⁽³⁾.

ثُمَّ أَتْبَعَ النَّازِمُ الصَّلَاةَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بِالصَّلَاةِ عَلَى صَحَابَتِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَهْلَ الْفَضْلِ وَالْعَدْلِ وَالتَّقَى فَقَالَ: «وَصَحْبِهِ» وَالصَّحْبُ مُفْرَدٌ يَقْصُدُ بِهِ الْجَمْعُ فَيَكُونُ اسْمُ جَمْعٍ كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ سَيَبُويه⁽⁴⁾، وَعِنْدَ غَيْرِهِ: جَمْعُ صَاحِبٍ، وَالْمُرَادُ بِالصَّحْبِ: أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالصَّحَابِيُّ هُوَ: مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَوْ تَخَلَّتْ رَدَّةٌ فِي الْأَصْحِ⁽⁵⁾.

وَالصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ جَائِزَةٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَهْتَدُونَ﴾⁽⁶⁾، وَلِقَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ:

(1) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (بِرَقْمِ 3545). وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(2) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (بِرَقْمِ 3546). وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(3) «الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» لِابْنِ عَطِيَّةٍ (4/ 398).

(4) يَنْظُرُ: «الْكِتَابُ» لِسَيَبُويه، بَابُ مَا هُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ (3/ 624-625).

(5) يَنْظُرُ: «نَزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ» لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (ص 111).

(6) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ 156.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽¹⁾.

وروي عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: «قولوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ»⁽²⁾.

وروي عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ»، فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى»⁽³⁾.

وقوله: «طُرًّا»؛ أي: جميعًا، فالصَّحابة كلهم عدول، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحايوي حفظه الله:

مَنْ ثَبَّتَتْ صُحْبَتُهُ لِلْمُرْسَلِ نَبِينَا مُحَمَّدٍ فَعَدْلٌ
وَمَا جَرَى مِنْ حَرْبِهِمْ تَأَوَّلِ وَسَلَّمِ الْقَلْبَ لَهُمْ لِتَفْضُلِ

[بيان موضوع النظم وقالبه]

قال الناظم رحمه الله:

(5) وَبَعْدُ؛ فَالْقَصْدُ بِهَذَا الرَّجَزِ مَقْرَأُ نَافِعِ بِلَفْظٍ مُوجَزِ
(6) وَرَشٍ وَقَالُونَ عَلَى طَرِيقِ عُثْمَانَ الدَّانِيَّ ذِي التَّحْقِيقِ

(1) سورة التوبة: الآية: 104.

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب أحاديث الأنبياء (برقم 3369)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد (برقم 407).

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه» في كتاب الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (برقم 1497)، ومسلم في «صحيحه» في كتاب الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته (برقم 1078).

في هذين البيتين بيان لموضوع النظم وقالبه، فقوله: «وَبَعْدُ»؛ كلمة يؤتى بها للانتقال من كلام إلى كلام آخر، وللدلالة على الشروع في المقصود، والواو قائمة مقام «أما»؛ أي: «أما بعد»، والمعنى: بعد البسملة والحمدلة والصلاة على سيدنا رسول الله ﷺ؛ فالغرض الأساس من نظم «هَذَا الرَّجَزُ: مَقْرَأٌ»؛ أي: قراءة الإمام «نافع»، فالفاء في قوله: «فَالْقَصْدُ» جواب شرطٍ مقدرٍ تقديره: أما بعد فالقصد.

وقد أخبر الناظم أنه في هذه المنظومة المفيدة الرشيقة بين أحكام قراءة الإمام نافع «بِلَفْظٍ مُوجَزٍ»؛ أي: بعبارات موجزة، قليلة الألفاظ والمباني، لكنها كثيرة الفوائد والمعاني، فهي منظومة مختصرة موجزة غير مخلة؛ لأن شرط الإيجاز أن لا يكون مخللاً.

وإن أردت أن تعرف مدى صحة كلام الإمام ابن أجروم عن نظمه الموجز؛ فانظر كيف نظم المسائل المتعلقة بـ«التعوذ» في بيت واحد في قوله: عَوَّذَ بِمَا فِي «النَّحْلِ» عِنْدَ الْإِبْتِدَا جَهْرًا، وَإِنْ نَزَهْتَ كُنْتَ مُرْشَدًا فقد ذكر فيه: حُكْمُ الاستعاذة، وصيغتها، ومحلها، وكيفيتها.

وانظر كيف نظم أحكام «ميم الجمع» في بيتين فقط في قوله: صِلْ ضَمَّ «مِيمِ الْجَمْعِ» مَعَ ضَمِيرٍ وَضَمَّهَا لِسَاكِنٍ آخِرِ وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ وَرُشٌّ وَصَلَا وَالْخُلْفُ عَنْ عَيْسَى بِتَحْرِيكِ جَلَا

فقد وضح فيهما حكم «ميم الجمع» في حالة ما إذا اتصل بها ضمير، وحكمها إذا كان بعدها همزة الوصل، وحكمها إن جاء بعدها همزة قطع، وحكمها إذا أتى بعدها متحرك غير الهمز.

ومن أبياته الجامعة الموجزة: ما نظمه في بيت واحد من أحكام «هاء الضمير» الأربعة:

لَا تَصِلَنَّ «هَاءَ الضَّمِيرِ» قَبْلَ مَا يَسْكُنُ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ مُقَدِّمًا

فقد ذكر في هذا البيت الواحد منطوقاً ومفهوماً حكم «هَاءِ الضَّمِيرِ» إذا جاءت بين متحرّكين، أو أتت بين ساكنين، أو كانت بين متحرّك سابق وساكن لاحق، أو جاءت بين ساكن سابق ومتحرّك لاحق.

ومما يدلّ على عبقرية صاحبه في الإيجاز: ما نظمه من أحكام الأنواع الخمسة من الهمزتين القطعيتين المجتمعتين المختلفتين في الحركة في بيت واحد فقط فقال:

وَتَأْنِي الْمُخْتَلِفَيْنِ سَهْلًا إِنْ تُفْتَحِ الْأُولَى، وَإِلَّا أَبْدَلَا

فقد أوضح فيه حكم الهمزتين القطعيتين إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، أو كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، أو كانت الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، أو كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، أو كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة، وهذا كله في بيت واحد فقط.

ومما يدلّ على إيجاز نظمه دون إخلال: ذكره للمذاهب الثلاثة في الكلمة المنوّنة في الأسماء المقصورة إذا وقف عليها في بيت واحد فقط فقال:

وَمِثْلُ ﴿مَوْلَى﴾ فَافْتَحَنْ أَوْ قَلَّلَا وَقَفْنَا وَعِنْدَ النَّصْبِ فَتَحْ فَضْلًا

فقد بيّن فيه المذهب الأوّل؛ وهو الفتح مطلقاً، سواء كانت الكلمة المنوّنة في موضع نصب، أو رفع، أو خفض، وبيّن فيه المذهب الثاني؛ وهو التّقليل مطلقاً، سواء كانت في موضع نصب، أو رفع، أو خفض، وبيّن فيه المذهب الثالث؛ وهو المذهب التّفصيلي؛ فإنّه إن كانت في موضع نصب فتحت، وإن كانت في موضع رفع أو خفض قلّلت، وقد بيّن كلّ هذا في بيت واحد فقط، مع بيان المذهب المقدّم عنده في قوله في آخر البيت «فُضِّلَا»؛ أي: فضّل المذهب الأخير.

ومن أبياته الوجيزة التي جادت بكثير من المعاني في قليل من المباني قوله:

خَمْسُونَ يَاءً غَيْرَ يَاءٍ، ثَبَّتَتْ وَصَلًا، زَوَائِدَ لِحَذْفِ سُمِّيَتْ
فقد ذكر في بيت واحد مسائل متعددة تتعلق بـ«ياءات الزوائد»؛ كعددتها،
وحكمها، وسبب تسميتها.

وقس على هذه الأبيات الجامعة المانعة الموجزة مما يدل على باع
الإمام ابن آجروم في القراءات، وتمكّنه من النظم.

ومما يمتاز به نظمنا هذا: اقتصار الإمام ابن آجروم فيه على الراجح
من الرواية من غير احتجاج ولا تعليل ولا توجيه، بخلاف نظيره نظم «الدرر
اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع» للإمام أبي الحسن عليّ ابن بري التّازي
المغربي؛ فهو يمتاز بالاحتجاج والتّعليل والتّوجيه للقراءة التي يذكرها متى
تيسر له ذلك، وهو ما أشار إليه الإمام ابن بري بقوله:
أُورِدْتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجِ مِمَّا يُقَامُ فِي طَلَابِهِ حِجَجٌ⁽¹⁾

واقْتصار الإمام ابن آجروم على الرواية دون احتجاج ولا توجيه ولا
تعليل لا يدلّ على عدم تأهله لذلك؛ بل هو ابن بجدتها والمحنّك في ذلك،
وهو إمام العربيّة واللّغة والتّوجيه والتّعليل، ومن أراد معرفة ذلك فليطالع
كتابه الفريد «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان»؛ فقد أطال فيه الاحتجاج
والتّوجيه والتّعليل.

ومما يمتاز به نظمنا هذا أيضًا: أنّ الإمام ابن آجروم نظمته على «بحر
الرّجز»؛ وقد صرّح بذلك في قوله: «هَذَا الرَّجَزُ»، وقد نظمته على هذا البحر؛
لأنّه أيسر في النّظم، وأسهل في الحفظ، وأرسخ في الدّهن.

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 30).

و«الرّجز» أحد البحور الشعريّة العربيّة التي اكتشفها الخليل بن أحمد الفراهيديّ وبينها وضبطها وسمّاها، ويعدّ من أشهرها استعمالاً من قبل الشعراء والنّظام لسهولة، وسمّي قديماً بـ«حمار الشعر»؛ لكثرة ركوب الشعراء عليه، وتسمّى القصيدة منه: أرجوزة، وتفعيلة بحر الرّجز:

مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ

وبتوضيح الإمام ابن آجروم لموضوع نظمه المتعلّق بقراءة الإمام نافع يكون قد دلّنا على فضل هذا النّظم المبارك، وفائدته الغالية، وثمرته العالية، المتمثلة في تعلّقه بالقرآن الكريم، وبما يصون القارئ من الوقوع في الخطأ فيه، وبخدمة قراءاته ورواياته وطرقه، وبيان ما يقرأ منها وما لا يقرأ، فبهذا يكون النّاظم قد أشار إلى بعض «المبادئ العشرة لعلم القراءات»، التي لا يستغني عنها طالب هذا العلم، ولا يمكنه تصوّر علم القراءات إلّا بمعرفتها قبل الشّروع في فهم مسائله وأحكامه، فبمعرفتها يكون على بصيرة فيه، وقد أنشدنا فيها شيخنا مصطفى البحياوي⁽¹⁾ للإمام أبي العباس أحمد ابن زكري التّلمساني⁽²⁾:

فَأَوَّلُ الْأَبْوَابِ فِي الْمَبَادِي	وَتِلْكَ عَشْرَةٌ عَلَى مُرَادِي
الْحَدِّ وَالْمَوْضُوعِ ثُمَّ الْوَاضِعِ	وَالِاسْمِ الْإِسْتِمْدَادِ حُكْمِ الشَّارِعِ
تَصَوُّرُ الْمَسَائِلِ الْفَضِيلَةِ	وَنِسْبَةُ فَائِدَةِ جَلِيلَةِ
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُحِيطَ	بِفَهْمِ ذِي الْعَشْرَةِ مَيِّزَهَا يُنِيطَ
بِسَعْيِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الطَّلَبِ	بَهَا يَصِيرُ مُبْصِراً لِمَا طَلَبَ

(1) حين دراستنا عليه علم النّحو.

(2) في نظمه «تحصيل المقاصد ممّا به تعتبر العقائد» (اللوحة: 4) مخطوط.

وسمعا البيت الرابع من شيخنا البحياوي هكذا:
حَقٌّ عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ أَنْ يُلِمَ بِفَهْمِ ذِي الْعَشْرَةِ كَيْمَا يَسْتَمَ

وَنَظَمَ هذه «المبادئ العشرة» أيضاً: الشيخ أبو العرفان محمد بن علي
الصَّبَّانُ المصريّ فقال⁽¹⁾:

إِنَّ مَبَادِي كُلِّ فَنٍّ عَشْرَةٌ الْحَدُّ وَالْمَوْضُوعُ ثُمَّ الثَّمَرَةُ
وَفَضْلُهُ وَنَسْبُهُ وَالْوَضْعُ وَالِاسْمُ الْأَسْتِمْدَادُ حُكْمُ الشَّارِعِ
مَسَائِلُ وَالْبَعْضُ بِالْبَعْضِ اكْتَفَى وَمَنْ دَرَى الْجَمِيعَ حَازَ الشَّرَفَا

[ترجمة الإمام نافع]

وقول الإمام ابن أجروم: «مَقْرَأُ نَافِعٍ»؛ أي: قراءة الإمام نافع؛ وهو اسم أحد القراء العشرة الذين تواترت قراءتهم واشتهرت في الآفاق، ولا بأس أن نقف هنا وقفة لطيفة لذكر نبذة موجزة عن الإمام نافع؛ حتى نتعرف عليه أكثر، ونستمطر الرِّحَمَات بالحديث عنه، فبذكر فضائل القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء وغيرهم من أهل العلم والفضل والصَّلاح وكتابة محاسنهم ومناقبهم تنزل الرِّحَمَات الإلهية كما قال الإمام سفيان بن عيينة⁽²⁾.

وإذا فاتتنا رؤيتهم ومصاحبتهم فلا يفوتنا سماع أحوالهم، ومطالعة أخبارهم؛ فإنَّها أنفع للقلوب، وقد روي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: «الحكايات عن العلماء ومحاسنهم أحبُّ إليَّ من كثير من الفقه؛ لأنها آداب القوم»⁽³⁾.

(1) في «حاشيته على شرح السَّلم للملوي» (ص 35).

(2) ينظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (1/ 23). و«سلوة الأنفاس»، لمحمد بن جعفر الكتَّاني (1/ 13).

(3) ينظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (1/ 23). و«الفوائد الجمة» للتمناري (ص 63).

فالإمام نافع هو: أحد القراء السبعة، أبو رؤيم، وأبو عبد الرحمن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، الليثي مولاهم، المدني. أصله من أصبهان، ولد في حدود سنة سبعين.

كان أسود اللون حالكا، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، عالما بوجوه القراءات والعريية، متمسكا بالآثار، فصيحاً ورعاً، إماماً للناس في القراءات بالمدينة، تشم من فيه رائحة المسك؛ لأنه رأى النبي ﷺ في المنام يقرأ في فيه، أو يتفل في فيه كما ورد ذلك عنه.

وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين. قال سعيد بن منصور: سمعتُ مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل: قراءة نافع؟ قال: نعم.

وأما شيوخه؛ فقد روي عن الإمام نافع أنه قال: «قرأتُ على سبعين من التابعين»؛ أخذ القراءة عرضاً عن: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان، ومسلم بن جندب، وصالح بن خوات، والأصبغ بن عبد العزيز النحوي، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، والزهرى، وغيرهم.

وأقرأ الإمام نافع الناس دهرًا طويلاً، أكثر من سبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة، وصار الناس إليها، فممن روى القراءة عنه: إسماعيل بن جعفر، وعيسى بن وردان، وسليمان بن مسلم بن جمار، ومالك بن أنس، وإسحاق بن محمد، وأبو بكر وإسماعيل ابنا أبي أويس، ويعقوب بن جعفر، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعيسى بن مينا قالون، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وعثمان بن سعيد ورش، والليث بن سعد، وغيرهم، والمشهور من هؤلاء: أربعة؛ وهم الذين أنشدنا فيهم شيخنا مصطفى البحياوي للإمام أبي عمرو الداني⁽¹⁾:

(1) في «الأرجوزة المنبهة» (ص 126-127).

مِمَّنْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ إِسْحَاقُ وَمِثْلُهُ ثَلَاثَةُ حُذَّاقٍ
وَرَشٌ وَقَالُونَ وَإِسْمَاعِيلُ وَكُلُّهُمْ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلُ
فَهَؤُلَاءِ الرَّاَوِيُّونَ عَنْهُ أَرْبَعَةٌ فَاحْفَظْهُ وَاعْلَمْ أَنَّ

ولما حضرت نافعًا الوفاة قال له أبناؤه: أوصنا، قال: ﴿بَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾.

توفي نافع رحمه الله بالمدينة المنورة سنة تسع وستين ومئة، وقيل غير ذلك⁽²⁾.

[ترجمة الإمامين ورش وقالون]

وقول النّازم: «وَرَشٌ وَقَالُونَ» مجرورتان على البدل من «نَافِعٍ» فبيّن لنا الروایتين اللّتين نظمهما في هذا الرّجز، وقد تقدّم أنّ للإمام نافع عدّة رواة مشهورين، فحدّد لنا في هذا الشّطر ما اختاره منهم، والمعنى: جاء هذا الرّجز في بيان قراءة الإمام نافع من روايتي: ورش وقالون؛ وهما أشهر تلامذة الإمام نافع، وفيما يلي نبذة موجزة عنهما:

فأمّا الإمام ورش فهو: أبو سعيد، عثمان بن سعيد، وقيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم، القرشيّ مولا هم، القبطيّ، المصريّ، الملقّب بورش، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصريّة في زمانه. ولد سنة عشر ومئة بمصر.

(1) سورة الأنفال: الآية: 1.

(2) ينظر: «معركة القراء الكبار» للذهبيّ (ص 64-66)، و«غاية النّهاية» لابن الجزريّ (2/ 288-291).

كان أشقر، أزرق العينين، أبيض اللون، قصيراً، ذا كدنة⁽¹⁾، هو إلى السَّمْن أقرب منه إلى النَّحَافَةِ. قيل: إن نافعاً لُقِّبَ بالورشان؛ لأنَّه كان على قصره يلبس ثياباً قصاراً، وكان إذا مشى بدت رجلاه مع اختلاف ألوانه فكان نافع يقول: هات يا ورشان، واقرأ يا ورشان، وأين الورشان. ثمَّ خَفَّفَ فقليل: ورش، والورشان: طائر معروف. وقيل: إنَّ الورش شيء يصنع من اللَّبن؛ لُقِّبَ به لبياضه، ولزمه ذلك حتَّى صار لا يعرف إلَّا به، ولم يكن فيما قيل أحبَّ إليه منه فيقول: أستاذي سَمَّاني به.

رحل إلى نافع ابن أبي نعيم، فعرض عليه القرآن عدَّة ختمات سنة خمس وخمسين ومئة، وأخذ عنه عدَّ الآي، وشهد له شيخه نافع بالإتقان والضَّبْط، وله اختيار خالف به نافعاً.

وعرض عليه القرآن: أحمد بن صالح، وداود بن أبي طيبة، وأبو الرِّبيع سليمان بن داود المهريّ، وعامر بن سعيد أبو الأشعث الجرشيّ، وعبد الصَّمَد بن عبد الرَّحْمَنِ بن القاسم العتقيّ، وأبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق.

توفي رحمه الله بمصر سنة سبع وتسعين ومئة⁽²⁾.

وأما الإمام قالون فهو: أبو موسى، عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصَّمَد بن عمر بن عبد الله الزُّرْقِيّ، ويقال: المرِّيّ، مولى بني زهرة، الملقَّب بقالون المدنيّ، يقال: إنَّه ربيب نافع، وقد اختصَّ به كثيراً، وهو الَّذي سَمَّاه قالون لجودة قراءته؛ فإنَّ قالون باللُّغة الرُّومِيَّة: جيّد. ولد سنة عشرين ومئة.

(1) الكدنة: كثرة اللَّحم والشَّحم، وذو كدنة: سمين غليظ.

(2) ينظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبيّ (ص 91-93)، و«غاية النِّهاية» لابن الجزريّ (1/ 247-246).

قرأ على نافع سنة خمسين ومئة، قال قالون: قرأتُ على نافع قراءته غير مرة وكتبتها في كتابي. وقال النقاش: قيل لقالون: كم قرأتَ على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة إلا أنني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة. وقال عثمان بن خرزاذ: حدّثنا قالون، قال: قال لي نافع: كم تقرأ عليّ؟ اجلس إلى أسطوانة حتّى أرسل إليك من يقرأ عليك.

أخذ القراءة عرضاً عن نافع قراءته، وقراءة أبي جعفر، وعرض أيضاً على عيسى بن وردان.

وروى القراءة عنه: إبراهيم وأحمد ابناه، وإبراهيم بن الحسين الكسائي، وإبراهيم بن محمد المدني، وأحمد بن يزيد الحلواني، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، ومحمد بن هارون المروزي، وغيرهم.

قال أبو محمد البغدادي: كان قالون أصمّ لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه قارئ فإثته يسمعه.

وقال ابن أبي حاتم: كان أصمّ يقرئ القراء ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة.

قال: وسمعت عليّ بن الحسين يقول: كان عيسى بن مينا قالون أصمّ شديد الصمم، وكان يقرأ عليه القرآن، وكان ينظر إلى شفتي القارئ ويردّ عليه اللحن والخطأ.

توفي رحمه الله سنة عشرين ومئتين⁽¹⁾.

(1) ينظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (ص 93-94)، و«غاية النّهاية» لابن الجزري (1/ 543-542).

[سَرِّ تَقْدِيمِ وَرْشٍ عَلَى قَالُونَ فِي الْقَرَاءَاتِ]

وتقديم الناظم لورش على قالون في قوله: «وَرْشٍ وَقَالُونَ» هو الذي درج عليه أهل المغرب في الإقراء، وجرى عملهم عليه من قرون إلى يومنا هذا، سواء في حال جمع القراءات أو في حال إفرادها، فهي الرواية المعتمدة عندنا في المغرب، وفي ذلك يقول الإمام أبو حيان الأندلسي⁽¹⁾: «قرأت القرآن برواية ورش؛ وهي الرواية التي نشأ عليها ببلادنا ونتعلمها أولاً في المكتب».

لذلك قدّم قرّاؤنا رواية ورش كذلك في تأليفهم وأنظمتهم وإجازاتهم وأسانيدهم، فهذا الإمام عليّ الحصريّ الطنجيّ قدّم ورشاً على قالون في «قصيدته في قراءة الإمام نافع» فقال⁽²⁾:

أَعْلَمُ فِي شِعْرِي قِرَاءَةً نَافِعٍ رَوَايَةَ وَرْشٍ ثُمَّ قَالُونَ فِي الْإِثْرِ

وقدّمه كذلك الإمام أبو عمرو الدانيّ في «المنبّهة»⁽³⁾ حين قال:

مِمَّنْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ إِسْحَاقُ وَمِثْلُهُ ثَلَاثَةُ حُذَاقٍ
وَرْشٌ وَقَالُونَ وَإِسْمَاعِيلُ وَكُلُّهُمْ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلُ

وممّن قدّمه كذلك: الإمام ابن بري⁽⁴⁾ فقد قال:

عَلَى الَّذِي رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عُثْمَانُ وَرْشٍ عَالِمُ التَّجْوِيدِ
رَئِيسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدَّرَايَةِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ فِي الرِّوَايَةِ
وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمُ عَيْسَى بْنُ مِينَا وَهُوَ قَالُونَ الْأَصَمُ
أَثَبْتُ مَنْ قَرَأَ بِالْمَدِينَةِ وَدَانَ بِالتَّقْوَى فَزَانَ دِينَهُ

(1) في «البحر المحيط في التفسير» (1/ 22).

(2) في «القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع» (رقم البيت: 18).

(3) (ص 126-127).

(4) في «الدرر اللوامع» (رقم الأبيات: 21-24).

كما قدّمه الإمام عبد السلام المدغريّ فقال:
 فَعَنهُ قَدْ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عُثْمَانُ وَرَشٍ عَالِمُ التَّجْوِيدِ...
 وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمَ عَيْسَى بْنُ مِينَا وَهُوَ قَالُونُ الْأَصَمِ⁽¹⁾

ومن القراء الذين قدّموا رواية ورش على قالون: الإمام أبو بكر ابن مهران في «الغاية في القراءات العشر»⁽²⁾، والإمام محمد بن أحمد بن مطرف الكناي القرطبي في «البدیع في شرح القراءات السبع»⁽³⁾، والإمام الحسن بن عليّ الأهوازي في «الموجز في أداء القراء السبعة»⁽⁴⁾، والإمام مكّي بن أبي طالب القيسي في «التبصرة في القراءات السبع»⁽⁵⁾، والإمام محمد بن شريح الرّعيني في «الكافي في القراءات السبع»⁽⁶⁾، والإمام أحمد بن أبي عمر الأندرابي في «قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين»⁽⁷⁾، والإمام الحسين ابن رشيق المُرسي في «المرآة في السبع القراءات»⁽⁸⁾، والإمام عليّ بن سليمان القرطبي في «ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء»⁽⁹⁾، والإمام محمد بن عليّ اللجائي في «جمع المنافع في طرق الإمام نافع»⁽¹⁰⁾، والإمام إدريس الودغيري في «التوضيح والبيان في مقراء نافع المدني ابن عبد الرحمن»⁽¹¹⁾، وغيرهم كثير

(1) «تكميل المنافع في الطرق العشر المروية عن نافع» للمدغريّ (ص 2) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة.

(2) (ص 8).

(3) (ص 75).

(4) (ص 36).

(5) (ص 178).

(6) (ص 8).

(7) (ص 52).

(8) (ص 97).

(9) (ص 129، 131، 154...).

(10) (ص 2) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة.

(11) (ص 83-95).

من أهل الرواية والدراية والإقراء بالمغرب الحبيب.

وهذا بخلاف ما جرى به العمل عند المشاركة من تقديمهم قالون على ورش؛ لتقديم الإمام الشاطبي له حين قال:

وَقَالُونَ عِيسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْثُلًا⁽¹⁾

وقبله قدمه الإمام الداني في كتابه «التيسير» فقال: «وذكرت عن كل واحد من القراء روايتين؛ فذكرت عن نافع: رواية قالون وورش»⁽²⁾.

وقال الإمام إدريس الودغيري عن سرّ تقديم المغاربة رواية ورش على رواية قالون: «لما كان مقرأ قالون مشتملاً على تحقيق الهمز، والهمز صعب عند النطق به؛ كره علماء المغرب الذين هم أهل الأندلس الهمز في الصلاة لئلا يشغلهم عنها، فلو أبقوا قالون على رتبته لقرؤوا بقراءته في الصلاة وفي غيرها كما يفعله الناس اليوم في قراءة ورش، وفي ذلك من التكلف ما لا يخفى كما قدمنا، هكذا رويانا عن شيخنا»⁽³⁾⁽⁴⁾.

[الطريق الذي اعتمده الإمام ابن آجرّوم في نظمه]

وقول الناظم: «على طريق عثمان الداني»؛ أي: نظمت لك هذا الرجز من روايتي ورش وقالون عن نافع «على طريق»؛ أي: سبيل ومسلوك ومذهب الإمام أبي عمرو عثمان الداني (ت444هـ) رحمه الله، وليس على مذهب غيره من الأئمة؛ كمحمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت476هـ) في كتابه «الكافي في القراءات السبع»، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) في كتابه «التبصرة

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 26).

(2) «التيسير» (ص 3).

(3) يقصد: شيخه محمد بن عبد السلام الفاسي.

(4) «التوضيح والبيان في مقرأ نافع المدني ابن عبد الرحمن» (ص 94-95).

في القراءات السبع»، وأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت بعد 430هـ) في كتابه «الهداية في وجوه القراء السبعة»، وغيرهم، فكل واحد منهم مذهب مختلف عن الآخر في قراءة نافع.

فالنَّاطِم بهذا البيت يكون قد حدّد لنا النَّهْج الذي سلكه في تقرير أحكام قراءة نافع، والطَّرُق التي نظم من خلالها رواية ورش وقالون، فقد اختار لنا طريق الإمام الدّاني؛ لكن يشكل علينا أيّ كتاب من كُتُبهِ الكثيرة في علم القراءات يقصد الإمام ابن آجروم؛ فقد ألّف الإمام الدّاني الكثير من الكتب في قراءة نافع، إفراداً لها وجمعاً مع غيرها، والظاهر أنّه يقصد كتابه: «التيسير في القراءات السبع»؛ لأنّه أشهر كتبه في القراءات، والذي ما زالت الأسانيد إلى يومنا هذا موصلة إليه، والقراءة من طريقه وبمضمونه، وأحياناً قد يخرج عنه في بعض المسائل والقضايا إلى بعض كتبه الأخرى؛ كـ«جامع البيان في القراءات السبع» وغيره، وسيظهر ذلك إن شاء الله أثناء شرح نظم «البارع».

والإمام الدّاني في كتابه «التيسير» اختار رواية ورش من طريق الأزرق، واختار رواية قالون من طريق أبي نسيط، في حين نجد الأئمة المشار إليهم اختاروا في كتبهم الشهيرة هذه الطُّرُق وغيرها، كما اختاروا نهجاً مختلفاً عن الإمام الدّاني، لذلك كان لزاماً تحديد المذهب الذي سينظم من خلاله قراءة نافع، وبيان مأخذه الذي سلكه في تقرير أحكام روايتي ورش وقالون؛ فهذه هي الفائدة الأولى من تحديد الطُّريق والمذهب الذي نحاه في نظمه هذا.

والفائدة الثانية من تحديد الطُّريق والمذهب الذي اعتمده في قراءة نافع هي: أن لا يخلط القارئ بين الطُّرُق في الرواية الواحدة؛ لأنّ الخلط في الطُّرُق فساد في الرواية، فيجب على القارئ أن يتنبّه إلى هذا ويلتزم بالكتاب الذي يقرأ من طريقه؛ حتّى لا يخرج إلى طريق آخر وهو لا يشعر. قال الإمام محمّد بن محمّد الإفرائي السّوسي:

وَإِنَّ الطَّرْقَ يَا أَخِي قَدْ اعْتَنَى بِشَأْنِهَا أُولُو الْعُلُومِ وَالنُّهَى
حِفْظًا وَتَمْيِيزًا لَهَا مِنْ أَوْجِهٍ فَبَلَّغُوا بِذَلِكَ غَايَةَ الْمُنَى...
رَأَوْا لَهَا فَائِدَةً أَنْ يَأْمَنُوا تَدَاخُلًا فِي النَّقْلِ عَنْ ذَوِي الْأَدَا⁽¹⁾

وقد تبين لنا من كلام الإمام ابن آجرؤم أنه نظم في نظمه «البارع» قراءة الإمام نافع، من روايته ورش وقالون؛ فورش من طريق الأزرق، وقالون من طريق أبي نسيط، ولا بد من ترجمة موجزة للإمامين الأزرق وأبي نسيط كما فعلنا بشيوخهما وشيخ شيوخهما.

[ترجمة الإمام الأزرق]

فالإمام الأزرق هو: أبو يعقوب، يوسف بن عمرو بن يسار، المدني ثم المصري، المعروف بالأزرق.

أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن: ورش، ولازمه طويلاً، وأتقن القرآن على يديه؛ إذ قرأ عليه أكثر من عشرين ختمة، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، وعرض على: سقلاب، ومعلّى بن دحية.

وروى القراءة عنه عرضًا: إسماعيل بن عبد الله النّحاس، ومحمّد بن سعيد الأنماطي، وأبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف، ومواس بن سهل.

توفي رحمه الله في حدود الأربعين ومئتين⁽²⁾.

(1) «تذكرة الإخوان لمشكلات أحكام القرآن» (ص 36).

(2) ينظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (ص 106-107)، و«غاية النّهاية» لابن الجزري (2/ 349).

[ترجمة الإمام أبي نشيط]

والإمام أبو نشيط هو: محمد بن هارون الربيعي الحربي البغدادي المروزي.

أخذ القراءة عرضاً عن: قالون، وسمع: روح بن عباد، ومحمد بن يوسف الفريابي.

وروى القراءة عنه عرضاً: أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث؛ وعنه انتشرت روايته أداء عن قالون، وروى القراءة أيضاً عرضاً عنه: عبد الله بن فضيل.

وتوفي رحمه الله سنة ثمان وخمسين ومئتين⁽¹⁾.

[الفرق بين القراءة والرواية والطريق]

وقد ظهر لنا من الكلام السابق أنّ هناك ثلاث مصطلحات تذكر غالباً في كتب القراءات؛ وهي: القراءة، والرواية، والطريق، لذلك كان لا بدّ للقارئ والباحث أن يميّز بينها.

فالقراءة: كلّ ما نسب لإمام من أئمة القراءة ممّا أجمع عليه الروايات والطرق عنه؛ كنافع المدني، وعبد الله بن عامر الشامي، ويعقوب الحضرمي، وباقي القراء السبعة والعشرة وغيرهم.

والرواية: كلّ ما نسب للآخذين عن القراء ولو بواسطة؛ كورش عن نافع، وعبد الله بن ذكوان عن الشامي، ورويس عن يعقوب الحضرمي، وغيرهم من الرواة.

(1) ترجمته في: «معرفه القراء الكبار» (1/ 406-409)، و«غاية النّهاية» (1/ 447-449).

والطَّرِيقُ: كُلُّ مَا نَسَبَ لِلْأَخْذِينَ عَنِ الرَّوَاةِ وَلَوْ سَفَلُوا؛ كَالْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ، وَهَارُونَ بْنِ مُوسَى الْأَخْفَشِ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ النَّخَّاسِ عَنِ التَّمَّارِ عَنْ رُوَيْسٍ.

وَلَا بَدَّ لِلْقَارِئِ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ حَتَّى يَعْلَمَ مَنْشَأَ الْخِلَافِ؛ فَنَقُولُ مَثَلًا عَمَّا سَنَدْرُسُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي كِتَابِنَا هَذَا: هَذِهِ قِرَاءَةُ نَافِعٍ مِنْ رَوَايَةِ وَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَنَقُولُ كَذَلِكَ: هَذِهِ رَوَايَةُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ⁽¹⁾.

فَقَوْلُنَا «بِوَاسِطَةِ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الرَّاويَ قَدْ يَكُونُ أَخَذَ عَنِ الْقَارِئِ مُبَاشَرَةً كَوَرْشٍ وَقَالُونَ عَنْ نَافِعٍ؛ فَقَدْ أَخَذَا عَنْهُ مُبَاشَرَةً، وَقَدْ يَكُونُ الرَّاويَ أَخَذَ عَنِ الْقَارِئِ بِوَاسِطَةِ وَاحِدَةٍ كَخَلْفٍ وَخَلَادٍ عَنْ حَمْزَةٍ؛ فَقَدْ أَخَذَا عَنْهُ بِوَاسِطَةِ سَلِيمٍ، وَقَدْ يَكُونُ الرَّاويَ أَخَذَ عَنِ الْقَارِئِ بَعْدَ وَسَائِطٍ كَقَنْبَلٍ وَالْبَزِّيَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيَّ؛ فَقَدْ أَخَذَ الْبَزِّيَّ عَنْ عَكْرَمَةَ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَكِّيَّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ شَبْلَ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّيَّ وَأَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسْطَنْطِينَ الْقُسْطِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيَّ. وَأَخَذَ قَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّبَالِ الْقَوَّاسِ الْمَكِّيَّ، عَنْ أَبِي الْإِخْرِيطِ وَهْبِ بْنِ وَاضِحٍ الْمَكِّيَّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسْطَنْطِينَ الْقُسْطِ الْمَكِّيَّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ شَبْلَ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّيَّ، عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيَّ.

وَأَنشَدْنَا شَيْخَنَا الْعَلَامَةَ مُصْطَفَى الْبَحَاوِيِّ حَفْظَهُ اللَّهُ بَيْتًا لِنَفْسِهِ⁽²⁾ بَيْنَ فِيهِ مَنْ أَخَذَ مِنَ الرَّوَاةِ بِوَاسِطَةِ أَوْ بِدُونِ وَاسِطَةٍ عَنْ مُشَايخِهِمْ فَقَالَ:

بَلَا سَنَدٍ (نَرَا)، وَ(حُفَّ) بِوَاحِدٍ وَمَا فَوْقَهُ (كَدَّ) فَيَارَبَّ سَهْلًا

(1) للاستزادة ينظر: «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرَ» لابْنِ الْجَزَرِيِّ (2/ 199-200)، و«جَمْعُ الْمَنَافِعِ فِي طَرِيقِ الْإِمَامِ نَافِعٍ» لِلْجَائِي (ص 3) مَخْطُوطٌ أَصْلِيٌّ بِمَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ.

(2) حِينَ قَرَأْتَنَا عَلَيْهِ لـ«حَرْزُ الْأَمَانِي وَوَجْهُ التَّهَانِي».

فَأَفَادَ حَفْظَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمَرْمُوزَ لَهُمْ بِ(نَرَا)؛ وَهُمْ: عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ وَنَافِعٌ؛
 قَدْ أَخَذَ عَنْهُمْ رَوَاتِهِمْ مَبَاشَرَةً بَدُونَ وَاسِطَةٍ، وَأَنَّ الْمَرْمُوزَ لَهُمَا بِ(حُفَّ)؛
 وَهُمَا: الْبَصْرِيُّ وَحُمَزَةُ قَدْ أَخَذَ عَنْهُمَا رَوَاتُهُمَا بِوَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَأَنَّ
 الْمَرْمُوزَ لَهُمَا بِ(كَدَّ)؛ وَهُمَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ الشَّامِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرِ الْمَكِّيِّ
 قَدْ أَخَذَ عَنْهُمَا رَوَاتُهُمَا بَعْدَهُ وَسَائِطٌ، وَيَسْتَفَادُ ذَلِكَ مِنْ أَسَانِيدِ الطَّرِيقِ وَالرَّوَاةِ
 وَالْقُرَّاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي كُتُبِ الْقِرَاءَاتِ وَتَرَاجُمِهِمْ.

فَمَنْ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ مَبَاشَرَةً عَنْ شَيْخِهِ يُقَالُ لَهُ: تَلَقَّى الْقِرَاءَةَ أَدَاءً، وَمَنْ
 أَخَذَهَا عَنْ شَيْخِهِ بِوَسَائِطٍ يُقَالُ لَهُ: تَلَقَّى الْقِرَاءَةَ سَنَدًا. وَالسَّنَدُ هُوَ طَرِيقُ
 الْقِرَاءَةِ.

[الفرق بين الخلاف الواجب والخلاف الجائز]

وَالْخِلَافُ الْحَاصِلُ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ وَالرَّوَايَاتِ وَالطَّرِيقِ يُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ
 الْأَدَاءِ بِ«الطَّرِيقِ»، وَبِ«الْخِلَافِ الْوَاجِبِ»؛ لِأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْقَارِئِ الْإِتْيَانَ
 بِهِ جَمِيعًا عِنْدَ الْأَدَاءِ عَلَى الشُّيُوخِ وَجَمْعَ الْقِرَاءَاتِ عَلَيْهِمْ، وَعَدْمُ الْاِقْتِصَارِ
 عَلَى بَعْضِ الْخِلَافِ، وَإِنْ أَخْلَى بَعْضُهُ كَانَ نَقْصًا فِي الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ وَالرَّوَايَةِ
 وَالطَّرِيقِ؛ مِثْلُ: وَجْهِي الْإِسْكَانَ وَالضَّمَّ مَعَ الصَّلَةِ فِي «مِيمِ الْجَمْعِ» لِقَالُونَ،
 وَالْمَدَّ وَالْقَصْرَ لَهُ فِي «الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ»، وَالتَّخْفِيفُ وَعَدْمُهُ لَوَرْشٍ فِي «ذَوَاتِ
 الْيَاءِ»، وَالتَّوَسُّطُ وَالْمَدَّ وَالْقَصْرَ لَهُ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ لَازِمٌ
 عَلَى الْقَارِئِ الْإِتْيَانَ بِهِ؛ وَإِنْ سَمِّيتُ بِالْأَوْجِهِ تَسَاهُلًا وَتَجَوُّزًا عَلَى سَبِيلِ الْعَدَدِ
 لَا عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ؛ بَلْ يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ مِثْلًا: لِلْأُزْرَقِ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ» ثَلَاثُ
 طَرِيقٍ وَلَا نَقُولُ: ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ، وَنَقُولُ: لِابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ بَيْنَ
 السُّورَتَيْنِ ثَلَاثَةُ طَرِيقٍ، وَهَكَذَا فِي كُلِّ «الْخِلَافِ الْوَاجِبِ».

وهذا بعكس «الخلافا الجائز» الذي يكون في الأوجه التي على سبيل التّخيير والإباحة؛ فبأيّ وجه أتى جامع القراءات على الشّيخ أجزاء ذلك، ولا يكون ذلك نقصاً في روايته ولا تقصيراً منه، ولا يجب عليه الإتيان بها كلّها في كلّ قراءة؛ ففعل ذلك تكلف وتعنّف أنكره العلماء؛ وإنّما يأتي بها القارئ في أوّل موضع وردت، أو في موضع ما حتّى يتدرّب عليها، أو يأتي بوجه في موضع والوجه الآخر في موضع آخر؛ وذلك كأوجه الاستعاذة، وأوجه البسملة بين السّورتين لمن عنده البسملة، وأوجه «المدّ العارض للسّكون»، وأوجه الرّوم والإشمام، وغير ذلك، فالقارئ مخير في الإتيان بأيّ وجه منها غير ملزم بها كلّها، وهذه الأوجه الاختيارية لا يقال عنها قراءات ولا روايات ولا طرق؛ وإنّما يقال عنها: أوجه فقط؛ فتحصلّ لنا ممّا تقدّم أنّ الخلافا عند القراء على قسمين: خلافا واجب، وخلافا جائز⁽¹⁾.

[ترجمة الإمام الدّانيّ]

وقول النّاطم: «عُثْمَانُ الدّانِيّ ذِي التّحْقِيقِ»؛ أي: اخترت مذهب الإمام الدّانيّ في قراءة نافع لأنّه كان إمام المحقّقين في علم القراءات، وإليه انتهت في زمانه، وصاحب باع واسع فيها، وله مؤلّفات كثيرة في الباب، فهو محقّق فيما يروي ويسند ويكتب، وشهد له بذلك القاضي والدّانيّ، وهو الإمام الحافظ المقرئ المفسّر المحدث المسند الشّاعر الأديب الضّابط المتقن، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأمويّ مولاهم، القرطبيّ، الدّانيّ. ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة.

(1) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 268، 2/ 200)، و«إقامة البرهان» للإفرانيّ (ص 79-84)، و«غيث النّفع في القراءات السّبع» لعليّ التّوريّ الصّفاقسيّ (ص 23)، و«تقريب النّفع في القراءات السّبع» للضّباع (ص 21).

وقرأ بالروايات على عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي، وعلى خلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون.

وقرأ عليه: أبو بكر ابن الفصيح، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدش، وأبو داود سليمان بن نجاح، وأبو عبد الله محمد بن مزاحم، وأبو علي الحسين بن علي بن مبشر، وأبو القاسم خلف بن إبراهيم، وأبو إسحاق إبراهيم بن علي، وخلق سواهم.

توفي الحافظ رحمه الله بدانية يوم الإثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربع مئة، ودفن ليومه بعد العصر، ومشى صاحب دانية أمام نعشه، وشيعه خلق عظيم رحمه الله تعالى⁽¹⁾.

[سند الإمام نافع في القرآن الكريم إلى رسول الله ﷺ]

قال الناظم رحمه الله:

- | | |
|--|---|
| عَنْ جَلَّةٍ وَهُمْ خِيَارُ قَوْمٍ | (7) رَوَى الْقِرَاءَةُ أَبُو رُوَيْمٍ |
| وَالْهُدَلِيُّ مُسْلِمٌ بَنُ جُنْدَبٍ | (8) يَزِيدُ لِقَعْقَاعٍ جَا بِنَسَبٍ |
| وَابْنُ نَصَّاحٍ شَيْبَةُ فَمَيِّزٍ | (9) وَعَابِدُ الرَّحْمَنِ نَجْلُ هُرْمُزٍ |
| رُومَانٍ، عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ نَقَلَا | (10) وَعَنْ يَزِيدَ وَهُوَ قُلُ يُعْزَى إِلَى |
| مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيرَةٍ | (11) رَوَاهُمُ الْحَبْرُ أَبُو هُرَيْرَةَ |
| سَلِيلٍ كَغَبِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ | (12) وَنَجْلُ عَيَّاشِكَ عَنْ أَبِي |

في هذه الأبيات ذكر الإمام ابن آجروم رحمه الله سند الإمام نافع رحمه الله في القرآن الكريم إلى النبي ﷺ، فأخبر أن أبا رُوَيْمٍ نافع بن عبد الرحمن بن

(1) ينظر: «معرفة القراء الكبار» (ص 129)، و«غاية النّهاية» (2/ 238-239).

أبي نعيم المديني (ت 169هـ) روى القرآن الكريم وقرأه على شيوخ أجلاء كانوا من خيرة القراء، وقد روي عن نافع كما تقدّم في ترجمته أنّه قال: «قرأتُ على سبعين من التابعين»⁽¹⁾.

وذكر النّاطم خمسة من مشايخ الإمام نافع؛ وصفهم بأنّهم: «جَلَّةٌ جمع جليل؛ وهم جماعة ذات قدر جليل، ومكانة رفيعة، ووقار وسكينة، ووصفهم كذلك بأنّهم: «خيار قوم»؛ أي: أفاضل النّاس في عصرهم، وهم الذين ذكرهم بقوله:

(1) «يَزِيدُ لِلْقَعْقَاعِ جَا بِنَسَبٍ»، وفي نسخة: «يَزِيدُ الْقَعْقَاعُ جَاءَ يُنْسَبُ»؛ أي: يزيد الذي نسب إلى أبيه القعقاع، ويقال: اسمه جندب بن فيروز، وقيل: فيروز بن القعقاع، مولى عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، الشّهير بأبي جعفر المديني (ت 130هـ)، وهو أحد القراء العشرة، والتّابعين الكبار⁽²⁾.

(2) «وَالْهَذَلِيُّ مُسْلِمٌ بْنُ جُنْدَبٍ»، أو «جُنْدَبٍ»؛ حسب ضبط الشّطر الأوّل، وهو أبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي (ت 106هـ) مولى هذيل، وقاضي أهل المدينة وقارئهم⁽³⁾.

(3) «وَعَابِدُ الرَّحْمَنِ نَجْلُ هُرْمُرٍ»، وهو أبو داود عبد الرّحمن بن هرمز الأعرج المديني (ت 117هـ) مولى عبد الله بن عبّاس بن أبي ربيعة، وهو أحد الأئمّة والحفاظ والمقرئين ورواة الحديث المشهورين⁽⁴⁾.

(1) ينظر: «السّبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص 61)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (2/ 301)، و«المبسوط في القراءات العشر» لأحمد بن الحسين بن مهران (ص 20)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرّجال» لأبي الحجاج يوسف المزيّ (29/ 283)، و«تاريخ الإسلام» لمحمّد الذهبي (4/ 528)، و«سير أعلام النبلاء» له أيضًا (7/ 35)، و«معرفه القراء الكبار» له أيضًا (1/ 64)، و«غاية النّهاية في طبقات القراء» (2/ 330)، و«تهذيب التّهذيب» لابن حجر العسقلاني (10/ 407).

(2) ترجمته في: «معرفه القراء الكبار» (ص 40-42)، و«غاية النّهاية» (2/ 282-284).

(3) ترجمته في: «معرفه القراء الكبار» (ص 45-46)، و«غاية النّهاية» (2/ 297).

(4) ترجمته في: «معرفه القراء الكبار» (ص 43-44)، و«غاية النّهاية» (1/ 381).

(4) «وَابْنُ نَصَاحٍ شَيْبَةُ فَمَيَّزَ»، وهو شيبه بن نصاح بن سَرَجَسَ بن يعقوب المدني (ت 130هـ) مولى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، وقاضي المدينة ومقرئها، وله حديث واحد عند النسائي⁽¹⁾.

(5) «وَعَنْ يَزِيدَ وَهُوَ قُلُّ يُعْزَى إِلَى رُومَانَ؛ أَي: قرأ نافع أيضاً على أبي روح يزيد بن رومان المدني (ت 120هـ) مولى آل الزبير بن العوام⁽²⁾. وقوله: «يُعْزَى»؛ أي: ينسب.

ويضاف إلى هؤلاء الخمسة: صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري المدني التابعي (ت 90 تقريباً)⁽³⁾، قال الإمام ابن الباذش في «الإقناع»⁽⁴⁾: «وحكي عن أبي يعقوب الأزرق زيادة تسمية سادس؛ وهو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري».

ولذلك قال الشيخ قاسم بن محمد بن إبراهيم الدكالي تلميذ الإمام ابن غازي: ⁽⁵⁾

وَنَجَلُ خَوَاتٍ يُسَمَّى صَالِحًا فِي نَصِّ «الْإِقْنَاعِ» أَتَاكَ وَاضِحًا⁽⁵⁾

وقول الناظم: «رَوَاهُمُ الْحَبْرُ أَبُو هُرَيْرَةَ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيرَةٍ وَنَجَلُ عِيَّاشِكْ»؛ أي: هؤلاء القراء الخمسة (يزيد بن القعقاع، ومسلم بن جندب الهذلي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبه بن نصاح، ويزيد بن رومان) «رَوَاهُمُ»؛ أي: جعلهم رواة له وحملهم الرواية، وفي نسخة: «رَوَوْا عَنْ الْحَبْرِ أَبُو (كذا) هُرَيْرَةَ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيرَةٍ وَنَجَلُ عِيَّاشِكْ»، فروى الخمسة

(1) ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (ص 44-45)، و«غاية النهاية» (1/ 329-330).

(2) ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (ص 42-43)، و«غاية النهاية» (2/ 381).

(3) ترجمته في: «غاية النهاية» (1/ 332).

(4) (ص 17). وممن ذكر قراءة نافع على صالح بن خوات: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 61)، والروذباري في «جامع القراءات العشر» (1/ 338)، والذهبي في «معرفة القراء الكبار» (ص 64)، وابن الجزري في «غاية النهاية» (1/ 332، 2/ 330).

(5) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (1/ 291).

القرآن الكريم وقرأوه على ثلاثة من القراء الكبار؛ وهم الذين ذكرهم بقوله:

(1) «الْحَبْرُ أَبُو هُرَيْرَةَ»، وَالْحَبْرُ - بفتح الحاء - أي: العالم؛ وهو الصَّحَابِيُّ الجليل الحافظ أبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر الدَّوسِي (ت 57هـ) ⁽¹⁾.

(2) «مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِخَيْرِ سِيرَةٍ»؛ أي: قرأ الخمسة أيضًا على الصَّحَابِيِّ الجليل المعروف بالسَّيِّرة الحسنة، وبَحْبَرِ الْأُمَّة وتُرجَمَانِ القرآن عبد الله بن عَبَّاس بن عبد المطلب بن هاشم (ت 68هـ) ⁽²⁾.

(3) «وَنَجْلُ عِيَّاشِكَ»؛ أي: قرأ الخمسة كذلك على ابن عِيَّاش؛ وهو أبو الحارث عبد الله بن عِيَّاش بن أَبِي ربيعة المخزومي القرشي (ت 71هـ) من كبار التابعين، وقيل: إِنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ⁽³⁾.

تنبيه:

هذا الَّذِي ذكره النَّازِم من قراءة الخمسة المذكورين (يزيد بن القعقاع، ومسلم بن جندب الهذلي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان) على القراء الثلاثة (أبي هريرة وعبد الله بن عَبَّاس وعبد الله بن عِيَّاش) هو المعروف والمشهور والموجود في كتب القراءات التي أسندت قراءة الإمام نافع؛ وهو ليس كذلك، فبعض الخمسة ثبتت قراءتهم على الثلاثة وهم: عبد الرحمن بن هرمز وأبو جعفر المدني، والباقي لم تثبت قراءتهم عليهم، فأما مسلم بن جندب فقد قال عنه الإمامان الذهبي ⁽⁴⁾ وابن الجزري ⁽⁵⁾: «ولا أحسب رواية مسلم عن حكيم وأبي هريرة إلا منقطعة».

(1) ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (ص 21-22)، و«غاية النهاية» (1/ 370).

(2) ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (ص 22-24)، و«غاية النهاية» (1/ 425-426).

(3) ترجمته في: «معرفة القراء الكبار» (ص 30)، و«غاية النهاية» (1/ 439-440).

(4) في «معرفة القراء الكبار» (ص 46).

(5) في «غاية النهاية» (2/ 297).

وَأَمَّا شَيْبَةُ بْنُ نَصَّاحٍ فَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: «وَوَهَمَ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ»⁽¹⁾. وَقَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَغَلَطَ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ»⁽²⁾.

وَأَمَّا يَزِيدُ بْنُ رُومَانَ فَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ: «قِيلَ: إِنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَرَأَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽³⁾. وَقَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَلَمْ يَصَحَّ رَوَايَتُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَا قِرَاءَتُهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ»⁽⁴⁾.

وَتَحْرِيرُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ يُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُسْلِمَ بْنَ جَنْدَبٍ الْهَذَلِيَّ الْمَدَنِيَّ (ت 106هـ) وَأَبَا دَاوُدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ الْأَعْرَجَ الْمَدَنِيَّ (ت 117هـ) وَأَبَا رُوحَ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ الْمَدَنِيَّ (ت 120هـ) وَأَبَا جَعْفَرَ يَزِيدَ بْنِ الْقَعْقَاعِ الْمَدَنِيَّ (ت 130هـ) وَشَيْبَةَ بْنَ نَصَّاحٍ بَنَ سَرْجَسَ بْنَ يَعْقُوبَ الْمَدَنِيَّ (ت 130هـ) قَرَأُوا جَمِيعَهُمْ عَلَى أَبِي الْحَارِثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيِّ الْقُرَشِيِّ (ت 71هـ)⁽⁵⁾.

(1) «معرفة القراء الكبار» (ص 44).

(2) «غاية النهاية» (1 / 330).

(3) «معرفة القراء الكبار» (ص 43).

(4) «غاية النهاية» (3 / 381).

(5) ذكر قراءة مسلم بن جندب الهذلي على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: الذهب في «معرفة القراء الكبار» (ص 30، 45)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 297). وذكر قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: الذهب في «معرفة القراء الكبار» (ص 43)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 297، 381).

وذكر قراءة يزيد بن رومان على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 61)، والذهبي في «معرفة القراء الكبار» (ص 30، 42)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 381).

وذكر قراءة أبي جعفر المدني على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 54)، والروذباري في «جامع القراءات العشر» (1 / 340)، والذهبي في «معرفة

وزاد أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني (ت 117هـ) وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت 130هـ) بالقراءة أيضاً على الصحابين الجليلين الحافظ أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي (ت 57هـ) وحبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم (ت 68هـ)⁽¹⁾.

وهؤلاء الثلاثة (أبو هريرة، وابن عباس، وابن عيَّاش) قرؤوا القرآن الكريم على الصحابي الجليل سيد القراء وأقرأ هذه الأمة أبي المنذر أبي بن كعب بن قيس الأنصاري (ت 19هـ)⁽²⁾.

وقرأ أبي بن كعب رضي الله عنه على سيدنا ونبيِّنا محمد صلَّى الله عليه وآله، عن جبريل عليه السلام، عن رب العزة وجلَّ جلاله.

القراء الكبار» (ص 30، 40)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 297، 382). وذكر قراءة شعبة بن نصحاح على عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة: الذهبي في «معركة القراء الكبار» (ص 30، 44)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (1 / 330).

(1) ذكر قراءة عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج على أبي هريرة: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 54)، وأحمد بن الحسين بن مهران في «المبسوط في القراءات العشر» (ص 17)، ونصر بن عبد العزيز الفارسي الشيرازي في «الكتاب الجامع» (1 / 73)، والحسن بن علي الأهوازي في «الموجز في أداء القراء السبعة» (ص 37)، ومحمد بن شريح في «مفردة نافع» (ص 56)، و«الكافي» (ص 16)، وعبد الوهاب الحارثي في «أحاسن الأخبار» (ص 46)، وأبو معشر الطبري في «التلخيص في القراءات الثمان» (ص 29)، والذهبي في «معركة القراء الكبار» (ص 43)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (1 / 43، 381).

وذكر قراءة ابن هرمز على ابن عباس: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 54)، وابن فارس الخياط في «التبصرة في قراءات الأئمة العشرة» (ص 19)، والذهبي في «معركة القراء الكبار» (ص 43)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (1 / 43، 381).

وذكر قراءة أبي جعفر المدني على أبي هريرة: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 56)، والذهبي في «معركة القراء الكبار» (ص 40)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 382).

وذكر قراءة أبي جعفر المدني على ابن عباس: ابن مجاهد في «السبعة في القراءات» (ص 56)، وابن فارس الخياط في «التبصرة في قراءات الأئمة العشرة» (ص 19)، والروذباري في «جامع القراءات العشر» (1 / 340)، والذهبي في «معركة القراء الكبار» (ص 40)، وابن الجزري في «غاية النهاية في طبقات القراء» (2 / 382).

(2) ترجمته في: «معركة القراء الكبار» (ص 13-14)، و«غاية النهاية» (1 / 31-32).

[سند الشارح في قراءة الإمام نافع براوييه ورش وقالون]

ولا بأس في ختام سند الإمام نافع إلى رسول الله ﷺ أن أورد بعض ما اتصل إلينا من الأسانيد في قراءة الإمام نافع؛ تشبهاً بمن سبقنا من القراء، وحفظاً لها من الضياع، وتعريفاً بالمشايخ الكرام.

وهذه الأسانيد كثيرة، ذكرتُ غالبها في كتابي: «تراجم قراء المغرب الأقصى خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجريين وتحرير بعض الأسانيد القرآنية»⁽¹⁾، وكتابي: «الأسانيد المحررة إلى عشرية نافع والقراء السبعة والعشرة وما زاد للأئمة المهرة»⁽²⁾.

وسأقتصر هنا على أهمها والمتصلة بالأئمة: ابن الجزري والشاطبي والداني رحمهم الله تعالى فأقول:

قرأتُ ختمة كاملة من القرآن الكريم من أوله إلى آخره بقراءة الإمام نافع ضمن القراءات العشر من طريقي «الشاطبية» و«الدرة» على شيخنا العالم المقرئ الشيخ عبد الهادي بن أحمد بن محمد بن محمد علي بن أحمد الطَّبَّاع الدمشقي رحمه الله تعالى (1388-1430هـ)، وأجازني بها مراراً، وأخبرني أنه قرأها على شيخنا بكري بن عبد المجيد الطرابيشي الدمشقي (1338-1433هـ) رحمه الله، وأجازها بها.

ح وعالياً قرأت القرآن الكريم برواية قالون عن نافع على شيخنا بكري الطرابيشي (1338-1433هـ) رحمه الله، وأجازني بها وبرواية ورش وبقاقي القراءات العشر، وهو أخبرني أنه قرأ قراءة نافع وبقاقي القراءات السبع عالياً على محمد سليم الحلواني الدمشقي (1285-1363هـ) عام 1942م، وأجازها بها،

(1) طبع بمكتبة نظام يعقوبي الخاصة بالبحرين ودار الحديث الكتانية طنجة المغرب - بيروت لبنان، عام: 1434هـ / 2013م.

(2) وهو مطبوع بدار سليكي أخوين في طنجة عام: 2022م، بتقديم مؤرخ قراءة الإمام نافع بالمملكة المغربية العلامة الأديب الأستاذ الدكتور عبد الهادي حميتو حفظه الله ورعاه.

وهو قرأ قراءة نافع مع باقي القراءات العشر على والده أحمد بن محمد علي الحلواني الكبير (1228-1307هـ)، وهو قرأها على أبي الفوز أحمد بن رمضان منصور بن محمد المالكي المرزوقي الحسني (1205-1262هـ)، وهو قرأها على إبراهيم بن بدوي العبيدي الحسني المصري المالكي الأزهري (كان حيًا 1237هـ)، وهو قرأها على عبد الرحمن بن عبد الله بن حسن الأجهوري المصري (ت 1198هـ)، وهو قرأها على أبي السّماح أحمد بن أحمد ضرغام البكري المصري (كان حيًا عام 1149هـ)، وهو قرأها على محمد بن قاسم بن إسماعيل البكري المصري الأزهري الشافعي (1018-1111هـ)، وهو قرأها على عبد الرحمن بن شحاذة اليميني المصري (975-1050هـ)، وهو قرأها على أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المصري (ت 997هـ)، وهو قرأها على شحاذة اليميني المصري (ت 997هـ)، وهو قرأها على ناصر الدين محمد بن سالم بن علي الطّلاوي (ت 966هـ)، وهو قرأها على زكريّا بن محمد الأنصاري المصري (826-926هـ).

ح وقرأ أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي المصري (ت 997هـ) القراءات العشرة عاليًا على جمال الدين يوسف بن زكريّا الأنصاري (ت 987هـ)، وهو قرأها على والده زكريّا بن محمد الأنصاري (826-926هـ).

وقرأ الشيخ زكريّا الأنصاري قراءة نافع ضمن القراءات السبع كاملة على نور الدين علي بن محمد بن عثمان بن عبد الرحمن البليسي ثم القاهري الشافعي المعروف بإمام الأزهر (797-864هـ)، وهو قرأها على شمس الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد ابن الزّراتي القاهري الحنفي (748-845هـ)، وهو قرأها مع قراءات الثلاثة عشر على تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (702-781هـ)، وهو قرأ القراءات بروايات كثيرة على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصري الشافعي المعروف بالصّائغ (636-725هـ).

ح وقرأ زكريّا الأنصاريّ (826-926هـ) قراءة نافع ضمن القراءات السبع على برهان الدّين أبي العبّاس أحمد بن أبي بكر بن يوسف الكِنَافِيّ الْقَلْقِيلِيّ ثمّ الإسكندريّ الأزهرِيّ الشّافعيّ المعروف بالسّكندريّ (757-857هـ)، وهو كذلك على شمس الدّين أبي الخير محمّد بن محمّد بن يوسف بن عليّ الجزريّ الدّمَشقيّ الشّافعيّ (751-833هـ)، وهو قرأ قراءة نافع ضمن القراءات السبع من طريق «الشّاطبيّة» على أبي محمّد عبد الرّحمن بن أحمد بن عليّ البغداديّ الواسطيّ المصريّ الشّافعيّ (ت 781هـ)، وأبي عبد الله محمّد بن عبد الرّحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفيّ (ت 776هـ)، وهما على أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عبد الخالق المصريّ الشّافعيّ المعروف بالصّائغ (ت 725هـ)، وهو على كمال الدّين أبي الحسن عليّ بن شجاع بن سالم بن عليّ بن موسى العبّاس المصريّ الشّافعيّ صهر الشّاطبيّ (ت 661هـ)، وهو على القاسم بن فيره الشّاطبيّ (590هـ)، وهو على أبي الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ بن هذيل البلسيّ (ت 564هـ)، وهو على أبي داود سليمان بن نجاح الأمويّ مولا هم الأندلسيّ (ت 496هـ)، وهو على شيخه أبي عمرو عثمان بن سعيد الدّانيّ (ت 444هـ)، وهو قد فصلّ أسانيده في القراءات السبع في كتابه «التيسير في القراءات السبع»⁽¹⁾.

وممّا قاله عن سنده في رواية قالون: قرأت بها القرآن كلّ على شيخي أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصيّ الضّرير (ت 401هـ)، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراسانيّ (ت بعد 380هـ)، وقال لي: قرأت بها على إبراهيم بن عمر بن عبد الرّحمن البغداديّ، وقال: قرأت بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان (ت 344هـ)، وقال: قرأت على أبي بكر أحمد بن محمّد بن الأشعث الغزيّ البغداديّ القاضي (ت قبل 300هـ)، وقال: قرأت على

(1) (ص 191-210).

أبي نشيط محمد بن هارون الربيعي المروزي البغدادي (ت258هـ)، وقال: قرأت على أبي موسى عيسى بن مينا بن زردان بن عيسى الزرقى الملقب بقالون (ت220هـ)، بسنده الآتي.

وقال الإمام الداني عن سنده في رواية ورش عن نافع: قرأت بها القرآن كله على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان المقرئ بمصر (ت402هـ)، وقال لي: قرأت بها على أبي جعفر أحمد بن أسامة التجيبي المصري (ت342هـ)، وقال: قرأت على إسماعيل بن عبد الله النحاس المصري (ت بعد 280هـ)، وقال: قرأت على أبي يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق المدني ثم المصري (ت في حدود 240هـ)، وقال: قرأت على أبي سعيد عثمان بن سعيد ورش المصري (ت197هـ).

وهما - أي: قالون وورش - عن أبي رؤيم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت169هـ)، وهو قرأ على سبعين من التابعين؛ منهم: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني (ت117هـ)، عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر (ت57هـ)، عن أبي المنذر أبي بن كعب بن قيس الأنصاري (ت19هـ)، عن رسول الله ﷺ، عن جبريل، عن رب العزة سبحانه وتعالى.

فهذا سند محرر إن شاء الله في قراءة نافع من طريق الأعلام الكبار المشهورين، ليس فيهم مجاهيل، وكلهم مترجمون في كتب التراجم، بينت ذلك في كتابي «الأسانيد المحررة إلى عشيرة نافع والقراء السبعة والعشرة وما زاد للأئمة المهرة»، مع ذكر مَنْ ذَكَرَ ذلك من الأعلام والقراء، أسأل الله تعالى أن ينفع بالكتاب وبهذا السند المبارك إن شاء الله.

[مفاتيح النظم ومصطلحاته]

قال الناظم رحمه الله:

- (13) فَإِنْ ذَكَرْتُ دُونَ رَأَوْ حُكْمًا فَنَافِعًا أَعْنِي بِهِ إِذْ عَمَّا
(14) وَسَوْفَ أَسْتَغْنِي بِذِكْرِ الْقَارِي وَخُلْفِهِ؛ رَغْبَةً الْاِخْتِصَارِ

في هذه الأبيات بيّن الناظم رحمه الله مفاتيح نظمه واصطلاحاته فيه؛ فذكر اصطلاحين:

الاصطلاح الأول: ما ذكره بقوله «فَإِنْ ذَكَرْتُ دُونَ رَأَوْ حُكْمًا فَنَافِعًا أَعْنِي بِهِ إِذْ عَمَّا»، فأخبر أنه إن ذَكَرَ حُكْمًا أو قِراءةً لِمُفْرَدَةٍ ما أو أَصْل ما فَأَطْلَقَ ولم يقيّد ذلك براوٍ أو قارئٍ فالمقصود بصاحب القراءة هو الإمام نافع؛ فيكون هذا الحكم عامًّا وشاملاً لروايته ورش وقالون، فالإطلاق يدلّ على الاتفاق، ومن الأمثلة على ذلك قول الناظم رحمه الله:

وَسَاكِنَ الْمِثْلَيْنِ صَحَّ أَوَّلًا أَدْعِمُ وَخُلْفُ ﴿مَالِيَّةٍ﴾ قَدْ انْجَلَى

فقد ذكر في هذا المثل أنه إذا جاء حرفان متماثلان وكان الأول ساكنًا ولم يكن حرف مدٍّ؛ فإنه يجب إدغام الأول في الثاني، ولم يسند الحكم لأحد؛ فدلّ ذلك في اصطلاحه أنّ الحكم لنافع من روايته ورش وقالون.

وأحيانًا إن سمح له النظم يسمّي الإمام نافعًا وما يقرأ به؛ كقوله:

وَنَافِعٌ ﴿يَرِضُهُ﴾، وَصِلَ ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ عَنْهُ، وَفِي الزَّلْزَالِ صِلَ حَرْفِي ﴿يَرَهُ﴾

الاصطلاح الثاني: ما ذكره الناظم بقوله: «وَسَوْفَ أَسْتَغْنِي بِذِكْرِ الْقَارِي وَخُلْفِهِ»، وفي نسخة أخرى: «بِلَفْظِ الْقَارِي وَخُلْفِهِ»، وفي نسخة أخرى: «بِذِكْرِ الْقَارِي عَنْ خُلْفِهِ»، ومعنى كلّ ذلك: أنه إن ذَكَرَ حُكْمًا أو قِراءةً لِرَاوٍ ما؛ فإنه يستغني بذلك عن ذكر الراوي الآخر وما قرأ به؛ فيعلم بذلك أنّ الراوي الآخر

قرأ بعكس ما ذكره من الحكم والقراءة للراوي المذكور، ومن الأمثلة على ذلك: قول الناظم رحمه الله:

وَفَتَحَ لَامَ فَحَمَّ إِثْرَ الطَّاءِ عَنْ وَرْشِهِمْ وَالصَّادِ قُلْ وَالظَّاءِ
يُفْتَحْنَ أَوْ يُسَكَّنَ

ففي هذا البيت يفيد أن ورشاً رحمه الله غلظ اللام المفتوحة إذا جاءت بعد الطاء والصاد والظاء وكانت مفتوحة أو ساكنة، وعلم من تقييده هذه القراءة بورش أن قالون يقرأ بخلاف هذه القراءة؛ فهو يقرأها بعكس ذلك على الأصل من ترقيق اللام؛ فلا يحتاج إلى تقييدها.

وهذا فيما إذا كانت القراءة الأخرى تفهم من الضد، أما إذا كان القراءة الأخرى لا تفهم من الضد فإنه لا يكتفي بذكر القراءة الأولى بل يذكر القراءة الأخرى ويقيدها؛ وذلك كقوله:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى إِذَا مَا اتَّفَقَا بِالْفَتْحِ فِي كَلِمَتَيْنِ نُسَقَا
عِيسَى، وَإِنْ ضَمًّا وَكَسْرًا عَادَا سَهْلٌ، وَاللَّيْثِيُّ إِنْ أَرَادَ
وَالسُّوِّ إِلَّا، وَالنَّبِيُّ إِلَّا أَبْدَلَ وَالْإِدْغَامُ بَعْدَ وَصَلَا

فالناظم لما ذكر حكم الهمزتين القطعيتين من كلمتين لعيسى قالون وكانت قراءة ورش لا تفهم من الضد فإنه ذكرها وقيدها بقوله:

وَبَيْنَ بَيْنَ وَرْشِهِمْ فِي الْأُخْرَى وَغَيْرُ ﴿عَالٍ﴾ أَبْدَلَتْ لِمِصْرَا

تعليل الاصطلاحين: وقول الناظم «رَغْبَةُ الْإِخْتِصَارِ» تعليل لما اصطلاح عليه من إطلاق الحكم وعدم ذكر صاحبه عندما يكون الحكم شاملاً لنافع، وتوجيه لما اصطلاح عليه من ذكر حكم وصاحبه دون ذكر عكس ذلك؛ فذكر أنه فعل كل ذلك من أجل الاختصار، وحتى لا يطول النظم فترغب عنه الصغار والكبار.

قال الناظم رحمه الله:

(15) فَاللهُ حَسْبِي وَعَلَيْهِ الْمُتَّكِلُ فِي كُلِّ مَا أَرُومُ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ

في ختام هذه المقدمة اعترف الناظم رحمه الله بأن الله هو حسيبه وكافيه ومعتمده؛ فقوله: «فَاللهُ حَسْبِي»، وفي نسخة: «وَاللهُ حَسْبِي»؛ أي: الله كافيني عما أنا عاجز على نظمه من أحكام قراءة الإمام نافع.

وقوله: «وَعَلَيْهِ الْمُتَّكِلُ...»؛ أي: فوضت أمري إلى الله، فعليه أتوكل وأعتمد في كل ما أقصده وأريده، سواء في أقوالي أو أفعالي.

وكأن الناظم في هذا البيت عمل بقول الله تعالى الذي أمر فيه نبيه ﷺ أن يقول: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾⁽¹⁾.

وأيضاً فيه تشبهُ بقول الإمام الشَّاطِبِيِّ في خاتمة مقدمة «حرز الأمانى ووجه التَّهَانِي»⁽²⁾:

فَيَا رَبَّ أَنْتَ اللهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعًا مُتَوَكِّلًا

(1) «سورة التَّوْبَةِ» الآية: 130.

(2) رقم البيت: 94.

باب التَّعَوُّذِ

قوله: «باب» كناية عن الدّخول في الشّيء والشّروع فيه، وفي «الباب» يجمع المسائل والمحتويات إذا كانت من نوع واحد ومرتبطة ببعضها.

و«الباب» في هذا النّظم غير مرتبط بما قبله، بخلاف «الفصل» فإنّه متعلّق بما قبله وغير مستقلّ بنفسه.

وقوله: «باب التّعوّذ»؛ أي: هذا باب عقده لبيان أحكام ومسائل التّعوّذ. والتّعوّذ: مصدر تعوّذ بمعنى فعل العوذ، ويقال له الاستعاذة أيضًا؛ وهو مصدر استعاذ؛ أي: طلب العوذ والعياذ؛ فكلاهما مصدران بمعنى واحد، ومعناهما: الالتجاء والاعتصام والاستجارة والامتناع.

والتّعوّذ والاستعاذة في عرف القراء أن يقول القارئ: «أعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم» أو غيرها من الصّيغ الواردة، فقايل ذلك يلتجئ إلى الله تعالى، ويَحْتَمِي بِجَنَابِهِ ﷻ، ويهيئ ذاته لقراءة القرآن الكريم، ويحصّن نفسه من شرور الشّيطان ووساوسه وضرره وهمزاته وكيده، وينزّه قلبه من الخواطر السيّئة، ويظهر فمه من اللّغو والرّفث، ويحمي لسانه من الوقوع في الخطأ والغلط عند تلاوة كتاب الله، وبذلك تَرْتَأَحُ نَفْسُهُ وَتَطْمَئِنُّ وَتَسْكُنُ لقدرة الله تعالى العظيم السّميع العليم المنّان القويّ.

فسبب تعوّذ القارئ بالله من الشّيطان: أنّه لما كان الشّيطان مصدر الضّلالة، والقرآن مصدر الهداية، وقد يصدّه الشّيطان بغوايته، عن قراءة القرآن وفهمه وتدبر آياته؛ فإنّه يستعيد بالله من همز الشّيطان ونفخه ونفته.

وسبب تعوّذ القارئ كذلك: أنّه ينبغي عليه قبل القيام بجلب المرشد من خلال قراءة القرآن أن يقوم بدرء المفسد من خلال التّعوّذ من شرور الشّيطان، فدرء المفسدة مقدّم على جلب المرشدة.

ولفظ التَّعَوُّذِ «أعوذ بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» لفظ الخبر، والمقصود منه الدَّعَاءُ؛ أي: اللَّهُمَّ أعْزِنِي مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. والمراد بالشَّيْطَانِ فِي التَّعَوُّذِ: الشَّيَاطِينُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلْجِنْسِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾⁽¹⁾.

وقد قدّم الناظم «باب التَّعَوُّذِ» على غيره من الأبواب؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ الْقَارِئُ حِينَما يَرِيدُ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وقد أجمع العلماء على أَنَّ التَّعَوُّذَ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ وَعَلَيْهِ فَلَا يَدْخُلُ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ هُوَ: «عِلْمُ بِكَيْفِيَّةِ أَدَاءِ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ وَاخْتِلَافِهَا مَعْرُوءًا لِنَاقِلِهِ»⁽²⁾، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَبْدَأُ بِهِ الْقَارِئُ عِنْدَ إِرَادَةِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وكما أجمع العلماء على أَنَّ التَّعَوُّذَ لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَجْمَعُوا كَذَلِكَ عَلَى اسْتِحْبَابِ التَّعَوُّذِ عِنْدَ كُلِّ قِرَاءَةٍ مَا عدا الصَّلَاةَ، وَأَمَّا فِي الصَّلَاةِ فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى حَسَبِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ⁽³⁾.

والتَّعَوُّذُ يُلْفِظُ بِهِ عِنْدَ الْبَدْءِ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَا يَكْتُبُ فِي الْمَصْحَفِ وَاللُّوحِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو وَكَيْلٍ مِمُّونُ الْفَخَّارِ:

فَصَحَّ بِالسُّنَّةِ وَالْكِتَابِ لَفْظًا فَلَا تَكْتُبُهُ فِي الْكِتَابِ⁽⁴⁾

بِخِلَافِ الْبَسْمَلَةِ فَإِنَّهَا تَكْتُبُ فِي الْمَصَاحِفِ وَالْأَلْوَا حِ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ السَّلَامِ الْمَدْغَرِيُّ الْفِيلَالِيُّ:

(1) «سورة المؤمنون» الآية: 98.

(2) ينظر: «منجد المقرئين ومرشد الطالبين» لابن الجزري (ص 23).

(3) ومشهور مذهب الإمام مالك: أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّفْلِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ عَاشِرٍ فِي «المرشد المعين على الصَّوْرى مِنْ عِلْمِ الدِّينِ» (ص 12):

وَكَرِهُوا بِسْمَلَةَ تَعَوُّذًا فِي الْفَرَضِ.....

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 4) مخطوط.

بَسْمَلَةً فِي الْكُتُبِ وَالْأَلْوَحِ فَاکْتُبَهَا لَا تَعُوذُ يَا صَاحِ
لِإِنَّهُ قَدْ خَصَّ بِاللَّفْظِ وَدَعَا أَوَّلَ «تَوْبَةٍ» بَيَاضًا مُتَّسِعًا⁽¹⁾

وقد ذكر الناظم في هذا الباب عدّة أحكام متعلّقة بالاستعاذة؛ وهي:
حُكْمُهَا، وصيغَتُهَا، ومحلُّهَا، وكيفيَّتُهَا، وبيان ذلك فيما يأتي:

قال الناظم رحمه الله:

16) عُوذُ بِمَا فِي «النَّحْلِ» عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ جَهْرًا، وَإِنْ نَزَهْتَ كُنْتَ مُرْشَدًا

ذكر الناظم في هذا البيت الواحد أربعة أحكام للتعوّذ؛ وهذا البيت من
جوامع أبياته رحمه الله تعالى؛ فقد بيّن في بيت واحد أربعة مسائل: حُكْمُ
التَّعَوُّذِ، وصيغَتُهُ، ومحلُّهُ، وكيفيَّتُهُ، وتفصيلها فيما يأتي:

[حُكْمُ التَّعَوُّذِ]

فأما حُكْمُهُ؛ فقد أمر الناظم بالاستعاذة عند إرادة قراءة القرآن الكريم
فقال: «عُوذُ» أخذًا من قوله تعالى: ﴿بَاسْتَعِذْ﴾، سواء كانت بداية القراءة
بأول السّورة، أو بجزء من السّورة.

واختلف العلماء في حكم التَّعَوُّذِ - بعد اتّفاقهم على الإتيان به عند من
يريد القراءة - هل هو واجب أو مندوب، فذهب بعض العلماء؛ كالظاهرية
إلى وجوبه؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿بَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾⁽²⁾،
والأمر للوجوب، وكذلك لمواظبة النبي ﷺ على الاستعاذة.

(1) «تكميل المنافع في الطّرق العشر المرويّة عن نافع» (ص 7) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

(2) «سورة النحل» الآية: 98.

وذهب الجمهور إلى ندبه واستحابه، وحملوا الأمر في الآية على الاستحاب، وطرحوا وجوبه، ومع ذلك فقد حثوا القارئ على الإتيان بها وعدم تركها؛ لمواظبة النبي ﷺ عليها، وهذا ما جرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة. قال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

وَحُكْمُهَا النَّدْبُ وَقَالَ بِالْوُجُوبِ دَاوُدُ مَعَ عَطَا وَأَوَّلَ عَرُوبُ⁽¹⁾

وقال الشيخ حسن خلف الحسيني:

..... وَاسْتَعِذْ نَدْبًا أَوْ أَوْجِبْ وَوَهْلًا⁽²⁾

ومما جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة أيضًا: إعادة التَّعوذ عند قطع القارئ قراءته ثم بدا له العودة إليها، أو عند السلام على قوم مرَّ بهم، أو ردَّ السلام على من سلَّم عليه، أو الكلام بكلام أجنبي عن القرآن، أو عند الخوض في أمر ديني، بخلاف ما إذا كان الأمر أخرويًا، أو كان الكلام يتعلق بالقرآن الكريم، أو اضطرَّ لقطع القراءة بالسعال، أو لسجدة التلاوة؛ فلا يجب حينئذ إعادة التَّعوذ⁽³⁾. قال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي عن المواطن التي تعاد فيها الاستعاذة والتي لا تعاد فيها:

وَعَنْهَا إِنْ أَعْرَضْتَ بِالْقَطْعِ نَدْبٌ لَكَ اسْتِثْنَاةٌ كَذَلِكَ قَدْ طُلِبَ
لِلْخَوْصِ فِي أَمْرِ لِدُنْيَا مُطْلَقًا وَإِنْ لِأُخْرَى أَوْ لِمَا تَعَلَّقَا
بِهَا فَلَا كَمَا سُجُودُهَا وَإِنْ دَعَا بِهَا أَوْ طَالَ وَالْأَمْرُ زَكْنٌ

(1) «تكميل المنافع» (ص 4) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(2) «إتحاف الرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيت: 8).

(3) ينظر: «النشر» (1/ 259). و«غيث النفع» (ص 34)، و«أنوار التعريف» (ص 156). قيد الطبع بتحقيقي، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 1) مخطوط، و«جمع المنافع» (ص 3) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«التوضيح والبيان» (ص 110-111)، و«الإضاءة في بيان أصول القراءة» لعلي الصبَّاح (ص 10).

أَوْ لِبُكَاءِ خُشُوعٍ أَوْ تَخَشُّعٍ
فَزَالَ وَقْتُهُ كَمَنْ تَذَكَّرَا
وَإِنْ بِآيَةٍ وَقَفْتَ فَافْتَتَحْ
عَدَمَ عَوْدِهِ كَمَنْ قَدْ سَكَنَّا
كَشْرِبِهِ أَوْ أَكَلِهِ قَلِيلًا
حَدُّ الْقَلِيلِ مِنْ شَرَابٍ جُرْعَةٍ
أَوْ لِامْتِخَاضٍ وَبِهِ زُكَّامٌ
أَوْ لِتَنْخَنُجٍ وَنَفْخٍ وَنُعَاسٍ
أَوْ لِتَشَاوُبٍ وَنَفْثٍ وَقَلَسٍ
وَلِلدُّعَا بَيْنَ الْجَلَالَتَيْنِ فِي
كَذَا صَلَاتِنَا مَعَ السَّلَامِ
لِسَبَبٍ قَدْ اقْتَضَاهُ مَا نَزَلَ
وَ«الْصَّفِّ» وَ«الْقِتَالِ» وَ«الْأَحْزَابِ»
حَدَّثْنَا بِهَذَا بَعْضُ مَنْ قَرَأَ
بِجَامِعِ الْأَزْهَرِ فِي مِصْرَ الْعَتِيقِ
سَلِيلُ «تَوَزَّيْتُ» «تِلْمَسَانِ» سَكَنُ
أَوْ سَكْنُهُ لِحِسِّهِ بِوَجَعٍ
لِغَفْلَةٍ مِنْ بَعْدِ سَكْتٍ نَدْرَا
شَخْصٌ عَلَيْكَ أَوْ تَذَكَّرْتَ وَضَحَ
بِآيَةٍ لِيَتَدَبَّرَ يَافَتَى
لِعَطْشٍ أَوْ جُوعٍ تَكُنْ نَبِيلًا
وَحَدُّهُ مِنَ الْمَكُولِ لُقْمَةً
أَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَا حَكَى الْأَعْلَامِ
إِنْ خَفَّ جِدًّا وَسُعَالٍ وَعُطَّاسٍ
كَقِيٍّ غَالِبٍ وَمَا بِهِ نَجَسٍ
«سُورَةُ الْأَنْعَامِ» فَحَقَّقْ تَقْتَفِ
عَلَى الَّذِي يَشْفَعُ فِي الْأَنْفَامِ
فِي «الْفَتْحِ» وَ«الْعُمَرَانِ» خُذِيَا مَنْ عَقَلَ
فَهَذِهِ خَمْسٌ بِلا اِزْتِيَابِ
عَلَى الْإِمَامِ الْبَقَرِ إِذْ تَصَدَّرَا
وَهُوَ مُحَمَّدُ الْمُؤَفَّقِ الصَّدِيقِ
وَمَاتَ فِي «وَهْرَانٍ» وَهُوَ الْمُؤْتَمَنُ⁽¹⁾

وإذا قرأ القرآن الكريم جماعة من الناس جملةً فهل يلزم كل واحد منهم الاستعاذة، أو تكفي استعاذة أحدهم دون آخرين؟

قال الإمام ابن الجزري: «لم أجد فيها نصًّا، ويحتمل أن تكون عينًا على كل من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر: الاستعاذة لكل واحد؛ لأن

(1) «تكميل المنافع» (ص 4-5) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله تعالى عن شرِّ الشَّيْطَانِ كما تقدّم، فلا يكون تعوُّذ واحد كافياً عن آخر»⁽¹⁾.

وما ذهب إليه الإمام ابن الجزريّ هو المأخوذ به عند المغاربة كذلك⁽²⁾، فقد قال الشيخ عبد السلام المدغريّ الفيلاي:

تَعَوُّذُ الْمُقَرَّرِ لَيْسَ يَكْفِي عَنْ قَارِيٍّ كَالْعَكْسِ فَافْهَمْ وَصْنِي
كَوَاحِدٍ لَا يَكْفِي عَنْ جَمَاعَةٍ إِذَا أَرَادُوا جُمْلَةً قِرَاءَةً⁽³⁾

ومما جرى به العمل عند المغاربة أيضاً: عدم ذكر التَّعوُّذ عند أفراد آية من القرآن الكريم بالذكر عند الاستدلال بها أو ما شابه ذلك⁽⁴⁾.

[صِيغَةُ التَّعوُّذِ]

وأما صيغته؛ فقد أمر الناظم رحمه الله القارئ بالتَّعوُّذ من الشَّيْطَانِ بالصَّيْغَةِ الَّتِي وردت في «سورة النحل»⁽⁵⁾، وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قرَأْتَ أَلْفُرْعَانَ بَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾؛ وذلك بأن نقول: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ فهذه هي الصَّيْغَةُ المختارة؛ لأنها أيسر على القارئ، وأقرب إلى الامتثال للآية الكريمة، وبها جرى العمل عند المغاربة والمشاركة؛ لقول الإمام أبي عمرو الداني رحمه الله: «اعلم أنَّ المستعمل عند الحذّاق من أهل الأداء في لفظها: «أعوذ بالله من الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» دون غيره؛ وذلك لموافقة

(1) «النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ» (1/ 259).

(2) ينظر: «جمع المنافع» (ص 3) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 1) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» (ص 108).

(3) «تكميل المنافع» (ص 4) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(4) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 1) مخطوط.

(5) الآية: 98.

الكتاب والسنة؛ فأما الكتاب فقول الله عز وجل لنبيه عليه السلام: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ
الْفُرْعَانَ فَاسْتَغِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾. وأما السنة⁽¹⁾ فما رواه نافع بن
جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه،
وبذلك قرأت، وبه أخذ⁽²⁾.

ولقول الإمام الحصري:

جَرَى الْخُلْفُ فِي وَصْفِ التَّعَوُّذِ بَيْنَهُمْ وَنَصُّ الْكِتَابِ اخْتِيرَ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ⁽³⁾

ولقول الإمام الشاطبي:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَغِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسَجَّلًا
عَلَى مَا أَتَى فِي «النَّحْلِ»
.....⁽⁴⁾

(1) لم أجد صيغة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» مسندة عن جبير بن مطعم في كتب الصحاح
والسنن والمسانيد والأجزاء الحديثية على حسب ما أطلعت عليه؛ إنما الصيغة المسندة عنه
هي صيغة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نَفْخِهِ وَهَمَزِهِ وَنَفْثِهِ»؛ ففيها زيادة على الصيغة
المختارة، وسيأتي تخريجها إن شاء الله.
أما صيغة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» فقد أخرجها عبد الرزاق الصنعاني في «مصنفه» (برقم
2589)، بسنده إلى أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ كان يقول قبل القراءة: «أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم». ورجاله ثقات.
وأخرجها كذلك المستغفري في «فضائل القرآن» (برقم 550)، بسنده إلى سويد بن غفلة قال:
سمعت أبا بكر الصديق رضوان الله عليه يقول على المنبر: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ثم
قال: إني سمعت رسول الله ﷺ على المنبر يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم فلا أحب أن أترك
ذلك ما بقيت. وفي إسناده نظر.

ووردت صيغة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» في «الصحيحين» لكن في غير مجال القراءة؛ فقد
أخرج البخاري في «صحيحه» (برقم 6115)؛ واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (برقم 2610)،
بسندهما إلى سليمان بن صرد قال: استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما
يسب صاحبه مُغَضَّبًا قد احمر وجهه، فقال النبي ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما
يجد، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» فقالوا للرجل: ألا تسمع ما يقول النبي ﷺ؟ قال:
إني لست بمجنون.

(2) ينظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص 16-17).

(3) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 28).

(4) «حز الأمان» (رقم البيت: 95-96).

ولقول الإمام ابن بري:

وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارٌ وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يُخْتَارُ⁽¹⁾

وأما قول الإمام ابن أجروم في آخر البيت: «وإن نزهت كنت مُرشدًا» فيفيد أن القارئ إذا أتى بصيغة أخرى غير الصيغة المختارة في التَعَوُّذِ، أو زاد عليها بالفاظ تُقَدَّسُ اللهُ ﷻ وتصفه بما يليق به على سبيل التَّعْظِيمِ والتَّجْذِيلِ والتَّنْزِيهِ، أو نقص عن ذلك؛ كان مسدَّدًا وموفقًا؛ بشرط أن يكون اللفظ واردًا عن رسول الله ﷺ كما قال الأئمة، قال الإمام ابن الجزري:

وإن تُغَيِّرَ أَوْ تَزِدَ لَفْظًا فَلَا تَعُدُّ الَّذِي قَدْ صَحَّ مِمَّا يُقَالُ⁽²⁾

وقال الإمام ابن الباذش: «فأما لفظها: فلم يأت فيه عن أحد من السبعة نص، وقد قال أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني: ليس للاستعاذة حدّ تنتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص. واختلف أهل الأداء فيها اختلافاً شديداً»⁽³⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

عَلَى مَا أَتَى فِي «النَّحْلِ» يُسْرَأُ وَإِنْ تَزِدَ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مُجْهَلًا⁽⁴⁾

فيستفاد مما ذكر من أقوال الأئمة أن التَعَوُّذَ لا بدّ له من شرطين سواء كان ذلك في الزيادة عليه أو بالنقص منه:

الأول: أن تكون الزيادة والنقصان ماثورة منقولة.

الثاني: أن تكون الزيادة والنقصان في محلّها تنويهاً وتحقيراً؛ أي: تنويهاً بالله، وتحقيراً للشيطان.

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 34).

(2) ينظر: «طيبة النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (رقم البيت: 104).

(3) «الإقناع في القراءات السبع» (ص 189).

(4) «حزر الأمان» (رقم البيت: 96).

ومن الصَّيغ الواردة في السَّنة:

- (1) «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»⁽¹⁾.
- (2) «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»⁽²⁾.
- (3) «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ نَفْخِهِ، وَهَمْزِهِ، وَنَفْثِهِ»⁽³⁾.
- (4) «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ نَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ، وَهَمْزِهِ»⁽⁴⁾.

(1) تقدّم تخريجه.

(2) أخرجه أحمد في «مسنده» (برقم 11473)، والدارمي في «مسنده» (برقم 1275)، وأبو داود السجستاني في «سننه» (برقم 775)؛ واللفظ له، والترمذي في «جامعه» (برقم 242)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (برقم 1108)، وابن خزيمة في «صحيحه» (برقم 467)، والدارقطني في «سننه» (برقم 1140)، وتَمَّام في «فوائده» (برقم 117)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (برقم 1171)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (برقم 3005)، بسندهم إلى أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، ثم يقول: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثلاثاً، ثم يقول: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا» ثلاثاً، «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»، ثم يقرأ. وهو حديث صحيح.

(3) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (برقم 989)، والطبراني في «مسند الشاميين» (برقم 1343)، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (برقم 7398)؛ واللفظ له، وابن حبان في «صحيحه» (برقم 1780)، والبيهقي في «الدَّعَوَاتِ الْكَبِيرِ» (برقم 78)، وفي «السنن الكبرى» (برقم 2353)، وفي «معرفة السنن والآثار» (برقم 3009)، والحاكم في «المستدرک على الصحيحين» (برقم 66)، وقوام السنّة في «التَّوْبَةِ وَالتَّوْبَةِ» (برقم 320)، بسندهم إلى جبير بن مطعم قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الصَّلَاةَ، قال: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا - ثَلَاثًا -، سُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا - ثَلَاثًا -، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ نَفْخِهِ وَهَمْزِهِ وَنَفْثِهِ». قال عمرو [بن مرة]: نَفْخُهُ: الْكِبَرُ، وَهَمْزُهُ: الْمَوْتَةُ، وَنَفْثُهُ: الشَّعْرُ. وإسناده جيد. وهذا الحديث هو الذي أشار إليه الإمام الدَّانِي في قوله السابق؛ وهو غير مطابق للفظ المختار، أو هو نفسه ويكون القراء اقتصروا على الجزء الأوّل منه فقط، والله أعلم.

(4) أخرجه أبو داود السجستاني في «سننه» (برقم 764)، بسنده إلى نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، أنّه رأى رسول الله ﷺ يصلي صلاة - قال عمرو: لا أدري أيّ صلاة هي - فقال: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ثَلَاثًا، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ». قال: نفثه: الشعر، ونفخه: الكبر، وهمزه: الموتة. وهو حديث ضعيف.

(5) «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ»⁽¹⁾.

(6) «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»⁽²⁾.

ومن الصَّيغ التي ذكرها القراء إضافة إلى ما ذكر؛ سواء كانت الصيغة ممّا حصل فيها الزيادة، أو جاء فيها النقص:

(7) أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم.

(8) أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم.

(9) أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إنّ الله هو السميع العليم.

(10) أعوذ بالله العظيم إنّ الله هو السميع العليم.

(11) أعوذ بالله السميع العليم.

(12) أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم.

(13) أعوذ بالسميع العليم.

(14) أعوذ بالله من الشيطان.

(15) أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأستفتح الله وهو خير الفاتحين.

(16) أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم.

(1) أخرجه أحمد في «مسنده» (برقم 22179)، بسنده إلى أبي أمامة الباهلي يقول: كان نبي الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر ثلاث مرّات، ثم قال: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» ثلاث مرّات، و«سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ» ثلاث مرّات، ثم قال: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ». وهو حديث ضعيف؛ لوجود راو مبهم في إسناده.

(2) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «مصنّفه» (برقم 2554)، بسنده إلى أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل فاستفتح صلاته كبر، ثم قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، ثم يهلل ثلاثاً، ويكبر ثلاثاً، ثم يقول: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». وإسناده ضعيف.

(17) أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَوِيِّ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَوِيِّ.

(18) أَعُوذُ بِاللَّهِ الْقَادِرِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْغَادِرِ.

(19) أَعُوذُ بِاللَّهِ الْمَنَّانِ مِنَ الشَّيْطَانِ الْفَتَّانِ.

(20) أَعُوذُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهَمَزَاتِهِ.

(21) اسْتَعِدْتُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

(22) أَسْتَعِيزُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

(23) نَسْتَعِيزُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ⁽¹⁾.

لكن جرى العمل في المغرب والمشرق على لفظ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، ولم يعملوا بباقي الألفاظ الأخرى؛ إلا عند فئة قليلة من أهل العلم والمحدثين⁽²⁾.

وَعَدَلَ الْقَرَاءُ عَنْ لَفْظِ اسْتَعِيزُ الْمَوَافِقَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بِاسْتَعِذْ﴾؛ لِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ وَالَّتِي تَقْدِّمُ بَعْضُهَا، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَاتٍ أُخْرَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾⁽³⁾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ⁽⁴⁾، ﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾⁽⁵⁾، ﴿فَلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾⁽⁶⁾.

(1) للاستزادة من هذه الصيغ ينظر: «جامع البيان في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني (1/ 389-394)، و«الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها» لأبي القاسم الهذلي (ص 472)، و«الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص 49-50)، و«الكنز في القراءات العشر» لأبي محمد الواسطي (2/ 391-393)، و«تقريب المنافع في حروف نافع» لابن القصاب (ص 69)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (1/ 243-252)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» لأحمد البناء (ص 29).

(2) وقد سمعتُ شيخنا ومجيزنا العلامة المحدث المؤلف المكثّر سيدي عبد الله التليدي الطنجي المغربي رحمه الله مراراً يتعوّذ بلفظ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ» لصحة الحديث الوارد فيه.

(3) «سورة المؤمنون» الآيتان: 98-99.

(4) «سورة الفلق» الآية: 1.

(5) «سورة الناس» الآية: 1.

[محلّ التَّعوذ]

وَأَمَّا مَحَلُّهُ؛ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ الْبَدْءِ بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ: «عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ»؛ أَي: عِنْدَ إِرَادَةِ الْبَدْءِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾⁽¹⁾ عَلَى مَعْنَى: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ كَقَوْلِهِمْ: إِذَا أَكَلْتَ فَسَمِّ اللَّهَ؛ أَي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ فَسَمِّ اللَّهَ، وَالذَّلِيلُ كَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾⁽²⁾، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْغَسْلَ يَكُونُ قَبْلَ الْقِيَامِ، فَكَذَلِكَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ بِقَوْلِهِ:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جَهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسَجَّلًا⁽³⁾

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّانِي⁽⁴⁾: «وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي الْجَهْرِ بِهَا عِنْدَ افْتِتَاحِ الْقُرْآنِ وَعِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِرُءُوسِ الْأَجْزَاءِ وَغَيْرِهَا فِي مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ اتِّبَاعًا لِلنَّصِّ وَاقْتِدَاءً بِالسَّنَةِ».

وَقَالَ أَيْضًا⁽⁵⁾: «وَالْتَّعَوُّذُ قَبْلَ الْبِسْمَلَةِ وَفِي ابْتِدَاءِ الْأَجْزَاءِ وَغَيْرِهَا إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ».

وَذَهَبَ الظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّ مَحَلَّ التَّعَوُّذِ يَكُونُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ عَمَلًا بِظَاهِرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الشَّرْطُ وَجَوَائِبُهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَسَاسَ مِنَ التَّعَوُّذِ هُوَ

(1) «سورة النحل» الآية: 98.

(2) «سورة المائدة» الآية: 7.

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 95).

(4) في «التيسير» (ص 17).

(5) في «المفردات السبع» (ص 86).

احتماء القارئ بالله من الشيطان وطرده؛ كي لا يشغله عن فهم آيات القرآن الكريم وأحكامه ومعانيه، ولكي يبقى قلبه حاضراً عند قراءته وتدبر كلماته، ولا يحصل كل ذلك إلا إذا تعوّد بالله من الشيطان قبل قراءة القرآن الكريم. قال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني:

وَسُنَّتُهُ التَّقْدِيمُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ وَلِلظَّاهِرِيِّ التَّأْخِيرُ لَيْسَ مُعَوَّلًا
وَبَعْضُهُمْ قَبْلًا وَبَعْدًا أَجَازَهُ كَذَا بَعْدَ آيَةٍ عَلَى مَا تَأَوَّلَا⁽¹⁾

ويكون التّعوّد في أيّ محلّ ابتداء به القراءة، سواء كان سورة، أو جزءاً، أو غير ذلك، وفي هذا يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

لِكُلِّهِمْ فِي الْكُلِّ عَوْدٌ مُسَجَّلًا جُزْءًا يُرَى أَوْ سُورَةً مَا نُزِّلَا⁽²⁾

[كيفية التّعوّد]

وأما كيفيته؛ فقد نصّ على أنّ التّعوّد يكون «جهراً» في جميع القرآن الكريم، والجهر هو أن يرفع القارئ صوته بالقراءة بقدر ما يسمعه غيره من السامعين.

وحجّة من جهر: أنّ التّعوّد شعار القرآن الكريم، والشعار ينبغي أن يكون واضحاً وظاهراً ومعلناً به، كما نجهر بالأذان والتلبية؛ لأن الأذان شعار الصلاة، والتلبية شعار الحجّ.

وقد روي عن إسحاق المسيبي عن نافع: الإسرار بها، قال الإمام الداني: «وروى إسحاق المسيبي عن نافع أنّه كان يخفيها في جميع القرآن»⁽³⁾.

(1) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 43-44) مخطوط.

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 3) مخطوط.

(3) «التيسير في القراءات السبع» (ص 17).

والإسرار هو: أن يقرأ القارئ القرآن الكريم في نفسه فلا يسمعه غيره، ويتلفّظ به مع تحريك لسانه.

وحجّة من أسرّ بها: أنّ التّعوذ دعاء، والأفضل في الدّعاء أن يكون سرّاً؛ لقوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله ﷺ: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾⁽²⁾.

وقيل أيضًا في علّة من قرأ التّعوذ سرّاً: أنّه ليس قرآنًا بإجماع العلماء؛ فلا يسوّى بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن، لذلك أسرّ بالتّعوذ حتّى يفرّق بين ما هو قرآن وبين ما ليس بقرآن.

وكذلك قيل في سرّيّة التّعوذ: أن لا يتوهّم أحد أنّه من القرآن الكريم، أو أن يعتقد أحدهم أنّه فرض لازم في ابتداء القراءة.

قال الإمام محمّد بن أبي جمعة الوهراني:

تَعَوَّذْ لِكُلِّ إِن أَرَدْتَ قِرَاءَةً	جِهَارًا، وَأَخْفَى مَا جِدُّ لَكِنْ أُخْمِلًا
وَمِنْ حُجَّةِ الْإِخْفَاءِ: رَفَعُ تَوَهُّمِ الْوُجُوبِ وَإِخْفَاءُ الدُّعَاءِ فَحَصًّا	
وَحُجَّتُهُمْ بِالْجَهْرِ: لَيْسَ بآيَةٍ	وَالْإِعْلَامُ قُلْ ثُمَّ الدُّعَاءُ مُرْتَلًا
وَأَمْرُ الْإِلَهِ بِالْدُّعَاءِ تَضَرُّعًا	وَحُفْيَةً يُبْدِي جَوَازَهَا أَقْبَلًا ⁽³⁾

والجهر هو المختار عند القراء، وجرى عليه العمل في المغرب والمشرق، لقول الإمام الدّاني: «ولا أعلم خلافًا بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرها في مذهب

(1) «سورة الأعراف» الآية: 54.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 205.

(3) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 38-41) مخطوط.

الجماعة أتباعاً للنصّ واقتداءً بالسنة؛ فأما الرواية بذلك فوردت عن أبي عمرو أداء من طريق أبي حمدون عن اليزيدي، ومن طريق محمد بن غالب عن شجاع عنه⁽¹⁾.

ولقول الإمام الشاطبي:

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَارًا مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللَّهِ مُسْجِلًا⁽²⁾

ولقول الإمام ابن بري:

وَالْجَهْرُ ذَاغٌ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ بِهِ.....⁽³⁾

ولقول الإمام ابن الجزري: «المختار عند الأئمة القراء هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم إلا ما جاء عن حمزة وغيره ممّا نذكره وفي كل حال من أحوال القراءة كما نذكره»⁽⁴⁾.

وأما الإسرار بالتعوذ فمنعه أهل الأداء والإقراء كما قال الإمام الشاطبي:

وَإِخْفَاؤُهُ فَضْلٌ أَبَاهُ وَعَاتُنَا.....⁽⁵⁾

وقال الإمام ابن غازي:

وَالسِّرُّ فِي «التَّيْسِيرِ» لِلْمُسَيِّبِ بِذَا، وَزَيْدَ ذِي، وَكُلُّهُ أَبِي⁽⁶⁾

وذهب بعض المحققين من أهل العلم والإقراء إلى تقييد الجهر بمواطن، والسّر بمواطن أخرى؛

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 17).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 95).

(3) «الذّرر اللوامع» (رقم البيت: 35).

(4) «النشر في القراءات العشر» (1/ 252).

(5) «حرز الأمان» (رقم البيت: 99).

(6) «تفصيل عقد در ابن بري» (رقم البيت: 18) بتحقيقي؛ تحت الطبع.

فَقَيِّدُوا الْجَهْرَ بِالتَّعَوُّذِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ:

- (1) إِذَا كَانَ يَقْرَأُ جَهْرًا.
- (2) إِذَا كَانَ الْقَارِئُ بِحَضْرَةِ مَنْ يَسْمَعُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى لَا يَفُوتَ السَّامِعَ شَيْئًا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَلَوْ أَسْرَّ الْقَارِئُ التَّعَوُّذَ بِحَضْرَةِ السَّامِعِ فَإِنَّ هَذَا الْأَخِيرَ سَيَفُوتُهُ أَوَّلُ الْقِرَاءَةِ.
- (3) إِذَا كَانَ الْقَارِئُ فِي الدَّورِ وَكَانَ هُوَ الْمَبْتَدِئُ بِالْقِرَاءَةِ؛ وَذَلِكَ حَتَّى يَنْصَتَ الْجَمِيعُ وَلَا يَفُوتَهُمْ شَيْءٌ مِنَ التَّلَاوَةِ.
- (4) إِذَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي ابْتِدَاءِ الدَّرُوسِ وَالْمَحَاضِرَاتِ.

وَقَيِّدُوا الْإِسْرَارَ بِالتَّعَوُّذِ فِي هَذِهِ الْمَوَاطِنِ:

- (1) إِذَا كَانَ يَقْرَأُ سِرًّا.
- (2) إِذَا كَانَ الْقَارِئُ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ أَحَدٌ.
- (3) إِذَا كَانَ يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ⁽¹⁾.
- (4) إِذَا كَانَ فِي الدَّورِ وَلَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَبْتَدِئُ بِالْقِرَاءَةِ وَذَلِكَ حَتَّى تَتَّصِلَ الْقِرَاءَةُ فَلَا يَتَخَلَّلُهَا أَجْنَبِيٌّ⁽²⁾.

قال الإمام ميمون الفخار:

وَيُشْهَرُ الْجَهْرُ بِهِ فِيمَا وُجِدَ لِقَارِئٍ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَمِعِ
وَمَنْ يُرَى أَمَامَ شَيْخٍ تَالِيَا وَإِنْ يَكُنْ مُصَلِّيًّا أَوْ خَالِيَا

(1) على أصل مشهور المذهب المالكي في كراهية التَّعَوُّذِ فِي الصَّلَاةِ.

(2) ينظر مواطن الجهر ومواطن الإسرار في: «النَّشْر» لابن الجزري (1/ 253-254)، و«كنز

المعاني» لإبراهيم الجعبري (2/ 173-174)، و«إِتْقَانُ الصَّنْعَةِ» لأحمد بن علي بن شعيب (ص

مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«الجامع في شرح الدرر اللوامع» لمسعود جموع الفاسي

(ص 43) مخطوط، و«تقييد الشيخ الرازي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في

القراءات السبع» (اللوحة: 1) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 111).

فَالسِّرُّ أَوْلَى مَعَ جَوَازِ الْجَهْرِ كَمَا تَرَى جَهْرًا جَوَازَ السِّرِّ⁽¹⁾

وقال الشيخ حسن خلف الحسيني عن مواطن الجهر:

بِشَرْطِ اجْتِمَاعٍ وَابْتِدَاءِ دِرَاسَةٍ وَلَا مُحْفِيًّا أَوْ فِي الصَّلَاةِ فَفَصْلًا⁽²⁾

[أوجه التَّعوُّذ مع البسملة والوجه المقدّم]

إذا اجتمع التَّعوُّذ والبسملة⁽³⁾ ففي ذلك أربعة أوجه لسائر القراء؛ وهي:

(1) الوقف على الجميع؛ أي: الوقف على التَّعوُّذ وعلى البسملة معًا.

(2) الوقف على التَّعوُّذ، ووصل البسملة بأول القراءة.

(3) وصل التَّعوُّذ بالبسملة والوقف عليها، ثمّ البدء بأول القراءة.

(4) وصل الجميع؛ أي: وصل التَّعوُّذ بالبسملة ووصل البسملة بأول القراءة.

قال الإمام سليمان الجمزوري في جواز الأوجه الأربعة:

وَوَقِفْ عَلَيْهِ ثُمَّ وَصِلْ كِلَاهُمَا مَعَ الْوَقْفِ أَوْ وَصِلْ لِبَسْمَلَةٍ انْجَلَا
فَإِذَا أَرَبَعٌ لَا يَقْبَلُ الْعَقْلُ غَيْرَهَا أَشَارَ إِلَيْهَا قَوْلُ «بِاللَّهِ مُسَجَّلًا»⁽⁴⁾

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 4) مخطوط.

(2) «إتحاف البرية» (رقم البيت: 7).

(3) سواء كان ذلك في «أوائل السور»؛ لأنه يجب على القارئ الإتيان بالبسملة في أول السورة في مذهب جميع القراء ما عدا «سورة براءة»، أو في «أوائل الأجزاء» عند من بسمّل؛ لأن القارئ مخير بين الإتيان بالبسملة وتركها في أول الجزء، وسيأتينا تفاصيل ذلك إن شاء الله. أمّا حين الابتداء بأول «سورة براءة» فيجوز فيها لجميع القراء وجهان: الأول: الوقف على التَّعوُّذ والابتداء بأول السورة من غير بسملة. والثاني: وصل الاستعاذة بأول السورة من غير بسملة أيضًا.

(4) «كنز المعاني» (ص 233).

وكلّ الأوجه الأربعة جائزة على هذا الترتيب عند المغاربة والمشاركة⁽¹⁾، فيجوز الإتيان بأحدها دون الأخرى، وليس بواجب الإتيان بها كلّها؛ لأنّها من قبيل «الخلاف الجائز» الذي يكون في الأوجه التي على سبيل التّخيير والإباحة، وليست من قبيل «الخلاف الواجب».

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة هو: الوقف على التّعوذ وعلى البسملة، ثمّ الابتداء بالقراءة؛ رعيّاً للفاصلة⁽²⁾.

وهناك من مشايخنا المغاربة من يرجّح وجه الوقف على التّعوذ ووصل البسملة بأول القراءة.

[أوجه التّعوذ في حالة عدم البسملة والوجه المقدّم]

وإذا افتتح القارئ قراءته بدون بسملة؛ وذلك في «أوائل الأجزاء»⁽³⁾ أو في أوّل «سورة براءة»؛ فإنّه يجوز له وجهان في مذهب جميع القراء:

(1) الوقف على التّعوذ، ثمّ البدء بما بعده.

(2) وصل التّعوذ بأول القراءة. وعند وصل كلمة ﴿الرَّجِيم﴾ بأول الجزء

(1) ينظر: «إتمام إبراز الضمير» لمحمّد بن عبد السلام الفاسي (ص 248-249)، و«زبدة العرفان في وجوه القرآن» لحامد بن الحاج عبد الفتاح البالوي (ص 7).

(2) ينظر: «إتقان الصّنع» لأحمد بن عليّ بن شعيب (ص 2) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 156) قيد الطّبع بتحقيقي، و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 86)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 1) مخطوط، و«جمع المنافع» للجائنيّ (ص 3) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«المحاذي» لمحمّد بن عبد السلام الفاسيّ (ص 106) مخطوط، و«إتمام إبراز الضمير» له أيضًا (ص 249)، و«التّوضيح والبيان» لإدريس الودغيريّ (ص 112)، و«زبدة العرفان» لحامد بن عبد الفتاح البالويّ (ص 7)، و«هداية القاري» للمرصفيّ (2/ 561).

(3) والمقصود بالأجزاء: ما عدا أوّل السّورة ولو بكلمة واحدة، سواء كان ذلك أوّل الجزء، أو أوّل الحزب، أو أوّل نصف الحزب، أو أوّل ربع الحزب، أو أوّل ثمن الحزب، أو أقلّ من ذلك.

فلها لفظاً حكم لفظ القرآن الكريم من حذف همزة الوصل وغيرها⁽¹⁾؛ مثل: ﴿أَعُوذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ أَدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾⁽²⁾.

والوجهان جائزان على هذا الترتيب.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة والمشاركة هو: الوقف على التَّعوذ، ثم الابتداء بما بعده⁽³⁾.

قال الإمام ابن الباذش: «فأما من لم يسمّ فالأشبه عندي أن يسكت عليها - أي: على الاستعاذة - ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها به»⁽⁴⁾.

وقال الإمام المنتوري: «وبالوقف على التَّعوذ قرأت على جميع من قرأت عليه، وأنا أستحب لمن بدأ بالأجزاء أن يقف على التَّعوذ، وأن يبتدئ بكلام غير راجع لما قبله يفهمه السامع»⁽⁵⁾.

وقال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي عن الوجه المقدّم في التَّعوذ في حال اجتماعه مع البسملة وانفراده عنها:

وَاقْطَعُهُ عَمَّا بَعْدَهُ مِنْ بَسْمَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا كَذَا حَكَاهُ النَّقْلَةُ⁽⁶⁾

وقال الإمام محمّد بن عبد السلام الفاسي عن أوجه التَّعوذ في حال انفراده وفي حال اقترانه مع البسملة:

(1) ينظر: «التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 112).

(2) «سورة الأعراف» الآية: 54.

(3) ينظر: «الإقناع» لابن الباذش (ص 51)، و«النشر» لابن الجزري (1 / 257)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 1) مخطوط، و«المحاذي» لمحمّد بن عبد السلام الفاسي (ص 106) مخطوط، و«إتمام إبراز الضمير» له أيضاً (ص 248)، و«التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 112)، و«هداية الفاري» للمرصفي (2 / 561، 562).

(4) «الإقناع» (ص 51).

(5) «شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1 / 100).

(6) «تكميل المنافع» (ص 4) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة.

الْوَقْفَ فِي تَعَوُّذٍ فَصَدَّرَ ثُمَّ يَلِيهِ وَضَلُّهُ لَا تَمْتَرِ
 إِنَّ مُفْرَدًا أَتَى. وَإِنْ قُرِنَ مَعَ بِسْمَلَةٍ فَأَرْبَعًا حَصِّلْ تُطْعُ
 الْوَقْفُ فِيهِمَا، فَفِيهِ وَحْدَهُ ثُمَّتَ فِيهَا وَحْدَهَا بُعَيْدَهُ
 ثُمَّتَ وَضَلَّ لَهُمَا فِي الرَّابِعِ وَالْكُلُّ جَائِزٌ بِلا مُمَانِعِ⁽¹⁾

وهذه الأوجه الاختيارية لا يشترط فيها الإتيان بها جميعاً، إنما يكتفى بوجه واحد منهما، فبأي وجه أتى أجزاءه، ولا يعدّ نقصاً في الرواية والقراءة، قال الإمام ابن الجزري: «إن هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكلّ منها على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز، ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع والإفراد»⁽²⁾.

(1) «إبراز الضمير» (رقم الأبيات: 13-16).

(2) «النشر في القراءات العشر» (1/ 268).

باب البسملة

قوله: «باب البسملة»؛ أي: هذا باب عقده للأحكام والمسائل المتعلقة بالبسملة.

والبسملة والتسمية اسمان بمعنى واحد؛ والمقصود به عند القراء: أن يقول القارئ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

والبسملة: مصدر قياسي منحوت رباعي مشتق من «بِسْمِ اللَّهِ»؛ كما تقول: الحمدلة في «الحمد لله»، والهيللة في «لا إله إلا الله»، والحوقة في «لا حول ولا قوة إلا بالله»، والحسيلة في «حسبي الله».

فالعرب تقوم بهذا النحت في الجمل التي يكثر استعمالها عندهم، فيأخذون من كل كلمة حرفاً أو حرفين ويضمونها إلى بعض، فينتج عن ذلك مصدر منحوت.

والتسمية مصدر قولك: سَمَّيْتُ إذا ذكرت اسم الله؛ لأنَّ القارئ عندما يقول: «بسم الله» فهو يذكر اسم الله تعالى؛ فاشتق هذا اللفظ منه⁽¹⁾.

والبسملة آية من «سورة النمل» في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾⁽²⁾، ولا خلاف في ذلك، واختلف العلماء في التي في «أوائل السور» على مذاهب كثيرة تنظر في المطوولات من كتب الفقه والقراءات.

وقد ذكر الناظم باب أحكام البسملة بعد باب أحكام التَّعوذ؛ لأنَّ القارئ كذلك يفعل عند إرادته القراءة؛ فيبدأ بالتَّعوذ، ثمَّ يبسم، ثمَّ بعد ذلك

(1) ينظر: «مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ» لأبي الأصبع ابن الطَّحَّان (ص 31).

(2) «سورة النمل» الآية: 30.

يُشْرَعُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَلَئِنَّهُ لَمَّا قَامَ الْقَارِئُ بِالتَّعَوُّذِ لِدَرْءِ الضَّيْرِ، قَرَأَ الْبِسْمَلَةَ لَجَلْبِ الْخَيْرِ. فَالْبِسْمَلَةُ يُؤْتَى بِهَا لِلتَّبَرُّكِ وَالتَّيَمُّنِ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ الْعَلَى، وَلَوْجُودِهَا فِي الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ.

وَالْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْبِسْمَلَةِ كَثِيرَةٌ؛ ذَكَرَ النَّازِمُ مِنْهَا هُنَا مَا يَأْتِي:

- (1) حُكْمُ الْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ.
 - (2) حُكْمُ الْبِسْمَلَةِ فِي «سُورَةِ بَرَاءة».
 - (3) حُكْمُ الْبِسْمَلَةِ فِي «الْأَرْبَعِ الزَّهْرِ».
 - (4) حُكْمُ الْبِسْمَلَةِ فِي «أَوَائِلِ السُّور».
 - (5) حُكْمُ الْبِسْمَلَةِ فِي «أَوَائِلِ الْأَجْزَاء».
 - (6) أَوْجُهُ الْبِسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لِمَنْ يَسْمَلُ.
 - (7) أَوْجُهُ مَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لِمَنْ لَا يَسْمَلُ.
- وَفِيمَا يَأْتِي تَفَاصِيلُ ذَلِكَ:

قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

- (17) بَسْمَلُ لِعِيسَى عِنْدَ وَصْلِ السُّورِ وَاتْرُكْ لَدَى «بَرَاءَةٍ» عَنْ عُذْرِ
(18) وَاتْرُكْ لِيُوسُفَ وَقَوْمٍ خَيْرَهُ يَرَوْنَهَا فِي «الْأَرْبَعِ الْمَشْهُورَةِ»

تَحَدَّثَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَنْ حُكْمِ الْبِسْمَلَةِ بَيْنَ سُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لُورْشَ وَقَالُونَ، وَخَصَّ بِالذِّكْرِ «سُورَةَ بَرَاءة» لِمَا فِيهَا مِنْ عَدَمِ الْبِسْمَلَةِ، كَمَا خَصَّ «السُّورَ الْأَرْبَعَ الزَّهْرِ» بِالذِّكْرِ لِمَا فِيهَا مِنْ أَوْجِهِ اخْتِيَارِيَّةِ اسْتِحْسَانِيَّةٍ مِنَ الشُّيُوخِ لُورْشَ، وَفِيمَا يَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ:

[حكم البسملة بين السورتين لقالون]

بَيَّن النَّازِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «بَسْمِلْ لِعِيسَى عِنْدَ وَصْلِ السُّورِ» حَكْمَ البسملة بين السورتين لقالون؛ وذلك حين ينتهي القارئ من سورة ما ويشعر في سورة أخرى، فأمر القارئ بالبسملة لعيسى بن مينا الملقَّب بقالون عند وصل السور ببعضها، فلا بدَّ من الإتيان بالبسملة بين السورتين لقالون، سواء كانتا مرتبتين؛ كآخر «المائدة» مع أوَّل «الأنعام»، أو غير مرتبتين؛ كآخر «الأنبياء» مع أوَّل «الزَّخْرَفِ»، أو معكوستين؛ كآخر «الروم» مع أوَّل «العنكبوت»، أو آخر «النور» مع أوَّل «مريم»، قال الإمام أحمد بن أحمد الطَّيِّبِيُّ:

وَبَيْنَ سُورَتَيْنِ لَمْ تُرْتَبَا مَا بَيْنَ مَا رُتِبَتَا قَدْ أُوجِبَا⁽¹⁾

ويستثنى من ذلك: «سورة براءة»؛ وسيأتي حكم البسملة بينها وبين غيرها لقالون وغيره من الرواة والقراء، كما سيأتي حكم البسملة بين السورتين ليوسف الأزرق عند قول النَّازِمِ: «وَأَتْرُكُ لِيُوسُفَ»، وعند قوله في آخر الباب: «وَصِلْ لَوَرْشٍ أَوْ بِسَكْتٍ خُفِّفًا».

[حكم البسملة في سورة براءة]

وقول النَّازِمِ: «وَأَتْرُكُ لَدَى بَرَاءَةٍ عَنْ عُذْرِ» يحتمل أمرين:

الاحتمال الأوَّل: قد يكون قوله «وَأَتْرُكُ لَدَى بَرَاءَةٍ عَنْ عُذْرِ» تابعًا لقوله «بَسْمِلْ لِعِيسَى عِنْدَ وَصْلِ السُّورِ» فيكون الحكم حينئذ خاصًّا بقالون وتقييدًا لما أطلقه له من البسملة بين السورتين؛ والمعنى: اقرأ بالبسملة بين السورتين لقالون في جميع سور القرآن الكريم إلَّا بين «سورة براءة» و«سورة الأنفال» فلا بسملة بينهما. وعليه يكون النَّازِمُ ذكر حكم البسملة في «سورة

(1) «التنوير في ما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير» (رقم البيت: 22).

براءة» لقالون فقط في وصلها بالسور، وأمّا حكمها ليوسف لأزرق عن ورش في حالة وصلها بما قبلها فهي داخلة في قوله الآتي: «وَأَتْرُكُ لِيُوسُفَ»؛ فهي تشمل «سورة براءة» وغيرها من السور؛ فهو يترك البسملة في جميع سور القرآن الكريم. وأمّا حكمها في حال الابتداء بها لقالون وورش فسيذكره في قوله الآتي: «إِلَّا بَرَاءَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ بِسْمِلٍ».

الاحتمال الثاني: قد لا يكون قوله «وَأَتْرُكُ لَدَى بَرَاءَةٍ عَنْ عُذْرِ» تابعا لما قبله؛ فيكون الكلام استئنافا، وعليه يكون المعنى: اترك البسملة في «سورة براءة» لقالون وورش في حالتي الوصل والابتداء بها. وسيكون قوله الآتي: «إِلَّا بَرَاءَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ بِسْمِلٍ» تأكيدا لعدم البسملة في أول «سورة براءة».

وكلا الاحتمالين صحيح ووارد؛ إلا أن الاحتمال الأول يحتاج إلى مزيد إعمال عقل وتمعن أكثر من الاحتمال الثاني.

وعليه؛ فلا خلاف بين ورش وقالون وغيرهما من الرواة والقراء في عدم البسملة في «سورة براءة»، سواء أكان الراوي أو القارئ ييسمل بين السورتين أو لا، فلا بسملة في «سورة براءة» سواء في حال وصلها بما قبلها أو في حال الابتداء بها.

وعلل الناظم ترك البسملة في «سورة براءة» بقوله: «عَنْ عُذْرِ»؛ أي: لا بسملة في «سورة براءة» لقالون ولا لورش ولا لغيرهما لعدة أسباب وعلل وأعذار؛ منها:

العدر الأول: أن «سورة التوبة» نزلت بالسيف؛ فقد اشتملت على آيات الأمر بالقتل وآيات الوعيد ونبد العهد بين النبي ﷺ وبين المشركين، ومنعهم من اقتراب المسجد الحرام بعد ذلك العام، وكل ذلك فيه غلظة وشدة وقسوة، والبسملة فيها الأمان والرحمة واليشارة؛ لذلك لم يجمعوا مع بعض ولم تبدأ «سورة التوبة» بالأمان، وقد ورد أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال:

سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لِمَ لَمْ تُكْتُبْ فِي «بَرَاءة»: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؟ قَالَ: «لَأَنَّ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَمَانٌ وَبَرَاءَةٌ نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ، لَيْسَ فِيهَا أَمَانٌ»⁽¹⁾. وَهَذَا السَّبَبُ رَجَّحَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْقُرَّاءِ وَالْمُؤَلِّفِينَ فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْإِمَامُ الْحَصْرِيُّ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ كُنْتَ فِي غَيْرِ الْفَرِيضَةِ قَارِئًا فَبَسْمِلٌ لِقَالُونٍ لَدَى «السُّورِ الزُّهْرِ»
مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ «بَرَاءةٍ» لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ مِنْ مُرْسِلِ النَّذْرِ⁽²⁾

وَأَشَارَ إِلَيْهِ كَذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ:

وَمَهُمَا تَصْلَحُهَا أَوْ بَدَأَتْ بَرَاءَةً لَتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبْسِمًا⁽³⁾

الْعذر الثاني: أَنَّ الْبَسْمَلَةَ نُسخَتْ مِنْ أَوَّلِ «سُورَةِ التَّوْبَةِ» مَعَ مَا نُسخَ مِنْ أَوَّلِهَا مِنَ الْآيَاتِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي مَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهَا كَانَتْ نَحْوَ «سُورَةِ الْبَقَرَةِ» ثُمَّ نُسخَ وَرَفَعَ كَثِيرٌ مِنْهَا وَفِيهِ الْبَسْمَلَةُ، فَنُسَخَتْ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مَعَ مَا نُسخَ مِنْهَا⁽⁴⁾. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ «سُورَةَ بَرَاءةٍ» كَانَتْ تَعْدِلُ الْبَقَرَةَ أَوْ قَرِيبَهَا فَذَهَبَ مِنْهَا؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْتُبْ بَيْنَهُمَا (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)⁽⁵⁾.

الْعذر الثالث: أَنَّ «التَّوْبَةَ» وَ«الْأَنْفَالَ» سُورَةٌ وَاحِدَةٌ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أُعْطِيَتْ مَكَانَ التَّوْرَةِ السَّبْعَ الطَّوَالَ، وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمِئِينَ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ

(1) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» (بِرَقْمِ 3273). وَفِي سَنَدِهِ ضَعْفٌ.

(2) «الْقَصِيدَةُ الْحَصْرِيَّةُ» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 32-33).

(3) «حَرْزُ الْأَمَانِي» (رَقْمُ الْبَيْتِ: 105).

(4) يَنْظُرُ: «الْمَحَرَّرُ الْوَجِيزُ» لِابْنِ عَطِيَّةٍ (3/ 3)، وَ«أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (2/ 445).

(5) يَنْظُرُ: «الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (8/ 62).

الْمَثَانِي، وَفُضِّلَتْ بِالْمُقْصَلِ⁽¹⁾، فالسُّور الطَّوَال هي: «البقرة»، و«آل عمران»، و«النساء»، و«المائدة»، و«الأنعام»، و«الأعراف»، و«البقرة السابعة»؛ فإن قيل هي «الأنفال» وحدها فهي ليست طويلة، لهذا يقال: إنَّها «الأنفال» و«التوبة» معاً لموضوعهما الواحد؛ وهو الجهاد والقتال. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أَنْ عَمَدْتُمْ إِلَى «الأنفال» وهي من المثاني وإلى «براءة» وهي من المئين؛ فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) ووضعتوها في السَّبع الطول، ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله ﷺ ممّا يَأْتِي عَلَيْهِ الزَّمان وهو ينزل عليه السُّور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشَّيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السُّورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السُّورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت «الأنفال» من أوائل ما نزلت بالمدينة وكانت «براءة» من آخر القرآن، وكانت قصَّتها شبيهة بقصَّتها؛ فظننتُ أَنَّها منها، فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أَنَّها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، فوضعتها في السَّبع الطول⁽²⁾. وهذا القول رجَّحه كثير من المفسرين.

العدر الرَّابِع: أَنَّ الرَّسُول ﷺ لم يأمر الصَّحابة بوضع (بسم الله الرحمن الرحيم) في أوَّل «سورة براءة»، وقد روي عن أبي بن كعب أَنَّهُ قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا بوضع (بسم الله الرحمن الرحيم) في أوَّل كلِّ سورة، ولم يأمرنا في هذا بشيء؛ فلذلك لم نضعه نحن»⁽³⁾.

(1) أخرجه الطَّبْراني في «مُسْنَدُ الشَّامِيِّين» (برقم 2734)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (برقم 219)؛ واللفظ له، وفي «السَّنن الصَّغِير» (برقم 962). وهو حديث حسن.

(2) أخرجه أحمد في «مسنده» (برقم 399)، والترمذي في «جامعه» (برقم 3086)؛ واللفظ له، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (برقم 1195)، وابن حبان في «صحيحه» (برقم 43)، وضياء الدين المقدسي في «الأحاديث المختارة» (برقم 365). وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».

(3) ينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (3/ 3)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (8/ 63). قال الإمام القرطبي: «والصَّحيح أَنَّ التَّسمية لم تكتب؛ لأن جبريل عليه السَّلام ما نزل بها في هذه السُّورة؛ قاله القشيري».

العدر الخامس: اختلاف كتبة المصحف في الأنفال هل هي سورة واحدة أو هما سورتان؟ فتركوا فصلاً بينهما مراعاة لقول من قال: هما سورتان، ولم يكتبوا (بسم الله الرحمن الرحيم) مراعاة لقول من قال منهم: هما واحدة؛ فرضي جميعهم بذلك⁽⁴⁾.

العدر السادس: قيل كان من شأن العرب في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد وأرادوا نقضه كتبوا إليهم كتاباً ولم يكتبوا فيه بسملة، فلما نزلت «سورة براءة» بنقض العهد الذي كان بين النبي ﷺ والمشركين بعث بها النبي ﷺ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقرأها عليهم في الموسم ولم يبسم في ذلك على ما جرت به عادتهم في نقض العهد من ترك البسملة⁽⁵⁾.

فهذه ستة أعذار وأسباب ذكرها العلماء لعدم البسملة في «سورة التوبة»، لكن من علل بنسخ أولها أو بأنها هي و«الأنفال» سورة واحدة يلزمه أن تكون جزءاً فإنه حيثئذ يكون القارئ مخيراً فيها ويجوز البسملة وعدمها كما سيأتي ذكره عند قول الناظم «وَحَيْرٌ أَوَّلُ الْأَجْزَاءِ».

والى ما ذكرناه من ترك البسملة في «سورة براءة» وسبب ذلك أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار بقوله:

كَذَاكَ فِي ابْتِدَاءِ كُلِّ سُورَةٍ	بَسْمِلِ سِوَى «التَّوْبَةِ» عَنْ ضَرُورَةٍ
لَمْ تُلَفَ فِي الْحَالَيْنِ وَصَلًا وَابْتِدَاءً	إِذْ نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ أَوْ نَسَخَ بَدَأَ
بِأَوَّلٍ أَوْ إِنَّهَا وَ«الْأَنْفَالُ»	وَاحِدَةٌ تُلْحَقُ بِالسَّبْعِ الطُّوَالِ
لَكِنْ مَنْ بِالْأَخِيرَيْنِ عَلَّلَا	يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ جُزْءًا فَاعْقِلَا

(4) ينظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (3/ 3)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (8/ 62). قال الإمام ابن عطية بعد إيراد هذا القول: «وهذا القول يضعفه النظر أن يختلف في كتاب الله هكذا».

(5) ينظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (8/ 61)، و«شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1/ 118).

فَيَلْزَمُ الرَّاوي جَوَازَ الْبَسْمَلَةِ إِذْ أَوَّلُ «التَّوْبَةِ» جُزْءًا عَلَّلَهُ
وَقَدْ حَكَى الْبَسْمَلَةَ الْأَهْوَازِي فِي أَوَّلِ «التَّوْبَةِ» بِالْجَوَازِ⁽¹⁾

وعلى ترك البسملة في «سورة براءة»، فمن أراد أن يوصلها بـ«الأنفال»؛
فيجوز عند المغاربة لجميع القراء ما عدا حمزة وجهان عند جمعهم العشر
النَّافِئَةِ مع العشر الكبرى: السَّكْتُ ثُمَّ الوَصْلُ، مع جريان العمل عندهم على
السَّكْتُ⁽²⁾. قال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

وَاسْكُتْ وَصِلْ لِكُلِّهِمْ يَا تَالِي فِي «التَّوْبَةِ» الْغَرَاءُ فِي الْوَصَالِ⁽³⁾

ويجوز عند المشاركة ثلاثة أوجه: الوقف، ثم السَّكْتُ، ثم الوصل⁽⁴⁾
على هذا الترتيب، قال الإمام أحمد بن أحمد الطيبي:

وَآخِرَ «الْأَنْفَالِ» قِفْ لِكُلِّ وَاسْكُتْ لَهُمْ وَثَلَاثًا بِالْوَصْلِ⁽⁵⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي، قال: أنشدنا شيخنا العلامة إبراهيم
السَّمْنُودِيَّ المصري لنفسه:

وَبَيْنَ «الْأَنْفَالِ» وَبَيْنَ «التَّوْبَةِ» قِفْ وَاسْكُتْ وَصِلْ بِلا بَسْمَلَةٍ⁽⁶⁾

وهذه الأوجه جائزة بين أول «براءة» وبين آخر «الأنفال» أو أي سورة
جاءت قبلها في ترتيب المصحف الشريف؛ كقراءة أول «سورة براءة» بعد

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 5) مخطوط.

(2) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 162) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع، و«تقييد
الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2،
8) مخطوط.

(3) «تكميل المنافع» (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(4) ينظر: «النشر في القراءات العشر» (1/ 269)، و«فتح المعطي وغنية المقرئ» للمتولي (ص 8).

(5) «التنوير في ما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير» (رقم البيت: 24).

(6) «تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن» (رقم البيت: 142).

قراءة آخر «سورة الأنعام» أو «سورة النساء»، أمّا إذا كانت بعدها في التّرتيب كقراءة أوّل «سورة براءة» بعد قراءة آخر «سورة الإسراء» أو «سورة الأحزاب» فيجوز بينهما عند المغاربة في حالة الجمع: السّكت ثمّ الوصل، مع جريان العمل على السّكت⁽¹⁾، ولا يجوز بينهما عند المشاركة إلّا الوقف، ويمتنع السّكت والوصل عندهم⁽²⁾.

وكذلك الحال في حالة إعادة «سورة براءة» وتكرارها فيجوز عند المغاربة حين الجمع: السّكت ثمّ الوصل، مع جريان العمل على السّكت⁽³⁾، وعند المشاركة: الوقف فقط⁽⁴⁾.

وممّا جرى عليه العمل عند المغاربة في كتابتهم المصاحف والألواح: ترك بياض بين سورتي «الأنفال» و«براءة» بقدر كلمات البسملة، بخلاف المشاركة فهم لا يفعلون ذلك.

[حكم البسملة بين السّورتين لورش من طريق الأزرق]

ثمّ بيّن النّاطم حكم البسملة بين السّورتين لورش من طريق يوسف الأزرق؛ فقال: «وَأَتْرُكُ لِيُوسُفَ»، فأمر بترك البسملة بين السّورتين سواء كانت براءة أو غيرها لورش من طريق يوسف الأزرق.

وقوله: «وَأَتْرُكُ لِيُوسُفَ» ولم يقل لورش؛ فيه إشارة إلى أنّ لورش البسملة من غير طريق الأزرق؛ وهو كذلك من طريقي: عبد الصّمد العتقي ومحمّد بن عبد الرّحيم الأصبهانيّ كما قال الإمام ابن غازي:

(1) ينظر: «تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 123).

(2) ينظر: «البدور الزّاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 45)، و«هداية القاري» للمرصفي (2/ 570).

(3) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 123).

(4) ينظر: «البدور الزّاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 45)، و«هداية القاري» للمرصفي (2/ 570).

وَمَنْ سَوَى الْأَزْرَقِ بَيْنَ الشُّورِ مُبَسِّمٌ، وَمَا بَقِيَ فِي «الدَّرِّ»⁽¹⁾

فطريقا عبد الصمد العتقي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني عن ورش غير طريق يوسف الأزرق الذي نقرأ به على مذهب الإمامين الداني في «التيسير» والشاطبي في «حرز الأمان»، فتصريح الإمام ابن آجروم باسم يوسف الأزرق - ولم يُصرَّح باسمه في غير هذا الموضع من نظمه «البارع» - إشارة منه إلى أن البسملة ليست من طريقنا الذي نقرأ به، لذلك أمرنا بتركها له.

نعم هناك من نصّ على الاختلاف في إثباتها وتركها ليوسف الأزرق نفسه من طرقه المتعددة؛ فَرَوِيَ عنه تركها من طريقه: عبد الله بن سيف التَّجِيبِيّ المصري وإسماعيل بن عبد الله النَّحَّاس الأكبر المصري، وَرَوِيَ عنه إثباتها من طريق أحمد بن عبد الله ابن هلال الأزديّ المصري كما قال الإمام محمد بن يوسف التَّمْلِيّ السُّوسِيّ:

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ هِلَالٍ بَسْمَلًا أَزْرَقُهُمْ وَمِنْ طَرِيقِ الْغَيْرِ لَا⁽²⁾

لكن أيضًا لا يقرأ بالبسملة من طريق ابن هلال إلا في العشر النَّافِعِيَّة، وبعضهم لم يأخذوا بالبسملة لابن هلال حتّى ولو كانوا يقرؤون بالعشر النَّافِعِيَّة، قال العلامة ابن الغازي الحامديّ: «وله البسملة من طريق ابن هلال؛ ولم آخذ بها له»⁽³⁾.

وبناءً على ما تقدّم يظهر أن البسملة ليست من طريق الأزرق على ما اختاره الإمام الداني في «التيسير»؛ وإنّما ذكّر له فقط وجهي السكت والوصل

(1) ينظر: «تفصيل عقد در ابن بري» لابن غازي (رقم البيت: 19) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع.

(2) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 161) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع، و«جمع المنافع» للجائني (ص 3) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«تكميل المنافع» لعبد السلام المدغريّ (ص 5) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(3) «أنوار التعريف» (ص 161) بتحقيقي؛ وهو قيد الطبع.

فقال: «وَيُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ: السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ، وَابْنُ مُجَاهِدٍ يَرَى: وَصَلَ السُّورَةَ بِالسُّورَةِ وَتَبْيِيزَ الْإِعْرَابِ، وَيَرَى السَّكْتُ أَيْضًا»⁽¹⁾.

وَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْبَسْمَلَةُ لِلْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ مِنْ زِيَادَاتِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ حِينَ قَالَ:

..... وَفِيهَا خِلَافٌ (ج) يَدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا⁽²⁾

وَمِنْ زِيَادَاتِ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي حِينَ قَالَ:

قَالُوا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلًا وَوَرْشُ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقْلًا
وَاسْكُتْ يَسِيرًا تَحْطُ بِالصَّوَابِ أَوْ صِلْ لَهُ مُبَيِّنَ الْإِعْرَابِ⁽³⁾

وَهَذَا عَلَى اِحْتِمَالِ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَجْهَيْنِ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي: الْبَسْمَلَةُ وَعَدْمُهَا.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الدَّانِي مِنْ عَدَمِ الْبَسْمَلَةِ لِيُوسِفَ الْأَزْرَقُ وَالِاقْتِصَارُ عَلَى وَجْهِي السَّكْتُ وَالْوَصْلُ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ هُنَا، وَسَيَأْتِي لِلنَّازِمِ هَذَا التَّفْرِيعُ لِلْأَزْرَقِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَسْمَلَةِ فِي آخِرِ الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَصِلْ لَوَرْشٍ أَوْ بِسَكْتٍ خُفِّفًا».

وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ هُوَ: عَدَمُ الْبَسْمَلَةِ لَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ؛ لِقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ أَجْرُومَ: «وَأَتْرَكَ لِيُوسِفٍ»، وَقَبْلَهُ قَالَ الْإِمَامُ الْحَصْرِيُّ:

وَلَمْ أَقْرَأْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مُبَسِّمًا.....⁽⁴⁾

(1) «التيسير» (ص 17-18).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 102).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 37-38).

(4) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 29).

بل يكتفى للمغاربة بين السورتين بالسكت والوصل، مع تقديم السكت⁽¹⁾، بخلاف ما عليه العمل عند المشاركة من قراءتهم له بالأوجه الثلاثة: البسمة، والسكت، والوصل⁽²⁾، قال العلامة عثمان سليمان مراد المصري:

وَأَقْرَأَ الْوَرْشَ بَيْنَ كُلِّ سُورَةٍ بِالسَّكْتِ وَالْوَصْلِ وَبِالْبَسْمَةِ⁽³⁾

وترتب في القراءة عند المشاركة هكذا: البسمة بأوجهها الثلاثة الجائزة، ثم السكت، ثم الوصل؛ فيكون مجموع الأوجه عند ورش بين السورتين على مذهب المشاركة: خمسة أوجه⁽⁴⁾.

ووجه الخلاف بين القراء في إثبات البسمة وتركها بين السورتين أن القرآن نزل عدة مرات، فنزل مرة بالبسمة بين السورتين، ومرة أخرى بتركها بينهما، وذلك من باب التيسير ونزول القرآن على سبعة أحرف، فإثباتها قطعي، وتركها قطعي أيضاً، وكلاهما متواتر⁽⁵⁾.

[حكم البسمة في الأربع الزهر]

ثم تحدّث الناظم عن السور الأربع المشهورة بين القراء؛ وهي التي تسمّى بـ«الأربع الزهر»، وبـ«الأربع الغر»؛ وهي: «سورة القيامة»، و«سورة

(1) ينظر: «شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1/ 108)، و«بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 96)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«إبراز الضمير» لمحمد بن عبد السلام الفاسي (ص 172)، و«التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 125).

(2) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 260-261)، و«قرة العين» للخليجي (ص 42-43)، و«الإضاءة» لعليّ الضبّاع (ص 132-133)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 42).

(3) «النور الساطع» (رقم البيت: 8).

(4) ينظر: «فتح المعطي» للمتولي (ص 8)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 44).

(5) ينظر: «النجوم الطوالع» للمارغني (ص 54).

المطفّفين»، و«سورة البلد»، و«سورة الهزّة»، واختصاراً نقول لها: الوَيْلَانِ والقَسَمَانِ؛ أي: ويل، وويل، ولا، ولا، ولم يعيّن النّاظم هذه الأربع لشهرتها بين أهل الأداء؛ لذلك سمّيت بـ«الأربع الزّهر»، وبـ«الأربع الغرّ»؛ أي: المعروفة، والمقصود بهنّ: ما بين «المدّثر» و«القيامة»، وبين «الانفطار» و«المطفّفين»، وبين «الفجر» و«البلد»، وبين «العصر» و«الهزّة».

فقوله: «وَقَوْمٌ خَيْرُهُ يَرَوْنَهَا فِي الْأَرْبَعِ الْمَشْهُورَةِ» يفيد: أنّ بعض أفاضل العلماء من المصنّفين للحروف - وهم بعض مشايخ الإمام الدّاني - يُسَمِّلُونَ ليوسف الأزرق بين «الأربع الزّهر» وبين السّور التي قبلها؛ وذلك لمن أخذ له بالسّكت في غيرها، أمّا من كان يأخذ في غيرها بالوصل فله بين هذه السّور الأربعة وبين السّور التي قبلها: السّكت لا غير؛ فالبسمة فيها لمن أخذ بالسّكت في غيرها، والسّكت فيها لمن أخذ بالوصل في غيرها.

قال الإمام ابن الجزريّ: «تخصيص السّكت والبسمة في الأربعة المذكورة مفرّع على الوصل والسّكت مطلقاً؛ فمن خصّها بالسّكت فإنّ مذهبه في غيرها الوصل، ومن خصّها بالبسمة فمذهبه في غيرها السّكت، وليس أحد يروي البسمة لأصحاب الوصل كما توهمه المنتجب⁽¹⁾، وابن بصّحان⁽²⁾،

(1) هو منتجب الدّين، أبو يوسف، بن أبي العزّ بن رشيد الهمدانيّ. كان رأساً في القراءات والعربية، صالحاً متواضعاً صوفياً. قرأ القراءات على أبي الجود غياث بن فارس بمصر سنة ثمان وتسعين وخمس مئة، وسمع بدمشق أبا اليمين الكنديّ وقرأ عليه، وشرح «الشّاطبيّة» شرحاً لا بأس به، وأعرب القرآن العظيم إعراباً متوسّطاً. وفي شرحه القصيد مواضع بعيدة عن التحقيق، وذلك أنّه لم يقرأ بها على النّاظم ولا على من قرأ عليه. توفي في ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وست مئة بدمشق. ينظر: «معرفة القراء الكبار» للذهبيّ (ص 343-344)، و«غاية النّهاية» لابن الجزريّ (2/ 310-311).

(2) هو بدر الدّين، محمد بن أحمد بن بصّحان شيخ الشّام. قرأ القراءات بالجمع الكبير وختّمها على شمس الدّين محمد بن عبد العزيز بن أبي عبد الله بن صدقة الدّميّطيّ الدّمّشقيّ، وعلى برهان الدّين إبراهيم بن فلاح بن محمد بن حاتم الجذاميّ الإسكندرانيّ الشّافعيّ، وقرأ قراءة ابن عامر على إبراهيم بن داود بن ظافر بن ربيعة العسقلانيّ. ولا بن بصّحان كتاب سمّاه: «التّدكرة والتّبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره». توفيّ خامس ذي الحجة سنة ثلاث وأربعين وسبع مئة بدمشق. ترجمته في: «الوافي بالوفيات» لصلاح الدّين الصّفديّ (2/ 112-113). وينظر

فافهم ذلك فقد أحسن الجعبري في فهمه ما شاء وأجاد الصواب»⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن القاضي:

وَالْحَاصِلُ انْتَقَالَ سَاكِتٍ إِلَى بَسْمَلَةٍ كَذَا رَوَاهُ مَنْ تَلَا
ثُمَّ انْتَقَالَ وَاصِلٌ لِلْسَّكْتِ بِذَا قَرَأَ ابْنُ غَازٍ خُذَ بِالثَّبْتِ
لِيُظْهَرَ الْفِرَارُ مِنْ قُبْحِ بَدَا إِلَى الْفَرِيقَيْنِ فَخُذْهُ مُرْشِدًا
مَعَ التَّزَامِ الْقَطْعِ لِلْبَسْمَلَةِ مِنْ آخِرٍ وَأَوَّلٍ لِلْعِلَّةِ⁽²⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي حفظه الله حين قراءتنا عليه:

بِ«الزُّهْرِ» بِسْمِلٍ إِنْ سَكَتَ مُسَجَّلًا بِغَيْرِهَا، وَإِنْ تَصِلَ سَكَتٌ جَلَا
بِهَا، وَإِنْ بِسْمَلَةٌ تَلْتَزِمُ بِسْمِلٍ بِهَا حَرَرَهُ مَنْ يَعْلَمُ
وَهُوَ اخْتِيَارٌ لِشُيُوخِ خَيْرِهِ وَلَيْسَ قَدْحًا خُلْفُهُ لِلْمَهَرَةِ
وَقَدْ جَرَى الْعَمَلُ لِلْقُرَاءِ يُقَدِّمُ التَّفْرِيقُ فِي الْأَدَاءِ

ونظم لنا ذلك أيضًا مرة أخرى فقال:

وَبَسْمِلٍ لِ«زُهْرٍ» إِنْ تُبْسِمِلَ لِغَيْرِهَا وَإِنْ تَسَكَّتْ بِسْمِلٍ بِهَا أُخِيَّ وَأُسَجَّلَا
وَإِنْ تَصِلَنَّ فَالْسَّكْتُ فِيهِنَّ وَارِدُ بِذَا قَدْ جَرَى التَّحْرِيرُ فِيهَا فَأَقْبَلَا

والفصل بالبسملة في هذه «السور الزهر» لم يرد فيه رواية ولا نص عن ورش ولا عن غيره ممن يقرؤون بالسكت، وإنما هو اختيار واستحباب واستحسان من الشيوخ المشار إليهم من أهل القرن الثالث الهجري

كذلك: «معرفة القراء الكبار» للذهبي (ص 377، 380، 382)، و«النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (1/ 213، 215، 462).

(1) «النشر في القراءات العشر» (1/ 262).

(2) «الفجر الساطع» (1/ 387).

فما بعدهم؛ كطبقة شيوخ الإمام الدّاني؛ ولهذا قال الإمام الدّاني: «وكان بعض شيوخنا يفصل في مذهب هؤلاء بالتسمية بين «المدثر» و«القيامة»، و«الانفطار» و«المطففين»، و«الفجر» و«البلد»، و«العصر» و«الهمزة»، ويسكت بينهما سكنة في مذهب حمزة، وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

.....
وَبَعْضُهُمْ فِي «الْأَرْبَعِ الزُّهْر» بِسْمَلَا
لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهُوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةِ فَافَهُمْ وَلَيْسَ مُحْذَلًا⁽²⁾

وعلة من فصل بالبسملة بين هذه «السور الغر» هو ما في الجمع بين آخر السورة الأولى وأول السورة الثانية من القبح في اللفظ؛ فكرهوا تعظيماً للقرآن الكريم أن يجمعوا بين النفي والإثبات في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ لَا أَفْسِمُ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَصَلِ الْقَارِئُ ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ بِ﴿لَا﴾ دُونَ بَسْمَلَةٍ فَكَأَنَّهُ نَفَى الْمَغْفِرَةَ الثَّابِتَةَ لِلَّهِ بِ﴿لَا﴾؛ لِاتِّصَالِهَا بِالْمَغْفِرَةِ فِي لَفْظِهِ. وَإِذَا وَصَلِ الْقَارِئُ ﴿وَإِذَا وَصَلِ الْقَارِئُ ﴿الْمَغْفِرَةَ﴾ بِ﴿لَا﴾ دُونَ بَسْمَلَةٍ فَكَأَنَّهُ نَفَى مَا ثَبَتَ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ لِلنَّفْسِ الْمُطْمَئِنَّةِ.

وكرهوا أيضاً أن يجمعوا بين اسم الله ﴿لِلَّهِ﴾ المحمود، وبين ﴿وَيْلٌ﴾ المذموم في قوله تعالى: ﴿وَالْأَمْرُ يُؤَمِّدُ لِلَّهِ وَيُلِ﴾⁽⁵⁾، كما كرهوا أن يقرنوا بين

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 18).

(2) «حرز الأماني» (رقم البيتين: 103-104).

(3) «سورة المدثر» الآية: 55، و«سورة القيامة» الآية: 1.

(4) «سورة الفجر» الآية: 32، و«سورة البلد» الآية: 1.

(5) «سورة الانفطار» الآية: 19، و«سورة المطففين» الآية: 1.

﴿بِالصَّبْرِ﴾ الممدوح الذي يعد من محامد الأخلاق وبين ﴿وَيْلٌ﴾ الممدوح في قوله جَلَّ جلاله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَيْلٌ﴾⁽¹⁾.

وهذه الحجة التي ذكرها من فصل بالبسملة بين هذه «السور الغر» ضَعَفَهَا العلماء لِحُجَجٍ ثلاثة:

أولها: أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي فَرَّوْا مِنْهُ مِنْ عَدَمِ وَصْلِ اسْمِ اللَّهِ ﴿لِلَّهِ﴾ الم محمود و﴿بِالصَّبْرِ﴾ الممدوح ب﴿وَيْلٌ﴾ المذموم وَقَعُوا فِيهِ حِينَ وَصَلُوا كلمة (الرَّحِيم) الم محمود من (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ب﴿وَيْلٌ﴾ المذموم. وكذلك الشَّيْءَ الَّذِي فَرَّوْا مِنْهُ مِنْ عَدَمِ وَصْلِ النَّفْيِ (لا) بالمغفرة المثبتة لله ودخول الجنة المثبتة للنفس المطمئنة وقَعُوا فِيهِ عِنْدَمَا وَصَلُوا (لا) النافية بالبسملة: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) المشتملة على أسماء الله وصفاته المثبتة لله عَزَّ وَجَلَّ، فَالْقَبْحُ الَّذِي فَرَّ مِنْهُ مِنْ فَصْلِ الْبَسْمَلَةِ فِي «الرَّابِعِ الزَّهْر» قَدْ وَقَعَ فِي مِثْلِهِ بِوَصْلِ (الرَّحِيمِ) ب﴿لَا﴾، و﴿وَيْلٌ﴾.

وثانيها: أَنَّ اجْتِمَاعَ النَّفْيِ مَعَ الْإِثْبَاتِ، أَوِ الْمَدْحِ مَعَ الْمَذْمُومِ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ: ﴿أَلَلَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽²⁾، ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ لَا﴾⁽³⁾، وكَقَوْلِهِ جَلَّ جلاله فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَدْحِ وَالْمَذْمُومِ: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَيْلٌ لِّمُؤْمِنِيٍّ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾⁽⁴⁾، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْقُرَّاءِ فِي وَصْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ بَعْضُهَا، وَكَذَلِكَ فِي نِظَائِهَا.

(1) «سورة العصر» الآية: 3، و«سورة الهمزة» الآية: 1.

(2) «سورة البقرة» الآية: 253.

(3) «سورة البقرة» الآية: 222.

(4) «سورة المرسلات» الآيتان: 44-45.

وثالثها: أنَّ ما ذكروه من الفصل بالبسملة في «الأربع الغر» إنما هو استحباب منهم، وليس هناك أثر يستندون إليه كما قال الإمام الدَّانِي: «وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشَّيْخ»⁽⁵⁾.

وإلى ضعف حجج من يبسمون في «الأربع الزَّهر» لورش قال الإمام الحصري:

وَلَمْ أَقْرَأْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مُبَسِّمًا سِوَى أَنَّنِي بَسَمَلْتُ فِي «الْأَرْبَعِ الْغُرِّ»
وَحَجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ وَلَكِنْ يَقُوْنَ الرِّوَايَةَ بِالنَّصْرِ⁽²⁾

وتعقب العلماء والشرَّاح قول الإمام الحصري: «الرَّواية»؛ بأنه لم يرد في البسملة لورش في «الأربع الزَّهر» خاصة رواية، وإنما هو اختيار من الشَّيْخ، ولو أبدل قوله «الرَّواية» بـ«المقالة» لكان أخلص له⁽⁷⁾.

وقد أخذ المغاربة للأزرق في «السُّور الأربع الزَّهر» عند جمعهم العشر النَّافِعيَّة بوجهين؛ وهما:

الوجه الأوَّل: البسملة مع قطعها عن السُّورتين حتَّى يزول قبح اللَّفظ الموجود في وصل ﴿الرَّحِيم﴾ بـ﴿وَيْل﴾، و﴿لَا أَفْسَم﴾، فلا بدَّ من الوقف على آخر السُّورة الأولى، ثمَّ الوقف على البسملة، ثمَّ قراءة إحدى «السُّور

(5) «التيسير في القراءات السبع» (ص 18).

(6) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 29-30).

(7) ينظر: «منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية» لابن عزيمة الإشبيلي (ص 250). بعد كتابة ما كتبت أعلاه أفادني الدكتور عبد الله أكيك حفظه الله أنَّ الشَّيْخ أبا العباس خليفة بن عبد الله القيسي تلميذ محمد بن شريح نصَّ على أنَّه رواية؛ فقد قال في كتابه «الكشف في شرح رواية ورش عن نافع» (ص 41-42) مرقون بتحقيق الأستاذ المذكور: «فورش رحمه الله لم يرو عنه فصل بين السُّورتين بالبسملة ولا تركها؛ إلَّا أنَّ الأشهر عندنا ترك البسملة لورش، إلَّا في خمسة مواضع: أوَّل القرآن، أعني: أوَّل «الحمد»، وبين «المدثر» و«القيامة»، وبين «الانفطار» و«المطففين»، وبين «الفجر» و«البلد»، وبين «العصر» و«الهمزة»، فلا بدَّ من البسملة في هذه المواضع المذكورة؛ لأنَّ الرَّواية أتت بذلك، وسائر القرآن يفصل بين السُّورتين بسكت خفيف».

الأربع الزَّهر»، وفي المصحف نضبطها كذلك بوضع علامة الوقف، فنضع علامة الوقف على آخر السُّورة الأولى وعلى آخر البسملة.

قال الإمام عبد السلام المدغري الفيلاي عن هذا الوجه:

وَقِفْ بِهَا⁽¹⁾ وَقَبْلَ لِلضَّرُورَةِ فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَةِ
لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَالصَّبْرِ وَاسْمِ اللَّهِ وَالْوَيْلَاتِ⁽²⁾

وقال الإمام إدريس المنجرة الفاسي:

وَقَدِّمِ الْبَسْمَلَةَ الَّتِي لَهُمْ فِي «الْأَرْبَعِ الزَّهْرِ» وَلَيْسَ «عَصْرُهُمْ»⁽³⁾

الوجه الثاني: السَّكت؛ لأنَّ السَّكت يزيل القبح الَّذي كان موجوداً عند وصل آخر السُّورة الأولى بأول السُّورة الثانية.

فوجها البسملة والسَّكت أخذ بهما المغاربة في «الأربع الزَّهر» في حال جمعهم العشر النَّافِعيَّة مع تقديم البسملة على السَّكت، إلَّا بين «سورة العصر» و«سورة الهمزة» فيقدِّمون السَّكت على البسملة كما قال الإمام محمَّد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرُوا بِسْمَلَةَ «الزَّهْرِ» عَلَى سَكْتٍ بَعْكَسٍ «الْعَصْرِ» لِلَّذِي خَلَا⁽⁴⁾

وتعليل المغاربة لتقديم وجه السَّكت على وجه البسملة بين سورتي «العصر» و«الهمزة» هو: أنَّهم لمَّا قرؤوا ما بين سورتي «التَّكاثر» و«العصر» بالسَّكت والوصل وكان آخر الوجهين هو الوصل فإنَّه يجب الانتقال من الوصل إلى السَّكت بين سورتي «العصر» و«الهمزة»؛ لأنَّ الواصل في غير

(1) أي: البسملة.

(2) «تكميل المنافع» (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة.

(3) «مصدرة في السَّبع» (رقم البيت: 8).

(4) «إبراز الضمير» (رقم البيت: 27).

«الأربع الزّهر» يصير في هذه الأربع ساكنًا، والسّاكت في غيرها يصير في هذه الأربع مبسملاً كما قدّمنا ذلك آنفًا، فالمغاربة لما ختموا بوجه الوصل بين سورتي «التّكاثر» و«العصر» ولم يقفوا عليها - كما جرى عملهم عليه بوقف الإمام الهبطي - دخلوا أوّلاً بوجه السّكت بين سورتي «العصر» و«الهمزة»، ثمّ أتبعوه بوجه البسملة مع الوقف عليها وعلى آخر السّورة قبلها⁽¹⁾.

وبعض القراء من المغاربة اقتصروا في «الأربع الزّهر» على وجه السّكت فقط استحسانًا، سواء كانت القراءة في غيرها بالسّكت أو بالوصل؛ لأنّ السّكت يقوم مقام الفصل، ولأنّه هو المرويّ فيها عن يوسف الأزرق، وبذلك يزول القبح، وفي هذا يقول الإمام ابن بري:

وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرٍ لِّأَنَّ وَصْفَهُ (الرَّحِيمَ) مُعْتَبَرٌ⁽²⁾

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَالسَّكْتُ أَوْلَى إِذْ بِهِ النَّصُّ ظَهَرَ وَوَصْفُ رَبِّي بِ(الرَّحِيمِ) مُعْتَبَرٌ⁽³⁾

لكنّ الذي جرى عليه العمل عند المغاربة إلى يومنا هذا في «الأربع الزّهر» في حال القراءة بالافراد هو: البسملة فقط مع قطعها عن السّورتين⁽⁴⁾.

والذي عليه العمل عند المشاركة هو: عدم التّفريق بينها وبين غيرها من سور القرآن الكريم؛ ف«الأربع الزّهر» مثلها مثل باقي السّور الأخرى⁽⁵⁾، قال الإمام الصّفاقسي: «والصّحيح المختار - وهو مذهب الأكثرين كفارس بن أحمد وابن سفيان وأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ الأندلسيّ

(1) ينظر: «التّوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 128).

(2) «الذّرر اللّوامع» (رقم البيت: 41).

(3) «تحفة المنافع» (اللوحة: 5) مخطوط.

(4) ينظر: «تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيوخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 126).

(5) ينظر: «تقريب النّفع» للصبّاع (ص 28)، و«البدور الزّاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 42).

وشيوخه عبد الجبار الطرطوشي وابن سوار وغيرهم - عدم الفرق بين هذه الأربع وغيرها»⁽¹⁾.

وقال الإمام عليّ الصّبّاع: «والأكثر على عدم التّفارقة بين هذه الأربع وغيرها؛ بل قال أكثر المحقّقين: إنّ الصّحيح المختار... والذي عليه عملنا الآن: الأخذ بعدم التّفريق، ولا مانع من الأخذ بالمذهبين الآخرين»⁽²⁾.

وأما قالون فله في هذه «السّور الأربع الزّهر» مثلما له في غيرها من البسملة بأوجهها التي ستأتينا، إلّا أنّه يتعيّن الوقف على آخر البسملة لدفع القبح المذكور سابقاً⁽³⁾.

[حكم البسملة في أوائل سور القرآن الكريم وأوائل الأجزاء]

قال النّاظم رحمه الله:

(19) إِلَّا «بَرَاءَةً» فِي الْإِبْتِدَاءِ بَسْمِلٌ، وَخَيْرٌ أَوَّلُ الْأَجْزَاءِ

بيّن النّاظم رحمه الله في هذا البيت حكم البسملة في «أوائل السّور»، وفي «أوائل الأجزاء»؛ وفيما يأتي بيان ذلك:

[حكم البسملة في أوائل السّور]

في الشّطر الأوّل وبعض الثّاني بيّن حكم البسملة في «أوائل السّور» فقال: «إِلَّا بَرَاءَةً فِي الْإِبْتِدَاءِ بَسْمِلٌ»؛ فأمر القارئ بالبسملة قولاً واحداً في «أوائل السّور» لنافع وغيره من القراء، سواء لمن بسمّل بين السّورتين أو لمن

(1) «غيث النّفع في القراءات السّبع» (ص 608).

(2) «إرشاد المرید إلى مقصود القصید» (ص 27).

(3) ينظر: «التّوضيح والبيان» (ص 128).

لم يسمل بينهما، فلا خلاف بينهم في قراءة البسملة في «أوائل السور»؛ اتباعاً لرسم المصحف؛ ولأن البسملة وضعت لابتداء السور بها.

واستثنى الناظم من ذلك «سورة التوبة» فقال: «إلا براءة» فلا بسملة في أولها لنافع وغيره؛ للعلل المذكورة آنفاً عند شرح قوله: «وَأَتْرُكُ لَدَى بَرَاءَةٍ عَنْ عُذْرِ».

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا.....⁽¹⁾

فتقدير قول الناظم «إلا براءة في الإبتداء بسمل»: بسمل لورش وقالون وغيرهما في ابتداء السور إلا في الابتداء بأول «سورة براءة».

وكذلك يسمل لورش وقالون وغيرهما عند الابتداء بـ«سورة الفاتحة»⁽²⁾، قال الإمام أبو عمرو الداني: «ولا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة ابتداء القارئ بها ولم يصلها بما قبلها في مذهب من فصل أو من لم يفصل»⁽³⁾.

ونص الإمام ابن بري كذلك على وجوب الإتيان بها في «أوائل السور» وفي «الفاتحة» خاصة فقال:

وَذَكَرَهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَمْرِ وَاضِحٍ⁽⁴⁾

(1) «حز الأمان» (رقم البيت: 106).

(2) والتتصيص على البسملة في أول «سورة الفاتحة» مع أنها داخلة في «فواتح السور»؛ لأن هناك من أخذ لورش بعدم البسملة في أول «الفاتحة». ينظر: «الإقناع في القراءات السبع» لابن الباذش (ص 52)، و«شرح المتتوري على الدرر اللوامع» (1/ 120).

(3) «التيسير في القراءات السبع» (ص 18).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 41).

وكذلك يُسَمَّلُ عند تكرار السّورة؛ من أجل الحفظ أو قراءة الأوراد والأذكار، كمن يكرّر «سورة الإخلاص» مثلاً، فلا بدّ من البسملة لأنّها تدخل في حالة الابتداء بالسّورة، إلّا عند تكرار «سورة براءة» فلا بسملة حينئذ كما تقدّم⁽¹⁾.

قال الإمام أحمد بن أحمد الطّبيّ:

وَإِنْ تَصِلْ آخِرَهَا بِأَوَّلِ لَهَا فَلِلْجَمِيعِ قَالَ بِسْمِلِ⁽²⁾

ومما جرى به العمل عندنا في المغرب: أنّ القارئ إذا ابتدأ سورة وفي أوّلها خلف قرائيّ لا يعيد البسملة مع كلّ وجه من وجوه القراءات؛ بل يكفي بقراءتها في المرّة الأولى لا غير. كما جرى العمل أيضاً عندنا في المغرب: أنّ المتعلّم الذي يحفظ لوحته ويراجعها مرّة تلو الأخرى وكان لوحه مبدوءاً بأوّل السّورة لا يعيد البسملة مع كلّ عودة، بل يكفي بذكرها أوّل مرّة فقط⁽³⁾.

(1) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 270)، و«جمع المنافع» للّجائيّ (ص 4) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 9)، و«الإضاءة» للّضباع (ص 133).

(2) «التّنوير في ما زاد للسّبعة الأئمّة البدور على ما في الحرز والتيسير» (رقم البيت: 23).

(3) ينظر: «تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 1).

وما ذكرته أعلاه من عدم إعادة البسملة مع كلّ وجه من وجوه القراءات وعدم تكرارها للمتعلّم الذي يحفظ لوحته هو ما جرى به العمل في قطرنا المغربيّ، وهو بخلاف ما قرّره الأئمّة: محمّد بن يوسف التّمليّ وعبد الواحد ابن عاشر ومحمّد ابن الغازي الحامديّ وإدريس الودغيريّ؛ فقد قالوا بوجوب إعادة البسملة على المتعلّم الذي يحفظ لوحته إذا كانت مبدوءة بالسّورة، وبوجوب إعادتها كذلك على القارئ عند كلّ وجه من وجوه القراءات إذا كان الخلف القرائيّ في مبدأ السّورة؛ كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، أمّا إذا كان الخلف القرائيّ بعد أوّل السّورة فلا يجب إعادتها مع كلّ وجه؛ بل يكفي بعطف الكلمة التي فيها الخلف وما بعدها؛ مثل قوله ﷺ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾، فيمكن حينها البدء بـ ﴿السَّمَاءُ﴾، وهكذا يصنع في كلّ ما ماثل ذلك. وفي هذا يقول ابن الغازي الحامديّ في «أنوار التعريف» (ص 164) بتحقيقي قيد الطّبع: «حدّثني الشّيخ عن بعض مشايخه، وكذا شيخنا سيّدي عبد الواحد بن عاشر الأندلسيّ، عن بعض مشايخه أنّ القارئ إذا ابتدأ سورة وفي مبدئها أوجه من الأداء فلا بدّ له من البسملة مع كلّ وجه، ولا تكفي الأولى، وعليه المتعلّم الذي يدرس لوحته إذا كانت مبدوءة بالسّورة؛ فلا بدّ له من البسملة مع كلّ عودة». وينظر كذلك: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 121-122).

[حكم البسملة في أوائل الأجزاء]

وفي آخر الشطر الثاني بين حكم البسملة في «أوائل الأجزاء» فقال: «وَخَيْرٌ أَوَّلُ الْأَجْزَاءِ»، فخير القارئ بين الإتيان بالبسملة وعدمها في «أوائل الأجزاء» لنافع وغيره.

فقوله: «أَوَّلُ الْأَجْزَاءِ» يريد: أوائل، فأوقع المفرد موقع الجمع.

والأجزاء جمع جزء، وهو ما سوى فاتحة السورة ولو بكلمة واحدة، سواء كان أوّل الجزء، أو أوّل الحزب، أو أوّل نصف الحزب، أو أوّل ربع الحزب، أو أوّل ثمن الحزب، أو أقل من ذلك.

وتخير القارئ بين الإتيان بالبسملة وعدمها في «أوائل الأجزاء» هو ما ذكره الإمام أبو عمرو الداني بقوله: «فأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور فأصحابنا يخبرون القارئ بين التسمية وتركها في مذهب الجميع»⁽¹⁾.

ونظم ذلك الإمام الشاطبي فقال:

..... وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيْرٌ مَنْ تَلَا⁽²⁾

فمن بسمّل في «أوائل الأجزاء»؛ فلأجل التبرّك بها، والتّيمّن بذكر الله وصفاته، والحصول على مزيد من الأجر بقراءتها.

ومن لم يبسمّل؛ فلأنّه لم يرد نص في ذلك عن القراء، فتركوها من أجل ذلك، وأيضاً اتباعاً لرسم المصحف واعتماداً عليه، وتفريقاً بين الابتداء بـ«أوائل السور» وبين الابتداء بـ«أوائل الأجزاء».

(1) «التيسير» (ص 18).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 106).

والَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَشْرِقِ هُوَ: الْإِتْيَانُ بِالبِسْمَلَةِ فِي «أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ»؛ لِفَضْلِهَا وَلِلْحَصُولِ عَلَى ثَوَابِ قِرَائَتِهَا⁽¹⁾، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي بِقَوْلِهِ:

وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ⁽²⁾

وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ هُوَ: عَدَمُ الْبِسْمَلَةِ فِي «أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ»⁽³⁾؛ لِقَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي: «وَبَغَيْرِ تَسْمِيَةِ ابْتِدَآتِ رُؤُوسِ الْأَجْزَاءِ عَلَى شِيوخِ الَّذِينَ قَرَأَتْ عَلَيْهِمْ فِي مَذْهَبِ الْكَلِّ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَ، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ التَّسْمِيَةِ»⁽⁴⁾.

وَلِقَوْلِ الْإِمَامِ الْمَنْتَوَرِيِّ: «وَاخْتِيَارِي تَرْكَ التَّسْمِيَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِرُؤُوسِ الْأَجْزَاءِ؛ لِأَنَّ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرَ الشُّيوخِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ»⁽⁵⁾.

قَالَ الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ بْنُ الطَّالِبِ مُحَمَّدًا بْنَ أَعْمَرَ الْإِدْوَعِيَّ:

وَتَرَكْنَا بِسْمَلَةَ الْأَجْزَاءِ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ فِي الْأَدَاءِ⁽⁶⁾

وَعَلَى تَرْكِ الْبِسْمَلَةِ يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى التَّعَوُّذِ كَمَا يَجُوزُ وَصْلُهُ بِ«أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ».

(1) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 265)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 36)، و«هداية القاري» للمرصفي (2/ 562)، وهامش «الفتح الرحمانى» للجمزوري (ص 53).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 44).

(3) ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرباط (ص 62)، و«تقريب المنافع في حروف نافع» لابن الفصّاب (ص 75)، و«أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 162) بتحقيقي قيد الطبع، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (1/ 414)، و«التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 120).

(4) «جامع البيان في القراءات السبع» (1/ 406).

(5) «شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1/ 125).

(6) «الأخذ للقراء السبعة» (رقم البيت: 41).

والَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ هُوَ: الْوَقْفُ عَلَى التَّعَوُّذِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ فِي حَالَةِ عَدَمِ بَسْمَلَتِهِمْ فِي «أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ»⁽¹⁾.

وَبَعْضُ الْقُرَّاءِ يَفْصِّلُونَ فِي ذَلِكَ: فَيَأْتُونَ بِالْبَسْمَلَةِ لِمَنْ لَهُ الْبَسْمَلَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ كَقَالُونَ، وَيَتْرَكُونَهَا لِمَنْ لَمْ يَسْمَلْ بَيْنَهُمَا كَحَمْزَةٍ⁽²⁾.

وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ الْكِبَارِ مِمَّنْ اخْتَارُوا عَدَمَ الْبَسْمَلَةِ فِي «أَوَائِلِ الْأَجْزَاءِ»: اسْتَحَبُّوا الْإِتْيَانَ بِالْبَسْمَلَةِ إِذَا كَانَ أَوَّلَ الْجُزْءِ يَبْتَدِئُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى؛ مِثْلُ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽³⁾، وَ﴿اللَّهُ أَلَدُ خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾⁽⁴⁾، أَوْ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ نَحْوُ: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾⁽⁵⁾، وَ﴿وَهُوَ أَلَدُ يُرْسِلُ الرِّيحَ تُشْرَأُ بَيْنَ يَدَيْهِ رَحْمَتُهُ﴾⁽⁶⁾، وَمَنْعُوا وَصَلَ التَّعَوُّذِ بِأَوَّلِ هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمْثَالِهَا⁽⁷⁾؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قُبْحٍ وَبَشَاعَةٍ فِي الْلفظِ، حِينَ نَصَلُ كَلِمَةَ «الرَّجِيمِ» بِلفظِ الْجَلَالَةِ أَوْ بِمَا يَعُودُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: «وَقَدْ كَانَ الشَّاطِبِيُّ يَأْمُرُ بِالْبَسْمَلَةِ بَعْدَ الْاسْتِعَاذَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾»⁽⁸⁾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾⁽⁹⁾، وَنَحْوَهُ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْبَشَاعَةِ، وَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارَسٍ

(1) ينظر: «الإقناع» لابن الباذش (ص 51)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 257)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 112)، و«هداية القاري» للمرصفي (2/ 562).

(2) ينظر: «غيث النفع» للصفاسي (ص 36)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 42).

(3) «سورة البقرة» الآية: 253.

(4) «سورة الروم» الآية: 53.

(5) «سورة فصلت» الآية: 46.

(6) «سورة الأعراف» الآية: 56.

(7) وبعض العلماء اقتصرُوا عَلَى آتَيْنِ فَقَطْ مِمَّا لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ فِيهِ بِدُونِ بَسْمَلَةٍ؛ وَهُمَا: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾. ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرابط (ص 62)، و«تقريب المنافع في حروف نافع» لابن القصاب (ص 76).

(8) «سورة البقرة» الآية: 253.

(9) «سورة فصلت» الآية: 46.

وغيره، وهو اختيار مكِّي في غير «التبصرة»⁽¹⁾.

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وُجِّتَبَى فِي الْجُزْءِ لَا مَحَالَهٖ مُفْتَتِحًا بِلَفْظَةِ الْجَلَالَةِ
أَوْ مُضْمَرٍ عَادَ لَهُ نَحْوُ ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ﴾ تَنْفِي الْقُبْحِ بِالْفَصْلِ لَدَيْهِ⁽²⁾

وقال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني:

وَشُهِرَ فِي الْأَجْزَاءِ تَرْكُ سَوَى الَّذِي بِمُضْمَرٍ أَوْ اسْمِ الْجَلَالَةِ يُجْتَلَا⁽³⁾

وزاد الإمام عمر بن قاسم النُّشَارِ المِصْرِيُّ⁽⁴⁾: وجوب الإتيان بالبسملة كذلك في أول الجزء إذا كان مفتتحًا باسم رسول الله ﷺ؛ مثل قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾، أو بما يرجع إليه؛ نحو: ﴿الَّتِيءُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾⁽⁶⁾.

ويمكن أن يُتَنَفَّى هذا القبح بشيئين:

الأول: بالوقف على التَّعَوُّذِ والابتداء حينها باسم الجلالة، أو بالضمير الذي يعود عليه، أو باسم رسول الله ﷺ، أو بما يرجع إليه، وهذا هو المعمول به عند كثير من الأئمة؛ كمحمد بن عبد السلام الفاسي، وإدريس الودغيري⁽⁷⁾،

(1) «النُّشَار» (1/ 266). وقال ابن الجزري بعد النَّصِّ المذكور أعلاه: «وينبغي قياسًا أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾، وقوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، ونحو ذلك؛ لليشاعة أيضًا».

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 4) مخطوط.

(3) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 54) مخطوط.

(4) في «المكرر» في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر (ص 27).

(5) «سورة الفتح» الآية: 29.

(6) «سورة الأحزاب» الآية: 6.

(7) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 121).

وغيرهما من المغاربة؛ حملاً على الوجه المقدّم عندهم في باب التّعوذ؛ وهو الوقف على التّعوذ ثمّ الابتداء بـ«أوائل الأجزاء»، فالوقف حاجز من قبح اللفظ، وكذلك هو المعمول به عند الأئمة الصّفاقسيّ وعليّ محمّد الصّباع وعبد الفتّاح المرصنيّ وغيرهم من المشاركة⁽¹⁾.

الثّاني: بالابتداء بالآية التي قبل تلك الآية المراد قراءتها؛ وهذا ما جرى عليه بعض المغاربة في قراءة الحزب وغيره إلى يومنا هذا.

وإلى هذا أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار بقوله:

وَيَنْتَفِي إِذَا «الرَّحِيمِ» أَوْفَتَا أَوْ بِالَّذِي جَا قَبْلَهُ ابْتَدَأَتْ⁽²⁾

وختم العلامة يحيى بن سعيد السّملاليّ الكّرّاميّ هذه المسألة بقوله: «وهذا إذا ترك البسملة ووصل التّعوذ بالآية، وأمّا من وقف على التّعوذ ثمّ قرأ الآية فلا إشكال فيه»⁽³⁾.

واختلف القراء والعلماء في أجزاء «سورة التّوبة»؛ فقليل: أجزاء «سورة التّوبة» كأجزاء غيرها من السّور الأخرى، فيجوز فيها البسملة وعدمها؛ لعدم استثنائها من طرف الأئمة كالدّانيّ والشّاطبيّ وابن جرّوم وغيرهم، وهو ما عليه الإمام علم الدّين السّخاويّ، والإمام أبو عبد الله القيّجاطيّ، والعلامة عبد السّلام المدغريّ الفيلاّليّ، والعلامة عليّ محمّد الصّباع، وغيرهم.

قال الإمام السّخاويّ: «ألا ترى أنّه يجوز بغير خلاف أن يقول مبتدئاً: (بسم الله الرحمن الرحيم) ﴿وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَفَّةٍ كَمَا يَفْتِلُونَكُمْ كَأَفَّةً﴾ وفي نظائرها من الآي»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: «غيث النّفع» (ص 33)، و«الإضاءة» (ص 10)، و«هداية القاري» (2/ 562-563).

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 4) مخطوط.

(3) «تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللّوامع» (ص 109).

(4) «جمال القراء وكمال الإقراء» (ص 582).

وقال الإمام القيجاطي: «واعلم أنَّ أجزاء «براءة» كأجزاء غيرها من السُّور، وإنَّما وقع الخلاف بينها وبين غيرها من السُّور في أوَّلها خاصَّة؛ لاتِّفاق المصاحف العثمانيَّة على ترك كتب البسملة في أوَّلها، وكتبت في غيرها... وليس شيء من ذلك في أجزاءها؛ لأنَّها موافقة لأجزاء غيرها»⁽¹⁾.

وقال العلامة المدغري:

جُزْءٌ «بَرَاءَةٌ» كَجُزْءٍ غَيْرِهَا فِي ذَاكَ فَاعْلَمَنَّ بِهِ وَاَنْتَبَهَا⁽²⁾

وقال العلامة الضَّبَّاع: «إذا كانت القراءة أوَّل سورة غير «براءة» فلا خلاف في البسملة لجميع القراء، وإن كانت أثناء سورة ولو «براءة» جاز الإتيان بالبسملة وتركها»⁽³⁾.

وقيل: أجزاء «سورة التَّوْبَةِ» كأوَّلها وتابعة لها، فلا يجوز حينئذ البسملة، وهذا هو الَّذي عليه الإمام إبراهيم الجعبري، وشيخنا العلامة مصطفى البحياوي.

قال الإمام الجعبري ردًّا على الإمام السَّخَاوِيِّ المجوِّز للبسملة في أجزاء «براءة»: «فإن كان نقلاً فمُسَلَّمٌ، وإلا فيردُّ عليه أنَّه تفريع على غير أصل، ومصادم لتعليقه»⁽⁴⁾.

ونظم شيخنا البحياوي مذهبه في عدم البسملة في أجزاء «براءة» فقال:

وَجُزْؤُهَا كَبَدْئِهَا فَلْتَعْلَمِ لِسَرَيَانِ الْحُكْمِ حَقُّقُ وَالزَّمِ

وقال الإمام ابن الجزري: «الصَّواب أن يقال: إنَّ من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة» لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة»، وكذا

(1) «شرح المتتوري على الدرر اللوامع» (1/ 123-124).

(2) «تكميل المنافع» (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصَّة.

(3) «الإضاءة» (ص 10).

(4) «كنز المعاني في شرح حرز الأمان» (2/ 191).

لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة أولها فكذلك وسطها، وأمّا من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً، فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها وهي نزولها بالسيف كالشّاطبيّ ومن سلك مسلكه لم يبسم، وإن لم يعتبر بقاء أثرها أو لم يرها علة بسمل بلا نظر⁽¹⁾.

[أوجه البسملة بين السورتين لمن يبسم ومن لا يبسم]

قال الناظم رحمه الله:

(20) إِنْ وُصِلَتْ بِآخِرٍ لَا تَقِفَا وَصِلْ لَوَرْشٍ أَوْ بِسَكْتٍ خُفِّفَا

في هذا البيت بيان لأوجه البسملة بين السورتين عند من يبسم؛ كقالون، وأوجه من لم يبسم بين السورتين؛ كورش، وبيان ذلك فيما يأتي:

[أوجه البسملة بين السورتين لمن يبسم]

في الشّطر الأوّل بيان لأوجه البسملة بين السورتين منطوقاً ومفهوماً، فمنطوقاً ذكر الناظم الوجه الممنوع حين قراءة البسملة بين السورتين، ومفهوماً يعلم من مخالفة قوله المذكور أنّ باقي الأوجه جائزة، فقوله: «إِنْ وُصِلَتْ بِآخِرٍ لَا تَقِفَا» نَهْيٌ للقارئ عن الوقف على البسملة إِنْ وَصَلَهَا بِآخِرِ السّورة الَّتِي قَرَأَهَا وانتهى منها؛ بل يجب عليه وصلُ البسملة بأوّل السّورة الموالية.

وأخذَ من منطوق قول الناظم ومفهومه أنّ أوجه البسملة بين السورتين أربعة: ثلاثة جائزة، ووجه رابع ممنوع.

(1) «النشر» (1/ 266).

أما الوجه الثلاثة الجائزة فهي:

(1) الوقف على آخر السّورة الأولى، وقراءة البسملة ووصلها بأوّل السّورة الأخرى.

(2) الوقف على الجميع؛ أي: الوقف على آخر السّورة الأولى، وقراءة البسملة والوقف عليها، والابتداء بأوّل السّورة الموالية.

(3) وصل الجميع؛ أي: وصل آخر السّورة الأولى بالبسملة، ووصل البسملة بأوّل السّورة الأخرى.

وأما الوجه الرابع الممنوع فهو:

(4) وصل آخر السّورة الأولى بالبسملة والوقف عليها، ثمّ الابتداء بفاتحة السّورة الثانية؛ وهذا الوجه ممنوع؛ لأنّ البسملة وضعت لأوائل السّور والافتتاح بها، وليس لأواخرها وتوديعها والاختتام بها، فإذا وصلنا آخر السّورة الأولى بالبسملة ووقفنا عليها أَوْهَمْنَا السّامِعَ أَنَّ البسملة جعلت لآخر السّورة الأولى، لذلك منع هذا الوجه.

وهي مرتّبة عند المغاربة بهذا التّرتيب، قال الإمام محمّد بن عبد السّلام الفاسيّ في ترتيبها:

وَقِفْ بِسَابِقٍ وَوَضِّلْهَا بِمَا	بَعْدُ بِأَوَّلِ وَجْهِهَا اعْلَمَا
يَلِيهِ وَقِفْ بِهِمَا، وَيَتْلُو	بِثَالِثٍ وَضِّلْهُمَا إِنْ تَبَلُّ
وَرَابِعُ الْوُجُوهِ عَكْسُ الْأَوَّلِ	مُتَنَعٍ فَحَصِّلْنِذَا تَعْتَلِ
وَكُلُّ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ	بِهَا، فَهَذَا حُكْمُهُ مِنْ دُونِ مِثْنِ ⁽¹⁾

(1) «إتمام إبراز الضمير» (رقم الأبيات: 18-21).

وترتب عند المشاركة هكذا: الوقف على الجميع، ثم قطع الأول ووصل الثاني بالثالث، ثم وصل الجميع⁽¹⁾. قال العلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندري:

وَبَيْنَ كُلِّ سُورَةٍ وَأُخْرَى لِمَنْ يُبَسِّمُ ثَلَاثَ تُقَرَا
قَطْعُ الْجَمِيعِ ثُمَّ وَصْلُ الثَّانِي وَوَصْلُ كُلِّ فَاتِلٍ بِالْإِتْقَانِ⁽²⁾

والذي جرى به العمل عند المغاربة هو: الوقف على آخر السورة الأولى ووصل البسملة بأول السورة الموالية دون الوقف على البسملة⁽³⁾؛ لأن السورة الأولى انتهت فوقف عليها، ولأن البسملة جعلت للاستفتاح بالسورة الموالية لها فوصلت بها.

قال الإمام الداني: «واختياري أيضًا في مذهب من فصل أن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك، ثم يتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى. وغير جائز عند أهل الأداء السكوت والقطع على التسمية إذا وصلت بآخر السورة؛ لأنها إنما رسمت في «أوائل السور» إعلامًا بابتدائهن وانقضاء ما قبلهن، ولم ترسم في أواخرهن، فإن لم توصل ب«أواخر السور» جاز القطع والسكت عليها، وكان تمامًا»⁽⁴⁾.

وقال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

لَكِنْ قِفْ وَصِلْ هُوَ الْمُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الشُّيُوخِ فِيهِ أَتْلُ يَا فُلٌ⁽⁵⁾

(1) ينظر: «غيث النفع» (ص 35)، و«زبدة العرفان» (ص 7)، و«هداية القاري» (2/ 568).

(2) «قرة العين بتحرير ما بين السورتين بطريقتين» (ص 43).

(3) ينظر: «كنز المعاني» للجعبري (2/ 194-195)، و«إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 162) قيد الطبع بتحقيقي، و«تقييد الشيخ الرازي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 124).

(4) «جامع البيان في القراءات السبع» (1/ 404).

(5) «تكميل المنافع» (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

والَّذِي قَدَّمَهُ الْمَشَارَقَةُ فِي الْأَدَاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ هُوَ: الْوَقْفُ عَلَى الْجَمِيعِ⁽¹⁾.

وَالْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَالْإِمَامَيْنِ الدَّانِيَّ وَالشَّاطِبِيَّ فِي اقْتِصَارِهِمَا عَلَى ذِكْرِ الْوَجْهِ الْمَمْنُوعِ وَذَلِكَ حَتَّى يَنْتَعِدَ عَنْهُ وَتَتَجَنَّبَهُ فِي قِرَاءَتِنَا، وَسَكُوتِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ الْجَائِزَةِ حَتَّى نَأْتِيَ بِأَيِّهَا شِئْنَا، قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِي: «وَالْقَطْعُ عَلَيْهَا إِذَا وُصِلَتْ بِ«أَوَاخِرِ السُّورِ» غَيْرُ جَائِزٍ»⁽²⁾.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ:

وَمَهْمَا تَصِلُهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا⁽³⁾

وَتَبْعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي فَقَالَ:

وَلَا تَقِفْ فِيهَا إِذَا وَصَلَتْهَا بِالسُّورَةِ الْأُولَى الَّتِي خَتَمَتْهَا⁽⁴⁾

[أَوْجِهَ مَا بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لَوْرَشَ]

وَقَوْلُ النَّازِمِ فِي آخِرِ الْبَابِ: «وَصِلْ لَوْرَشٍ أَوْ بِسَكْتٍ خُفِّفَا»، وَفِي نَسْخَةِ: «وَبِسَكْتٍ» بَيَانٌ لِأَوْجِهَةِ وَرَشٍ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ؛ فَأَفَادَ أَنَّ وَرَشًا يَقْرَأُ بِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: السَّكْتُ. ثَانِيَهُمَا: الْوَصْلُ.

وَكِلَاهُمَا عَلَى عَدَمِ الْبَسْمَلَةِ.

(1) ينظر: «كنز المعاني» للجعبري (2/ 195)، و«غيث النفع» للصفاقسي (ص 35)، و«زبدة العرفان» لحامد البالوي (ص 7)، و«هداية القاري» للمرصفي (2/ 568).

(2) «التيسير» (ص 18).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 107).

(4) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 45).

فالإمام ابن آجروم أخذ بمذهب الإمام الداني الذي اقتصر لورش من طريق الأزرق على السكت والوصل بين السورتين وعدم البسملة بينهما؛ فقد قال في كتابه «التيسير»⁽¹⁾: «وَيُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ: السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ، وَابْنُ مُجَاهِدٍ يَرَى: وَصْلَ السُّورَةِ بِالسُّورَةِ وَتَبْيِينَ الْإِعْرَابِ، وَيَرَى السَّكْتَ أَيْضًا».

وكان الإمام ابن آجروم قد أمر في أول الباب بعدم البسملة لورش من طريق يوسف الأزرق فقال: «وَأَتْرُكُ لِيُوسُفَ»، وفي هذا الشطر قال: «وَصِلْ لَوَرْشٍ أَوْ بِسَكْتٍ خُفِّفًا»، وعليه يكون المعنى جمعاً بين النصين: اترك أيها القارئ البسملة بين السورتين ليوسف الأزرق عن ورش، وقرأ له بالسكت أو بالوصل بدون بسملة، فيكون وجه البسملة لورش من طريق الأزرق مهمل؛ وهو ما أكدّه الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني بقوله:

..... وَمَا قِيلَ أَزْرَقُ يُبَسِّمُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ قَدْ أَهْمَلَا⁽²⁾

فما ذكره الإمام ابن آجروم من عدم البسملة ليوسف الأزرق والقراءة بوجهي السكت والوصل فقط هو الذي جرى به العمل عند المغاربة، مع الاختصار على وجه السكت في الأفراد، وتصديره في الأداء عند جمع العشر النافعية⁽³⁾؛ وذلك لتصدير الإمام الداني له بقوله: «وَيُخْتَارُ فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ السَّكْتُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ...»⁽⁴⁾. ولقول الإمام الشاطبي:

(1) (ص 17-18).

(2) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 56) مخطوط.

(3) ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرباط (ص 61)، و«شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1/ 108)، و«بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 96)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«إبراز الضمير» لمحمد بن عبد السلام الفاسي (ص 172)، و«التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 125).

(4) «التيسير في القراءات السبع» (ص 18).

وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ⁽¹⁾

وقال بعضهم في تقديم السكت على الوصل:

وَلَكِنْ السَّكْتُ هُوَ الْمُخْتَارُ نَصَّ عَلَيْهِ جِلَّةُ أَخْيَارٍ⁽²⁾

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ صَدْرًا لِمَنْ لَهُ الْوَجْهَانِ وَاعْكِسَ لَا امْتِرَا
بِ«فَلَقٍ» لِعِلَّةِ التَّدَاخُلِ بِصُنْعِ إِرْدَافٍ بِلَا تَجَاهُلِ
إِذْ وَضُلُ سَابِقٍ لَهُ مَا ارْتَفَعَا بِالْوُفْقِ وَسَطِ سُورَةٍ وَانْقِطَعَا⁽³⁾

فالمغاربة دائماً يقدمون السكت على الوصل في جميع سور القرآن الكريم إلا بين «سورة الفلق» و«سورة الناس» فيقدمون الوصل على السكت، وفي ذلك يقول الشيخ عبد الرحمن الزدوتي:

بِسَكَّتِهِمْ بَيْنَ الْفَوَاتِحِ صَدْرِنِ (ك) مَا (ج)َاءَ (ح) كُمُهُ وَفَاقًا وَأَوْصِلَا
وَبَيْنَ «الْفَلَقِ» اعْكِسَ لَهُمْ مَعَ تَالِيهَا⁽⁴⁾

وقال الإمام إدريس المنجرة الفاسي:

وَصَدَّرُوا بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ لِلْبَصْرِ وَالشَّامِ وَوَرَشٍ دُونَ مَيْنِ
إِلَّا عِنْدَ «الْفَلَقِ» مَعَ وَ«النَّاسِ» فَأَعْكِسَ لَهُمْ هُدَيْتَ لِلْقِيَّاسِ⁽⁵⁾

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 103).

(2) ينظر: «شرح المتتوري على الدرر اللوامع» (1/ 108).

(3) «إبراز الضمير» (رقم الأبيات: 24-26).

(4) «مصدرة الطالبين في السبع» (ص 1) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(5) «مصدرة في السبع» (رقم البيت: 6-7).

ووجه تقديم المغاربة لوجه الوصل على وجه السكت فيما بين سورتي «الفلق» و«الناس» هو: أَنَّهُمْ لَمَّا قَرَأُوا مَا بَيْنَ سَوْرَتِي «الإخلاص» و«الفلق» بوجهي السكت والوصل، وكان آخرُ الوجهين قراءةً هو الوصل، فقد دخلوا بالوصل بين سورتي «الفلق» و«الناس»، ثُمَّ أَتَبَعُوهُ بِوَجْهِ السَّكْتِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي «سورة الفلق» وَقْفٌ - عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْهَبْطِيِّ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ - حَتَّى يَفْصَلَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَهُمْ فِي الْجَمْعِ وَالْإِرْدَافِ: أَنَّهُمْ يَكْمِلُونَ آيَاتِ بِنَفْسِ الْوَجْهِ الَّذِي بَدَأُوا بِهِ فِي الْأَوَّلِ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَقْفٌ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ وَقْفٌ جَازَ الْإِبْتِدَاءَ بِالْوَجْهِ الْمَقْدَمِ. قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِي: «وَمَعْنَى مَا بَعْدُ أَنَّ الْوَصْلَ يَتَقَدَّمُ عَلَى السَّكْتِ بَيْنَ «الفلق» و«الناس»؛ لِأَنَّ «سورة الإخلاص» خَرَجَ الْقَارِئُ مِنْهَا بِالْوَصْلِ؛ فَحَكَمَهُ بَاقٍ بِيَدِهِ لَمْ يَرْتَفِعْ بِالْوَقْفِ فِي وَسْطِ «سورة الفلق». وَصِنَاعَةُ الْإِرْدَافِ اقْتَضَتْ أَنَّ الْقِطْعَةَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ رَأْسٍ وَقْفَةٍ إِلَى رَأْسِهَا الْآخِرِ إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَوْضِعِي خِلَافٍ، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْهُمَا وَجْهَانِ لِقَارِئٍ، وَقَصْدُ التَّالِي - أَيِ: الْقَارِئِ - اخْتِصَارًا أَنْ يَبْدَأَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، ثُمَّ يَرْدِفُ عَلَيْهِ الْوَجْهَ الْآخَرَ، وَيَسْتَمِرُّ إِلَى الْمَوْضِعِ الْآخِرِ، فَيَبْدَأُ فِيهِ بِالْوَجْهِ الَّذِي أَرْدَفَ ثَانِيًا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ يَرْدِفُ الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لِيَقْلَّ الْفَصْلُ...»⁽¹⁾.

واختصارًا نقول فيما بين السورتين لورش: إِنَّ الْمَغَارِبَةَ يَقْرَأُونَ بِالسَّكْتِ وَالْوَصْلِ بَيْنَ السَّوْرَتَيْنِ، مَعَ تَقْدِيمِ السَّكْتِ وَجْرِيَانِ الْعَمَلِ عَلَيْهِ، وَيَهْمِلُونَ وَجْهَ الْبِسْمَةِ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ الْمَشَارِقَةِ؛ فَهَمْ يَضِيفُونَ إِلَى السَّكْتِ وَالْوَصْلِ: الْبِسْمَةَ بِأَوَجْهَيْهَا الثَّلَاثَةِ؛ فَيَكُونُ مَجْمُوعُ الْأَوَجْهِ عِنْدَ وَرَشٍ بَيْنَ

(1) «إبراز الضمير» (ص 172-173). وينظر للاستزادة: «التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 128).

السُّورَتَيْنِ: خمسة أوجه، مع تقديم البسملة بأوجهها الثلاثة، ثم السَّكْت، ثم الوصل⁽¹⁾.

وبعض المغاربة يجمعون - حين قراءتهم بالإنفراد أو قراءتهم للحزب الرَّاتب بعد صلاتي الصُّبح والمغرب - بين السَّكْت والوصل؛ بحيث يقرؤون بالسَّكْت ثم يعطفون عليه بالوصل مباشرة، وليس ذلك بواجب؛ بل ينبغي أن يكتفى بأحد الوجهين، والأولى الاقتصار على السَّكْت المقدَّم في الأداء⁽²⁾.

والمراد بالسَّكْت: قطع الصَّوت على آخر السُّورة زمنًا يسيرًا دون زمن الوقف من غير قطع نفس⁽³⁾، لذلك قال النَّاظم «سَكَّتْ خُفْفًا»؛ أي: بسكت خفيف يسير قليل غير طويل وبدون قطع نفس.

وأما إن كان عن قطع نفس فهو الوقف؛ إذ يعرف الوقف عند القراء بقولهم: عبارة عن قطع الصَّوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله⁽⁴⁾، فلا بد من التنفس مع الوقف، وهذا أحد الفروق بين السَّكْت والوقف؛ فهناك فروقات متعددة بين السَّكْت والوقف، كالفرق بينهما من ناحية حال السَّاكْت والواقف ومقدارهما ومحلهما وغايتهما؛ وبيان ذلك في الآتي:

- فالفرق بينهما في حال السَّاكْت وحال الواقف أن السَّاكْت لا يتنفس في قراءته ولا يجوز ذلك، بخلاف الواقف فإنه لا بد من التنفس في حالة الوقف.

- والفرق بينهما في المقدار والزَّمن: أن مقدار السَّكْت أقل من مقدار وزمن الوقف.

(1) ينظر: «النَّشر» لابن الجزري (1/ 260-261)، و«قَرَّة العَيْن» للخليجي (ص 42-43)، و«الإضاءة» لعلِّي الضَّبَّاع (ص 132-133)، و«البدور الزَّاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 42).

(2) ينظر: «إِتقان الصَّنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(3) ينظر: «النَّشر» (1/ 240)، و«إتحاف فضلاء البشر» (ص 85)، و«التَّوضيح والبيان» (ص 130).

(4) ينظر: «النَّشر» (1/ 240)، و«غيث النَّفع» (ص 34).

- والفرق بينهما في المحلّ: أَنَّ السَّكْتَ يكون على السّاكن، وفي وسط الكلمة، وفيما اتّصل رسماً كما هو الشّأن عند خلف في ﴿شَيْئًا﴾⁽¹⁾ و﴿شَيْءٍ﴾⁽²⁾، ويكون أيضًا في «أواخر السّور» كما هو عند ورش، بخلاف الوقف: فلا يكون إلّا في أواخر الكلمات القرآنيّة من رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتّصل رسماً، وينبغي مع الوقف: البسمة في «فواتح السّور».

- والفرق بينهما في الغاية: أَنَّ الغاية من السّكت: الإعلام بانتهاء السّور، وفي الوقف: أخذ النّفس لاستئناف القراءة.

والسّكت والوقف غير القطع؛ لأنّ القطع هو: أن يقطع القارئ قراءته رأساً بنية الانصرافِ والانتهاؤ من القراءة والتّوجّه إلى عمل خارجي لا تعلّق له بالقراءة، ولا يجوز القطع إلّا على «أواخر السّور» أو «أواخر رؤوس الآي» أو حيث تمام المعنى، ويجب إعادة التّعوّد عند استئناف القراءة⁽³⁾.

من كلّ ما تقدّم يظهر لنا: أَنَّ السّكت والوقف والقطع تشترك في قطع الصّوت زمناً، وأنّ السّكت يكون بلا تنفّس بخلاف القطع والوقف فيكونان بالتّنفّس، وأنّ السّكت والوقف يكونان بنية استئناف القراءة بخلاف القطع الذي يكون بنية الانتهاء من القراءة، وأنّ السّكت والوقف لا تعوّد بعدهما بخلاف القطع فلا بدّ من التّعوّد بعده.

وقدّر السّكت عند ورش بين السّورتين كقدر السّكت لحمزة من أجل الهمزة، فهو سكت يسير ودون تنفّس، قال الإمام ابن الجزريّ: «والذي قرأت به وأخذ: السّكت عن جميع من روي عنه السّكت بين السّورتين سكتاً يسيراً من دون تنفّس قدر السّكت لأجل الهمز عن حمزة وغيره، حتّى إني أخرجت

(1) «سورة الإنسان» الآية: 1.

(2) «سورة البقرة» الآية: 19.

(3) ينظر: «النّشر» (1/ 239)، و«الإضاءة» (ص 44).

وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتي ﴿وَالضُّحَى﴾ و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ على جميع من قرأته عليه من شيوخه، وهو الصواب والله أعلم⁽¹⁾.

والمراد بالوصل: وصل آخر السورة بأول السورة الموالية بدون بسملة، بحيث يظهر شكل الحرف في آخر السورة الأولى بناءً وإعراباً⁽²⁾.

فوجه السكت: إشعار السامع بانتهاء السورة الأولى والابتداء بسورة الأخرى، ووجه الوصل: بيان الإعراب.

وكل ما تقدّم من السكت والوصل لورش كان في وصل آخر السورة بأول السورة التي بعدها في الترتيب مباشرة كوصل آخر «سورة الفاتحة» بأول «سورة البقرة» مثلاً، أو بأول التي بعدها ممّا لم تباشرها كوصل آخر «سورة النساء» بأول «سورة الأنعام» مثلاً، أمّا إذا وصلت آخر السورة بأول السورة التي قبلها بعكس ترتيب المصحف كوصل آخر «سورة الأعلى» بأول «سورة الطّارق»، أو وصل آخر «سورة المجادلة» بأول «سورة الكهف»؛ فلا يجوز لك إلاّ البسملة قطعاً لجميع القراء، سواء كنّا نقرأ لورش أو لغيره، ولا يجوز السكت والوصل لأحد منهم؛ لأنّه كالمبتدئ بختمة أخرى من أول «سورة الكهف» أو «سورة الطّارق» غير التي ختمها بـ«سورة المجادلة» و«سورة الأعلى»، ومن المعلوم أنّه لا بدّ في الابتداء بالبسملة قولاً واحداً⁽³⁾.

وكذلك تجب البسملة فقط لورش وغيره عند وصل آخر «سورة الناس» وغيرها من السور بأول «سورة الفاتحة»؛ لأنّها حتّى وإن وُصلت لفظاً فهي مبتدأ بها حكماً، فتدخل حينها في حكم «أوائل السور»؛ لأنّها أول

(1) «النّشر في القراءات العشر» (1/ 262-263).

(2) ينظر: «التّوضيح والبيان» (ص 130).

(3) ينظر: «الفتح الرّحمانى» للجمزوريّ (ص 65)، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 9)، و«الإضاء» للضّباع (ص 133)، و«تقريب النّفع» له (ص 29)، و«البدور الزّاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 42).

المصحف الشريف ولا يوجد شيء قبلها، وقد نصّ على هذا غير واحد من أهل العلم⁽¹⁾. قال الإمام أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي الفخار:

بَسْمِلَ لِكُلِّ مُعْلِنًا عَنْ جَدِّ مَايَيْنَ ﴿وَالنَّاسِ﴾ وَأُولَى ﴿الْحَمْدِ﴾⁽²⁾

وكذلك تجب البسملة فقط في رواية ورش وغيره عند تكرار السورة ووصل آخرها بأولها من أجل حفظ السورة أو قراءة الورد؛ فهي في حكم الابتداء بـ«أوائل السور» كما تقدّم ذلك⁽³⁾.

وعن استثناء الحالات الثلاثة لورش من وجهي السكت والوصل ووجوب البسملة فقط قال الإمام محمد بن محمد الإبياري:

وَسَكَّتُهُمْ وَالْوَصْلُ مِنْ دُونِهَا فَدَعَّ لَدَى وَصْلٍ ﴿قُلْ﴾ بِ﴿الْحَمْدِ﴾ يَأْصَاحُ مُذْعِنًا كَذَلِكَ إِنْ كَرَّرْتَ، أَوْ كُنْتَ صَاعِدًا⁽⁴⁾

ويقصد بقوله «أو كنت صاعداً» قراءة السور بعكس ترتيب المصحف.

وقال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ ﴿قُلْ﴾ وَ«الْحَمْدِ لَهُ» وَالْعَكْسِ وَالتَّكْرَارِ إِلَّا الْبَسْمَلَةُ⁽⁵⁾

وقال شيخنا العلامة مصطفى البحياوي عن الحالات الثلاثة:

وَإِنْ تَكَرَّرَ سُورَةٌ أَوْ تَعَكَّسَ نَسَقَ مَتْلُو فَبَسْمِلَ تَرَأْسِ

(1) ينظر: «فتح المعطي» للمتولي (ص 9)، و«الإضاءة» (ص 133)، و«تقريب النفع» كلاهما للضباع (ص 29).

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 4) مخطوط. وينظر: «فتح المعطي» (ص 9)، و«الإضاءة» (ص 133).

(3) ينظر: «النشر» (1/ 270)، و«جمع المنافع» لمحمد بن عليّ اللجائي (ص 4) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 9)، و«الإضاءة» للضباع (ص 133).

(4) «ربح المريد في تحرير مسائل الشاطبية» (رقم البيتين: 8-9).

(5) «سفينة القراء» (رقم البيت: 57).

(6) «الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق» (ص 434).

كَذَا فِي وَصْلِ «الثَّالِثِ» بِـ «الْحَمْدِ» لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَنَنِ⁽⁶⁾

وبناءً على ما تقدّم من عدم البسملة لورث من طريق يوسف الأزرق على ما جرى به العمل عندنا في المغرب فإننا نجرّد «أواخر السّور» من علامة الوقف؛ لأنّه يقرأ بالسّكت أو بالوصل، والضّبط مبناه على الوصل، بخلاف الرّسم الذي يكون مبناه على الوقف والابتداء كما قال الإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي: ⁽¹⁾

وَالضُّبُطُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْوَصْلِ جَرًّا⁽¹⁾

ويستثنى من ذلك خمس سور نضبطها بوضع علامة الوقف على أواخرها؛ وهي: «سورة المدّثر»، و«سورة الانفطار»، و«سورة الفجر»، و«سورة العصر»، و«سورة النّاس»، وقد سبق بيان علّة ذلك.

وهذا بخلاف ما إذا كنّا نقرأ لقالون؛ فإنّنا نضع علامة الوقف على أواخر جميع السّور؛ لأنّه جرى العمل عند المغاربة لقالون: الوقف على آخر السّورة الأولى ووصل البسملة بأول السّورة الثانية.

[كيفية قراءة البسملة]

كلّ ما تمّ ذكره من الإتيان بالبسملة فالمعمول به قراءتها جهراً لجميع القراء والرواة والطّرق⁽²⁾، وروي عن المسيبي إخفاؤها، قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

(1) هذا الشّطر جزء من قصيدة الإمام إبراهيم الدّرعي السّباعي في ضبط كلمة ﴿تَأْمَنَّا﴾ في «سورة يوسف»، وقد طُبعت بتحقيقي وشرحي في كتاب «أبحاث في الكتاب العربي المخطوط» المطبوع بوزارة الثقافة (49/5).

(2) ينظر: «النّشر» (1/ 271)، و«أنوار التّعريف» (ص 163) بتحقيقي؛ وهو قيد الطّبع.

(3) «تحفة المنافع» (اللوحة: 5) مخطوط.

وَقَوْلُهُ الْمُسَيَّبِيُّ الْإِخْفَا مِثْلُ تَعَوُّذٍ بِهَا لَا تَخْفَى⁽³⁾

وقال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

وَاجْهَرِ بِهَا بَدْءًا وَبَيْنَ السُّورِ كَذَا وَنَصُّهُ فِي «الْأَنْوَارِ» حَرِي
وَمَاعِنِ الْمُسَيَّبِيِّ قَدْ سَمِعَ وَسِرَّهَا مَعَ تَعَوُّذٍ مُنِعَ⁽¹⁾

(1) «تكميل المنافع» (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

باب ميم الجمع

أي: هذا باب لبيان أحكام «ميم الجمع».

و«ميم الجمع» أو «ميم الجميع» هي: الميم الزائدة الدالة على جماعة المذكرين حقيقة أو تنزيلاً⁽¹⁾.

فقولنا: الزائدة؛ احتراز من الميم الأصلية؛ ك: يعلم، ويحكم، وغيرها.

وقولنا: حقيقة؛ أي: ميم الجمع الدالة على الجماعة مثل: ﴿سَتْرِيَهُمْ وَعَايَتِنَا فِي الْأَبَايِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾⁽²⁾.

وقولنا: تنزيلاً؛ أي: ما نزل فيه الفرد منزلة الجماعة كقوله تعالى عن فرعون: ﴿بِمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾⁽³⁾.

واللغات في «ميم الجمع» ثلاثة: الإسكان، والضّم مع الصلة، والضّم بغير صلة، والأصل فيها: الضّم مع الصلة بالواو؛ بدليل اتفاق القراء على ضّم «ميم الجمع» وصلتها بواو إذا اتصل بها الضمير؛ نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾⁽⁴⁾.

وعلامة «ميم الجمع»: أن يأتي قبلها أحد الحروف الأربعة المجموعة في قولهم: «أهتك»؛ فالهمزة في ﴿هَآؤُمْ﴾⁽⁵⁾ لا غير⁽⁶⁾. والتاء في نحو:

(1) ينظر: «تقريب المنافع في حروف نافع» لابن القصاب (ص 81)، و«الإضاءة» للضباع (ص 73).

(2) «سورة فصلت» الآية: 52.

(3) «سورة يونس» الآية: 83.

(4) «سورة هود» الآية: 28.

(5) «سورة الحاقة» الآية: 18.

(6) وهذا على قول من يقول إنّ الميم في ﴿هَآؤُمْ﴾ «ميم الجمع». وذهب الإمام ابن غلبون في «التذكرة في القراءات الثمان» (1/ 98)، والإمام إدريس الودغيري في «التوضيح والبيان» (ص 256-257) إلى أن الميم فيها ليست «ميم جمع»؛ فتكون الحروف التي قبل الميم ثلاثة فقط مجموعة في «هتك»، وتظهر ثمرة الخلاف في أنه إن كانت الميم في ﴿هَآؤُمْ﴾ «ميم جمع» فيمنع

﴿ظَنَنْتُمْ﴾⁽¹⁾. والهاء في مثل: ﴿أَمْرًا لَهُمْ﴾⁽²⁾. والكاف في نحو: ﴿يُعِيدُكُمْ﴾⁽³⁾.
 فالهمزة والتاء والكاف لا تكون إلا مضمومة، والهاء إن جاء قبلها كسر؛ مثل:
 ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾⁽⁴⁾ أو ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁾؛ فإنَّها تكسر لنافع؛ لمجانستها
 للياء والكسرة، وإن جاء قبلها غير ذلك فإنَّها تضم؛ لأصالة الضمِّ في الهاء؛
 نحو: ﴿بَسَيْحُشْرُهُمْ﴾⁽⁶⁾، ﴿عِدَّتُهُمْ﴾⁽⁷⁾، ﴿جَاءَتْهُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿وَلَفِيهِمْ﴾⁽⁹⁾.

وأحكام «ميم الجمع» عند نافع ثلاثة: الإسكان، والضم مع الصلة،
 والضم بدون صلة.

وأحوال «ميم الجمع» التي سيتحدث عنها الناظم هي:

- (1) «ميم الجمع» إذا أتت قبل ضمير متصل ملفوظ مرسوم في المصحف.
 - (2) «ميم الجمع» إذا جاءت قبل همزة الوصل.
 - (3) «ميم الجمع» إذا كانت قبل همزة القطع.
 - (4) «ميم الجمع» إذا وقعت قبل محرّك غير الهمز.
- وتفصيل ذلك فيما يلي:

فيها الرّوم والإشمام في الوقف على القول الرّاجح المعمول به، وإن كانت ليست «ميم جمع»
 فيجوز فيها الرّوم والإشمام قولاً واحداً.

(1) «سورة الجن» الآية: 7.

(2) «سورة المعارج» الآية: 24.

(3) «سورة نوح» الآية: 18.

(4) «سورة النساء» الآية: 155.

(5) «سورة الإنسان» الآية: 21.

(6) «سورة النساء» الآية: 171.

(7) «سورة المدثر» الآية: 31.

(8) «سورة النساء» الآية: 152.

(9) «سورة الإنسان» الآية: 11.

قال الناظم رحمه الله:

- (21) صَلِّ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ مَعَ ضَمِيرٍ وَضَمَّهَا لِسَاكِنِ آخِرِ
(22) وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ وَرُشٍّ وَصَلَا وَالْخُلْفُ عَنْ عَيْسَى بِتَحْرِيكِ جَلَا

هذان البيتان من أبياته الوجيزة الجامعة لكثير من المعاني في قليل من المباني، بين فيهما غالب ما يتعلق بأحكام «ميم الجمع» لقالون وورش، ففي البيت الأول بين الناظم رحمه الله الأحكام المتفق عليها بين قالون وورش فيها، وفي البيت الثاني بين الأحكام المختلف فيها بينهما.

ففي البيتين تحدّث الناظم عن أربع حالات لـ «ميم الجمع»:

تحدّث في الشطر الأوّل من البيت الأوّل عن «ميم الجمع» إذا أتت قبل ضمير متّصل ملفوظ مرسوم في المصحف، وفي الشطر الثاني إذا جاءت قبل همزة الوصل.

وتحدّث في الشطر الأوّل من البيت الثاني عن «ميم الجمع» إذا أتت قبل همزة القطع، وفي الشطر الثاني إذا جاءت قبل محرّك غير الهمز.

وفيما يأتي بيان تفاصيل ذلك:

[الحالة الأولى: «ميم الجمع» إذا أتت قبل ضمير متّصل

ملفوظ مرسوم في المصحف]

فقوله: «صَلِّ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ مَعَ ضَمِيرٍ»، وفي نسخة: «صِلَةُ مِيمِ الْجَمْعِ مَعَ ضَمِيرٍ» أمرٌ منه بصلة «ميم الجمع» بالواو لنافع وغيره إذا اتّصل بها مباشرة ضمير ملفوظ ومكتوب بالسّواد في المصحف العثماني؛ مثل قوله

تعالى: ﴿أَنْزَلْنَاهُ مِنْكُمْوهَا﴾⁽¹⁾، و﴿أَذِيتُمُونَا﴾⁽²⁾، و﴿وَرِثْتُمُوهَا﴾⁽³⁾.

ومعنى صلة «ميم الجمع» هنا: إشباع ضمة الميم حتى يتولد منها واو، مع كتابتها بالسواد في المصحف.

وهذه الحالة اتفق ورش وقالون على ضمها وصلتها، ولم يذكرها الإمام الشاطبي في «حز الأمان»، ولا الإمام ابن بري في «الدرر اللوامع».

[الحالة الثانية: «ميم الجمع» إذا جاءت قبل همزة الوصل]

وقوله: «وَضَمَّهَا لِسَاكِنٍ أَخِيرٍ» أمر بضم «ميم الجمع» بدون صلة لنافع وغيره إذا جاء بعدها ساكن، فقوله «أخير»؛ أي: متأخر عنها؛ سواء كان السّاكن لام (أل)؛ مثل: ﴿وَتَتَلَفَّيْهُمْ الْمَلَكَةُ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾⁽⁶⁾، و﴿فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾⁽⁷⁾، و﴿إِنَّا نَتَّخِذُهُمُ الْعَجَلُ﴾⁽⁸⁾، أو غير لام (أل)؛ نحو: ﴿أَنْفُسُكُمْ إِنْ تَكْفُرْتُمْ﴾⁽⁹⁾، و﴿إِنَّا نَتَّخِذُوا﴾⁽¹⁰⁾، وسواء كان السّاكن ظاهراً كما تقدّم في الأمثلة أو تحرّك

(1) «سورة هود» الآية: 28.

(2) «سورة إبراهيم» الآية: 15.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 42.

(4) «سورة الأنبياء» الآية: 102.

(5) «سورة طه» الآية: 78.

(6) «سورة التوبة» الآية: 61.

(7) «سورة هود» الآية: 113.

(8) «سورة البقرة» الآية: 50.

(9) «سورة البقرة» الآية: 86.

(10) «سورة الأعراف» الآية: 28.

بحركة بسبب النّقل كما عند ورش؛ مثل: ﴿تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ﴾⁽¹⁾، و﴿عَلَيْكُمْ
الْأَنَامِلُ﴾⁽²⁾، و﴿وَأَنْتُمْ أَغْلَوْنَ﴾⁽³⁾.

وهذه الحالة اتّفق ورش وقالون على ضمّها بدون صلة.

[الحالة الثالثة: «ميم الجمع» إذا أتت قبل همزة القطع]

وقوله: «وَقَبْلَ هَمْزِ الْقَطْعِ وَرْشٌ وَصَلَا» بيان لحكم «ميم الجمع» إذا
جاء بعدها همز قطع سواء كانت همزة الأصل أو همزة الاستفهام، فأخبر
أنّ ورشاً يصلها مع الضّم، فتصير عنده من قبيل «المدّ المنفصل» فيمدّ
مدّاً مشبّعاً، سواء كان الهمز مفتوحاً؛ مثل: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾⁽⁴⁾،
أو مضمومًا؛ نحو: ﴿مِنْهُمْ أَؤُلِيَاءُكَ﴾⁽⁵⁾، أو مكسوراً؛ مثل: ﴿لَكُمْ وَإِنِّي
أَعْلَمُ﴾⁽⁶⁾، وسواء كان الهمز أصلياً كما تقدّم أو زائداً للاستفهام؛ نحو:
﴿عَلَيْهِمْ وَءَاذَرْتَهُمْ وَآمُ﴾⁽⁷⁾.

قال الإمام الحصريّ عن «ميم الجمع» إذا وليتها همزة القطع:

إِذَا لَقِيتَ مِيمَ الْجَمَاعَةِ هَمْزَةً فَاشْبِعْ لَوَرْشٍ ضَمَّةَ الْمِيمِ فِي الْمَرِّ⁽⁵⁾

وقول النّاظم: «وَصَلَا»؛ أي: وصل ورش «ميم الجمع» بواو في اللفظ
وبالإلحاق بشقّ القلم في اللّوح، وبالحمراء في المصحف، ولا تكتب بالسّواد.
والألف في «وَصَلَا» للإطلاق.

(1) «سورة الكهف» الآية: 31.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 119.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 139.

(4) «سورة المائدة» الآية: 53.

(5) «سورة النساء» الآية: 151.

(6) «سورة البقرة» الآية: 32.

(7) «سورة البقرة» الآية: 5.

(8) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 34).

وَأَمَّا قَالُونَ فَهِيَ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلٍ مَا بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ - الَّذِي سَيَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدُ فِي الْحَالَةِ الرَّابِعَةِ - فَيَكُونُ لَهُ فِيهَا وَجْهَانِ: أَوَّلُهُمَا: الْإِسْكَانُ. ثَانِيَهُمَا: الضَّمُّ مَعَ الصَّلَةِ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ عِنْدَهُ مِنْ قَبِيلِ «الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ»، فَلَهُ حِينَهَا وَجْهَانِ: الْقَصْرُ وَالْمَدُّ.

وَيَتَلَخَّصُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ «مِيمَ الْجَمْعِ» إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا هَمْزٌ قُطِعَ فَلَقَالُونَ ثَلَاثَةً أَوْجَهَ:

الأَوَّلُ: السَّكُونُ؛ وَهُوَ الْمَقْدَّمُ فِي الْأَدَاءِ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْمَغَارِبَةُ فِي الْإِفْرَادِ.

الثَّانِي: الضَّمُّ مَعَ الصَّلَةِ وَالْقَصْرِ.

الثَّالِثُ: الضَّمُّ مَعَ الصَّلَةِ وَالْمَدِّ.

وهذه الحالة ممّا اختلف فيه ورش وقالون.

[الحالة الرَّابِعَةُ: «مِيمَ الْجَمْعِ» إِذَا جَاءَتْ قَبْلَ مُحَرِّكَ غَيْرِ الْهَمْزِ]

وَحَتَمَ النَّاطِمُ الْبَابَ بِقَوْلِهِ «وَالْخُلْفُ عَنْ عِيسَى بِتَحْرِيكِ جَلَا» لِبَيَانِ حَكْمِ «مِيمَ الْجَمْعِ» إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ؛ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾⁽⁹⁾؛ فَأَخْبَرَ أَنَّ قَالُونَ لَهُ فِيهَا وَجْهَانِ: أَوَّلُهُمَا: السَّكُونُ.

ثَانِيَهُمَا: الضَّمُّ مَعَ الصَّلَةِ؛ فَتَوْصِلُ الْمِيمَ بِوَاوٍ فِي اللَّفْظِ وَتَلْحَقُ فِي الْخَطِّ بِشَقِّ الْقَلَمِ وَبِالْحَمْرَاءِ فِي الْمَصْحَفِ وَلَا تَكْتُبُ بِالسَّوَادِ.

وَقَدْ تَبَعَ النَّاطِمُ فِي ذَلِكَ الْإِمَامِينَ الدَّانِيَّ وَالشَّاطِبِيَّ؛ فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ: «ابْنُ كَثِيرٍ وَقَالُونَ بِخِلَافٍ عَنْهُ يَضْمَانُ الْمِيمَ الَّتِي لِلْجَمْعِ وَيَصْلَانَهَا بِوَاوٍ مَعَ الْهَمْزَةِ وَغَيْرِهَا نَحْوُ: ﴿عَلَيْهِمْ وَءَاذَرْتَهُمْ وَأَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾،

(9) «سُورَةُ الْفَاتِحَةِ» الْآيَتَانِ: 6 وَ 7.

وشبهه، وورث يَضُمُّها ويصلها مع الهمزة فقط، والباقون يسكنونها⁽¹⁾.

وقال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

..... وَقَالُوا بِتَخْيِيرِهِ جَلًا⁽²⁾

والسَّكون هو المقدم في الأداء عند المشاركة⁽³⁾، وهو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة، واقتصروا عليه؛ لاقتصار كثير من القراء عليه، ولم يأخذوا بالتَّخْيِيرِ⁽⁴⁾، وفي ذلك يقول الإمام ابن بري:

وَكُلُّهَا سَكَنَهَا قَالُوا مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونٌ⁽⁵⁾

وقال العلامة أحمد بن الطَّالِبِ محمودًا بن أَعْمَرَ الإِدْوَعِيَّ:

وَأَخَذُ «مِيمَ الْجَمْعِ» بِالْإِسْكَانِ فَقَطُّ لِقَالُوا كَبِيرِ الشَّانِ⁽⁶⁾

وأما ورث فله فيها الإسكان فقط.

وهذه الحالة كذلك ممَّا اختلف فيه ورث وقالون.

تنبيه:

«ميم الجمع» إذا ضُمَّت ووصلت بالواو سَمَّيت بـ«مدِّ الصَّلة»، وهي

على قسمين:

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 19).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 111).

(3) ينظر: «النجوم الطَّوَالِعُ» للمارغني (ص 67)، و«الطَّريق المأمون إلى أصول رواية قالون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 39).

(4) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القَصَّاب (ص 84)، و«أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 165-166) بتحقيقي قيد الطبع، و«تقييد الشيخ الرَّاظي السَّوسِيَّ عن شيخه عبد الرَّحْمَنِ ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2) مخطوط.

(5) «الدَّرر اللوامع» (رقم البيت: 48).

(6) «الأخذ للقراء السبعة» (رقم البيت: 42).

الأول: «مدّ الصّلة الكبرى» إن كان بعدها همزة قطع؛ لأنّها تكون من قبيل «المدّ المنفصل»؛ مثل: ﴿لَكُمْ وَعَائَةٌ﴾⁽¹⁾؛ فلورش فيه المدّ فقط بقدر ثلاث ألفات عند المغاربة والمشاركة، ولقالون وجهان: أولهما: المدّ بقدر ألف ونصف عند المغاربة وبقدر ألفين عند المشاركة، وثانيهما: القصّر بقدر ألف عند المغاربة والمشاركة، فعلى المدّ لورش أو قالون يلحق بـ«ميم الجمع» وأوّمع وضع علامة المدّ معهما، وعلى القصّر في الوجه الثاني لقالون تلحق الواو دون علامة المدّ معها.

الثاني: «مدّ الصّلة الصّغرى» إن كان بعدها متحرّك غير الهمز؛ نحو: ﴿كُنْتُمْ صَدِيقِينَ﴾⁽²⁾، وتمدّ بقدر ألف فقط، وتكون من قبيل «المدّ الطّبيعي»، وتلحق الواو بـ«ميم الجمع» دون علامة المدّ معها.

وهذه الأحكام السابقة كلّها في حال وصل «ميم الجمع» بما بعدها، أمّا في حالة الوقف عليها فقد اتّفق قالون وورش وغيرهما على إسكان الميم، سواء كان بعدها همز وصل أو همز قطع أو غيرهما، ولا روم ولا إشماء فيها على القول الرّاجح كما سيأتي بيانه في «باب الروم والإشماء».

(1) «سورة الأعراف» الآية: 72.

(2) «سورة هود» الآية: 13.

باب هاء الكناية

هذا الباب معقود لبيان أحكام «هاء الكناية»، وسماها الناظم بـ«هاء الكناية» تبعاً للإمامين: الداني والشاطبي؛ لأنه يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب، وتسمى كذلك بـ«هاء الضمير»، و«هاء المضمَر»، و«هاء الإضمَار»، و«هاء ضمير الواحد».

والمقصود بـ«هاء الكناية»: الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكور الغائب⁽¹⁾.

وقولنا: «الهاء الزائدة»؛ أي: زائدة على الأصول، فهذا القيد دُكر احترازاً من الهاء الأصلية، فهي تُقَصِّرُ وتُخْتَلَسُ مطلقاً؛ مثل: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيراً مِّمَّا تَقُولُ﴾⁽²⁾، و﴿لَكُمْ فِيهَا فَوَاحٍ كَثِيرَةٌ﴾⁽³⁾؛ فالهاءات في المثالين أصليتان ومن بنية الكلمة؛ لأنهما جاءتا لاماً للكلمة؛ فـ﴿نَفَقَهُ﴾ على وزن نفعَل، و﴿فَوَاحٍ﴾ على وزن فواعل.

قال الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

وَلَيْسَ مِنْ ذَا الْبَابِ قُلْ ﴿فَوَاحٍ﴾ لَمْ يَنْتَهَ ﴿إِلَيْهِ مُوسَى﴾ ﴿نَفَقَهُ﴾ وَقَسْ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ لَامٌ، وَهِيَ فِي ﴿يَنْتَهَ﴾ عَيْنٌ حَذَفُ لَامِهِ قُفِي⁽⁴⁾

(1) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 304)، و«تقريب المنافع» لابن الفصّاب (ص 85)، و«إرشاد المريد» للضَّبَاع (ص 43) و«تقريب النفع» له (ص 40).

(2) «سورة هود» الآية: 91.

(3) «سورة المؤمنون» الآية: 19.

(4) «تكميل المنافع» (ص 8) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

وخرج عن قولنا: «الدَّالَّةُ عَلَى الواحد المذكر الغائب»: الهاء الدَّالَّةُ عَلَى الواحدة والاثنتين والجماعة؛ نحو: ﴿عَلَيْهَا﴾⁽¹⁾، ﴿عَلَيْهِمَا﴾⁽²⁾، ﴿عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁾.

والغرض من «هاء الكناية»: الإيجاز والاختصار.

و«هاء الكناية» تتصل بسائر أنواع الكلم؛ فهي تتصل بالأسماء، فتكون في موضع خفض؛ نحو: ﴿وَكِتَابِهِ﴾⁽⁴⁾، وتتصل بالأفعال، فتكون في موضع نصب؛ مثل: ﴿لَرَأَيْتَهُ﴾⁽⁵⁾، وتتصل بالحروف، فتكون في موضع خفض إن اتصلت بحرف الجر؛ نحو: ﴿لَهُ﴾⁽⁶⁾، وفي موضع نصب إن اتصلت بغير حرف الجر؛ مثل: ﴿إِنَّهُ﴾⁽⁷⁾.

واللغات في «هاء الكناية»: الضَّمُّ بدون صلة، والكسر بدون صلة، والضَّمُّ مع الصلة، والكسر مع الصلة، والإسكان.

والأصل فيها: الضَّمُّ؛ بدليل اطرادها في جميع أحوالها، ولا يكون فيها الكسر إلا إذا كان قبلها كسر أو ياء ساكنة.

والهاء قد تحرك بالضَّمِّ أو بالكسر، فالضَّمُّ يكون إذا تحرك ما قبلها بالفتح، أو بالضَّمِّ، أو بالكسر، أو سكن ما قبلها سكوناً حياً أو ميتاً، وأوَّ أو ياءً أو ألفاً، والكسر يكون إذا كان قبلها كسر أو ياء ساكنة.

وتختلف «هاء الكناية» من ناحية الصلة عن «ميم الجمع» بأن «هاء الكناية» توصل بالصلتين: الواو والميم، بخلاف «ميم الجمع» فلا توصل إلا بالواو.

(1) «سورة يونس» الآية: 24.

(2) «سورة الصافات» الآية: 119.

(3) «سورة الفاتحة» الآية: 6.

(4) «سورة التحريم» الآية: 12.

(5) «سورة الحشر» الآية: 21.

(6) «سورة الحديد» الآية: 2.

(7) «سورة طه» الآية: 73.

وأقسام «هاء الكناية» المذكورة في هذا الباب منطوقاً ومفهوماً خمسة؛ باعتبار ما قبلها وما بعدها، وهي:

- (1) أن تأتي بين متحركين؛ مثل: ﴿لَهُ مُلْكٌ﴾⁽¹⁾، و﴿بِهِ خَيْرٌ﴾⁽²⁾.
- (2) أن تكون بين ساكنين؛ مثل: ﴿إِسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾⁽³⁾، و﴿وَمَا أُوِيَهُ النَّارُ﴾⁽⁴⁾، و﴿فِيهِ الْفُرْعَانُ﴾⁽⁵⁾، و﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾، و﴿وَعَاتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ﴾⁽⁷⁾.
- (3) أن تجيء بين متحرك سابق، وساكن لاحق؛ مثل: ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾⁽⁸⁾، و﴿لِأَهْلِهِ لِمَكْتُوًّا﴾⁽⁹⁾، و﴿نَصَرَهُ اللَّهُ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿عِبَادِهِ الَّذِينَ﴾⁽¹¹⁾، و﴿قَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽¹²⁾، و﴿وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ﴾⁽¹³⁾.
- (4) أن تكون بين ساكن سابق، ومتحرك لاحق؛ مثل: ﴿يَلْتَفِظُهُ بَعْضٌ﴾⁽¹⁴⁾، و﴿مَوْلِيَهُ وَجَبْرِيلُ﴾⁽¹⁵⁾، و﴿فِيهِ هُدًى﴾⁽¹⁶⁾، و﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ﴾⁽¹⁷⁾.

(1) «سورة البقرة» الآية: 106.

(2) «سورة الفرقان» الآية: 59.

(3) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(4) «سورة المائدة» الآية: 74.

(5) «سورة البقرة» الآية: 184.

(6) «سورة الفتح» الآية: 10.

(7) «سورة المائدة» الآية: 48.

(8) «سورة التَّغَابُنِ» الآية: 1.

(9) «سورة طه» الآية: 9.

(10) «سورة التوبة» الآية: 40.

(11) «سورة النَّمْلِ» الآية: 62.

(12) «سورة الإسراء» الآية: 109.

(13) «سورة القصص» الآية: 81.

(14) «سورة يوسف» الآية: 10.

(15) «سورة التَّحْرِيمِ» الآية: 4.

(16) «سورة البقرة» الآية: 1.

(17) «سورة التوبة» الآية: 40.

و﴿عَلَيْهِ فَإِنَّ﴾⁽¹⁾، و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ﴾⁽²⁾.

وهذه الأقسام الأربعة ليس فيها خلاف بين ورش وقالون.

5) ما كانت في الأصل بين ساكن سابق ومتحرك لاحق، وهي في الحال واللفظ بين متحركين؛ مثل: ﴿بِأَلْفِهِمْ إِلَيْهِمْ﴾⁽³⁾، و﴿نَوَلَهُ مَا﴾⁽⁴⁾، وهذا القسم هو الذي حصل فيه الخلاف بين قالون وورش.

فهذه أقسام خمسة لـ«هاء الضمير»؛ سيذكر الناظم أحكامها منطوقاً ومفهوماً فيما يأتي.

[حكم «هاء الكناية» إذا جاءت بين ساكنين أو بين متحرك وساكن أو بين ساكن ومتحرك]

قال الناظم رحمه الله:

23) لَا تَصِلَنَّ «هَاءُ الضَّمِيرِ» قَبْلَ مَا يَسْكُنُ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ مُقَدِّمًا

هذا البيت من جوامع أبيات الناظم، فقد بين فيه منطوقاً ومفهوماً أحكام «هاء الضمير» في الأقسام الأربعة الأولى، فقلوله: «لَا تَصِلَنَّ هَاءُ الضَّمِيرِ»؛ أي: احذف صلتها واقتصر على ضمّ الهاء أو كسرهما وذلك «قَبْلَ مَا يَسْكُنُ»؛ أي: قبل الساكن، فيجب حذف صلة «هاء الضمير» لنافع إذا جاءت قبل الساكن؛ وذلك في قسمين:

القسم الأول: إذا أتت بين ساكنين؛ سواء كان الساكن الأول صحيحاً أو معتللاً، وسواء كان الساكن المعتل ألفاً أو ياءً مديةً أو ياءً لينيةً أو واواً مديةً؛

(1) «سورة التَّحْرِيمِ» الآية: 4.

(2) «سورة يُونُسَ» الآية: 20.

(3) «سورة النَّملِ» الآية: 28.

(4) «سورة النَّساءِ» الآية: 114.

فمثال الساكن الصحيح المظهر: ﴿يَذَرِكُهُ الْمَوْتُ﴾⁽¹⁾، ومثال الألف الساكنة: ﴿وَعَاتِيَهُ اللَّهُ﴾⁽²⁾، ومثال الياء المدية: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ﴾⁽³⁾، ومثال الواو المدية: ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾⁽⁴⁾، ومثال الياء اللينة: ﴿عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾⁽⁵⁾، وسواء كان الساكن الثاني مظهرًا؛ مثل: ﴿وَعَاتِيَتْهُ الْحِكْمَةُ﴾⁽⁶⁾، أو مدغمًا؛ نحو: ﴿مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ﴾⁽⁷⁾، أو محررًا بحركة عارضة من أجل النقل على رواية ورش؛ نحو: ﴿وَعَاتِيَتْهُ الْأَنْجِيلُ﴾⁽⁸⁾، ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾⁽⁹⁾، ولا عبرة بألف الوصل في كل ذلك لأنها ساقطة في الأداء، فلا صلة في هذا القسم لنافع ولا لغيره من القراء.

القسم الثاني: إذا جاءت بين ساكن لاحق ومتحرك سابق، سواء كان الساكن مظهرًا أو مدغمًا، وسواء كان ذلك الساكن المظهر ظاهرًا في اللفظ أو تحرك بحركة عارضة من أجل النقل؛ فمثال الساكن المظهر: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹¹⁾، ومثال الساكن المدغم: ﴿أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾⁽¹²⁾، و﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾⁽¹³⁾، ومثال الساكن المتحرك

(1) «سورة النساء» الآية: 99.

(2) «سورة البقرة» الآية: 249.

(3) «سورة فصلت» الآية: 41.

(4) «سورة الكهف» الآية: 44.

(5) «سورة البقرة» الآية: 281.

(6) «سورة ص» الآية: 19.

(7) «سورة القيامة» الآية: 38.

(8) «سورة المائدة» الآية: 48.

(9) «سورة الزخرف» الآية: 71.

(10) «سورة التغابن» الآية: 1.

(11) «سورة فاطر» الآية: 28.

(12) «سورة التوبة» الآية: 40.

(13) «سورة البقرة» الآية: 283.

بسبب النُّقل: ﴿لَا تُذِرْكُهُ الْآبَصُرُ﴾⁽¹⁾، و﴿بِهِ الْأَرْضُ﴾⁽²⁾، فلا توصل «هاء الضمير» في هذا القسم لنافع ولا لغيره من القراء.

وكذلك أمر بقصر «هاء الضمير» لنافع في القسم الثالث؛ وذلك إذا جاءت بعد الساكن وقبل المتحرك فقال: «أَوْ مِنْ بَعْدِهِ مُقَدِّمًا»، وفي نسخة: «أَوْ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَقَدَّمَ»؛ أي: يقصر نافع «هاء الضمير» إذا تقدّم الساكن عليها وتأخر المتحرك عنها، سواء كان الساكن مظهرًا أو مدغمًا في الهاء، وسواء كان الساكن المظهر صحيحًا أو معتلًا، وسواء كان الساكن المعتل ألفًا أو ياءً أو واوًا، وسواء كانت الياء والواو مديتين أو ليتين، فمثال الساكن الصحيح المظهر: ﴿عَنْهُ فَاَنْتَهُوْا﴾⁽³⁾، ومثال الساكن الصحيح المدغم في الهاء: ﴿يُوجِّهْهُ لَا﴾⁽⁴⁾، ومثال الألف الساكنة: ﴿بَاتِيْنَهُ بِقَوْلَا﴾⁽⁵⁾، ومثال الياء المدية: ﴿فَسَنُوْتِيْهِ أَجْرًا﴾⁽⁶⁾، ومثال الواو المدية: ﴿وَأَلْفُوْهُ فِي﴾⁽⁷⁾، ومثال الياء اللينة: ﴿عَلَيْهِ عَرَفَ﴾⁽⁸⁾، ومثال الواو اللينة: ﴿تَخْشَوْهُ إِنْ﴾⁽⁹⁾، فيجب عدم صلة «هاء الضمير» في هذا القسم لنافع. وبهذا القسم يكون النّاطم ذكر حكم الأقسام الثلاثة بالمنطوق؛ وهو حذف صلة «هاء الضمير» فيها وعدم وصلها بواو أو ياء.

(1) «سورة الأنعام» الآية: 104.

(2) «سورة العنكبوت» الآية: 63.

(3) «سورة الحشر» الآية: 7.

(4) «سورة النحل» الآية: 76.

(5) «سورة طه» الآية: 46.

(6) «سورة الفتح» الآية: 10.

(7) «سورة يوسف» الآية: 10.

(8) «سورة التحريم» الآية: 3.

(9) «سورة التوبة» الآية: 13.

[حكم «هاء الكناية» إذا جاءت بين متحرّكين]

وبقي قسم رابع لم يذكر حكمه منطوقاً وإنّما ذكره بمفهوم المخالفة؛ وهو ما جاءت فيه «هاء الضمير» بين متحرّكين؛ مثل: ﴿بَقُولًا لَهُ وَفَوَلًا﴾⁽¹⁾، و﴿لِصَاحِبِهِ لَا﴾⁽²⁾، ففهم من السكوت عنه أنّ نافعاً يقرؤه بعكس المنطوق، وهو كذلك، فهو يقرأ هذا القسم بصلة «هاء الضمير» بالياء إن كانت مكسورة وبالواو إن كانت مضمومة.

وتلحق الواو والياء بالحمراء في المصحف وبشقّ القلم في اللوح، مع إلحاق علامة المدّ إن كان.

وعلة وصل «هاء الضمير» بالياء أو بالواو: تكثيرها وتقويتها؛ لأنّ الهاء ضعيفة؛ فقوّيت بالصّلة، وفي هذا يقول الإمام أبو عمرو الداني:

وَالْهَاءُ إِنْ أَتَتْكَ لِلضَّمِيرِ	فَحُكْمُهَا الْإِشْبَاعُ لِلتَّكْثِيرِ
لَأَنَّهَا حَرْفٌ خَفِيٌّ جِدًّا	فَالْيَاءُ وَالْوَاوُ لَهَا أَعْدَا
تَقْوِيَةً لِشِدَّةِ الْخَفَاءِ	وَذَاكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْقُرَاءِ
هَذَا إِذَا كَانَ الَّذِي يَلِيهَا	مُحَرَّكًا فَاعْتَبِرْ ذَا فِيهَا ⁽³⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ صِلَةَ الضَّمِيرِ	بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ ⁽⁴⁾
-------------------------------------	---

(1) «سورة طه» الآية: 43.

(2) «سورة التوبة» الآية: 40.

(3) «الأرجوزة المنبهة» (ص 262).

(4) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 53).

[حكم هاء ﴿هَذِهِ﴾]

والهاء الثانية من كلمة ﴿هَذِهِ﴾ - وهي هاء التانيث - تُعامل معاملة «هاء الضمير»، وتُجرى مجراها في الأحكام، فهي توصل إذا جاء بعدها حرف محرّك لازم التحريك؛ مثل: ﴿وَيَقُومُ هَذِهِ نَافَةَ اللَّهِ لَكُمْ وَآيَةً﴾⁽¹⁾، و﴿فُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾، ولا توصل إذا كان بعدها ساكن، سواء كان هذا الساكن مظهرًا؛ مثل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْفَرِيقَةَ﴾⁽³⁾، أو مدغمًا؛ نحو: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾⁽⁴⁾، وسواء كان الساكن ظاهرًا كما سبق في الأمثلة أو متحرّكًا بسبب النقل، كما في رواية ورش في قوله تعالى: ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي﴾⁽⁵⁾.

وإلى القاعدة العامة في كلمة ﴿هَذِهِ﴾ قال الإمام ابن بري:

وَهَاءُ ﴿هَذِهِ﴾ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ فَوَضَّلَهَا قَبْلَ مُحَرِّكِ حَرِّ⁽⁶⁾

وأُجريت هاء ﴿هَذِهِ﴾ مجرى «هاء الضمير» لشبهها بها في أن كلّ واحدة منهما أتت متطرّفة، وجاءت بعد كسرة، وزائدة، وعلامة، إلّا أنّ الهاء في ﴿هَذِهِ﴾ علامة للمؤنّث، و«هاء الضمير» علامة للمذكّر.

والهاء الثانية من ﴿هَذِهِ﴾ مبدلة من الياء، والأصل فيها: (هذي) بالياء الساكنة بعد الذال كما ورد في بعض القراءات الشاذة؛ كقراءة ابن محيصن⁽⁷⁾،

(1) «سورة هود» الآية: 63.

(2) «سورة يوسف» الآية: 108.

(3) «سورة البقرة» الآية: 57.

(4) «سورة الزمر» الآية: 11.

(5) «سورة الزخرف» الآية: 50.

(6) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 55).

(7) ينظر: «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» لابن البناء (ص 176).

وفيما تقدّم يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَهَاءُ ﴿هَلِذِهِ﴾ شَبِيهَةٌ تَرَى بِـ «مُضْمِرٍ» صَلَّ قَبْلَ تَحْرِيكِ جَرَى
وَهِيَ تَرَى فِي الْأَصْلِ وَالْهَجَاءِ عِنْدَهُمْ مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ
الْأَصْلُ (هَذِي) أَبْدَلُوا الْيَاءَ هَاءً إِذْ عَلِمَ التَّائِيثُ كُلَّ جَاءٍ⁽¹⁾

[حكم «هاء الكناية» إذا وقعت بين متحرّكين في الحال، وهي في الأصل بين ساكن سابق ومتحرّك لاحق]

قال النّاظم رحمه الله:

- 24) وَأَقْصُرْ لِيَعْسَى هَاءَ فِعْلٍ يُجْزَمُ «أَرْجِهْ» «يُؤَدِّهِ» «أَلْفِهِ إِلَيْهِمْ»
25) «نُصْلِهِ» «نُؤَلِّهِ» «يَتَّقُهُ» وَ«نُؤْتِيهِ» وَالْخُلْفُ فِي «طَه» لَدَى «مَنْ يَأْتِيهِ»
26) وَنَافِعٌ «يَرِضُهُ»، وَصِلَ «أَنْ لَمْ يَرَهُ» عَنْهُ، وَفِي «الزَّلْزَالِ» صَلَّ حَرْفِي «يَرَهُ»

بيّن النّاظم في هذه الأبيات الثلاثة القسم الخامس لـ «هاء الضمير»؛ وهو ما كان في الأصل بين ساكن سابق ومتحرّك لاحق، وهو في الحال واللفظ بين متحرّكين، فالأصل إذاً في هذا القسم أن تكون «هاء الضمير» بين ساكن قبلها ومتحرّك بعدها، لكنّها صارت بين متحرّكين بسبب حذف حرف العلة منها بعد دخول عامل الجزم في أفعال المضارعة؛ وهو (إِنْ) و(مَنْ) الشرطيّتان، وبعد بنائها في فعليّ الأمر، وهذا ما أشار إليه النّاظم بقوله: «فِعْلٌ يُجْزَمُ»، وظاهر كلامه أنّ هذه الكلمات كلّها مجزومة، وليس كذلك؛ بل منها ما هو مجزوم كما في أفعال المضارعة؛ مثل: «يُؤَدِّهِ»، و«نُؤَلِّهِ» و«نُصْلِهِ»، ومنها ما هو مبنيّ للأمر في قوله تعالى: «أَرْجِهْ»، و«بِأَلْفِهِ إِلَيْهِمْ»، وهذا ما أكّده الإمام أبو وكيل ميمون الفخار بقوله:

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 11) مخطوط.

فَبَعْضُهَا عَلَى الَّذِي فِي الذِّكْرِ مَجْزُومَةٌ وَسَاكِنٌ لِلْأَمْرِ⁽¹⁾

إِلَّا إِنْ كَانَ النَّاطِمُ يَقْصِدُ أَنَّ الْأَمْرَ مَجْزُومٌ بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ؛ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَتِهِ الشَّهِيرَةِ فِي النَّحْوِ حِينَ قَالَ: «وَالْأَمْرُ: مَجْزُومٌ أَبَدًا»⁽²⁾.

وَقَدْ جَاءَ هَذَا الْقِسْمُ فِي تِسْعِ كَلِمَاتٍ؛ فِي سِتَّةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَا اخْتَلَفَ فِيهِ قَالُونَ وَوَرِشٌ.

الثَّانِي: مَا اتَّفَقَ قَالُونَ وَوَرِشٌ عَلَى قَصْرِ هَاءِ.

الثَّالِثُ: مَا اتَّفَقَ قَالُونَ وَوَرِشٌ عَلَى صِلَةِ هَاءِ.

فَبَدَأَ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهَا فَقَالَ: «وَأَقْصُرْ لِعِيسَى هَاءَ فِعْلٍ يُجْزَمُ»، وَالْمَقْصُودُ بِالْقَصْرِ فِي «بَابِ هَاءِ الْكِنَايَةِ»: الْإِتْيَانُ بِالْحَرَكَةِ كَامِلَةً مِنْ غَيْرِ صِلَةٍ وَلَا إِشْبَاعٍ، وَيُرَادُفُهُ: الْإِخْتِلَاسُ، قَالَ الْإِمَامُ الطَّبَّيُّ:

وَقَدْ يُعْبَرُونَ عَنْ تَرْكِ الصَّلَةِ لَهَا بِالْإِخْتِلَاسِ وَهِيَ مُكْمَلَةٌ⁽³⁾

وَعَكْسُ الْقَصْرِ فِي هَذَا الْبَابِ: الْمَدُّ؛ وَهُوَ إِثْبَاتُ الصَّلَةِ.

فَقَوْلُهُ: «وَأَقْصُرْ»؛ أَيُّ: احْذِفِ الصَّلَةَ وَاخْتَلَسَهَا «لِعِيسَى» قَالُونَ بَنِي مِينَاءَ مِنْ «هَاءِ» الضَّمِيرِ الْمَجْزُومِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ لِعَامِلٍ مِنَ الْعَوَامِلِ أَوِ الْمَبْنِيِّ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ، وَذَلِكَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ مَوْضِعًا:

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 11) مخطوط.

(2) «الأجرومية» (ص 10).

(3) «المفيد في التجويد» (ص 6).

الموضع الأول والثاني: ﴿أَرْجِهْ﴾ في «سورة الأعراف»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِيبِ خَشِيرِينَ﴾، وفي «سورة الشعراء»⁽²⁾ في قوله جل جلاله: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِيبِ خَشِيرِينَ﴾.

الموضع الثالث والرابع: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ في «سورة آل عمران»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِفِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ فَآيِمًا﴾.

الموضع الخامس: ﴿بَالَغِهِ إِلَيْهِمْ﴾ في «سورة النمل»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ هَبْ بِكُتَيْبٍ هَذَا بَالَغِهِ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾.

الموضع السادس: ﴿نُؤَلِّهِ﴾ في «سورة النساء»⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾.

الموضع السابع: ﴿وَنُضْلِيهِ﴾ في «سورة النساء»⁽⁶⁾ في قوله تعالى: ﴿وَنُضْلِيهِ جَهَنَّمَ﴾.

الموضع الثامن: ﴿وَيَتَّفِعْ﴾ في «سورة النور»⁽⁷⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِ اللَّهَ وَيَتَّقِ الْوَلِيَّ هُمْ الْبَائِرُونَ﴾.

(1) الآية 110.

(2) الآية 35.

(3) الآية 74.

(4) الآية 28.

(5) الآية 114.

(6) الآية 114.

(7) الآية 50.

الموضع التاسع والعاشر والحادي عشر: ﴿نُؤْتِيهِ﴾؛ موضعان في «سورة آل عمران»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾، وموضع في «سورة الشورى»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِيهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾.

فهذه أحد عشر موضعاً يقصر «هاء الضمير» فيها قالون بلا خلاف.

الموضع الثاني عشر: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ﴾ في قوله تعالى في «سورة طه»⁽³⁾: ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ بِأُتُوْلِكِ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾؛ وهذا الموضع فيه الخلاف لقالون، وفيه يقول النّازم: «وَالْخُلْفُ فِي طَه لَدَى ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾»، فأخبر أنّ قالون له الوجهان في ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ﴾:

أحدهما: القصر. وثانيهما: الصّلة.

والوجهان صحيحان مقروء بهما. قال الإمام الدّاني: «قالون بخلاف عنه ﴿وَمَنْ يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ باختلاس كسرة الهاء في الوصل، وأبو شعيب بإسكانها فيه، والباقون باشباعها»⁽⁴⁾.

وقال الإمام الشّاطبي:

..... وفي «طه» بوجهين (ب) - جلا⁽⁵⁾

وقال الإمام ابن آجرّوم:

..... وَالْخُلْفُ فِي «طَه» لَدَى ﴿مَنْ يَأْتِيهِ﴾⁽⁶⁾

(1) الآية 145.

(2) الآية 18.

(3) الآية 74.

(4) «التيسير» (ص 152).

(5) «حز الأمان» (رقم البيت: 163).

(6) «البارع» (رقم البيت: 25).

وقال الإمام ابن برّي:

وَصَلَّ بِ«طَه» أَلْهَاهُ مِنْ «يَأْتِيهِ» عَلَى خِلَافٍ فِيهِ عَنْ رُؤَاتِهِ⁽¹⁾

والقصر هو المقدم عند المشاركة⁽²⁾ حملاً على نظائرها، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحاوي على هذا المذهب:

وَقَدَّمَ الْقَصْرَ لَهُ مِنْ «يَأْتِيهِ» بِ«طَه» بِالْحَمْلِ عَلَى إِخْوَتِهِ

والصلة هي التي اقتصر عليها المغاربة في السبع وجرى عملهم عليها⁽³⁾؛
لقول الإمام ابن غازي:

وَالْوَصَلَ عَنْهُمَا بِ«يَأْتِيهِ» فَضْلاً.....⁽⁴⁾

ولقول الإمام عبد الرحمن ابن القاضي: «وَمَنْ يَأْتِيهِ»: الأخذ لقولون
بإثبات صلة الهاء⁽⁵⁾.

ولقول الشيخ عبد السلام المدغري الفيلاي:

وَالْخُلْفُ عَنْهُمَا بِ«يَأْتِيهِ» جَرَى وَقَدَّمَ الْمَدَّ وَقَصْرًا آخَرًا⁽⁶⁾

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 59).

(2) ينظر: «النشر» (1/ 305)، و«غيث النفع» (ص 394)، و«رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للقراء السبعة» لابن يالوشه التونسي (ص 85)، و«الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 44).

(3) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (2/ 57)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 10) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 300).

(4) «تفصيل عقد در ابن برّي» (رقم البيت: 26) بتحقيقي، قيد الطبع.

(5) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 281).

(6) «تكميل المنافع» (ص 8) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

وقال العلامة أحمد بن الطالب محمودًا بن أَعَمَرَ الإِدْوَعِيَّي: ⁽¹⁾
 وَخُلْفُ قَالُونَ بِـ ﴿يَأْتِيهِ﴾ جَرَى وَالْأَخْذُ بِالصَّلَةِ عَنْهُمْ شَهْرًا ⁽¹⁾
 وسلك مذهب المغاربة في هذه الكلمة: شيخنا علي بن محمد توفيق
 النّحاس المصري، وأنشدنا في ذلك بقراءتي عليه:

..... أَشْبَعُ لـ ﴿يَأْتِيهِ﴾ فَتَجْمَلًا ⁽²⁾

وإلى الخلاف في ﴿يَأْتِيهِ مُؤْمِنًا﴾ والمصدر به عند أبي عمرو الداني
 ومكي بن أبي طالب القيسي ومحمد ابن شريح الرّعيني يقول الشيخ أبو
 القاسم أحمد التازي:

وَصَلَ لِعَيْسَى الْهَاءَ مِنْ ﴿يَأْتِيهِ﴾	عَلَى خِلَافٍ جَاءَ عَنْ رُؤَاتِهِ
وَجْهَانٍ لِلدَّانِي عَلَى السَّوَاءِ	وَرَجَّحَ الْمَكِّي حَذْفَ الْيَاءِ
وَأَخْبَرَ الدَّانِي أَنَّهُ قَرَأَ	بِالْوَصْلِ فِي «التَّعْرِيفِ» لَيْسَ أَكْثَرًا
وَجْهَانٍ لِلْإِمَامِ وَالْحَذْفَ يَرَى	رُجْحًا لِكَوْنِهِ الَّذِي تَصَدَّرَا
وَرَجَّحَ الْخَرَّازُ وَضَلَّهُ كَمَا	فِي شَرْحِهِ الْوَارِثِيُّ قَدْ رُسِمَا ⁽³⁾

(1) «الأخذ للقراء السبعة» (رقم البيت: 185).

(2) «القصيدة الحسنة» (ص 112).

(3) كذا وقع الشطر الأخير في «الدرة السنية في ترجيح خلاف البرية» (ص 1) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

والمقصود بالإمام في قول الشيخ التازي هو: محمد بن شريح الرّعيني الإشيلي؛ لأن من مصطلحات المغاربة: إطلاق لقب الحافظ على أبي عمرو الداني، وإطلاق لقب الشيخ على مكّي بن أبي طالب القيسي، وإطلاق لقب الإمام على محمد بن شريح الرّعيني الإشيلي، قال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي:

وَأَبْنُ شُرَيْحٍ بِالْإِمَامِ يُعْرَفُ	وَالْمَكِّي بِالشَّيْخِ لَدَيْهِمْ يُوصَفُ
وَالْحَافِظُ هُوَ الْإِمَامُ الدَّانِي	فَاحْفَظْ هَذَاكَ اللَّهُ يَا إِنْسَانِ

وهذا الاصطلاح المغربي لا بد لطالب علم القراءات معرفته.

ومجموع المواضع التي ذكرها الناظم وحصل فيها الخلاف بين ورش وقالون: اثنا عشر موضعاً؛ أحد عشر موضعاً منها يقصر قالون هاءها بلا خلاف، وموضع واحد يقصر هاءها بخلاف.

وعُلم من منطوقه هذا أنّ ورشاً يصل «هاء الضمير» في هذه المواضع كلّها؛ وهو كذلك؛ فهو يقرؤها جميعاً بصلة الياء.

فقالون يقصر هذه الكلمات رعاية لقاعدته في «هاء الضمير» قبل دخول الجازم على الفعل المضارع وقبل البناء في فعل الأمر؛ إذ الأصل عنده أنّه لا يصل الهاء إذا جاءت بين ساكن سابق ومتحرّك لاحق؛ فهو في هذه الأفعال راعى أصلها قبل دخول الجازم على الفعل المضارع وقبل البناء في فعل الأمر، وأمّا ورش فإنه يصل «هاء الضمير» بالياء في هذه الأفعال مراعيّاً حالتها الرّاهنة ممّا عليها الآن من دخول الجازم على الفعل المضارع وقبل البناء في فعل الأمر؛ إذ الأصل عنده أنّه يصل «هاء الضمير» إذا جاءت بين متحرّكين.

واختصاراً نقول: قالون راعى قاعدته في أصلها قبل دخول الجازم على الفعل المضارع وقبل البناء في فعل الأمر، وورش راعى قاعدته في حالها ومآلها بعد ذلك. قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخّار:

قَصَرَهَا عِيسَى؛ يُرَاعِي الْأَصْلَ وَوَضَّلَهَا لِلْحَالِ وَرَشٌ أَجْلًا⁽¹⁾

ثمّ انتقل إلى القسم الثاني؛ وهو ما اتّفق قالون وورش على قصر هائه، وهو: ﴿يَرِضْهُ﴾ في «سورة الزمر»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾؛ فأمر بقصر هائه لنافع وحذف الصّلة فيه فقال: «وَنَافِعٌ يَرِضْهُ»؛ فهو معطوف على قوله: «وَأَقْصُرْ لِعِيسَى هَاءَ فِعْلٍ يُجْزَمُ»، والمعنى: وَأَقْصُرْ لنافع كلمة ﴿يَرِضْهُ﴾، فهو يقصرها اعتباراً بأصلها الذي هو وجود الساكن قبل

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 11) مخطوط.

(2) الآية 8.

«هاء الضمير»، وهو الألف قبل دخول الجازم عليها، والقاعدة عنده أنه لا يصل بين ساكن سابق ومتحرك لاحق.

بعد هذا انتقل إلى القسم الثالث؛ وهو ما اتفق قالون وورش على صلة «هاء الضمير» فيه، فقال: «وَصِلْ ﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ﴾ عَنْهُ وَفِي «الزَّلْزَالِ» صِلْ حَرْفِي ﴿يَرَهُ﴾؛ فأمر بإثبات صلة «هاء الضمير» لنافع في كلمة ﴿يَرَهُ﴾ الواردة في ثلاثة مواضع:

الأول: في «سورة البلد»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾. والثاني والثالث: في «سورة الزلزلة»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿بِمَنْ يَعْمَلُ مِنْ ثَقَالٍ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلُ مِنْ ثِقَالٍ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾.

فنافع يصل الكلمات الثلاثة بالواو اعتبارًا بحالها الراهن من وقوع «هاء الضمير» بين متحركين عملاً بقاعدته من وصل «هاء الضمير» بالصلة إذا جاءت بين حركتين. تنبيه:

عندما نصل «هاء الضمير» بالواو أو بالياء يسمّى بـ«مدّ الصلة»، وهو على قسمين:

الأول: «مدّ الصلة الكبرى» إذا جاء بعدها همزة قطع فتكون من قبيل «المدّ المنفصل»؛ نحو: ﴿غَيْرُهُوَ إِنِّي﴾⁽³⁾، و﴿بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾⁽⁴⁾؛ فلورش فيه المدّ فقط بقدر ثلاث ألفات عند المغاربة والمشاركة، ولقالون وجهان: أولهما: المدّ بقدر ألف ونصف عند المغاربة وبقدر ألفين عند المشاركة، وثانيهما: القصّر بقدر ألف عند المغاربة والمشاركة.

(1) الآية: 7.

(2) الآيتان: 8، و9.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 58.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 103.

وعلى المدّ لورش أو قالون يلحق بـ«هاء الضمير» واوٌ إن كان قبلها ضمة، أو ياءٌ إن كان قبلها كسرة، مع وضع علامة المدّ معهما، وعلى القصر في الوجه الثاني لقالون تلحق الواو أو الياء دون علامة المدّ معهما.

الثاني: «مدّ الصلة الصغرى» إذا أتى بعدها متحركٌ غير همزة القطع؛ مثل: ﴿أَنَّهُ مُنْزَلٌ﴾⁽¹⁾، و﴿رَبِّهِ كَلِمَتٌ﴾⁽²⁾، وتمدّ بقدر «المدّ الطبيعي» بقدر ألف، ويلحق بـ«هاء الضمير» واو أو ياء دون علامة المدّ معهما.

وجميع ما تقدّم من زيادة الصلتين الواو والياء في «هاء الكناية» إنّما هو في حالة الوصل، وأمّا في حالة الوقف فنقف على «هاء الكناية» بالسكون مع حذف الصلتين، مع جواز الروم والإشمام فيها على تفصيل سيأتي توضيحه في «باب الروم والإشمام».

(1) «سورة الأنعام» الآية: 115.

(2) «سورة البقرة» الآية: 36.

باب المد والقصر

أي: هذا باب معقود لبيان أحكام المدّ والقصر.

والمدّ هو: إطالة الصّوت بحرف من حُرُوفِ المدّ واللين الثلاثة أو حَرْفِي اللَّين زيادة على المدّ الطّبيعي⁽¹⁾.

والقصر هو: حبس الصّوت بترك الزّيادة على المدّ الطّبيعي وإبقائه على حاله. أو هو: حبس حروف المدّ واللين الثلاثة وحَرْفِي اللَّين عن الزّيادة فيها فوق ما تثبت به صيغتها إلّا بسبب⁽²⁾.

والتّوسّط حالة بين المدّ والقصر.

والأصل هو القصر؛ لعدم احتياجه إلى سبب، والمدّ والتّوسّط فرعان عنه؛ لاحتياجهما إلى سبب.

وإذا أطلق القصر فالمراد به ترك الزّيادة على مقدار «المدّ الطّبيعي»، أمّا إذا كان المقصود به ترك المدّ نهائياً فلا بدّ من تقييده بذلك.

وقد تحدّث النّاظم في هذا الباب على حروف المدّ، وبعض أنواع «المدّ المزيدي»؛ وهي: «المدّ المتّصل»، و«المدّ اللازم» بأقسامه الأربعة، و«المدّ العارض للسّكون»، و«مدّ البدل» واستثناءاته، و«المدّ المنفصل»، و«مدّ اللين المهموز» واستثناءاته، و«مدّ اللين غير المهموز»، وغير ذلك. وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

(1) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 93)، و«النّشر» لابن الجزري (1/ 313)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 18)، و«إرشاد المريد» له أيضًا (ص 46).

(2) ينظر: «النّشر» لابن الجزري (1/ 313)، و«الإضاءة» للضّباع (ص 18)، و«إرشاد المريد» له (ص 46).

[حروف المدّ وشروطها]

قال النّاظم رحمه الله:

(27) وَالْمَدُّ فِي الْوَاوِ وَفِي الْيَاءِ وَالْأَلْفِ إِنَّ سُكَّنَا مَيِّتًا.....

قوله: «وَالْمَدُّ فِي الْوَاوِ وَفِي الْيَاءِ وَالْأَلْفِ إِنَّ سُكَّنَا مَيِّتًا»، وفي نسخة: «أُسْكِنَا مَيِّتًا» يفيد أنّ الحروف التي تمدّ: ثلاثة؛ وهي: الواو والياء والألف المجموعة في قولهم: «وَايٌّ» بشرط أن تكون ساكنة سكوناً مَيِّتاً، فيشترط في الواو والياء المديّتين: السّكون الميِّت؛ احترازاً من تحريكهما؛ نحو: ﴿وَأَقُومٌ﴾⁽¹⁾، و﴿سَغِيهَا﴾⁽²⁾، أو إسكانهما سكوناً حياً؛ مثل قوله تعالى: ﴿بَكْسُونًا﴾⁽³⁾، و﴿وَلَدَيْتُهُ﴾⁽⁴⁾، فلا مدّ فيهما حينئذ، فالواو والياء هما اللّتان يشترط فيهما السّكون الميِّت، أمّا الألف فلا تكون إلّا ساكنة؛ لذلك قال النّاظم: «إِنَّ سُكَّنَا مَيِّتًا»؛ فضمير التثنية يعود على الواو والياء؛ إذ لا حاجة لضمير الجمع؛ لالتزام الألف السّكون الميِّت.

والنّاظم ذكر هنا شرطاً واحداً لهذه الأحرف المديّة، وهي أن تكون الواو والياء والألف ساكنة سكوناً مَيِّتاً، وهناك شرطٌ ثانٍ لا بدّ منه لكي تمدّ هذه الأحرف، وهو: أنّ الياء يشترط فيها أن يكون ما قبلها مكسور؛ نحو: ﴿فِيلٌ﴾⁽⁵⁾، وأنّ الواو يشترط فيها أن يكون ما قبلها مضموم؛ مثل: ﴿يَقُولُ﴾⁽⁶⁾.

(1) «سورة المزمل» الآية: 5.

(2) «سورة الإسراء» الآية: 19.

(3) «سورة المؤمنون» الآية: 14.

(4) «سورة مريم» الآية: 52.

(5) «سورة البقرة» الآية: 12.

(6) «سورة البقرة» الآية: 7.

فاشترطَ في الواو المدّية أن يكون ما قبلها مضموم حتّى تخرج الواو التي قبلها مفتوح؛ مثل: ﴿تَوَجَّلْ﴾⁽¹⁾، كما اشترطَ في الياء المدّية أن يكون ما قبلها مكسور حتّى تخرج الياء التي قبلها مفتوح؛ نحو: ﴿إِئْتِنَا﴾⁽²⁾؛ فلا مدّ فيهما.

وأما الألف فلا يحرك الحرف الذي قبلها إلّا بالفتح؛ مثل: ﴿قَالَ﴾⁽³⁾، فلا فائدة لمن يشترط في تحريك الحرف الذي قبل الألف بالفتح؛ لالتزامه بذلك كالتزام الألف السكون الميّت.

فإن اختلّ أحد الشرطين المذكورين أُجريت مجرى حروف الصّحة.

وقد اجتمعت حروف المدّ واللين مع شروطها في الكلمات الآتية الواردة في القرآن الكريم: ﴿نُوحِيهَا﴾⁽⁴⁾، و﴿أَوْذِينَا﴾⁽⁵⁾، و﴿وَأُوتِينَا﴾⁽⁶⁾، و﴿ءَاثُونِي﴾⁽⁷⁾، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي حفظه الله:

حُرُوفُهُ فِي لَفْظِ «وَايٍ» جُمِعَتْ شُرُوطُهُ فِي «نُوحِيهَا» قَدْ وُضِعَتْ
وَمِثْلُهُ «أُوتِينَا» «أَوْذِينَا» كَذَا «ءَاثُونِي» فِي الذِّكْرِ فَلَا تَرُدُّ ذَا

وتلقّب هذه الحروف إذا توفّر فيها الشّرطان: حروف المدّ واللين؛ لخروجها بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاّتساع مخرجها، فالصّوت يمتدّ مع هذه الحروف الثلاثة دون غيرها من الحروف.

(1) «سورة الحجر» الآية: 53.

(2) «سورة هود» الآية: 93.

(3) «سورة البقرة» الآية: 29.

(4) «سورة هود» الآية: 49.

(5) «سورة الأعراف» الآية: 128.

(6) «سورة النمل» الآية: 43.

(7) «سورة الكهف» الآية: 92.

وقوله: «والمَدُّ في فِي الْوَائِ وَفِي الْيَا وَالْأَلْفِ» مفهومه أنَّ غير هذه الأحرف الثلاثة لا تمدُّ؛ وهو كذلك، قال الإمام أبو مزاحم الخاقاني:

وَمَا الْمَدُّ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تُسَمَّى حُرُوفَ الْيَنِ بَاحَ بِهَا ذِكْرِي
هِيَ الْأَلْفُ الْمَعْرُوفُ فِيهَا سُكُونُهَا وَوَائٌ وَيَاءٌ يَسْكُنَانِ مَعًا فَادِرٌ⁽¹⁾

وقال الإمام المهدوي: «ولا يمكن أن يدخل المدُّ في غير هذه الحروف، وإنَّما كان ذلك لأنَّ هذه الحروف أصوات، والحركات مأخوذة منها، فامتداد الصوت بها مُمَكِّنٌ، ويسوغ فيه التَّطْوِيلُ والتَّوَسُّطُ والتَّقْصِيرُ، ولا يسوغ ذلك في شيء من الحروف سواهن؛ ولذلك جاز وقوع الساكن المدغم بعدهنَّ من أجل أنَّ المدَّ عوض من الحركة، وامتنع اجتماع الساكنين إذا كانا حَرْفَيْنِ سلامة»⁽²⁾.

[أقسام المدِّ]

وحروف المدِّ واللين الثلاثة إذا توفّرت فيها الشُّروط تمدَّ بقدر حرف واحد؛ وهذا الحرف يقدر بالالف إن كان حرف المدِّ ألفاً، ويقدر الياء إن كان حرف المدِّ ياءً، ويقدر الواو إن كان حرف المدِّ واوًا، وهناك من يقدرها بشكلتين، أو بحركتين، فلا يزداد على ذلك إلا إذا اجتمع مع حروف المدِّ واللين سببٌ من أسباب المدِّ قبلها أو بعدها، فقد يزداد على قدر الف، وقد لا يزداد على حسب مذاهب القراء في أنواع «المدِّ المزيدي»، وسيأتينا تفاصيل ذلك وبيانه لورش وقالون إن شاء الله.

فبناءً على ما تقدّم يتبيّن أنَّ المدَّ قسمان:

(1) «القصيدة الخاقانية» (رقم البيت: 32-33).

(2) «شرح الهداية» (ص 30).

القسم الأول: «المدّ الطبيعي»: ويسمّى بـ«المدّ الأصلي»، و«المدّ الذاتي»، و«المدّ الصّغيّ»؛ وهو: المدّ الذي لا يتوقّف على سبب من همز أو سكون، ولا تقوم ذات الحرف إلّا به⁽¹⁾، وإن ترك مدّه اختلّت الكلمة والمعنى، وهذا ممّا لا خلاف بين القراء في مدّه بمقدار ألف؛ أي: حركتان، سواء في حالة الوصل أو في حالة الوقف، فنمّد حروف المدّ في الأمثلة الآتية: ﴿نُوحِيهَا﴾⁽²⁾، و﴿أَكْمِلْنِيهَا﴾⁽³⁾، و﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى﴾⁽⁴⁾، و﴿بِهِ تَوَمَّنُوا﴾⁽⁵⁾ بقدر حركتين، سواء كانت حروف المدّ ثابتة أم محذوفة أم مبدلة من الهمزة في رواية ورش كما تقدّم جميع ذلك في الأمثلة السابقة.

وشرط «المدّ الطبيعي» ألا يأتي قبل حروف المدّ واللّين ولا بعدها همز ولا سكون مثقل أو مخفّف.

ويعبر عن «المدّ الطبيعي» بالقصر؛ لاقتصار القراء فيه على إثبات حرف المدّ بقدر حركتين، فلا يزيدون عليه ولا ينقصون، فإن نقص من مدّه صار بترًا ويحرم شرعًا لحذف حرف من القرآن الكريم، فالنقص عن قدر «المدّ الطبيعي» لحن جليّ، كما أنّ الزيادة عليه لحن خفيّ؛ لأنّه هناك من العرب من يزيد لقصد معنويّ.

و«المدّ الطبيعي» هو الأصل؛ لعدم توقّفه على سبب، ولأنّه أصل لجميع المدود.

وسمّي هذا المدّ بـ«المدّ الطبيعي»؛ لأنّ القارئ صاحب الطّبيعة السّليمة لا ينقص الحرف عن حدّه ولا يزيده عن مقداره⁽⁶⁾. كما سمّي بـ«المدّ

(1) ينظر: «مرشد القارئ إلى تحقيق المقارئ» لأبي الأصبع ابن الطّحّان (ص 31).

(2) «سورة هود» الآية: 49.

(3) «سورة ص» الآية: 22.

(4) «سورة الزّمر» الآية: 64.

(5) «سورة غافر» الآية: 11.

(6) ينظر: «الإضاءة في بيان أصول القراءة» للضّباع (ص 26).

الأصلي»؛ لآته أصل «المد الفرعي». وسمي كذلك بـ«المد الذاتي»؛ لأن ذات الحرف لا تقوم إلا به، وسمي أيضًا بـ«المد الصيغي»؛ لأن صيغة حروف المد وبنيتها تمد لجميع القراء بقدر حركتين ولا تقوم بنية الكلمة إلا عليها.

وتمد حروف المد واللين الثلاثة مدًا طبيعيًا بشرط أن لا يلتقي فيه ساكنان؛ فإن التقيا حذف حروف المد واللين منعًا لالتقاء الساكنين، سواء كان الساكن بعدها مظهرًا؛ مثل: ﴿مُوسَىٰ أَلْهَدِي﴾⁽¹⁾، و﴿وَلَا تَفْرَبُوا أَبْوَاحَ﴾⁽²⁾، و﴿بَعِي الْجَنَّةِ﴾⁽³⁾، أو مدغمًا؛ نحو: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ﴾⁽⁴⁾، و﴿فَالُوا بِطَيْرِنَا﴾⁽⁵⁾، و﴿يَا أَيُّهَا اللَّهُ﴾⁽⁶⁾. وكذلك تحذف حروف المد إذا كان الساكن بعدها محررًا بحركة عارضة بسبب النقل في رواية ورش؛ مثل: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾⁽⁷⁾، و﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾⁽⁸⁾، و﴿وَمَا تُغْنِي الْأَيْتُ﴾⁽⁹⁾؛ فتحذف حروف المد لفظًا حملًا على الأصل في قراءة من لم ينقل، قال الإمام ابن القاضي:

وَفِي نَحْوِ ﴿فَالُوا أَلَى﴾ تُحذفُ وَأَوْهَا كَذَا ﴿وَمَا تُغْنِي﴾ بِ«يُونُسَ» قَدْ أَتَى وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَا فَلَيْسَ مُوَفَّقًا

مِنَ اللَّفْظِ إِجْمَاعًا لِوَرَشٍ فَحَصَلَا

﴿إِذَا الْأَرْضُ﴾ أَيْضًا حَيْثُ جَاءَكَ مُسَجَلَا

وَخَالَفَ أَهْلَ الْعِلْمِ بَلْ كُلُّ مَنْ تَلَا⁽¹⁰⁾

(1) «سورة غافر» الآية: 53.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 152.

(3) «سورة هود» الآية: 108.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 165.

(5) «سورة النمل» الآية: 108.

(6) «سورة المائدة» الآية: 56.

(7) «سورة الانشقاق» الآية: 3.

(8) «سورة النور» الآية: 32.

(9) «سورة يونس» الآية: 101.

(10) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 161)، و«الفجر الساطع» (2/ 471).

وينظر كذلك: «النشر» لابن الجزري (1/ 416).

القسم الثاني من أقسام المد: «المدّ المزيديّ»: ويسمّى بـ«المدّ الفرعيّ»، و«المدّ العرضيّ»؛ وهو: المدّ الذي تقوم ذات الحرف بدونه، ويتوقّف على سبب من أسباب المدّ الثلاثة: الهمز، والسكون المثقل، والسكون المخفّف. فشرط «المدّ المزيديّ» أن تلنقي حروف المدّ واللين الثلاثة الأسباب الثلاثة لفظاً وخطاً ولو إلحاقاً، سواء كانت قبل حروف المدّ أو بعدها، وسواء كانت هذه الأسباب ظاهرة أو مقدّرة، وسواء كان الهمز محققاً أو مخفّفاً، وسواء كان الساكن لازماً أو عارضاً.

وسمّي هذا المدّ بـ«المدّ المزيديّ»؛ لأنّ القرّاء يزدون في مدّه على مقدار «المدّ الطّبيعيّ». وسمّي بـ«المدّ الفرعيّ»؛ لتفرّعه من «المدّ الطّبيعيّ». وسمّي بـ«المدّ العرضيّ»؛ أي: الذي يعرض زيادة على الطّبيعيّ لموجب. وإذا أطلق المدّ انصرف إلى «المدّ المزيديّ»، وهو الذي ورد فيه الخلاف بين القرّاء، ولذلك فصلّ الناظم في أسبابه وأنواعه وأحكامه ومقداره ومستثنياته، وفيما يأتي بيان ذلك مفصّلاً:

[أسباب المدّ المزيديّ وأنواعه وأحكامه ومقداره]

قال الناظم رحمه الله:

..... وَهَمْزٌ قَدْ أُلِفَ
 (28) مِنْ بَعْدِهَا زَيْدٌ أَوْ السُّكُونُ وَمَعَ سُكُونِ الْوَقْفِ ذَا يَكُونُ
 (29) وَإِنْ تَشَأْ فَأَقْصُرْ وَوَسِّطُهُ

«المدّ المزيديّ» هو الذي يكون لسبب من الأسباب الثلاثة: الهمزة أو السكون المخفّف أو السكون المثقل، والهمزة قد تكون قبل حروف المدّ أو بعدها، أمّا السكون فلا يكون إلّا بعدها.

فالهمزة سبب لثلاثة أنواع من «المدّ المزيدي»؛ وهي: «المدّ المتّصل»، و«المدّ المنفصل»، و«مدّ البدل»، فإذا تأخر الهمز على حروف المدّ واللين في كلمة واحدة فهو «المدّ المتّصل»، وإذا تأخر عليها وكانت حروف المدّ واللين في آخر الكلمة الأولى والهمزة في أوّل الكلمة الثانية فهو «المدّ المنفصل»، وإذا تقدّم الهمز على حروف المدّ واللين فهو «مدّ البدل». ويلحق بالأنواع الثلاثة: «مدّ اللين المهموز» لورش خاصّة في الوصل والوقف؛ لأنّه يمدّ من أجل الهمز.

والسّكون سبب لنوعين من أنواع «المدّ المزيدي»؛ وهما: «المدّ اللازم»، و«المدّ العارض للسّكون»؛ فإذا كان السّكون بعد حروف المدّ واللين لازماً وثابتاً في الوصل والوقف فهو «المدّ اللازم»، وإن كان ثابتاً في الوقف فقط فهو «المدّ العارض للسّكون». ويلحق بـ«المدّ العارض للسّكون»: «مدّ اللين غير المهموز» لجميع القراء في حالة الوقف.

وبناءً على هذه الأنواع فأحكام «المدّ المزيدي» ثلاثة:

- (1) اللزوم، وهو خاص بـ«المدّ اللازم».
- (2) الوجوب، وهو خاص بـ«المدّ المتّصل».
- (3) الجواز، وهو خاص بـ«المدّ المنفصل»، و«المدّ العارض للسّكون»، و«مدّ البدل»، و«مدّ اللين».

وقد بيّن النّاظم رحمه الله في هذه الأبيات بعض أنواع «المدّ المزيدي» وأحكامها ومقدارها؛ وهي: «المدّ المتّصل»، و«المدّ اللازم» بأقسامه الأربعة، و«المدّ العارض للسّكون»، وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

[المد المتصل]

قوله «وَهَمْزٌ قَدْ أُلِفَ مِنْ بَعْدِهَا زَيْدٌ» ذَكَرَ لِأَحَدِ أَسْبَابِ «المدّ المزيدي»، وهو الهمز، فقد أفاد أنّ حروف المدّ الثلاثة السابقة: الألف والياء والواو إذا سُكُنَتْ سَكُونًا مَبْنِيًّا وولّوها الهمز مباشرة واتّصل بها يزداد لنافع في المدّ أكثر من «المدّ الطّبيعي»؛ وهذا المدّ هو الموسوم بـ«المدّ المتّصل»؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ همز متّصل به في كلمة واحدة، سواء كان حرف المدّ ألفاً؛ مثل: ﴿يَغَايِبِينَ﴾⁽¹⁾، أو ياءً؛ نحو: ﴿الْبَرِيْقَةِ﴾⁽²⁾، أو واوًا؛ مثل: ﴿سُوْءٌ﴾⁽³⁾، وسواء تحرّكت الهمزة بالفتح؛ مثل: ﴿جَاءَتْهُمْ﴾⁽⁴⁾، أو بالكسر؛ نحو: ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾⁽⁵⁾، أو بالضّم؛ مثل: ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾⁽⁶⁾، أو سكنت وقفًا؛ نحو: ﴿أُولِيَاءَ﴾⁽⁷⁾، و﴿السَّمَاءِ﴾⁽⁸⁾، و﴿أَغْنِيَاءَ﴾⁽⁹⁾.

وسمّي هذا المدّ بـ«المدّ المتّصل»؛ لاتّصال حروف المدّ بالهمزة، ويسمّيه بعضهم بـ«المدّ الواجب»؛ لأنّ جميع القراء يوجبون مدّه زيادة على «المدّ الطّبيعي» وإن تفاوتوا في مقداره. ويسمّى أيضًا بـ«مدّ البنية»؛ لأنّ الكلمة بنيت على المدّ.

وقوله: «وَهَمْزٌ قَدْ أُلِفَ مِنْ بَعْدِهَا»؛ أي: جاء الهمز بعد حروف المدّ مباشرة واتّصل بها.

(1) «سورة الانفطار» الآية: 16.

(2) «سورة البينة» الآية: 6.

(3) «سورة المائدة» الآية: 34.

(4) «سورة التّوبة» الآية: 37.

(5) «سورة البقرة» الآية: 97.

(6) «سورة الأنعام» الآية: 23.

(7) «سورة المائدة» الآية: 53.

(8) «سورة النّساء» الآية: 152.

(9) «سورة آل عمران» الآية: 181.

ومقصود الناظم بقوله «وَهَمْزٌ»: الهمز المحقق، أمّا الهمز المغيّر بالتسهيل أو بالإسقاط فسيأتي حكمه عند قوله: «وَاقْصُرْ وَمُدَّ قَبْلَ هَمْزٍ غَيْرًا». وعُلِمَ من إطلاقه الزيادة في «المدّ المتّصل» وعدم نسبته إلى أحد، أنّ المراد به هو نافع، كما هو اصطلاحه الذي بيّنه في مقدّمته، فيمدّ قالون وورش «المدّ المتّصل» مدًّا زائدًا على المدّ الطّبيعيّ، كلّ حسب مرتبته.

فعند المشاركة نقرأ لورش بالطّول بقدر ثلاثة أحرف؛ أي: ستّ حركات، ولقالون بالتّوسّط بقدر حرفين؛ أي: أربع حركات على ما ذهب إليه كثير من المحقّقين منهم⁽¹⁾.

وعند المغاربة نقرأ لورش بالطّول بقدر ثلاثة أحرف⁽²⁾؛ أي: ستّ حركات، وتسمّى هذه الحالة عندهم بـ«مدّ الكبرى»، أو «المدّ الكبير»، ولقالون بقدر حرف ونصف؛ أي: ثلاث حركات، وتسمّى هذه الحالة عندهم بـ«مدّ الصّغرى» أو «المدّ الصّغير».

وهذا الذي ذكرته حول مقدار «المدّ المتّصل» هو الذي استقرّ عليه عمل المغاربة في الممدود؛ كـ«المدّ المتّصل»، و«المدّ اللازم» وغيرهما⁽³⁾. قال الإمام أحمد بن عليّ بن شعيب: «والذي اختاره المتأخرون وجرى العمل

(1) ينظر: «فتح الوصيد» لعلم الدين السخاوي (1/ 271)، و«النّشر» لابن الجزري (1/ 333-334)، و«غيث النّفع» للصفّاقسيّ (ص 49)، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 11-12)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 129، 134)، و«تقريب النّفع» له (ص 43)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفّتاح المرصفيّ (ص 53).

(2) وتقدير المدّ بالحرف يكون بحسب حرف المدّ الممدود؛ فإن كان الممدود ألفاً قدرناه بالألف، وإن كان الممدود ياءً قدرناه بالياء، وإن كان الممدود واوًا قدرناه بالواو، فنقول مثلاً عن «مدّ الكبرى» المقدّر بثلاثة أحرف: مقداره ثلاث ألفات، وثلاث واوات، وثلاث ياءات. ونقول عن «مدّ الوسطى» المقدّر بحرفين: مقداره ألفان، وواوان، وبياءان. ونقول عن «مدّ الصّغرى» المقدّر بحرف ونصف عند المغاربة: مقداره ألف ونصف، وياء ونصف، وواو ونصف.

(3) ينظر: «جمع المنافع» للّجائيّ (ص 8) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 150-151، 311-312، 340، 351-354).

به عندهم أن مراتب المد ثلاثة فقط: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكّي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي⁽¹⁾.

وقال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي: «والذي جرى عليه العمل عند المتأخرين أن المراتب ثلاثة: كبرى لورش وحمزة، وصغرى لقالون والمكّي والبصري، ووسطى لابن عامر وعاصم والكسائي، وبها شاع الأخذ بالمغرب قاطبة، دون تفرقة في اللفظ، ولم يبق في زماننا هذا ولا الذي قبله من يفرق بينهما، فالناس يقلّد بعضهم بعضاً، فمن لم يفرق بينهما فليس بمصيب، وإن حاز من العلم أوفر نصيب»⁽²⁾.

ونظم الإمام أبو عبد الله القيجاطي هذه المراتب الثلاثة فقال:

مَرَاتِبُ الْقُرَاءِ فِيمَا يُذَكَّرُ	ثَلَاثَةٌ وَحَالُهَا مُعْتَبَرٌ
فِي عَصْرِنَا وَلَا كَذَا فِيمَا مَضَى	فَاخْفَظْ هَذَاكَ اللَّهُ سُبُلًا يُرْتَضَى
لِوَرَشِهِمْ وَحَمْزَةِ قُلْ كُبْرَى	لِلْمَكِّيِّ وَالْبَصْرِيِّ وَعَيْسَى صُغْرَى
وُسْطَى لِشَامٍ وَالْكَسَائِيِّ عَاصِمٍ	هُنَّ ثَلَاثٌ حَفِظْتَ عَنْ عَالِمٍ
هَذَا اخْتِيَارٌ مَنْ إِلَيْهِ الْآنَا	يُرْجَعُ فِي الْقِرَاءَةِ اسْتِحْسَانًا ⁽³⁾

ووجه زيادة المد في «المد المتصل»: أنه لما كان الهمز حرفاً بعيد المخرج ويصعب النطق به زيد في حروف المد واللين من أجل سهولة النطق بالهمز على حقيقته، وإلى هذه العلة أشار الإمام ابن بري بقوله:

أَوْ هَمْزَةٌ لِبُعْدِهَا وَالثَّقَلِ.....⁽⁴⁾

(1) «إتقان الصنعة في التجويد للسبعة» (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة.

(2) «الفجر الساطع» (2/ 100).

(3) ينظر: «إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 2-3) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (2/ 100).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 70).

ويضبط «المد المتصل» في المصحف واللوح بوضع علامة المد فوق حروف المد؛ دليلاً على وجوب مدّه، سواء في رواية ورش أو قالون، وكلّ حسب رتبته ومقداره كما تقدّم. قال الإمام الخراز: ⁽¹⁾
مَطُّ لِهَمْزٍ بَعْدَهَا تَأْخَرًا ⁽¹⁾

[المدّ اللازم وأقسامه]

وقول الإمام ابن أجروم: «أَوِ السُّكُونُ» عطف على قوله «وهَمْزٌ» بشرطه وحكمه؛ وفيه ذكر للسبب الثاني من أسباب «المدّ المزيدي»، وهو السكون، والمعنى: أن نافعاً زاد في حروف المدّ الثلاثة إذا جاء بعدها سكون مباشر متصل بها؛ مثل: ﴿أَرَأَيْتَ﴾ ⁽²⁾، و﴿لِصَّاحَّةٍ﴾ ⁽³⁾، و﴿آلَمَ﴾ ⁽⁴⁾، و﴿صَّ﴾ ⁽⁵⁾، والمقصود بالسكون هنا: السكون اللازم لا السكون العارض؛ بدليل ذكره لحكم السكون العارض في قوله بعد: «وَمَعَ سُكُونِ الْوَقْفِ».

فالزيادة من أجل السكون اللازم هو الموسوم عندهم بـ«المدّ اللازم» وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين مباشرة حرف ساكن سكوناً لازماً في الوصل والوقف في الكلمة نفسها.

وسمّي بـ«المدّ اللازم»؛ للزوم سببه في الوصل والوقف، أو للزوم مدّه لجميع القراء.

(1) «مورد الظمان في رسم أحرف القرآن» (رقم البيت: 460).

(2) «سورة الماعون» الآية: 1.

(3) «سورة عبس» الآية: 33.

(4) «سورة البقرة» الآية: 1.

(5) «سورة ص» الآية: 1.

وشرط «المدّ اللازم» أن يكون الساكن بعد حرف المدّ مباشرة؛ مثل: ﴿هَآنْتُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿دَآبَّةٍ﴾⁽²⁾، و﴿طَسَمَ﴾⁽³⁾، و﴿قَ﴾⁽⁴⁾، فإذا كان السكون منفصلاً عنها فإنه يجب حذف حرف المدّ واللين؛ مثل: ﴿مُوسَى الْهُدَى﴾⁽⁵⁾، و﴿قَالُوا بِطَيْرِنَا﴾⁽⁶⁾.

و«المدّ اللازم» ينقسم إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: لازم كلمي مثقل؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين سكون أصلي مدغم فيما بعده ثابت في الوصل والوقف في كلمة واحدة؛ سواء كان المدغم مفتوحاً؛ نحو: ﴿وَالصَّكْبَتِ﴾⁽⁷⁾، أو مكسوراً؛ مثل: ﴿الضَّالِّينَ﴾⁽⁸⁾، أو مضموماً؛ نحو: ﴿الضَّالُّونَ﴾⁽⁹⁾.

القسم الثاني: لازم كلمي مخفف؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين سكون أصلي ثابت في الوصل والوقف غير مدغم فيما بعده في كلمة واحدة؛ نحو: ﴿وَمُحِبَّائِ﴾⁽¹⁰⁾ في قراءة نافع، و﴿أَرَأَيْتَ﴾⁽¹¹⁾، و﴿هَآنْتُمْ﴾⁽¹²⁾؛ كلاهما في أحد وجهي ورش.

(1) «سورة النساء» الآية: 108.

(2) «سورة الأنعام» الآية: 39.

(3) «سورة القصص» الآية: 1.

(4) «سورة ق» الآية: 1.

(5) «سورة غافر» الآية: 53.

(6) «سورة النمل» الآية: 49.

(7) «سورة الصافات» الآية: 1.

(8) «سورة الفاتحة» الآية: 7.

(9) «سورة الحجر» الآية: 56.

(10) «سورة الأنعام» الآية: 164.

(11) «سورة الماعون» الآية: 1.

(12) «سورة آل عمران» الآية: 119.

القسم الثالث: لازم حرفي مثقل؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين سكون أصلي مدغم فيما بعده ثابت في الوصل والوقف في حرف واحد بشرط أن يكون هجاء هذا الحرف على ثلاثة أحرف ثانيها حرف مدّ ولين وثالثها ساكن سكوناً لازماً مثقلاً، وذلك في الأحرف المقطّعة الواقعة في «فواتح السّور» المعروفة؛ مثل: ﴿آلَمَ﴾⁽¹⁾، و﴿آلَمَصَّ﴾⁽²⁾.

القسم الرابع: لازم حرفي مخفف؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين سكون أصلي ثابت في الوصل والوقف وغير مدغم فيما بعده في حرف واحد بشرط أن يكون هجاء هذا الحرف على ثلاثة أحرف ثانيها حرف مدّ ولين وثالثها ساكن سكوناً لازماً مخففاً، وذلك في الأحرف المقطّعة الواقعة في «فواتح السّور» المعروفة؛ نحو: ﴿صَّ﴾⁽³⁾، و﴿صَّ﴾⁽⁴⁾.

فالحكم بالزيادة عام وشامل لجميع الأقسام الأربعة؛ لإطلاقه السكون، فيمدّها قالون وورش مدّاً زائداً على المدّ الطّبيعي.

أمّا عند المشاركة فمرتبة ورش وقالون واحدة؛ وهي الإشباع بقدر ثلاث ألفات؛ أي: ست حركات⁽⁵⁾؛ وهو الظاهر من قول الناظم، ومن قول الإمام الشّاطبي:

وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ
وَمَدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا⁽⁶⁾

(1) «سورة البقرة» الآية: 1.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 1.

(3) «سورة ص» الآية: 1.

(4) «سورة القلم» الآية: 1.

(5) ينظر: «كنز المعاني» للجعبري (2/ 359، 364)، و«غيث النّفع» للصفّاقسي (ص 42)، و«زبدة العرفان» لحامد البالوي (ص 8-9)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 26-27)، و«إرشاد المريد» له (ص 50)، و«تقريب النّفع» له أيضاً (ص 46)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 49)، و«الطريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفي (ص 78).

(6) «حز الأمان» (رقم البيت: 176-177).

وَمِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي:

فَنَافِعُ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّ لِّلسَّاكِنِ اللَّازِمِ بَعْدَهُنَّ
كَمِثْلِ ﴿مَحْيَايَ﴾ مُسَكَّنًا وَمَا جَاءَ كَ﴿حَادٍ﴾ وَ﴿الدَّوَابِّ﴾ مُدْغَمًا...
وَمُدَّ لِّلسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ⁽¹⁾

وَأَمَّا عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ: فَوَرَشَ لَهُ مَرْتَبَةُ الْإِشْبَاعِ بِمَقْدَارِ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ؛
أَيُّ: سِتِّ حَرَكَاتٍ، وَقَالُوا لَهُ مَدَّةٌ صَغْرَى بِمَقْدَارِ أَلْفٍ وَنِصْفٍ؛ أَيُّ: ثَلَاثِ
حَرَكَاتٍ⁽²⁾، وَلَا يَحْكُمُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَشَافَهَةِ، وَهَذِهِ التَّفْرِقَةُ فِي «الْمَدِّ اللَّازِمِ» بَيْنَ
وَرَشٍ وَقَالُونَ وَغَيْرَهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ أَجْرُومَ حِينَ قَالَ: «فَأَمَّا
السَّاكِنُ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ فَلَمْ يَخْتَلِفِ الْقِرَاءُ فِي زِيَادَةِ التَّمْكِينِ لِحَرْفِ الْمَدِّ
مَعَهُ كَاتِفَقَهُمْ عَلَى الزِّيَادَةِ إِذَا أَتَتْ بَعْدَهُنَّ هَمْزَةٌ مُتَّصِلَةٌ... وَمَرَاتِبُهُمْ فِيهِ عَلَى
مَا تَقَدَّمَ فِي الْهَمْزِ»⁽³⁾.

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْإِمَامُ الدَّانِي لـ«الْمَدِّ اللَّازِمِ»؛ لِذَلِكَ فَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْأُثْمَةِ
الشَّاطِبِيِّ وَابْنِ أَجْرُومَ وَابْنِ بَرِّي عَلَى كِتَابِ «التَّيْسِيرِ».

وَمِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَمْثَلِ «الْمَدِّ اللَّازِمِ» الْحَرْفِيُّ الْمُثْقَلُ أَوْ الْحَرْفِيُّ
الْمَخْفَفُ يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْأَحْرَفِ الْمُقْطَعَةِ؛ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَتُسَمَّى
بِحُرُوفِ التَّهْجِي، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا مَذْكُورَةٌ فِي فَوَاتِحِ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ
سُورَةً، وَجَمِيعُ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَكْرَرَةٌ فِي «فَوَاتِحِ السُّورِ» إِلَّا الْكَافَ وَالنُّونَ،
وَيَجْمَعُ الْحُرُوفَ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ قَوْلُهُمْ: «نَصَّ حَكِيمٌ قَاطِعٌ لَهُ سَرٌّ»، وَبَعْضُهُمْ فِي
قَوْلِهِمْ: «طَرُقَ سَمْعُكَ النَّصِيحَةَ»، وَجَمَعَهَا الْإِمَامُ سَلِيمَانُ الْجَمْزُورِيُّ بِقَوْلِهِ:

(1) «الدَّرَرُ أَلْوَامِعُ» (رَقْمُ الْبَيْتَيْنِ: 68-69، 83).

(2) يَنْظُرُ: «جَمْعُ الْمَنَافِعِ» لِلْجَائِي (ص 8) مَخْطُوطُ أَصْلِيَّ بِمَكْتَبَتِي الْخَاصَّةِ، وَ«التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ»
لِلوَدُغِيرِيِّ (ص 150-151، 311-312، 340، 351-354).

(3) «فَرَائِدُ الْمَعَانِي» (2/ 565).

وَيَجْمَعُ الْفَوَاتِحَ الْأَرْبَعُ عَشَرَ «صِلْهُ سُحَيْرًا مَنْ قَطَعَكَ» ذَا اشْتَهَرَ⁽¹⁾

والأحرف المقطعة في «فواتح السور» أربعة أنواع:

النوع الأول: ما كان على ثلاثة أحرف ووسطه حرف مدّ ولين بعده حرف ساكن، وقد حصل ذلك في سبعة أحرف، جمعها بعضهم في قوله: «سَلِّمْ نَقْصُكَ»، وفي قوله: «سَلِّ كَمْ نَقْصُ»، ونظمها شيخنا مصطفى البحيوي بقوله:

«سَلِّ كَمْ نَقْصُ» يَجْمَعُهَا فَحَقَّقْنِ يَا ذَا النُّهَى

فالسَّيْنُ مِنْ ﴿يَسِّ﴾ مِنْ «سورة يس»، و﴿طَسِّمَ﴾ مِنْ «سورة الشعراء»، و«سورة القصص»، و﴿طَسِّ﴾ مِنْ «سورة النمل»، و﴿عَسَقَ﴾ مِنْ «سورة الشورى».

واللَّامُ مِنْ ﴿آلَمَ﴾ مِنَ السُّورِ الْآتِيَةِ: «البقرة»، و«آل عمران»، و«العنكبوت»، و«الرَّوم»، و«لقمان»، و«السَّجْدَةُ»، و﴿آلَمَ﴾ مِنَ السُّورِ الْآتِيَةِ: «يونس»، و«هود»، و«يوسف»، و«إبراهيم»، و«الحجر»، و﴿آلَمَ﴾ مِنَ «سورة الأعراف»، و﴿آلَمَ﴾ مِنَ «سورة الرعد».

والكَافُ مِنْ ﴿كَهَيَّعَ﴾ مِنْ «سورة مريم».

والمِيمُ مِنْ ﴿آلَمَ﴾ مِنَ السُّورِ الْآتِيَةِ: «البقرة»، و«آل عمران»، و«العنكبوت»، و«الرَّوم»، و«لقمان»، و«السَّجْدَةُ»، و﴿آلَمَ﴾ مِنَ «سورة الأعراف»، و﴿آلَمَ﴾ مِنَ «سورة الرعد»، و﴿طَسِّمَ﴾ مِنْ «سورة الشعراء»، و«سورة القصص»، و﴿جَمَّ﴾ مِنَ السُّورِ الْآتِيَةِ: «غافر»، و«فصلت»، و«الشورى»، و«الزَّخْرَف»، و«الدَّخَان»، و«الجاثية»، و«الأحقاف».

وَالنُّونُ مِنْ ﴿نَ﴾ مِنْ «سورة القلم».

(1) «تحفة الأطفال» (رقم البيت: 57).

والقاف من ﴿ق﴾ من «سورة ق»، و﴿عَسَى﴾ من «سورة الشورى». والصاد من و﴿الْمِصَّ﴾ من «سورة الأعراف»، و﴿ص﴾ من «سورة ص».

فهذه الحروف السبعة تسمى بـ«المد اللازم الحرفي»؛ فإن كان بعد حرف المد واللين حرف ساكن مدغم مشدد سمي بـ«المد اللازم الحرفي المثلث»، وإن كان بعده حرف ساكن غير مدغم سمي بـ«المد اللازم الحرفي المخفف». فهذا المد يسمى «المد اللازم الحرفي»؛ لوجود حرف المد واللين مع الساكن في حرف واحد، وبعضهم يسميه بـ«مد الهجاء اللازم»، وبـ«مد الهجاء الثابت»؛ لالتزام القراء مدّه في الوصل والوقف.

النوع الثاني: ما كان على ثلاثة أحرف، ووسطه حرف لين بعده ساكن؛ وذلك في (عين) في ﴿كَهَيْعَص﴾ من «سورة مريم»⁽¹⁾، و﴿عَسَى﴾ من «سورة الشورى»⁽²⁾، وفيها لقالون وورش وغيرهما وجهان: الطول والتوسط كما سيأتي ذكره عند الناظم في قوله: «وَعَنْهُمَا عَيْنٌ»، مع تقديم الطول للقراء العشرة.

وجمع بعضهم النوع الأول والثاني في قولهم: «سنقص علمك»، و«نقص عسلكم»، و«كَمْ عَسَلُ نَقَصَ»، قال الإمام سليمان الجمزوري:

وَاللَّازِمُ الْحَرْفِيُّ أَوَّلَ السُّورِ وَجُودُهُ وَفِي ثَمَانٍ انْخَصَرَ
يَجْمَعُهَا حُرُوفُ «كَمْ عَسَلُ نَقَصَ» وَ(عَيْنُ) ذُو وَجْهَيْنِ وَالطُّولُ أَخَصُ⁽³⁾

النوع الثالث: ما جاء على حرفين آخرهما حرف مدّ ولين وليس بعده ساكن؛ وقد جاء ذلك في خمسة أحرف، مجموعة في قولهم: «يطرحه»، و«حي

(1) الآية: 1.

(2) الآية: 1.

(3) «تحفة الأطفال» (رقم البيتين: 53-54).

طهر»، قال الإمام سليمان الجمزوري:

وَمَا سَوَى الْحَرْفِ الثَّلَاثِي لَا أَلِفٌ فَمَدُّهُ مَدًّا طَبِيعِيًّا أَلِفٌ
وَذَاكَ أَيْضًا فِي «فَوَاتِحِ السُّورِ» فِي لَفْظِ «حَيِّ طَاهِرٍ» قَدْ انْحَصَرَ⁽¹⁾

فالحاء من ﴿جَمَّ﴾ من السور الآتية: «غافر»، و«فصلت»، و«الشورى»،
و«الزخرف»، و«الدخان»، و«الجاثية»، و«الأحقاف».

والياء من ﴿يَسَّى﴾ من «سورة يس»، و﴿كَهَيْعَصَّ﴾ من «سورة مريم».
والطاء من ﴿طَهَّ﴾ من «سورة طه»، و﴿طَسَّمَ﴾ من «سورة الشعراء»،
و«سورة القصص»، و﴿طَسَّى﴾ من «سورة النمل».

والهاء من ﴿طَهَّ﴾ من «سورة طه»، و﴿كَهَيْعَصَّ﴾ من «سورة مريم».
والراء من ﴿آلَرَّ﴾ من السور الآتية: «يونس»، و«هود»، و«يوسف»،
و«إبراهيم»، و«الحجر»، و﴿آلَمِرَّ﴾ من «سورة الرعد».

فهذه الأحرف الخمسة في هذه المواضع تمدّ مدًّا طبيعيًّا بقدر ألف
لورش وقالون؛ لقول الإمام الشاطبي:

وَفِي نَحْوِ «طَه» الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ⁽²⁾

ويسمّي بعضهم هذا النوع بـ«مدّ الهجاء اللاّ لازم»؛ لاقتصار القراء
فيه على المدّ الطّبيعي⁽³⁾، ويسمّيه بعضهم بـ«المدّ الطّبيعي الحرفي»؛ لوجود
حرف المدّ الذي ليس بعده همز ولا سكون في حرف، وهو أحد قسمي «المدّ
الطّبيعي»، والثاني هو: «المدّ الطّبيعي الكلمي»⁽⁴⁾.

(1) «تحفة الأطفال» (رقم البيتين: 55-56).

(2) «حرز الأمان» (البيت رقم: 178).

(3) ينظر: «الإضاءة للضّباع» (ص 25).

(4) ينظر: «هداية القاري» (1/ 347).

النَّوعُ الرَّابِعُ: ما جاء على ثلاثة أحرف ووسطه متحرّك؛ وذلك في الألف فقط؛ مثل: ﴿الَّذِينَ﴾ من السُّورِ الْآتِيَةِ: «البقرة»، و«آل عمران»، و«العنكبوت»، و«الرّوم»، و«لقمان»، و«السّجدة»، و﴿الْمُحْصَنِينَ﴾ من «سورة الأعراف»، و﴿الْمُتَرَبِّينَ﴾ من «سورة الرّعد»، و﴿الْبَرِّ﴾ من السُّورِ الْآتِيَةِ: «يونس»، و«هود»، و«يوسف»، و«إبراهيم»، و«الحجر».

فالألف في هذه المواضع لا تمتدّ أصلاً؛ لعدم وجود حرف مدّ في وسطه؛ وفي هذا يقول الإمام الشاطبي:

..... وَمَا فِي أَلِفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ فَيُمُطَّلَا⁽¹⁾

وقول النّازم: «وَهَمْزٌ قَدْ أُلِفَ مِنْ بَعْدِهَا زَيْدٌ أَوْ السُّكُونُ» يؤذن بأنّ المدّ للسُّكُونِ كالمدّ للهمز؛ فمثلاً مقدار مدّ ورش في «المدّ المتصل» كمقداره في «المدّ اللازم»، وكذلك يقال لقالون وغيره فيهما، وهذا ما عليه العمل عند المغاربة⁽²⁾، وهو بخلاف ما ذهب إليه الإمام السّخاويّ من أنّ مقدار المدّ للسّاكن أقل من مقدار المدّ للهمز، سواء لورش أو قالون، أو غيرهما، وفي هذا قال الإمام السّخاويّ:

وَالْمَدُّ مِنْ قَبْلِ الْمُسَكَّنِ دُونَ مَا قَدْ مَدَّ لِلْهَمْزَاتِ بِاسْتِيقَانٍ⁽³⁾

ووجهُ زيادة المدّ في «المدّ اللازم»: أنّه لما كان السُّكُونُ المثلّث أو المخفّف ثابتاً في حالتي الوصل والوقف زيد في حروف المدّ واللين منعاً من التقاء السّاكن اللازم وحروف المدّ واللين السّاكنة، فكأنّ المدّ الزائد بدل من الحركة.

(1) «حزر الأمانى» (البيت رقم: 178).

(2) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 156، 313، 354).

(3) «عمدة المفيد وعمدة المجيد في معرفة التّجويد» (البيت رقم: 8).

ويضبط «المدّ اللازم» في المصحف واللوح بوضع علامة المدّ فوق حروف المدّ دليلاً على لزوم مدّه⁽¹⁾، سواء كان اللازم كلمياً أو حرفياً أو مثقلاً أو مخففاً، وسواء عند المغاربة أو المشاركة، وسواء في رواية ورش أو قالون، كلّ حسب رتبته ومقداره كما تقدّم.

قال الإمام الخراز:

مَطٌّ لَهُمْزٍ بَعْدَهَا تَأْخَرًا أَوْ سَاكِنٍ أَدْغِمَ أَوْ إِنَّ أَظْهَرَ⁽²⁾

والذي جرى عليه العمل أيضاً عند المغاربة في حروف التهجّي التي «فواتح السور» هو ضبطها⁽³⁾، قال الإمام الداني في «المحكم في علم نقط المصاحف»⁽⁴⁾: «وحروف التهجّي التي في «أوائل السور» المختلف في قراءتها لا بدّ من نقطتها، وكذلك الميم من ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾ في أول «آل عمران». وهذا بخلاف ما عليه المشاركة من عدم ضبطها.

[المدّ العارض للسكون]

وقوله: «وَمَعَ سُكُونِ الْوَقْفِ ذَا يَكُونُ وَإِنْ تَشَأْ فَاقْصُرْ وَوَسْطُهُ» بيان لحكم «المدّ العارض للسكون»؛ وهو: أن يأتي بعد حرف المدّ واللين حرف ساكن عارض جيء به من أجل الوقف، سواء كانت حروف المدّ واللين

(1) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان» لابن القاضي (ص 32). وهناك من ذهب إلى عدم ضبط حروف التهجّي التي في أوائل السور، قال الإمام ميمون الفخار في «الدرة الجلية في رسم وضبط المصاحف العثمانية» (رقم البيتين: 302-303) عن المذهبين السابقين مع ترجيح مذهب ضبطها:

وَفِي نُزُولِ الْمَطِّ فِي الْقَوَاتِحِ وَجَهَانِ خُذْ تَعْلِيلَهُ عَنْ شَارِحِ
بِعَدَمِ النُّزُولِ يُنْبِئُ الْخَطُّ وَاللَّفْظُ بِالنُّزُولِ وَهُوَ الْقِسْطُ

(2) «مورد الظمان» (رقم البيت: 460).

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان» لابن القاضي (ص 31).

(4) (ص 384).

ثابتة في الرَّسْم واللفظ أو محذوفة في الرَّسْم ثابتة في اللفظ، وسواء كانت حروف المدِّ واللين حقيقيّة أو مبدلة من الهمزة؛ مثل: ﴿الْفَسِطُونُ﴾⁽¹⁾، و﴿دَرَجَتٍ﴾⁽²⁾، و﴿إِلَادَتَيْنِ﴾⁽³⁾، و﴿الذَّيْبُ﴾⁽⁴⁾.

وسمّي بـ«المدّ العارض» لعروض سكونه في الوقف دون الوصل.

وقد أخبر الناظم أنّ نافعاً زاد في حروف المدِّ واللين إذا جاء بعدها «سكون الوقف»؛ أي: السّكون العارض لأجل الوقف، وكان في الأصل محرّكاً بالفتح أو الكسر أو الضّمّ، فحكمه الزّيادة في المدِّ إلى حدِّ الإشباع؛ وهو ما أشار إليه بقوله: «ذا يكون» وهو عطف على الإشباع في «المدّ اللازم». ثمّ قال: «وَإِنْ تَشَأْ فَاقْصُرْ وَوَسِّطُهُ»؛ أي: يجوز لك أيّها القارئ أيضاً في «المدّ العارض للسّكون»: القصّر والتّوسّط إضافة إلى الإشباع.

وفي نسخة من «البارع»: «وَإِنْ تَشَأْ وَسِّطْ وَلَا قَصْرَ»؛ أي: يجوز في «المدّ العارض للسّكون» وجهان: الطّول والتّوسّط فقط، ولا يجوز القصّر، وهذا على قول من أخذ بالتّوسّط والطّول فقط في «المدّ العارض للسّكون»، وقد أخذ به بعضهم، وفهم ذلك أيضاً من قول الإمام الشّاطبي: «وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا»⁽⁵⁾؛ إذ لم يذكر إلّا الوجهين؛ والمقصود بهما كما قال الشّراح: التّوسّط والطّول، ولعلّ هذا الرّأي كان يأخذ به الإمام ابن جُرّوم في أوّل أمره، ثمّ تراجع عنه فيما بعد بقوله: «وَمَعَ سُكُونِ الْوَقْفِ ذَا يَكُونُ وَإِنْ تَشَأْ فَاقْصُرْ وَوَسِّطُهُ» فأخذ بالأوجه الثلاثة. وكذلك ذكر الأوجه الثلاثة في كتابه الذي ألفه في أواخر حياته «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان» فقال: «وأما

(1) «سورة الجن» الآية: 14.

(2) «سورة البقرة» الآية: 251.

(3) «سورة المجادلة» الآية: 20.

(4) «سورة يوسف» الآية: 13.

(5) «حرز الأمان» (رقم البيت: 176).

السَّانِ فِي الْوَقْفِ دُونَ الْوَصْلِ وَأَصْلُهُ الْحَرَكَةُ فَهُوَ السَّكُونُ الَّذِي يُعْرَضُ
لِلْكَلِمِ الْمُتَحَرِّكَاتِ فِي الْوَقْفِ نَحْوُ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾، و﴿الْكِتَابُ﴾، و﴿يَقُولُ﴾،
و﴿خَبِيرٌ﴾، وَلِلْقَرَاءِ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ: الطَّبِيعِيّ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالْإِشْبَاعُ⁽¹⁾.
وَقَدْ اسْتَدْرَكَ الْإِمَامُ سَلِيمَانُ الْجَمْزُورِيُّ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ
السَّابِقُ فَقَالَ:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أَصْلًا وَزِدْ مَعَهُمَا قَصْرًا وَإِنْ لَمْ يُؤَصِّلَا⁽²⁾

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْإِمَامُ الدَّانِيّ فِي «التَّيْسِيرِ» لِحُكْمِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلْسَّكُونِ»
وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْأُثْمَةِ الشَّاطِبِيِّ وَابْنِ آجُرُومٍ وَابْنِ بَرِّي عَلَيْهِ.

فَتَلَخَّصَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلْسَّكُونِ» يَجُوزُ فِيهِ لِنَافِعٍ وَغَيْرِهِ
ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ سِوَاءِ عِنْدِ الْمَغَارِبَةِ أَوْ الْمَشَارِقَةِ؛ وَهِيَ: الْقَصْرُ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالطَّوْلُ.

وَقَالُوا وَوَرَشٌ مُتَّفِقَانِ فِي مَرْتَبَةِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلْسَّكُونِ» فَلَا تَفَاوُتَ
بَيْنَهُمَا فِيهِ؛ فَالْقَصْرُ بِقَدْرِ أَلْفٍ؛ أَي: حَرَكَتَيْنِ، وَالتَّوَسُّطُ بِقَدْرِ أَلْفَيْنِ؛ أَي:
أَرْبَعَ حَرَكَاتٍ، وَالطَّوْلُ بِقَدْرِ ثَلَاثَةِ أَلْفَاتٍ؛ أَي: سِتِّ حَرَكَاتٍ⁽³⁾، بِخِلَافِ
مَا تَقَدَّمَ فِي «الْمَدِّ الْمُتَّصِلِ» وَ«الْمَدِّ اللَّازِمِ» وَغَيْرَهُمَا؛ فَفِي ذَلِكَ تَفَاوُتٌ كَمَا
بَيَّنَّاهُ فِي مَحَلِّهِ.

وَتَرْتَّبَ أَوْجُهُ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلْسَّكُونِ» عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ هَكَذَا: الطَّوْلُ ثُمَّ
التَّوَسُّطُ ثُمَّ الْقَصْرُ، قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْفَاسِيّ:

(1) «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان» (2/ 566).

(2) «كنز المعاني» لسليمان الجمزوري (ص 234).

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 107)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن
شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2، 5) مخطوط، و«جمع المنافع»
للجائني (ص 5) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 157)،
و«الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 59).

فَإِنْ يَكُنْ بَابٌ «عَفْوٌ» قَدَّمُوا مَدًّا، فَتَوَسَّطًا فَقَصَّرًا فَاعْلَمُوا⁽¹⁾

وترتيبها عند المشاركة: القصر ثم التوسط ثم الطول⁽²⁾.

[أوجه «المدّ العارض للسكون» عند الوقف بالسكون أو بالإشمام أو بالروم]

والأوجه الثلاثة المذكورة في «المدّ العارض للسكون» من الطول والتوسط والقصر تجوز حين الوقف عليه بالسكون الخالص المجرد أو بالإشمام، أمّا حين الوقف بالروم فلا يجوز معه إلا القصر؛ لأنّ حكمه حكم الوصل، قال العلامة سليمان بن عبد الله الدّلجّي:

وَإِنْ رَوُّهُمْ يَأْتِي فَقَصِّرْ مُعَيَّنٌ وَإِنْ كَانَ بَعْضٌ لِلتَّوَسُّطِ قَدْ حَكَى⁽³⁾

فإذا كان الحرف الموقوف عليه مرفوعاً أو مضموماً بعد حروف المدّ واللين؛ مثل: ﴿الشُّكُورُ﴾⁽⁴⁾، و﴿تَسْتَعِينُ﴾⁽⁵⁾، و﴿يَجِبَالُ﴾⁽⁶⁾، فإنه يجوز فيه سبعة أوجه: القصر والتوسط والطول مع السكون الخالص، والقصر والتوسط والطول مع الإشمام، والقصر مع الروم فقط؛ لأنّ الروم مثل الوصل، وأصل المدّ العارض في حالة الوصل: حركتان، ولهذا كان الوقف بالروم كالوصل.

(1) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 30).

(2) ينظر: «قرة العين» للخليجيّ (ص 34)، و«هداية القاري» للمرصفيّ (1/ 306)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفيّ (ص 59).

(3) «العقد الفريد في متن التّجويد» (رقم البيت: 145).

(4) «سورة سبأ» الآية: 13.

(5) «سورة الفاتحة» الآية: 4.

(6) «سورة سبأ» الآية: 10.

وإذا كان الحرف الموقوف عليه مجروراً أو مكسوراً؛ مثل: ﴿الَّذِينَ﴾⁽¹⁾، و﴿الْفُجُورِ﴾⁽²⁾، و﴿الْعِمَادِ﴾⁽³⁾، فإنه يجوز فيه أربعة أوجه: القصر والتوسط والطول مع السكون الخالص، والقصر مع الروم فقط، ولا يجوز فيه الإشمام مطلقاً.

وإذا كان الحرف الموقوف عليه منصوباً أو مفتوحاً؛ مثل: ﴿طَالُوتَ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْفَسَادَ﴾⁽⁵⁾، و﴿الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾، و﴿تَسْتَفِيدُونَ﴾⁽⁷⁾، فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه فقط: القصر والتوسط والطول مع السكون الخالص، ولا يجوز فيه الروم والإشمام⁽⁸⁾.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة في «المدّ العارض للسكون» هو: الطول مع السكون الخالص⁽⁹⁾؛ لقول الناظم: «ذا يكون»؛ أي: الطول، وفيه إشارة إلى تقديمه على الوجهين الآخرين، وخصوصاً أنه لما ذكر الوجهين الآخرين قال عنهما: «وإن تشأ».

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 3.

(2) «سورة فاطر» الآية: 22.

(3) «سورة الفجر» الآية: 7.

(4) «سورة البقرة» الآية: 245.

(5) «سورة الفجر» الآية: 12.

(6) «سورة الفاتحة» الآية: 1.

(7) «سورة سبأ» الآية: 30.

(8) ينظر: «الأجوبة المحققة» للقيسي (ص 2) نسخة مخطوطة بمكتبتي الخاصة، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (2/ 164)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 39-40)، و«تحفة الألباب» للحسن بن محمد بوزيد الخمسي (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«قرة العين» للخليجي (ص 34)، و«إرشاد» للضباع (ص 114)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 47)، و«الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 60).

(9) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 107)، و«تحفة الألباب» للحسن بن محمد بوزيد الخمسي (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 157).

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الطَّوْلِ كَذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ بَرِّي:

وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِلسُّكُونِ الْوَقْفُ وَالْمَدُّ أَرَى⁽¹⁾

وقال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني:

وَمَدٌّ وَقَصْرٌ وَالتَّوَسُّطُ قَدْ أَتَى لَهُمْ فِي سُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدِّ فَضْلًا⁽²⁾

وقال العلامة أحمد بن الطالب محمودًا بن أَعَمَرَ الْإِدْوَعِشِيِّ: ⁽³⁾

وَشَهَّرُوا الْمَدَّ بِبَابِ «يَنْهَفُونَ» وَقَفْنَا.....⁽³⁾

والمقدم عند المشاركة في «المَدَّ العارض للسكون» هو: القصر مع

السكون الخالص⁽⁴⁾. وبعضهم يقدمون فيه: التوسط مع السكون الخالص⁽⁵⁾.

قال العلامة سليمان بن عبد الله الدلجبي:

وَإِمَّا سُكُونٌ عَارِضٌ بَعْدَ مَدَّةٍ فَمَدٌّ وَقَصْرٌ وَالتَّوَسُّطُ مُجْتَبَى⁽⁶⁾

وعندما نقف على الكلمة المرفوعة أو المضمومة فإننا نبدأ بالسكون

المحض، ثم الروم، ثم الإشمام، قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَقَدَّمَنَّ فِي الْجَمِيعِ الْإِسْكَانَ فَالرَّوْمَ فَالْإِشْمَامَ فَاحْوِ التَّيَّانُ⁽⁷⁾

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 74).

(2) «تقريب المنافع في الطرق العشرة لنافع» (رقم الأبيات: 97) مخطوط.

(3) «الأخذ للقرءاء السبعة» (رقم البيت: 44).

(4) ينظر: «قرة العين» للخليجي (ص 34)، و«هداية القاري» للمرصفي (1/ 306)، و«الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 59).

(5) ينظر: «النجوم الطوالع» للمارغني (ص 90).

(6) «العقد الفريد في متن التجويد» (رقم البيت: 144).

(7) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 30).

«بعض مستثنيات المدّ العارض للسكون»

يستثنى من «المدّ العارض للسكون» عدّة أصول وألفاظ، وبيانها في الآتي:

الاستثناء الأول: كلّ كلمة آخرها تاء أبدلت في الوقف هاء وكان قبلها ألف؛ مثل: ﴿الصَّلَاةُ﴾⁽¹⁾، و﴿الزَّكَاةُ﴾⁽²⁾، و﴿تُفِيَةٌ﴾⁽³⁾، و﴿مُزْجِيَةٌ﴾⁽⁴⁾، فيوقف على مثل ذلك لقالون وورش بالمدّ الطويل فقط دون تفاوت بينهما في المراتب⁽⁵⁾؛ للزوم السكون لهاء التأنيث في حالة الوقف، ولا يجوز لهما في ذلك: قصر ولا توسّط⁽⁶⁾.

الاستثناء الثاني: كلمة ﴿الِجْ﴾⁽⁷⁾ في مواضعها الأربعة؛ فإنّه لا يجوز الوقف عليها لورش إلّا بالياء الساكنة مع الطّول؛ وذلك للزوم السكون في الياء عند الوقف عليها⁽⁸⁾، وأمّا قالون فيقرؤها بتحقيق الهمزة وصلًا ووقفًا ويكون عنده من قبيل «المدّ المتصل»⁽⁹⁾.

(1) «سورة النساء» الآية: 102.

(2) «سورة البقرة» الآية: 109.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 28.

(4) «سورة يوسف» الآية: 88.

(5) ينظر: «جمع المنافع» للجائني (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 154-156)، و«النجوم الطوالع» للمارغني (ص 90-92).

(6) «وهناك مذهب يجوز الوقف على هذه الكلمات وأمثالها بالأوجه الثلاثة قياسًا على «المدّ العارض للسكون»، لكنّ المذهب الأوّل المذكور أعلاه هو الرّاجح. وعلى كلا المذهبين لا يجوز الوقف على هذه الكلمات بالزّوم ولا بالإشمام؛ لأنّها هاء تأنّيث. ينظر: «هداية القاري» للمرصفي (1/ 320).

(7) «سورة الأحزاب» الآية: 4.

(8) ينظر: «جمع المنافع» للجائني (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 154-155)، و«غيث النّفع» للصفّاقي (ص 473)، و«النجوم الطوالع» للمارغني (ص 90-91).

(9) فعند المغاربة يمدّ لقالون بمقدار ألف ونصف، وعند المشارقة بمقدار ألفين.

قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار في تعليل وجوب المدّ فقط في الاستثناءين السابقين:

كَذَاكَ إِنْ أَبْدَلْتَ حَرْفًا مُسْكِنًا مِنْ آخِرٍ أَشْبَعُهُ لَا غَيْرُ افْطُنَا
كَالْهَاءِ فِي ﴿الْصَّلَاةِ﴾ مِنْ تَاءٍ أَتَتْ وَالْيَاءِ فِي ﴿الْحِ﴾ مِنْ هَمْزٍ بَدَتْ
سَكْنُهُمَا الْمَذْكُورُ سَكْنُ أَصْلٍ إِذْ لَمْ تَرَ حَرْفِيهِ حَالَ الْوَصْلِ⁽¹⁾

الاستثناء الثالث: الكلمة الموقوفة عليها بالهمز؛ مثل: ﴿السَّبَّحَاءُ﴾⁽²⁾؛ فقد اجتمع في هذا المثال وغيره نوعان من المدود في حرف المدّ الواحد؛ وهما: «المدّ المتّصل» و«المدّ العارض للسكون»؛ فوجب علينا العمل بقاعدة «أقوى المدود»، فنَبَقِيَ «المدّ المتّصل» القويّ، ونُلْغِيَ «المدّ العارض للسكون» الضّعيف، ونقف حينئذٍ لورش وقالون بالمدّ فقط مثل ما نقرأ به في الوصل، سواء عند المغاربة أو المشارقة، ولا يجوز لهما فيه التوسّط ولا القصر، إلّا أنّ المشارقة يضيفون لقالون وجه التوسّط⁽³⁾.

فإذا وقفت لورش على مذهب المشارقة في مثل: ﴿السَّبَّحَاءُ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْأَسْمَاءُ﴾⁽⁵⁾، و﴿أُولِيَاءُ﴾⁽⁶⁾؛ فإنّه يجب الوقف بالطول فقط بقدر ثلاث ألفات، وعليه يجوز له في الهمز المرفوع والمضموم ثلاثة أوجه؛ وهي: الطول مع السكون ومع الروم ومع الإشمام. ويجوز له في الهمز المجرور

(1) ينظر: «تحفة المنافع» لأبي وكيل ميمون الفخار (اللوحة: 16) مخطوط.

(2) «سورة البقرة» الآية: 12.

(3) ينظر: «النشر» لابن الجزريّ (1/ 361-362، 2/ 127)، و«تحفة المنافع» لميمون الفخار (اللوحة: 16) مخطوط، و«جمع المنافع» للجائنيّ (ص 6) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«فتح المعطي» للمتولّيّ (ص 17)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 135).

(4) «سورة البقرة» الآية: 12.

(5) «سورة النساء» الآية: 152.

(6) «سورة المائدة» الآية: 53.

والمكسور وجهان؛ وهما: الطّول مع السّكون ومع الرّوم. ويجوز له في الهمز المنصوب والمفتوح وجه واحد؛ وهو: الطّول مع السّكون فقط.

وإذا وقفت لقالون وغالب القراء على مذهب المشاركة فيجوز لهم في الهمز المرفوع والمضموم منه خمسة أوجه؛ وهي: التّوسّط بقدر ألفين مع السّكون ومع الرّوم ومع الإشمام، والطّول بقدر ثلاث ألفات مع السّكون ومع الإشمام فقط دون الرّوم؛ إذ لا يجوز إلّا مع ما جاز في الوصل وليس لهم طول في الوصل. ويجوز لهم في الهمز المجرور والمكسور منه ثلاثة أوجه؛ وهي: التّوسّط مع السّكون ومع الرّوم، والطّول مع السّكون. ويجوز لهم في الهمز المنصوب والمفتوح منه وجهان؛ وهما: التّوسّط مع السّكون، والطّول مع السّكون⁽¹⁾.

قال الإمام ابن الجزريّ عن مقدار «المدّ المتّصل» الموقوف عليه على مذهب المشاركة: «إذا وقفت على نحو ﴿يَشَاءُ﴾، و﴿تَهَيَّءُ﴾، و﴿الشَّوْءُ﴾ بالسّكون لا يجوز فيه القصر على أحد وإن كان ساكنًا للوقف، وكذا لا يجوز التّوسّط وفقًا لمن مذهبه الإشباع وصلًا؛ بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وفقًا لمن مذهبه التّوسّط وصلًا إعمالًا للسّبب الأصليّ دون السّبب...»⁽²⁾.

وأما المغاربة فيقفون لورش بالمدّ بقدر ثلاث ألفات، ولقالون بالمدّ كذلك بقدر ألف ونصف، سواء كان الوقف بالسّكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح، أو بالرّوم في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، أو بالإشمام في المرفوع والمضموم.

قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار عن مقدار «المدّ المتّصل» الموقوف عليه على مذهب المغاربة:

(1) ينظر: «إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 114)، و«تقريب النّفع» له (ص 114)، و«الطّريق المأمون» للمرصفيّ (ص 53، 62).

(2) في «النّشر في القراءات العشر» (1/ 361).

وَالْهَمْزُ إِنْ أَسْكَنْتَ وَاقِفًا فَلَا تَوْسُطًا لَا قَصْرَ وَاقِفًا مُسَجَّلًا
 إِذْ أَنْتَ بَيْنَ طَالِبَيْنِ الْمَدِّ لِسُكْنِهِ لِمَنْ بِهِ يَعْتَدُّ
 وَإِنْ يَكُنْ بِالسُّكْنِ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ فَالْمَدُّ لِلْهَمْزِ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
 فِي كُلِّ حَالٍ مُسَكِّنًا أَوْ رَائِمًا أَوْ ذَا اتِّصَالٍ أَوْ مُشِمًّا دَائِمًا...⁽¹⁾

الاستثناء الرابع: الكلمة الموقوف عليها بالحرف المشدّد؛ نحو: ﴿صَوَافٍ﴾⁽²⁾؛ فقد اجتمع في هذا المثال وشبهه نوعان من المدود في حرف المدّ الواحد، وهما: «المدّ اللازم» و«المدّ العارض للسكون»، فيجب العمل فيه بقاعدة «أقوى المدود»، فنعمل بـ«المدّ اللازم» القوي، ونلغي «المدّ العارض للسكون» الضعيف، ونقف حينئذٍ لورش وقالون بالمدّ فقط، باتّفاق المغاربة والمشاركة على مرتبتهما فيه في حالة الوصل، ولا يجوز فيه القصر ولا التّوسّط لورش ولا لقالون⁽³⁾.

فإذا وقفت لورش وقالون على مذهب المشاركة في مثل: ﴿جَانِّ﴾⁽⁴⁾، ﴿مُضَارِّ﴾⁽⁵⁾، ﴿صَوَافٍ﴾⁽⁶⁾ فإنه يوقف عليها بالطّول فقط، بقدر ثلاث ألفات لهما كالوصل، وعليه يجوز لهما في المرفوع والمضموم ثلاثة أوجه؛ وهي: الطّول مع السّكون ومع الرّوم ومع الإشمام. ويجوز لهما في المجرور والمكسور وجهان؛ وهما: الطّول مع السّكون ومع الرّوم. ويجوز لهما في

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 16) مخطوط.

(2) «سورة الحجّ» الآية: 34.

(3) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 361-362، 2/ 127)، و«تحفة المنافع» لميمون الفخار (اللوحة: 16) مخطوط، و«جمع المنافع» للجائدي (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة، وفتح المعطي للمتولّي (ص 17)، و«الإضاءة» لعليّ الصّبّاع (ص 135)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 85).

(4) «سورة الرّحمن» الآية: 38.

(5) «سورة النّساء» الآية: 12.

(6) «سورة الحجّ» الآية: 34.

المنصوب والمفتوح وجه واحد؛ وهو: الطول مع السكون فقط، قال العلامة إبراهيم السمنودي:

سَكَّنَهُ إِنْ تَقِفَ وَأَشْمِمَ رَافِعَا وَرُزْمُهُ مَعَ جَرِّ بِمَدِّ مُشْبِعَا⁽¹⁾

وقال الإمام ابن الجزري عن مقدار «المد اللازم» الموقوف عليه على مذهب المشاركة: «إذا وقف على المشدّد المتطّرف وكان قبله أحد حروف المدّ، أو اللين نحو: ﴿الذَّوَابِّ﴾، و﴿صَوَافٍ﴾، ﴿وَاللَّذَانِ﴾، ونحو: ﴿تَبْشِرُونَ﴾، و﴿الَّذِينَ﴾، و﴿هَاتِي﴾ وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وقفًا لذلك»⁽²⁾.

وأما المغاربة فيقفون عليه لورش وقالون بما يقرؤون به في الوصل كذلك؛ فيقفون لورش بالمدّ بقدر ثلاث ألفات، ولقالون بالمدّ كذلك بقدر ألف ونصف، سواء كان الوقف بالسكون في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح، أو بالروم في المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور، أو بالإشمام في المرفوع والمضموم⁽³⁾.

قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار عن مقدار «المد اللازم» الموقوف عليه على مذهب المغاربة: ⁽⁴⁾

وَالْوَقْفُ أَيْضًا فِي الْمَشْدَدِ اقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى الْإِشْبَاعِ فَرْدًا وَاعْتَدَرَ⁽⁴⁾

والمراد بالإشباع في قول الإمام أبي وكيل: المدّ بمقدار مرتبتهما في «المد اللازم»، قال العلامة محمد بن عليّ اللجائي في توضيح ذلك: «إن كان

(1) «لآلئ البيان» (رقم البيت: 111).

(2) في «النشر في القراءات العشر» (2/ 127).

(3) ينظر: «جمع المنافع» للّجائي (ص 6) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 16) مخطوط.

الهمز بعد حروف المدّ؛ كـ ﴿السَّمَاءِ﴾، و﴿شَاءَ﴾، والشّدّ؛ كـ ﴿الدَّوَابِّ﴾
فليس في الوقف إلاّ الإشباع كالوصل، والمدّ بالمراتب؛ لأنّ المدّ للهمز
وللشّدّ لا لسكون الوقف»⁽¹⁾.

والتزام المغاربة والمشاركة في «المدّ العارض للسكون» إذا كان مهموزاً
أو مشدّداً بالمدّ فقط دون القصر والتّوسّط هو عمل بقاعدة «أقوى المدود»
التي يجب العمل بها في جميع أنواع المدود.

[قاعدة «أقوى المدود»]

ومضمون قاعدة «أقوى المدود»: أنّ حرفَ المدّ واللين أو حرف
لين فقط إذا اجتمع مع سببَيْنِ قويّ وضعيف؛ فإنّنا نعمل بالقويّ، ونلغي
الضعيف⁽²⁾؛ وهي على هذا التّرتيب من القوّة إلى الضّعف: «المدّ اللازم»،
ثمّ «المدّ المتّصل»، ثمّ «المدّ العارض للسكون»، ثمّ «المدّ المنفصل»، ثمّ
«مدّ البدل»، ثمّ «مدّ اللين»، وفي هذا أنشدنا شيخنا العلامة مصطفى البحيّويّ
حفظه الله، قال: أنشدنا العلامة الشيخ إبراهيم السّمّوديّ رحمه الله لنفسه:

أَقْوَى الْمُدُودِ لِأَزْمٍ فَمَا اتَّصَلَ فَعَارِضٌ فَذُو انْفِصَالٍ فَبَدَلٌ
وَسَبَبَا مَدٍّ إِذَا مَا وُجِدَا فَإِنَّ أَقْوَى السَّبَبَيْنِ انْفَرَدَا⁽³⁾

ومن الأمثلة على ذلك:

إذا اجتمع «المدّ اللازم» مع «مدّ البدل»؛ مثل: ﴿ءَامِينَ﴾⁽⁴⁾؛ فإنّنا نعمل
بـ«المدّ اللازم» القويّ، ونلغي «مدّ البدل» الضّعيف.

(1) «جمع المنافع» (ص 6) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(2) ينظر: «فرائد المعاني» لابن آجروم (2/ 579-581)، و«النّشر» لابن الجزريّ (1/ 361-362)،
و«تقريب النّفع» للضّباع (ص 47)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفيّ (ص 87).

(3) «تلخيص لآلئ البيان» (رقم البيتين: 74-75).

(4) «سورة المائدة» الآية: 3.

وإذا اجتمع «المدّ اللازم» مع «المدّ العارض للسكون»؛ مثل: ﴿جَآءَ﴾⁽¹⁾ قدّم «المدّ اللازم» القويّ، وألغى «المدّ العارض للسكون» الضّعيف.

وإذا اجتمع «المدّ المتّصل» مع «مدّ البدل»؛ مثل: ﴿بُرْءَاؤُا﴾⁽²⁾؛ فالمقدّم هو «المدّ المتّصل» القويّ، ويلغى «مدّ البدل» الضّعيف، فكلمة ﴿بُرْءَاؤُا﴾ في حالة الوصل اجتمع فيها سببان: «مدّ البدل»، و«المدّ المتّصل»؛ فنعمل بـ«المدّ المتّصل» ونلغي «مدّ البدل». وفي حالة الوقف عليها يجتمع فيها ثلاثة أسباب: «مدّ البدل»، و«المدّ المتّصل»، و«المدّ العارض للسكون»؛ وعملاً بالقاعدة المذكورة فإننا نعمل بـ«المدّ المتّصل» القويّ، ونلغي «مدّ البدل» و«المدّ العارض للسكون» الضّعيفين.

وإذا اجتمع «المدّ المتّصل» مع «المدّ العارض للسكون»؛ مثل: ﴿السَّمَآءُ﴾⁽³⁾؛ فالمقدّم هو «المدّ المتّصل» القويّ، ويلغى «المدّ العارض للسكون» الضّعيف.

وإذا اجتمع «المدّ المنفصل» مع «مدّ البدل»؛ مثل: ﴿رَبِّآ أَيْدِيَهُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿وَجَآءَ آبَاهُمْ﴾⁽⁵⁾ في حالة الوصل؛ فالمعمول به «المدّ المنفصل» القويّ، والملغى هو «مدّ البدل» الضّعيف. إلّا إن وقفنا على ﴿رَبِّآ﴾ و﴿وَجَآءَ﴾ فإنه حينئذ يكون من قبيل «مدّ البدل» لزوال سبب «المدّ المنفصل»، وعليه يجوز لورش في الوقف: التّوسّط والطّول والقصر على ترتيب المغاربة مع جريان العمل على التّوسّط، والقصر والتّوسّط والطّول على ترتيب المشاركة مع

(1) «سورة الرّحمن» الآية: 38.

(2) «سورة الممتحنة» الآية: 4.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 5.

(4) «سورة هود» الآية: 69.

(5) «سورة يوسف» الآية: 16.

تقديم القصر، وقالون ليس له في الوقف عليه إلا القصر، قال الإمام أحمد بن أحمد الطَّبَّي:

وَفِي ﴿رَعَا﴾ قَبْلَ سُكُونِ إِنْ تَقِفْ عَلَيْهِ لِأَزْرَقِ تَثْلِيثٌ عُرِفَ
وَهَكَذَا فِي «يُوسُفٍ» ﴿ءَابَآءِي﴾ أَيْضًا ﴿قَلَّمَ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي﴾
كَذَا ﴿تَرَاءَا﴾ نَظَرًا لِأَصْلِ مِثْلُ ﴿دُعَاءِ رَبَّنَا﴾ فِي الْوَصْلِ
وَإِنْ عَلَى ﴿جَاءَوْ﴾ وَقَفْتَ قَبْلًا ﴿أَبَاهُمْ﴾ ثَلَاثٌ، وَمُدَّ وَصَلًا⁽¹⁾

وإذا اجتمع «مدّ البدل» مع «المدّ العارض للسكون» في كلمة واحدة؛ مثل: ﴿مَقَابٍ﴾⁽²⁾، و﴿زُؤُسٍ﴾⁽³⁾، و﴿مُتَكِّسِينَ﴾⁽⁴⁾ في حال الوقف عليها؛ فإننا نقف لورش عليها بثلاثة أوجه بالتدلي: الطول، ثم التوسط، ثم القصر، سواء عند المغاربة⁽⁵⁾ أو المشارقة، قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَكَمْ ﴿الْمَقَابِ﴾ اْمْدُدْ وَوَسِّطْ وَاْقْصُرَا وَقِفَا وَلَمْ يَنْقُصْ عَلَى مَا صُدِّرَا⁽⁶⁾

وهذه الأوجه الثلاثة المتدلّية كلّها مبنية على الوجه الذي يقرأ به في «مدّ البدل» غير الموقوف عليه كما سيأتينا تحريره في تحريرات «مدّ البدل» لورش، مع جريان العمل على الوقف بالطول سواء عند المغاربة أو المشارقة. وقالون لا فرق عنده بين «المدّ العارض للسكون المهموز» و«المدّ العارض للسكون غير المهموز»، فيجوز له الوقف عليه بالأوجه الثلاثة كما سيأتي تفصيله كذلك.

(1) «التنوير في ما زاد للسبعة الأئمة البدور على ما في الحرز والتيسير» (رقم البيت: 50-53).

(2) «سورة الرعد» الآية: 30.

(3) «سورة البقرة» الآية: 278.

(4) «سورة الرحمن» الآية: 75.

(5) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 5) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 156، 345).

(6) «سفينة القراء في مجمل القصيدة الغراء» (رقم البيت: 113).

وكلّ ما تقدّم تقريره كان الحكم فيما اجتمع فيه سببان مع حرف مدّ ولين، أمّا إذا كان هناك سبب واحد بين حرفي مدّ ولين؛ مثل: ﴿يَجَاءُ أَذَانَهُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿جَاءُوهَا﴾⁽²⁾؛ فإنّنا نعطي لكل واحد منهما حقّه من المدّ، ففي كلّ واحد من المثالين السابقين اجتمع عندنا مدّان؛ أمّا المثال الأوّل فقد اجتمع فيه «المدّ المنفصل-صل» وبعده مباشرة «مدّ البدل»، وأمّا المثال الثاني فقد اجتمع فيه «المدّ المتّصل» وبعده مباشرة «مدّ البدل»، فنمّد كلّ واحد من المدود على قدرها عند ورش وقالون كما تقدّم في «المتّصل»، وكما سيأتينا بيانه في «المدّ المنفصل»، و«مدّ البدل».

تنبيه:

إذا تعدّدت المدود من نوع واحد فلا بدّ من تسوية المدود وعدم الزيادة في بعضها والنقص في الأخرى، فإذا قرأت آية فيها «مدّ البدل» بالتوسّط فإنّه ينبغي أن تقرأ جميع ما ورد منه بالتوسّط، وإذا قرأت آية فيها «المدّ العارض للسكون» بالطول فينبغي أن تأخذ في باقي هذا النوع بالطول كذلك، وهكذا مع باقي المدود الأخرى؛ لأنّ رواة التوسّط في «مدّ البدل» مثلاً ليسوا هم رواة القصر فيه، ورواة التوسّط في «المدّ العارض للسكون» ليسوا هم رواة الطول فيه، فينبغي للقارئ الالتزام بوجه واحد في المدود والتسوية بينها حتّى لا يخلط بين الأوجه، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي عن هذه القاعدة الذهبيّة:

وَسَوْفِي الْمُدُودِ حِينَ تَتَّحِدُ نَوْعًا وَفِي عَارِضٍ فَلْتَسْتَجِدْ

(1) «سورة نوح» الآية: 7.

(2) «سورة فصلت» الآية: 4.

ونظم لنا شيخنا هذه القاعدة أيضًا في مجلس آخر فقال:

وَسَوْ فِي الْمُدُودِ إِن تَعَدَّدَتْ مَعَ اتِّحَادِ نَوْعِهَا مَتَى بَدَتْ

وإلى مثل هذه القاعدة أشار الإمام ابن الجزري بقوله:

وَالْلَفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ⁽¹⁾

[«مدّ البدل» ومستثنياته]

قال الناظم رحمه الله:

..... وَمَا قُدِّمَ فِيهِ الْهَمْزُ مُدًّا كَيْفَمَا

30 كَذَا لَوْرَشٍ. وَأَقْصَرْنَ ﴿ءَالَسَ﴾

31 وَصَلًا، وَ﴿سَرَّاءِيلَ﴾، ﴿عَادَا الْأُولَى﴾

كَيْفَ ﴿يُؤَاخِذُ﴾، وَقَسَ ﴿مَسْغُولَا﴾

وَنَحَوَ ﴿خِطْأَ﴾، أَوْ لِهَمْزٍ كَانَا

تحدّث الناظم في هذه الآيات عن حكم «مدّ البدل» ومستثنياته، و«مدّ البدل» هو: أن يأتي قبل حرف المدّ واللين همز متّصل به. وسمّي بـ«مدّ البدل» لأنّ حرف المدّ واللين فيه يكون مبدلاً من همزة، فمثلاً: ﴿ءَامَسَ﴾⁽²⁾، و﴿وُتُوا﴾⁽³⁾، و﴿إِيْمَنَّا﴾⁽⁴⁾؛ أصلها: أَأْمَنَ، وَأُوتُوا، وَإِيْمَانًا، بهمزتين متحرّكة فساكنة، والقاعدة تقول: إذا اجتمع همزتان متحرّكة فساكنة فأبدلِ الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها.

فقوله: «وَمَا قُدِّمَ فِيهِ الْهَمْزُ مُدًّا كَيْفَمَا كَذَا لَوْرَشٍ» بيان لحكمه؛ فأفاد أنّه إذا جاء الهمز قبل أحد حروف المدّ واللين الثلاثة فمُدّه لورش مثلكم مددت

(1) «المقدّمة الجزريّة» (رقم البيت: 31).

(2) «سورة البقرة» الآية: 12.

(3) «سورة النساء» الآية: 46.

(4) «سورة التّوبة» الآية: 125.

«المدّ العارض للسكون» وكيفما أردت من قصر، وتوسط، وطول، سواء كان حرف المدّ ألفاً؛ مثل: ﴿ءَالْفِي﴾⁽¹⁾، أو ياءً؛ نحو: ﴿إِيْمَنَّا﴾⁽²⁾، أو واوًا؛ مثل: ﴿وَوُتُوا﴾⁽³⁾، وسواء أكان الهمز محققاً كما تقدّمت أمثلته، أم مسهلاً؛ مثل: ﴿ءَامَنْتُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿ءَالِهَتُنَا﴾⁽⁵⁾ في قراءة نافع، أم مبدلاً؛ مثل: ﴿هَتُولَاءِ إِلَهَةٍ﴾⁽⁶⁾ في قراءة نافع، أم منقولاً؛ مثل: ﴿الْآخِرَةَ﴾⁽⁷⁾، و﴿بِالْإِيْمَانِ﴾⁽⁸⁾، و﴿الْأُولَى﴾⁽⁹⁾ في رواية ورش، وسواء كان ذلك في حالة وصل «مدّ البدل» وحالة وقفه كالأمثلة المتقدّمة، أو في حالة الوقف عليه فقط؛ نحو: ﴿قُلْ لِّسْتَهْزِئُوا﴾⁽¹⁰⁾، و﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾⁽¹¹⁾، وكلاهما يقف عليهما الإمام الهبطيّ رحمه الله، وسواء كان حرف المدّ ثابتاً في حالتي الوصل والوقف؛ مثل: ﴿وَوَاتُوا﴾⁽¹²⁾، و﴿إِيْمَنَّا﴾⁽¹³⁾، و﴿بَدَءُكُمْ﴾⁽¹⁴⁾، أو ثابتاً في حالة الوقف فقط؛ نحو: ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَيْنِ﴾⁽¹⁵⁾، و﴿رَأَا الَّذِينَ

(1) «سورة آل عمران» الآية: 124.

(2) «سورة التّوبة» الآية: 125.

(3) «سورة النساء» الآية: 46.

(4) في «سورة الاعراف» الآية: 122، وفي «سورة طه» الآية: 70، وفي «سورة الشعراء» الآية: 48.

(5) في «سورة الزخرف» الآية: 58.

(6) في «سورة الأنبياء» الآية: 99.

(7) «سورة الزمر» الآية: 10.

(8) «سورة المائدة» الآية: 6.

(9) «سورة الضحى» الآية: 4.

(10) «سورة التّوبة» الآية: 64.

(11) «سورة النّجم» الآية: 11.

(12) «سورة التّوبة» الآية: 5.

(13) «سورة الفتح» الآية: 4.

(14) «سورة التّوبة» الآية: 13.

(15) «سورة الشعراء» الآية: 61.

أَشْرَكُوا⁽¹⁾، وَتَبَوَّءُوا الدَّارَ⁽²⁾، وَدُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا⁽³⁾، وسواء كان حرف المد ثابتاً رسماً؛ مثل: ﴿ءَايَةٌ﴾⁽⁴⁾، ﴿لَا يَلْفُ﴾⁽⁵⁾، ﴿جَاءُوهَا﴾⁽⁶⁾، أو محذوفاً في سواد المصحف؛ نحو: ﴿جَاءَنَا﴾⁽⁷⁾، وَسَوْءَاتِهِمَا⁽⁸⁾، وَالْمَوْءِدَّةُ⁽⁹⁾، وَالنَّبِيِّينَ⁽¹⁰⁾، وَدُعَاءِءِ⁽¹¹⁾ في حال وصل الكلمة الأخيرة، وسواء أكان «مدّ البدل» حقيقياً؛ نحو: ﴿ءَامَنُوا﴾⁽¹²⁾، وَ﴿إِيْمَنَّا﴾⁽¹³⁾، وَ﴿وَوْتُوا﴾⁽¹⁴⁾، أم شبيهاً بـ«مدّ البدل»؛ مثل: ﴿تَبَوَّءَا﴾⁽¹⁵⁾، وَ﴿وَنَبَأُ﴾⁽¹⁶⁾، وَ﴿جَاءَنَا﴾⁽¹⁷⁾، وَ﴿وَجَاءُوا﴾⁽¹⁸⁾، وَ﴿قَبَّأُوا﴾⁽¹⁹⁾، وَ﴿مُتَكِّسِينَ﴾⁽²⁰⁾، فالحقيقي ما أبدلت فيه الهمزة الثانية الساكنة من جنس الهمزة الأولى المتحركة، وشبهه «مدّ

(1) «سورة النحل» الآية: 86.

(2) «سورة الحشر» الآية: 9.

(3) «سورة نوح» الآية: 6.

(4) «سورة سبأ» الآية: 15.

(5) «سورة قريش» الآية: 1.

(6) «سورة الزمر» الآية: 68.

(7) «سورة الزخرف» الآية: 37.

(8) في عدد من مواضع القرآن الكريم: في «سورة الأعراف» الآية: 19، و21، و25، و27، و«سورة طه» الآية: 118.

(9) «سورة التكاوير» الآية: 8.

(10) «سورة البقرة» الآية: 60.

(11) «سورة إبراهيم» الآية: 42.

(12) «سورة الشورى» الآية: 20.

(13) «سورة التوبة» الآية: 125.

(14) «سورة النساء» الآية: 46.

(15) «سورة يونس» الآية: 87.

(16) «سورة فصلت» الآية: 50.

(17) «سورة الزخرف» الآية: 37.

(18) «سورة يوسف» الآية: 18.

(19) «سورة البقرة» الآية: 89.

(20) «سورة الرحمن» الآية: 75.

البدل» ما ليس كذلك؛ بل جاء فيه حرف المدّ بعد الهمزة مباشرة دون إبدال من الهمزة؛ فهو تابع له ويأخذ حكمه.

ويسوّى بين جميع أنواع «مدّ البدل» المتقدم؛ سواء كان البدل حقيقياً أو شبيهاً بالبدل، وسواء كان موصولاً أو موقوفاً عليه، وسواء كانت الهمزة محققة أو مسهلة أو مبدلة أو منقولة؛ فيسوّى بين الجميع في القصر والتوسط والطول في حال اجتماعها.

وإلى هذه الأوجه الثلاثة في «مدّ البدل» أشار الإمام الشاطبي بقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ قَصَصُ وَقَدْ يُرَوَّى لِرِوَشٍ مُطَوَّلًا
وَوَسَطُهُ قَوْمٌ كَ﴿ءَامَنَ﴾ هَؤُلَاءِ ءِـالِهَةٍ ﴿ءَاتَى﴾ ﴿لِلْأَيْمَنِ﴾ مَثَلًا⁽¹⁾

وترتيبها عند المغاربة حين جمعهم العشر النافعية: التوسط، ثم الطول، ثم القصر⁽²⁾، قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرِ التَّوْسِيطَ عَنْ وَرَشٍ بِيَابِ ﴿ءَامَنَ﴾ فَلَا شِبَاعَ فَالْقَصْرَ اللَّبَابِ⁽³⁾

وترتيبها عند المشاركة في الجمع: القصر، ثم التوسط، ثم الطول⁽⁴⁾.

وجرى العمل عند المغاربة في «مدّ البدل» على التوسط فقط، واقتصروا عليه؛ لاقتصار الإمام الداني عليه حين قال: «واذا أتت الهمزة قبل حرف المدّ؛ سواء كانت محققة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت؛ نحو قوله: ﴿ءَادَمَ﴾، و﴿ءَارَرَ﴾، و﴿ءَامَنَ﴾، و﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾، و﴿مَنْ أَوْتَى﴾، و﴿لَا يَلْفِ فَرِيشٍ﴾، و﴿لِلْأَيْمَنِ﴾، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿هَؤُلَاءِ إِلَهَةٌ﴾،

(1) «حز الأمان» (رقم البيتين: 171-172).

(2) ينظر: «جمع المنافع» لمحمد بن عليّ اللجائي (ص 11) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(3) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 24).

(4) ينظر: «غيث النفع» للصفاسي (ص 50)، و«فتح المعطي» للمتوليّ (ص 12)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 57).

وشبهه؛ فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن ورش يزيدون في تمكين حرف المدّ في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق⁽¹⁾.

وعليه فالقصر والطول من زيادات الإمامين الشاطبي وابن أجروم على كتاب «التيسير».

وقال الإمام ابن القاضي في بيان ما جرى به العمل عند المغاربة: «الأخذ في باب تقدّم الهمز على حروف المدّ واللين بالتوسط لورش»⁽²⁾.

وعلى وجه التوسط الذي جرى به العمل عند المغاربة اقتصر الإمام ابن بري لورش فقال:

وَبَعْدَهَا ثَبَتَتْ أَوْ تَغَيَّرَتْ فَاقْصُرْ وَعَنْ وَرْشٍ تَوَسُّطُ ثَبَتَ⁽³⁾

وهذا إن قلنا إن القصر المذكور يعود على قالون فقط في المقابل ذكر لورش التوسط فقط، وأما إن قلنا إن القصر يعود على ورش وقالون فيكون قد ذكر لورش وجهين: القصر والتوسط.

وعلى ما جرى به العمل عند المغاربة يسمّى «مدّ البدل» عندهم بـ«مدّ التوسط»؛ لاقتصارهم فيه على التوسط.

والمقدّم عند المشاركة في «مدّ البدل» هو: القصر⁽⁴⁾.

وَأَلْحَقَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ بِبَابِ «مَدِّ الْبَدَلِ»: مَا جَاءَتْ فِيهِ الْأَلْفُ مَبْدَلَةً مِنَ الْهَمْزِ الْمُتَحَرِّكِ وَقَبْلَهَا هَمْزٌ مُتَحَرِّكٌ وَبَعْدَهَا

(1) «التيسير» (ص 31).

(2) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 111).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 73).

(4) ينظر: «غيث النفع» للصفاسي (ص 50)، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 12)، و«البدور الزاهرة» لعبد الفتاح القاضي (ص 57).

حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ؛ نَحْوُ: ﴿عَالِدٌ﴾⁽¹⁾، و﴿عَامِنْتُمْ﴾⁽²⁾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾⁽³⁾، و﴿السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿أُولِيَاءَ أَوْلِيَاكَ﴾⁽⁵⁾؛ فَجُوزُوا فِيهَا الْأَوَجَهُ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى التَّوَسُّطِ فَقَطْ، وَهُوَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي الْمَغْرِبِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى الْقَصْرِ وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْمَشْرِقِ، وَسَيَّاتِنَا تَفَاصِيلُ مَدِّ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ» وَ«بَابِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَفَهُمُ مَنْ سَكَتَ الْإِمَامُ ابْنُ أَجْرُومَ عَنْ حُكْمِ «مَدِّ الْبَدَلِ» لِقَالُونَ أَنَّهُ عَلَى الْأَصْلِ فِيهِ؛ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ فَلَهُ فِي «مَدِّ الْبَدَلِ»: الْقَصْرُ لَا غَيْرَ.

[مُسْتَنْبَاتُ «مَدِّ الْبَدَلِ» لُورِش]

وَقَوْلُ النَّازِمِ: «وَأَقْصَرْنَ...» إِنْخِ فِيهِ ذِكْرُ لَاسْتِثْنَاءَاتٍ وَرِشٍ مِنْ «مَدِّ الْبَدَلِ» عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَوْسُطِهِ أَوْ يَمْدِهِ؛ وَهِيَ سَبْعُ اسْتِثْنَاءَاتٍ، فَلَيْسَ لُورِشُ فِيهَا إِلَّا الْقَصْرُ فَقَطْ عَلَى مَذْهَبِ النَّازِمِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَأَقْصَرْنَ»، وَبَيَانُ هَذِهِ الْاسْتِثْنَاءَاتِ فِيمَا يَأْتِي:

الْمُسْتَنْبَى الْأَوَّلُ: الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ فِي ﴿عَالِنَ﴾ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ «سُورَةِ يُونُسَ»⁽⁶⁾؛ وَهَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَالِنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِءَ تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽⁷⁾، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿عَالِنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنْ

(1) «سُورَةُ هُودٍ» الْآيَةُ: 71.

(2) «سُورَةُ الْمَلِكِ» الْآيَةُ: 17.

(3) «سُورَةُ يُونُسَ» الْآيَةُ: 49.

(4) «سُورَةُ الزَّخْرَفِ» الْآيَةُ: 84.

(5) «سُورَةُ الْأَحْقَافِ» الْآيَةُ: 31.

(6) الْآيَةُ: 51، وَ91.

(7) الْآيَةُ: 51 مِنْ «سُورَةِ يُونُسَ».

الْمُفْسِدِينَ⁽¹⁾، ففي الموضعين ذكر الناظم القصر لا غير، استثناء من «مدّ البدل».

ولم يقيّد الناظم ﴿ءَالَنْ﴾ المستفهم بها في الموضعين لذكرها ممدودة على الاستفهام؛ ولا يتّزن البيت إلّا بمدّها، إضافة إلى شهرة الموضعين في كتب القراءات، والله أعلم، وخرج عن ذلك: كلمة ﴿إِلَانَ﴾ غير المستفهم بها فليست مرادة هنا، ويجري فيها ما يجري في «مدّ البدل» من القصر والتوسط والطول؛ مثل: ﴿فَالْإِنِّي تَبْتُ أَلَنْ﴾⁽²⁾، ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾⁽³⁾، ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعْ أَلَانَ يَجِدْ لَهُ شَهَاباً رَصْدًا﴾⁽⁴⁾.

وفي ﴿ءَالَنْ﴾ الواردتان في «سورة يونس» المستفهم بهما مدّتان: أُولَاهُما: بعد همزة الاستفهام وسيأتي حكمها في «باب الهمزتين من كلمة».

ثانيهما: بعد اللّام؛ وهي المقصودة هنا.

ف﴿ءَالَنْ﴾ أصلها: «ءَانَ» بهمزة قبل حرف المدّ من قبيل «مدّ البدل»؛ وهي إشارة إلى الزّمان الحاضر، ثمّ دخلت عليها همزة الوصل مع لام التعريف فأصبحت «أَلَّانَ»، ثمّ دخلت عليها همزة الاستفهام فصارت «ءَالَّانَ» بثلاث همزات: همزة الاستفهام، ثمّ همزة الوصل، ثمّ همزة «ءان».

أمّا همزة الاستفهام فهي محقّقة لجميع القراء.

(1) الآية: 91 من «سورة يونس».

(2) «سورة النساء» الآية: 18.

(3) «سورة الأنفال» الآية: 67.

(4) «سورة الجنّ» الآية: 9.

وأما همزة الوصل فلجميع القراء فيها وجهان: إبدالها ألفاً أو تسهيلها بين بين؛ وسيأتي حكمها في قوله: «إِبْدَالُ هَمْزِ الْوَصْلِ بَيْنَ لَامٍ أَجْدَرُ قُلْ وَهَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ».

وأما همزة «ءان» فَتَقْلُ نافع حركتها إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة. بسبب نقل حركة الهمزة وحذفها حصل الخلاف لورش في «مدّ البدل» فيها؛ فمنهم من استثنائها من «مدّ البدل» بسبب التقليل وحذف الهمزة فقصرها واعتدّ بالحركة المنقولة كالناظم الذي ذكر فيها القصر لا غير، ومنهم من لم يستثنها من «مدّ البدل» لعدم الاعتداد بحركة النقل، وأجرى فيها: القصر والتوسط والطول، وإلى المذهبين أشار الإمام الشاطبي فقال:

..... وَبَعْضُهُمْ..... ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ﴿ءَالَسَ﴾ مُسْتَفْهَمًا تَلَا⁽¹⁾

وتبعه في ذلك الإمام ابن بري فقال:

وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الْخِلَافُ وَقَعَا وَ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالَسَ﴾ مَعَا⁽²⁾

ولم يستثن الإمام الداني كلمة ﴿ءَالَسَ﴾ من «مدّ البدل» في كتابه «التيسير» فتبقى عنده على التوسط كسائر «مدّ البدل»، وإنما استثنائها في غيره من كتبه؛ كـ«جامع البيان في القراءات السبع»⁽³⁾، وعلى هذا يكون القصر في ﴿ءَالَسَ﴾ من زيادات الأئمة الشاطبي وابن آجروم وابن بري على كتاب «التيسير»، والطول من زيادات الإمامين الشاطبي وابن بري على كتابي «التيسير» و«البارع».

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في ﴿ءَالَسَ﴾: القصر؛ لقول الإمام ابن آجروم: «وَأَقْصَرَنُ ﴿ءَالَسَ﴾»، وستأتينا الأوجه الجائزة في «مدّ البدل» في ﴿ءَالَسَ﴾ مع الأوجه الجائزة في همزة الوصل حال

(1) «حرز الأمان» (البيت رقم: 174).

(2) «الدرر اللوامع» (البيت رقم: 79).

(3) (2/ 480).

إبدالها أو تسهيلها عند قوله «إِبْدَالُ هَمْزِ الْوَصْلِ بَيْنَ لَامٍ أَجْدَرُ قُلْ وَهَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ» في «باب الهمزتين من كلمة».

المستثنى الثاني: أن تكون الألف التي بعد الهمزة مبدلة من التنوين المفتوح في حال الوقف؛ ومثل له الناظم بقوله: ﴿خَطْأً﴾⁽¹⁾، ومثله: ﴿هَزُؤًا﴾⁽²⁾، و﴿خَطْأً﴾⁽³⁾، و﴿جَهَاءً﴾⁽⁴⁾، فلا توسط ولا طول لورش فيها؛ لأنَّ الألف عارض، ولا يثبت إلا في الوقف؛ فلا يعتد به؛ لذلك يقتصر فيه على القصر.

وهذا الاستثناء لم يتعرّض له الإمام الداني في «التيسير»، ولا الإمام الشاطبي في «حزر الأمان»، وذكره غيرهما من الأئمة؛ كالإمام ابن بري حين قال:

وَأَلِفُ التَّنْوِينِ أَعْنِي: الْمُبْدَلَةُ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ لَا تُمَدُّ لَهُ⁽⁵⁾

وعلى هذا يكون هذا الاستثناء من «مدّ البدل» من زيادات الإمامين ابن أجزوم وابن بري على كتابي «التيسير» و«حزر الأمان».

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار عن هذا الاستثناء:

وَأَلِفُ التَّنْوِينِ إِنْ وَقَفْتَ فِيهَا كَـ ﴿مَاءً﴾ ﴿هَزُؤًا﴾ قَصَرْتَ لَوْرَشَهُمْ أَيْضًا لِكُونِهَا بَدَلَتْ عَارِضَةً مِنْ نُونِهِ قَدْ أَبْدَلْتَ⁽⁶⁾

(1) «سورة الإسراء» الآية: 31.

(2) «سورة البقرة» الآية: 66.

(3) «سورة النساء» الآية: 91.

(4) «سورة الرعد» الآية: 19.

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 77).

(6) «تحفة المنافع» (اللوحة: 20) مخطوط.

وهذا المدّ الموجود في الوقف يسمّى بـ«مدّ العوض»؛ لعوض الألف عن التّنين، سواء كان في آخر الكلمة همز كما سبق في الأمثلة، أو أيّ حرف آخر؛ نحو: ﴿وَكَيْلًا﴾⁽¹⁾، و﴿وَزِيرًا﴾⁽²⁾، و﴿وَسَلَمًا﴾⁽³⁾، ويمدّ بقدر ألف، ويكون من قبيل «المدّ الطّبيعي».

وهذا بعكس ما إذا كانت الألف أصلية وذهبت في الوصل بسبب ساكن بعدها؛ مثل: ﴿رَءَا أَلْفَمَرًا﴾⁽⁴⁾، و﴿تَرَءَا أَلْجَمْعِي﴾⁽⁵⁾؛ فإنّ سقوط حرف المدّ في الوصل هو العارض، وعليه فيجوز في الوقف أوجه «مدّ البدل» الثلاثة⁽⁶⁾، قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَالْأَلِفُ الْمَحْذُوفُ وَصَلًا اسْتَقَرَّ لِأَصْلِهِ فِي الْوَقْفِ فِي ﴿رَءَا أَلْفَمَرًا﴾
فَمَدُّ أَصْلِيٍّ وَقَصْرُ الْفَرْعِ وَجْهٌ يَسُوغُ عِنْدَنَا فِي الشَّرْعِ⁽⁷⁾

المستثنى الثالث: ما ذكره بقوله: «أَوْ لَهُمْزٍ كَانَ وَصَلًا»، والمقصود به: كلّ حرف مدّ مبدل من همزة الأصل جاء بعد همزة الوصل في حال الابتداء بها؛ مثل: ﴿إِيَّتِ﴾⁽⁸⁾ و﴿إِيْتُونِي﴾⁽⁹⁾، و﴿إِيْدَنْ لِّي﴾⁽¹⁰⁾، و﴿إِوْتِئِينَ﴾⁽¹¹⁾، فورش

(1) «سورة الإسراء» الآية: 2.

(2) «سورة الفرقان» الآية: 35.

(3) «سورة الفرقان» الآية: 75.

(4) «سورة الأنعام» الآية: 78.

(5) «سورة الشعراء» الآية: 61.

(6) ينظر: «النّشر» لابن الجزري (1/ 344).

(7) «تحفة المنافع» (اللوحة: 20) مخطوط.

(8) «سورة الشعراء» الآية: 10.

(9) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(10) «سورة التّوبة» الآية: 49.

(11) «سورة البقرة» الآية: 282.

من طريق «التيسير» و«حرز الأمان»⁽¹⁾ يَقْصُرُ هذه الكلمات وأمثالها؛ لأنّ الهمزة في كلّ ذلك وصلية وليست قطعية، ولأنّ الهمزة عارضة فلا توجد إلّا في حال الابتداء بها فقط. وأمّا في حالة الوصل فلا وجود للهمزة أصلاً وتقصّر بلا خلاف؛ لأنّ الهمزة التي من حقّها أن يمدّ من أجلها مفقودة في الوصل.

قال الإمام الدّانيّ عن هذا المستثنى: «وأجمعوا على ترك الزيادة... إن كانت الهمزة مجلبة للابتداء؛ نحو: ﴿لَوْ تَمَنَّيْنَا﴾، ﴿إِنِّي يَفْرُءَانِ﴾، ﴿إِنِّي﴾ لَيْ، وشبهه»⁽²⁾.

وقال الإمام الشّاطبيّ:

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ ﴿إِنِّي﴾.....
.....⁽³⁾

وتبعهما في استثنائه الإمام ابن بري فقال:

وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كـ ﴿إِنِّي﴾ لِإِنْعَادَائِهِ فِي الْوَصْلِ⁽⁴⁾

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

كَذَاكَ أَقْصُرُ بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِفَقْدِهِ فِي الْوَصْلِ⁽⁵⁾

وسبب ذكرها من مستثنيات «مدّ البدل»: أنّه في حال الابتداء بالكلمات المذكورة وشبهها يُبدَأُ بهمزة الوصل ويُنطق بها فأشبهت همزة القطع، وبعدها

(1) وهناك من ذكر في ذلك الخلاف؛ كالإمام مكّي بن أبي طالب القيسيّ في «التبصرة في القراءات السبع» (ص 260)، والإمام محمّد بن شريح في «الكافي في القراءات السبع» (ص 21).

(2) «التيسير في القراءات السبع» (ص 31).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 174).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 78).

(5) «تحفة المنافع» (اللوحة: 20) مخطوط.

حروف المدّ؛ فقد تشبّه على البعض لوجود حرف المدّ بعد الهمز فيعمل فيها ما يعمل في «مدّ البدل»؛ لذلك نبّه على قصره.

المستثنى الرابع: الياء في ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾⁽⁶⁾ أينما وُجِدَتْ في القرآن الكريم، وأمّا الألف فتمدّ لأنّها من قبيل «المدّ المتّصل».

وياء ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ تستثنى من «مدّ البدل» فتقصر في حالة الوصل، وعلّلوا ذلك بكونها أعجميّة، ولكثرة دورها في القرآن الكريم، وحتى لا تجتمع مدّتان في كلمة واحدة.

قال الإمام الدّاني في استثناء هذه الكلمة من «مدّ البدل»: «واستثنوا من ذلك قوله: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ حيث وقع فلم يزدوا في تمكين الياء فيه»⁽⁷⁾.

وقال الإمام الشّاطبيّ عن هذا الاستثناء:

سِوَى يَاءِ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾.....⁽³⁾.....

وتبعهما في استثنائه الإمام ابن بري فقال:

وَيَاءُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ ذَاتُ قَصْرِ هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرٍ⁽⁴⁾

وأما في حالة الوقف فيجري فيها ما يجري في «المدّ العارض للسكون» من الطّول والتّوسّط والقصر، قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَيَاءُ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ أَيْضًا يَقْصُرُ لِثِقَلِهِ وَجَمْعِ مَدِّ يَكْثُرُ
لَكِنْ فِي وَضَلٍ وَفِي رَوْمٍ وَمَعَ وَقَفٍ وَإِشْمَامٍ ثَلَاثَةٌ تَقَعُ

(6) «سورة المائدة» الآية: 13.

(7) «التيسير» (ص 31).

(8) «حرز الأمان» (رقم البيت: 173).

(9) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 76).

قَصْرٌ وَإِشْبَاعٌ وَتَوْسِيطٌ عَلَى مَا مَرَّ مِنْ حُكْمٍ وَتَعْلِيلٍ جَلَا⁽¹⁾

إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ أَجْرُومَ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْقَصْرِ فَقَطْ فِي حَالَتِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ؛ وَعَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ عِلَّةَ الْقَصْرِ فِي الْوَصْلِ مَوْجُودَةٌ كَذَلِكَ فِي الْوَقْفِ، وَهُوَ الْخَوْفُ مِنْ اجْتِمَاعِ مَدَّتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ كَوْنِهَا أَعْجَمِيَّةً⁽²⁾.

وَالْعَمَلُ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ ابْنَ أَجْرُومَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ مِنْ جَوَازِ الْوَقْفِ بِالْأُوجِهِ الثَّلَاثَةِ.

المستثنى الخامس: ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ فِي «سُورَةِ النَّجْمِ»⁽³⁾، وَقَيَّدَ ﴿الْأُولَى﴾ بِ﴿عَادَاً﴾ حَتَّى يَخْرُجَ غَيْرَهَا؛ مِثْلُ: ﴿إِنْ هَذَا لَيْمَ الصُّخْفِ الْأُولَى﴾⁽⁴⁾، وَ﴿وَلَا خَيْرَ خَيْرٍ لَكَ مِنَ الْأُولَى﴾⁽⁵⁾؛ ففِيهِمَا وَأَمْثَلُهُمَا الْأُوجِهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي فِي «مَدِّ الْبَدَلِ».

وَاقْتِصَارُ النَّظْمِ عَلَى قَصْرِ ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ وَاسْتِثْنَائُهَا مِنْ «مَدِّ الْبَدَلِ» هُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ⁽⁶⁾؛ اعْتِدَادًا بِحَرَكَةِ اللَّامِ وَجَعَلُهَا كَاللَّازِمَةِ فَلَمْ يَمْدُّوا وَآوَاهَا لِذَلِكَ، وَيَقْوَى اعْتِدَادُهُمْ بِحَرَكَةِ اللَّامِ إِدْغَامُهُمُ التَّنْوِينَ فِيهَا، وَالْإِدْغَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَتَحَرِّكِ، وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَسْقَطُوا الْمَدَّ⁽⁷⁾. قَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْقَاضِي:

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 19) مخطوط.

(2) ينظر: «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان» لابن آجروم (2/ 575).

(3) الآية: 49.

(4) «سورة الأعلى» الآية: 18.

(5) «سورة الضحى» الآية: 4.

(6) ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرابط (ص 77)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 14) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 307-308، 441).

(7) ينظر: «إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 51) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

وَقُلْ ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ بِقَصْرِ لَوَزْهِمْ بِذَا أَخَذَ الْأَعْلَامُ قَدْ قَالَهُ مَلَا
وَحُجَّتُهُ إِذْ غَامُ تَنْوِينِهِ جَرَى بِلَامٍ وَرَعْيٍ عَارِضٍ عِنْدَهُمْ عَلَا⁽¹⁾
واستثناها كذلك الإمام أبو عمرو الداني في كتابه: «جامع البيان في
القراءات السبع»⁽²⁾.

وذهب بعضهم إلى عدم استثنائها من «مدّ البدل»؛ اعتباراً لأصلها وعدم
الاعتداد بالعارض؛ إذ الأصل فيها (الأولى) بإسكان اللام وهمزة بعدها ثم
حرف المدّ، وعلى عدم استثنائها: يجري فيها ما يجري في «مدّ البدل» من
الأوجه الثلاثة: القصر والتوسط والطول. وممن لم يستثنها من «مدّ البدل»:
الإمام الداني رحمه الله في كتابه «التيسير»⁽³⁾.

وإلى عدم استثنائها وجريان الأوجه الثلاثة ذهب المشاركة في رواية
ورش، كما أخذ بها المغاربة عند جمعهم العشر النافعية⁽⁴⁾.

وإلى المذهبين - الاستثناء وعدمه - أشار الإمام الشاطبي فقال:

..... وَبَعْضُهُمْ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ﴿وَعَالٍ﴾ مُسْتَفْهِمًا تَلَا
وَعَادَا الْأُولَى⁽⁵⁾

وتبعه في ذلك الإمام ابن بري فقال:

وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الْخِلَافُ وَقَعَا وَ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿وَعَالٍ﴾ مَعَا⁽⁶⁾

(1) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 328)، و«الفجر الساطع» (2/ 225).

(2) (2/ 480).

(3) واستثنائها الإمام الداني في كتابه: «جامع البيان في القراءات السبع» (2/ 480).

(4) ينظر: «تقييد الشيخ الرازي السوسني عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع»
(اللوحة: 14) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 441).

(5) «حرز الأمان» (البيتان رقم: 174-175).

(6) «الدرر اللوامع» (البيت رقم: 79).

وعلى هذا يكون القصر في ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ من زيادات الأئمة الشاطبي وابن آجروم وابن بري على كتاب «التيسير»، ويكون الطول من زيادات الإمامين الشاطبي وابن بري على كتابي «التيسير» و«البارع».

ورجح شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري التوسط في ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾، وأنشدنا في ذلك بقراءتي عليه:

..... وَوَسَطَ فِي ﴿أَلْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالَسَ﴾ فِي كِلَا⁽¹⁾

وكل ما تقدم من المذهبين في ﴿عَادَاً أَلْأُولَى﴾ كان في وصل ﴿أَلْأُولَى﴾ بـ﴿عَادَاً﴾؛ أمّا في حالة الوقف على ﴿عَادَاً﴾ والابتداء بـ﴿أَلْأُولَى﴾ فينظر:

- إن بدأنا بهزمة الوصل فيجوز عند المغاربة في حال جمعهم العشر النافعية وكذلك المشاركة في حالة الجمع: القصر والتوسط والطول⁽²⁾.

- وإن بدأنا بلام مضمومة فلا يجوز لنا إلا القصر اعتداداً بحركة اللام وذهاب سبب المد الذي هو الهمز⁽³⁾.

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(2) ينظر: «فرائد المعاني» لابن آجروم (2/ 562-563)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 343، 355)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 4، 14) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 308، 441)، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 28)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 140)، و«إرشاد المريد» له (ص 66).

(3) ينظر: «فرائد المعاني» لابن آجروم (2/ 562-563)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 343، 355)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 4، 14) مخطوط، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 28)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 140)، و«إرشاد المريد» له (ص 66).

وبعض المغاربة عند جمعهم العشر النافعية يجوزون في ﴿أَلْأُولَى﴾ حال بدئهم بلام مضمومة: القصر والتوسط والطول. ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 438-441). وخطأ الشيخ الراضي السوسي المغربي من يجوز ذلك. ينظر: «تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 4) مخطوط.

والَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ هُوَ: الْبَدْءُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ مَعَ التَّوَسُّطِ⁽¹⁾، وَالْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ هُوَ الْبَدْءُ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ مَعَ الْقَصْرِ⁽²⁾.

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ فِي ﴿عَادَاً أَلُولِي﴾ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّقْلِيلِ فِي ﴿أَلُولِي﴾، وَلَا يَأْتِي فِيهَا الْفَتْحُ، سِوَاءِ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ أَوْ الْمَشَارِقَةِ؛ لِأَنَّهَا رَأْسُ آيَةٍ مِنَ السُّورِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَى تَقْلِيلِ رُؤُوسِ آيِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (هَا)، كَمَا سَيَأْتِينَا تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي «بَابِ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ»⁽³⁾.

تَحْرِيرُ:

عِنْدَ اجْتِمَاعِ ﴿عَادَاً أَلُولِي﴾ مَعَ بَدَلٍ آخَرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَيَّأَيَّاءَ الْآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ جَازَ فِيهِمَا خَمْسَةُ أَوَاجِهٍ⁽⁴⁾:

(1) قَصْرُ ﴿عَادَاً أَلُولِي﴾ وَقَصْرُ ﴿ءَآءِ﴾.

(2) قَصْرُ ﴿عَادَاً أَلُولِي﴾ وَتَوْسِيطُ ﴿ءَآءِ﴾.

(3) قَصْرُ ﴿عَادَاً أَلُولِي﴾ وَتَطْوِيلُ ﴿ءَآءِ﴾.

(4) تَوْسِيطُهُمَا مَعًا.

(5) تَطْوِيلُهُمَا مَعًا.

وَأُنْشَدْنَا شَيْخَنَا مُصْطَفَى الْبَحْيَاوِيِّ حَفْظَهُ اللَّهُ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الْأَوَاجِهِ الْمَشْرِقِيَّةِ:

(1) يَنْظُرُ: «التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلدُّوْغَيْرِيِّ (ص 441).

(2) يَنْظُرُ: «غَيْثُ النَّفْعِ» لِلصَّفَاقْسِيِّ (ص 564).

(3) وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ يَجُوزُّونَ الْفَتْحَ فِيهَا كَذَلِكَ فِي حَالَةِ جَمْعِهِمُ الْعَشْرَ النَّافِعِيَّةَ. يَنْظُرُ: «التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلدُّوْغَيْرِيِّ (ص 441).

(4) يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْمَعْطِيِّ» لِلْمَتَوَلِيِّ (ص 12)، وَ«الْإِضَاءَةُ» لِلضَّبَّاعِ (ص 134)، وَ«إِرْشَادُ الْمُرِيدِ» لَهُ (ص 49).

وَجَازَ فِي ﴿الْأُولَى﴾ بِنَجْمٍ مَعَ بَدَلٍ خَمْسَةَ أَوْجِهٍ فَخَذَهَا إِنْ تَسَلَّ
فَقَصْرُ بـ ﴿الْأُولَى﴾ مَعَ ثَلَاثِ غَيْرِهِ وَسَطُهُمَا وَالْمَدُّ فِيهِمَا أَجْرُهُ

وقال العلامة حسن خلف الحسيني:

وَ﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ فَاقْصُرْنَهُ وَثَلَّثَنْ لِهَمْزٍ وَوَسَّطْ وَأَمْدِدِ الْكُلَّ مَحْفِلًا⁽¹⁾

المستثنى السادس: ﴿يُؤَاخِذُ﴾⁽²⁾ كيفما جاءت وتصرّفت في القرآن الكريم؛ مثل: ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾⁽³⁾، و﴿يُؤَاخِذُهُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿تُؤَاخِذُنَا﴾⁽⁵⁾.

والاقتصار على القصر في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ هو الذي عليه العمل في المغرب والمشرق.

ولم يستثن الإمام الداني هذه الكلمة في «التيسير»، وإنما استثنائها في غيره من كتبه؛ كـ «جامع البيان»؛ فقد قال في استثنائها من «مدّ البدل»: «إلا قوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ﴾، و﴿لَا تُؤَاخِذُنَا﴾، و﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ حيث وقع، وقوله: ﴿عَالَمِينَ﴾ في الموضعين في «يونس»، و﴿عَادَاً الْأُولَى﴾ في «النجم»؛ فإنه لم يزد في تمكين المدّ في هذه السّنة الأحرف مع عدم الهمزة لفظاً، هذا قول أهل الأداء عنه»⁽⁶⁾.

وقال الإمام ابن الجزري في تعليل عدم استثناء الإمام الداني لـ ﴿يُؤَاخِذُ﴾: «وعدم استثنائه في «التيسير» إمّا لكونه من «واخذ» كما ذكره في «الإيجاز»؛ فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له فهو كلزوم النّقل في

(1) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيت: 40).

(2) «سورة فاطر» الآية: 46.

(3) «سورة البقرة» الآية: 223.

(4) «سورة الكهف» الآية: 57.

(5) «سورة البقرة» الآية: 285.

(6) «جامع البيان في القراءات السبع» (2/ 280).

«تري»؛ فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير «التيسير»، والله أعلم⁽¹⁾.

وبما أن الإمام الداني لم يذكر كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وما تصرف منها في «التيسير» ولم يستثنها فقد ظن الإمام الشاطبي أنها داخلية في «مد البدل» بمقتضى الإطلاق⁽²⁾ فذكر فيها الخلاف فقال:

..... وَبَعْضُهُمْ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾.....⁽³⁾

أي: بعض رُوَاةِ الْمَدِّ قَصَرَ ﴿يُؤَاخِذُ﴾، وَالْحَقُّ أَنَّ الرُّوَاةَ مَجْمَعُونَ عَلَى اسْتِثْنَاءِ كَلِمَةِ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، فَلهَذَا لَا يَعْمَلُ بِهَذَا الْخِلَافِ عَنِ الْإِمَامِ وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ «التَّيْسِيرِ» وَلَا مِنْ طَرِيقِ غَيْرِهِ؛ بَلْ يَقْرَأُ بِالْقَصْرِ لَا غَيْرَ. وَقَدْ تَبَعَ الْإِمَامُ ابْنَ بَرِّي الْإِمَامَ الشَّاطِبِيَّ فِي ذِكْرِ الْخِلَافِ فَقَالَ:

وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الْخِلَافُ وَقَعَا وَ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالَسَ﴾ مَعَا⁽⁴⁾

وقد صحح لنا شيخنا العلامة مصطفى البحياوي حفظه الله بيت الإمام ابن بري حين دراستنا عليه «الدرر اللوامع» وفق ما عليه العمل من القصر فقط فقال:

وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ الْوِفَاقُ وَقَعَا وَخُلِفَ ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالَسَ﴾ مَعَا

وقال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي:

قَصَرَ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ بِالْإِجْمَاعِ وَصِفَ وَ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ وَ﴿ءَالَسَ﴾ اخْتَلَفَ⁽⁵⁾

(1) «النشر» (1/ 340).

(2) ينظر: «النشر في القراءات العشر» (1/ 340).

(3) «حرز الأماني» (البيت رقم: 174).

(4) «الدرر اللوامع» (البيت رقم: 79).

(5) «الفجر الساطع» (2/ 221).

وقال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

..... وَفِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ قَصْرُهُ مُعَيَّنٌ⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه:

﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ لَا مَدَّ فِي الْوَاوِ عِنْدَهُ⁽²⁾

وعلى هذا يكون القصر في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وما تصرف منها من زيادات الأئمة الشاطبي وابن آجروم وابن بري على كتاب «التيسير».

المستثنى السابع: باب ﴿مَسْئُولًا﴾⁽³⁾، وهذا الاستثناء هو الذي أشار إليه بقوله: «وَقَسَّ ﴿مَسْئُولًا﴾»، وفي نسخة: «وَفِي ﴿مَسْئُولًا﴾».

والمقصود بـ«باب مَسْئُولًا»: كل همزة جاءت قبل حرف المد واللين وبعده ساكن صحيح متصل بها في كلمة واحدة؛ وقد جاء ذلك في خمس كلمات؛ وهي: ﴿الْفُرْعَانُ﴾⁽⁴⁾ سواء كان بالالف واللام أو بدونهما، و﴿الظُّمَّانُ﴾⁽⁵⁾، و﴿مَذْمُومًا﴾⁽⁶⁾، و﴿مَسْئُولُونَ﴾⁽⁷⁾، و﴿مَسْئُولًا﴾⁽⁸⁾.

أما إذا جاءت الهمزة بعد حرف مد ولين؛ مثل: ﴿جَاءَ وَهَّاءُ﴾⁽⁹⁾، أو بعد حرف لين فقط؛ مثل: ﴿سَوَاءٌ تِيهَمَا﴾⁽¹⁰⁾؛ فلا تستثنى من «مدّ البدل».

(1) «سفينة القراء» (رقم البيت: 93).

(2) «القصيدا الحسناء» (ص 113).

(3) «سورة الإسراء» الآية: 34.

(4) «سورة الفرقان» الآية: 30.

(5) «سورة النور» الآية: 38.

(6) «سورة الأعراف» الآية: 17.

(7) «سورة الصافات» الآية: 24.

(8) «سورة الإسراء» الآية: 34.

(9) «سورة فصلت» الآية: 4.

(10) في عدد من مواضع القرآن الكريم: في «سورة الأعراف» الآية: 19، و21، و25، و27، و«سورة طه» الآية: 118.

وعن هذا الاستثناء قال الإمام الدّاني: «وأجمعوا على ترك الزيادة إذا سكن ما قبل الهمزة وكان الساكن غير حرف مدّ ولين؛ نحو: ﴿مَسْئُولًا﴾، و﴿مَدَّوْمًا﴾، و﴿الْفُرْعَانِ﴾، و﴿الظُّمَّانِ﴾، وشبهه»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشّاطبي عن هذا الاستثناء:

سَوَى يَاءٍ ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٌ كَ﴿فُرْعَانٍ﴾ وَ﴿مَسْئُولًا﴾ اسْأَلَا⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري:

مَا لَمْ تَكُ الهمزة ذاتُ الثَّقلِ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلٍ
فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَ﴿الْفُرْعَانِ﴾ وَنَحْوِ ﴿مَسْئُولًا﴾ فِقْسَ وَ﴿الظُّمَّانِ﴾⁽³⁾

واختلف العلماء في علّة استثناء هذا الأصل المطّرد؛ ف قيل: لِأَمْنِ إِخْفَاءِ بَعْدِهِ. وقيل: لتوهم النّقل، فكأنّ الهمزة معرّضةً للحذف. وقيل: إِنَّهُ لَمَّا كَانَتْ الهمزة فيه محذوفة رسمًا ترك زيادة المدّ فيه تنبيهًا على ذلك؛ وهذا الأخير هو الذي رجّحه الإمام ابن الجزري⁽⁴⁾.

وإذا وقفنا على ﴿الْفُرْعَانِ﴾ و﴿الظُّمَّانِ﴾ بالسّكون أو بالإشمام فإنّه يجوز حينها الأوجه الثلاثة: القصر، والتّوسط، والطّول؛ لأنّه يكون من قبيل «المدّ العارض للسّكون»، وفي هذا يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

مَا لَمْ تَكُ الهمزة فِي الْمَاكِينِ بَعْدَ صَحِيحٍ ذِي اتِّصَالٍ سَاكِنٍ
فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ مُقَدَّرًا سُقُوطَ هَمْزَةٍ بِنَقْلِ قُدْرًا

(1) «التيسير» (ص 31).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 173).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 74-75).

(4) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 341).

كَنَحْوِ ﴿مَسْئُولًا﴾ وَنَحْوِ ﴿الْفُرْعَانِ﴾ مَا لَمْ تَقِفْ مُشَمًّا أَوْ بِالِاسْكَانِ
فَالْمَدُّ مَعَ ذَيْنِ لِكُلِّ يَجْرِي بِالطُّولِ وَالتَّوْسِيطِ ثُمَّ الْقَصْرِ⁽¹⁾

تحرير:

تقدّم سابقاً أنّ «مدّ البدل» فيه ثلاثة أوجه: التّوسّط والطّول والقصر، مع جريان العمل عند المغاربة على التّوسّط، وتقديم المشاركة للقصر. وتقدّم أيضاً أنّه إذا اجتمع في كلمة واحدة «مدّ البدل» مع «المدّ العارض للسكون»؛ ويصطلح عليه بـ: «مدّ البدل الموقوف عليه» أو «المدّ العارض للسكون المهموز»؛ مثل: ﴿الْمَقَابِ﴾⁽²⁾، و﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾⁽³⁾، ﴿رُءُوسٍ﴾⁽⁴⁾ وبناء عليه فإننا نقف على الكلمة بثلاثة أوجه بالتدلي: الطّول، ثمّ التّوسّط، ثمّ القصر، مع جريان العمل على الطّول⁽⁵⁾، سواء عند المغاربة⁽⁶⁾ أو المشاركة، قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَكَمْ ﴿الْمَقَابِ﴾ اُمْدُودُ وَسَّطُ وَاقْصُرَا وَقَفَا، وَلَمْ يَنْقُصْ عَلَى مَا صُدِّرَا⁽⁷⁾

وهذه الأوجه الثلاثة المتدلّية تقرأ بحسب الوجه الذي نقرأ به في «مدّ البدل» غير الموقوف عليه؛ فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أِبَالَهُ وَعَايَتُهُ وَرَسُولُهُ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾⁽⁸⁾ يحرّر فيها ستّة أوجه فقط؛ وهي:

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 19) مخطوط.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 14.

(3) «سورة الحجر» الآية: 95.

(4) «سورة البقرة» الآية: 278.

(5) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي» عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع (اللوحة: 5) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 156، 345).

(6) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي» عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع (اللوحة: 5) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 156، 345).

(7) «سفينة القراء» (رقم البيت: 113).

(8) «سورة التّوبة» الآية: 65.

- (1) قصر «مدّ البدل» الأوّل مع الإشباع في «المدّ العارض للسكون المهموز».
- (2) قصر «مدّ البدل» الأوّل مع التّوسّط في «المدّ العارض للسكون المهموز».
- (3) قصر «مدّ البدل» الأوّل مع القصر في «المدّ العارض للسكون المهموز».
- (4) توسيط «مدّ البدل» الأوّل مع الإشباع في «المدّ العارض للسكون المهموز».
- (5) توسيط «مدّ البدل» الأوّل مع التّوسّط في «المدّ العارض للسكون المهموز».
- (6) إشباع «مدّ البدل» الأوّل مع الإشباع فقط في «المدّ العارض للسكون المهموز».

وفي هذا يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَأِنْ يَقَعُ «سُكُونٌ وَقْفٍ» بَعْدَمَا	قُبَيْلَهُ هَمْزٌ عَلَيْهِ قُدِّمًا
فَحُكْمُهُ التَّفْصِيلُ: ذُو الْإِشْبَاعِ	فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ بِهِ يُرَاعَى
وَمَنْ رَعَى التَّوْسِيطَ فِي الْوَصْلِ يَقِفْ	بِهِ وَبِالْإِشْبَاعِ وَالْخُلْفِ عُرِفْ
وَمَنْ رَعَى الْقَصْرَ فَهَذَا يَعْمَلُ	وَقْفًا ثَلَاثَةً كَذَا يُفَصَّلُ
وَسَبَبُ الْخِلَافِ ذَا السُّكُونِ مَنْ	رَعَاهُ يَمْدُدُ مُفْضِلًا، وَإِنْ وَهَنَ
سُكُونُهُ فَلْيَلْتَفِتْ لِلْهَمْزَةِ	يَجْرِي لَهَا مَا اعْتَادَ قَبْلَ الْوَقْفَةِ ⁽¹⁾

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 16-17) مخطوط.

وقال الإمام محمد الإبياري المصري:

وَإِنْ تَقِفْ لِرُؤْسِهِمْ عَلَى الْبَدَلِ ثَلَاثُهُ إِنْ قَصَّرْتَ فِي وَصْلٍ تَجَلْ
وَأَمْدُدْ وَوَسِّطْ إِنْ تَوَسَّطْتَ وَاصِلًا وَأَمْدُدْهُمَا مَعًا فَسِتْ حُصْلًا⁽¹⁾

وقال الإمام المتولي المصري:

كَ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ أَمْدُدْ فَوْسَطُهُ فَاقْصُرْ لَدَى الْوَقْفِ إِنْ قَصَّرْتَ فِي بَدَلٍ وَلَا
تَقْصُرْهُ إِنْ وَسَّطْتَ وَأَمْدُدْهُمَا مَعًا وَرَوْمُكَ مِثْلُ الْوَصْلِ فَادْرِ لِتَأْصِلًا⁽²⁾

وهذه الأوجه الستة جائزة عند المغاربة⁽³⁾ والمشاركة⁽⁴⁾، لا خلاف بينهم فيها، وهي ليست خاصة بـ«المدّ العارض للسكون المهموز»؛ بل هو عام في جميع «المدّ العارض للسكون» مهموزًا كان أو غير مهموز، فنقرأ «المدّ العارض للسكون» على حسب ما قرأنا به «مدّ البدل» غير الموقوف عليه كما تقدّم⁽⁵⁾.

(1) «الطّوابع البدريّة في ضبط الآية العسيرة» (رقم البيتين: 23-24).

(2) ينظر: «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصريّ حفصًا عن عاصم الكوفي» للمتوليّ (ص 17) المطبوع مع شرحه للناظم «فتح المعطي». وينظر كذلك: «الإضاءة» لعليّ الضبّاع (ص 135).

(3) ينظر فيما عليه المغاربة كتاب: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2، 5) مخطوط، وكتاب: «جمع المنافع» للجائيّ (ص 6) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(4) ينظر فيما عليه المشاركة كتاب: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 361)، فقد قال فيه: «إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾، و﴿مُتَكَبِّينَ﴾، و﴿أَلْمَقَابِ﴾؛ فمن روى عنه المدّ وصلًا وقف كذلك، سواء اعتدّ بالعارض أو لم يعتد، ومن روى التّوسّط وصلًا وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالمدّ إن اعتد به كما تقدّم، ومن روى القصّر؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عليّ الحسن بن بليمة؛ وقف كذلك إذا لم يعتد بالعارض، وبالتّوسط، أو الإشباع إن اعتدّ به».

(5) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«البدور الزّاهرة» لعبد الفتّاح القاضي (ص 57).

وبما أَنَّ الْمَغَارِبَةَ يَقْرَءُونَ بِتَوْسِطِ «مَدِّ الْبَدَلِ» عَلَى مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ
فَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى «مَدِّ الْبَدَلِ» الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالتَّوَسُّطِ أَوْ بِالطَّوْلِ، مَعَ
جَرِيَانِ الْعَمَلِ عِنْدَهُمْ عَلَى الطَّوْلِ.

وَتَجُوزُ هَذِهِ الْأَوَجُهَ السَّتَّةُ فَقَطْ فِي حَالَةِ مَا إِذَا كَانَ «الْمَدُّ الْعَارِضُ
لِلسَّكُونِ» مَنْصُوبًا - كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ - وَالَّذِي لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ
إِلَّا بِالسَّكُونِ الْمَجْرَدِ لَا غَيْرِ. أَمَّا إِنْ كَانَ مَجْرُورًا؛ نَحْوُ: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ
الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ قُلْ إِنَّمَا
أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أَشْرِكَ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَآبٌ﴾⁽¹⁾ فَيَجُوزُ فِيهِ
تَسْعَةُ أَوَجُهٍ⁽²⁾؛ وَهِيَ:

(1) قَصْر «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ إِشْبَاعِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ» مَعَ
السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

(2) قَصْر «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ تَوْسِيطِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ» مَعَ
السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

(3) قَصْر «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ قَصْرِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ» مَعَ
السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

(4) قَصْر «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ قَصْرِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ» مَعَ
الرَّوْمِ.

(5) تَوْسِيطِ «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ إِشْبَاعِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ» مَعَ
السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

(6) تَوْسِيطِ «مَدِّ الْبَدَلِ» مَعَ تَوْسِيطِ «الْمَدِّ الْعَارِضِ لِلسَّكُونِ الْمَهْمُوزِ»
مَعَ السَّكُونِ الْمَجْرَدِ.

(1) «سُورَةُ الرَّعْدِ» آيَةُ: 37.

(2) يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْمَعْطِيِّ» لِلْمَتَوَلِّيِّ (ص 18)، وَ«الْإِضَاءَةُ» لِعَلِيِّ الضَّبَاعِ (ص 135).

7) توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الروم.

8) إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

9) إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الروم.

وإن كان «مدّ البدل» الموقوف عليه مرفوعاً مثل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرْءُوفٌ﴾⁽¹⁾ كان فيه خمسة عشر وجهاً⁽²⁾؛ وهي:

1) قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

2) قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

3) قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

4) قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الروم.

5) قصر «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

6) قصر «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

(1) «سورة البقرة» الآية: 142.

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولي (ص 18)، و«الإضاءة» لعليّ الضبّاع (ص 136).

(7) قصر «مدّ البدل» مع قصر «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

(8) توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

(9) توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

(10) توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الروم.

(11) توسيط «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

(12) توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

(13) إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع السكون المجرد.

(14) إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الروم.

(15) إشباع «مدّ البدل» مع إشباع «المدّ العارض للسكون المهموز» مع الإشمام.

وقالون لا فرق عنده بين ﴿مَقَابٍ﴾⁽¹⁾، و﴿مَتَابٍ﴾⁽²⁾ في الوقف؛ فهو يقرؤهما في الوقف بالأوجه الثلاثة المذكورة في «المدّ العارض للسكون».

(1) «سورة الرعد» الآية: 30.

(2) «سورة الرعد» الآية: 31.

[حكم المدّ الواقع قبل السكون المغيّر بالشكل]

قال الناظم رحمه الله:

(32) وَأَقْصُرْ وَزِدْ قَبْلَ سُكُونٍ أَشْكِلاً
 قوله: «وَأَقْصُرْ وَزِدْ قَبْلَ سُكُونٍ أَشْكِلاً» بيان لحكم حروف المدّ إذا

جاءت قبل السكون المغيّر بحركة عارضة في الوصل؛ وذلك في موضعين:

(1) ﴿أَلَمْ اللَّهُ﴾ في أوّل «سورة آل عمران»⁽¹⁾ في قراءة جميع القراء، والأصل في ذلك: أنّ الميم الثانية في ﴿أَلَمْ﴾ ساكنة أصالة، فلمّا التقت وصلّا باسم ﴿اللَّهُ﴾ بعدها وهو ساكن حرّكوا الميم بالفتح منعاً من التقاء الساكنين، ولم تحرّك الميم بالكسر - كما هي القاعدة في التقاء الساكنين - فراراً من اجتماع أربع كسرات متتالية في كلمة واحدة؛ وهي: كسرة الميم الأولى، وكسرة الميم الثانية إن حرّكت بها، والياء التي بينهما والتي تقدّر بكسرتين؛ فيكون المجموع أربع كسرات.

(2) ﴿أَلَمْ أَحْسِبْ﴾ في أوّل «سورة العنكبوت»⁽²⁾ في رواية ورش عن نافع وحده، وقد كانت الميم الثانية في ﴿أَلَمْ﴾ ساكنة أصالة، فلمّا وصلناها بالهمزة المفتوحة التي بعدها نقلنا فتحة الهمزة إلى الميم الساكنة، والقاعدة لورش تقول: إنّ الهمزة إذا وقعت في أوّل الكلمة وكان قبلها ساكن صحيح منفصل عنها فإنّ ورشاً ينقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن.

ففي كلا الموضعين غيّر سكون الميم الثانية بالفتحة في حالة الوصل، ولم يعد هناك سكون لازم، فهل نمدّ حرف المدّ واللين اعتباراً بأنّ الأصل في الميم بعده السكون، أو نقصره اعتداداً بفتحة الميم؟

(1) الآية: 1.

(2) الآية: 1.

الجواب: أخبر الناظم أنه يقرأ بوجهين:

أحدهما: القصر؛ اعتدادًا بالحركة العارضة في الميم ومراعاة للفظ، فلا نمَدُّ إلا بقدر حركتين لعدم وجود السبب بحسب الظاهر واللفظ. وتضبط على هذا الوجه بعدم وضع علامة المدّ فوق الميم.

وثانيهما: الزيادة؛ نظرًا للأصل، فكأن الميم ساكنة، ونمَدَّ حرف المدّ واللين من أجل السكون. وتضبط على هذا الوجه بوضع علامة المدّ فوق الميم.

قال الإمام سليمان الجمزوري عن الوجهين المذكورين في الموضعين:

وَمَدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ فَاقْصُرْ وَطَوَّلَا
لِكُلِّ وَدَا فِي «آلِ عِمْرَانَ» قَدْ أَتَى وَوَرُشْ فَقَطْ فِي «الْعَنْكَبُوتِ» لَهُ كِلَا⁽¹⁾

والذي جرى به العمل في المغرب هو المدّ، وهو المقدم أداء في المشرق⁽²⁾.

ومن الأئمة - كأبي عبد الله الفاسي - من جعل في الموضعين ثلاثة أوجه: الطول، والتوسط، والقصر قياسًا على «المدّ العارض للسكون»، قال الإمام أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي:

وَلَدَى «مِيمٍ» ﴿اللَّهُ﴾ خُلْفُ الْكُلِّ وَ«الْعَنْكَبُوتِ» عِنْدَ أَهْلِ النَّقْلِ
بِالطُّوْلِ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا⁽³⁾

(1) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 234).

(2) ينظر: «تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 5) مخطوط، و«التوضيح والبيان» لإدريس الودغيري (ص 342).

(3) ينظر: «نظم التعريف» (ص 4) مرقون بتحقيق الدكتور عبد الله أكيك.

وقال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني:

وَقُلْ عِنْدَ «مِيمٍ» ﴿اللَّهُ﴾ وَ«الْعَنْكَبُوتِ» إِنَّ وَصَلْتَ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ قَدْ تَنَقَّلَا
فَذُو الْمَدِّ رَاعَى الْأَصْلَ، وَالْقَصْرُ ضِدُّهُ وَفَاسِيَهُمْ تَخْرِيجُ تَوْسِيطٍ أَعْمَلًا⁽¹⁾

ولكن الإمام ابن الجزري ردَّ وجه التَّوسُّط فقال: «وأما قول أبي عبد الله الفاسي: «ولو أخذ بالتَّوسُّط في ذلك مراعاة لجانبي اللَّفظ والحكم كان وجهًا»؛ فإنه تفقَّه وقياس لا يساعده نقل»⁽²⁾.

والخلاصة فيما ذكر: أنَّ ورشًا له المدَّ والقصر في موضعي «آل عمران» و«العنكبوت»، وأنَّ قالون - كسائر القراء من غير ورش - له المدَّ والقصر في موضع «آل عمران» فقط، أمَّا موضع «العنكبوت» فليس له فيه إلَّا المدُّ؛ لوجود الساكن اللَّازم وصلًا ووقفًا.

والوجهان المذكوران من الزيادة والقصر إنَّهما هما في حال ما إذا وصلنا ﴿آلَمٌ﴾ بما بعدها في الموضعين المذكورين، أمَّا إذا وقفنا على ﴿آلَمٌ﴾ فلا خلاف في مدِّ الميم؛ لأنَّ السَّكون أصليَّ فيها، فتمدَّد مدًّا لازمًا كما تقدَّم في «المدِّ اللَّازم».

[المدَّ المنفصل]

قال النَّاطِم رحمه الله:

وَذَانِ عَنْ عِيسَى لِهَمْزٍ فُصِّلَا
33) وَمَدَّ وَرْشٌ
.....

(1) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 100-101) مخطوط.

(2) «النَّشْر» (1/ 360).

بَيَّنَ بقوله: «وَذَانِ عَنْ عِيسَى لِهَمْزٍ فُصْلًا، وَمَدَّ وَرْشٌ» حكم «المد المنفصل» لقالون وورش، و«المد المنفصل» هو: أن يأتي بعد حرف المد همز منفصل عنها بأن يكون حرف المد في آخر الكلمة الأولى والهمز في أول الكلمة الموالية.

وسمّي بـ«المد المنفصل» لانفصال حروف المد عن الهمز، ويسمّي كذلك بـ«مد الفصل»، و«مد البسط»، و«مد الاعتبار»، و«المد الجائر».

ومعنى كلام الناظم: «وَذَانِ»؛ أي: القصر والزيادة «عَنْ عِيسَى»؛ أي: قالون «لِهَمْزٍ فُصْلًا»؛ أي: الهمز الذي فصل عن حروف المد؛ سواء كان حرف المد ألفاً؛ نحو: ﴿قَلَمًا أَحَسَّ﴾⁽¹⁾، أو ياءً؛ مثل: ﴿وَجِ أَيْدِيهِمْ﴾⁽²⁾، أو واوًا؛ نحو: ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾⁽³⁾، وسواء كانت الهمزة مفتوحة؛ مثل: ﴿مَّا أَحْضَرْتُ﴾⁽⁴⁾، أو مكسورة؛ نحو: ﴿إِنِّيآ إِيَابَهُمْ﴾⁽⁵⁾، أو مضمومة؛ مثل: ﴿وَمَا أَرْسَلُوا﴾⁽⁶⁾، وسواء كانت حروف المد ثابتة في الرّسم كما في الأمثلة السابقة أو محذوفة في الرّسم؛ مثل: ﴿يَلْأَبْرَاهِيمَ﴾⁽⁷⁾، و﴿هَتَوْلَاءِ﴾⁽⁸⁾، و﴿أَنْفُسَكُمْ أَرْوَجَا﴾⁽⁹⁾، و﴿وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽¹⁰⁾، وسواء أكان «المد المنفصل» مفصلاً حقيقة؛ أي: مفصلاً في الرّسم واللفظ؛

(1) «سورة آل عمران» الآية: 51.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 149.

(3) «سورة التحريم» الآية: 6.

(4) «سورة التّكوير» الآية: 14.

(5) «سورة الغاشية» الآية: 25.

(6) «سورة المطففين» الآية: 33.

(7) «سورة الصّافات» الآية: 104.

(8) «سورة البقرة» الآية: 30.

(9) «سورة الروم» الآية: 20.

(10) «سورة لقمان» الآية: 21.

نحو: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا﴾⁽¹⁾، و﴿عَبَدْنَا إِبْرَاهِيمَ﴾⁽²⁾، و﴿مَا أَنْزَلَ﴾⁽³⁾، أم مفصلاً حكماً؛ بأن كان متصلاً في الرسم مفصلاً في الأصل؛ مثل: ﴿يَأْتِيهَا﴾⁽⁴⁾، و﴿هَؤُلَاءِ﴾⁽⁵⁾؛ فالياء في المثال الأول للنداء، والهاء في المثال الثاني للتثنية، وكلاهما من حروف المعاني، وليس من حروف المباني، ويجوز الوقف على حرف المدّ فيما فصل حقيقة، ولا يجوز الوقف على حرف المدّ فيما فصل حكماً ولو اختصاراً.

وأما ورش فبيّن حكمه في «المدّ المنفصل» بقوله: «وَمَدَّ وَرْشٌ»؛ أي: أنّ ورشاً يمدّ «المنفصل» مدّاً مشبّعاً؛ فقيّد حكم «المدّ المنفصل» لورش؛ لأنّ قراءته لا تفهم من ضدّ ما ذكره لقالون.

فتلخص من كلّ ذلك:

– أنّ ورشاً له في «المدّ المنفصل»: المدّ فقط بمقدار ثلاث ألفات؛ أي: ستّ حركات عند المغاربة والمشاركة.

– وأنّ قالون له فيه وجهان:

الأوّل: القصر بمقدار ألف؛ أي: حركتان عند المغاربة والمشاركة.

الثاني: الزيادة بقدر ألف ونصف؛ أي: ثلاث حركات عند المغاربة، وبقدر ألفين؛ أي: أربع حركات عند المشاركة⁽⁶⁾.

(1) «سورة الصافات» الآية: 103.

(2) «سورة ص» الآية: 44.

(3) «سورة الزمر» الآية: 52.

(4) «سورة البقرة» الآية: 20.

(5) «سورة البقرة» الآية: 30.

(6) ينظر: «جمع المنافع» للّجائي (ص 8) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 150-151، 311-312، 340، 351-354)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 129، 134)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 55).

قال الإمام الدّانيّ عن الوجهين لقالون وغيره: «فإذا كانت الهمزة أوّل كلمة وحرف المدّ آخر كلمة أخرى؛ فإنّهم يختلفون في زيادة التّمكين لحرف المدّ هناك؛ فابن كثير وقالون بخلاف عنه وأبو شعيب وغيره عن اليزيديّ يقصرون حرف المدّ فلا يزيّدونه تمكيناً على ما فيه من المدّ الذي لا يوصل إليه إلّا به...»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشّاطبيّ:

فَإِنْ يَنْفَصِلُ فَالْقَصْرُ (بَ) لَادِرُهُ (طَ) لَالِبًا بِخُلْفِهِمَا (يُ) رَوِيكَ (دَ) رَّا وَمُخْضَلًا⁽²⁾

وقال الإمام ابن برّي:

وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ⁽³⁾

والزيادة هي المقدّمة عند المغاربة وجرى عملهم عليها⁽⁴⁾، قال الإمام إدريس المنجرة الفاسيّ:

وَقَدَّمَ الْإِشْبَاعَ فِي الْمُنْفَصِلِ لِعِيسَى⁽⁵⁾

وقال الإمام محمّد بن عبد السّلام الفاسيّ:

إِشْبَاعٌ مَفْضُولٌ لِعِيسَى قُدَّمَا⁽⁶⁾

(1) «التيسير في القراءات السبع» (ص 30-31).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 169).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 70).

(4) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 110-111).

(5) «مصدّرة في السّبع» (رقم البيت: 9).

(6) «إبراز الضّمير» (رقم البيت: 28).

والقصر هو المقدم عند المشاركة⁽¹⁾، وفي ذلك أنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه:

.....وَأَفْضَرَنَ لِمُنْفَصِلٍ.....⁽²⁾

وقال الشيخ أبو القاسم أحمد التازي عن حكم «المد المنفصل» لقالون حسب ما نقله الأئمة الكبار الثلاثة الحافظ الداني والشيخ القيسي والإمام ابن شريح:

فَمَدَّ حَرْفَ الْمَدِّ عَنْ عَيْسَى نُقِلَ	خُلِفَ إِذِ الْهَمْزُ الَّذِي بَعْدُ فُصِّلَ
فَالدَّانِي عَنْ ابْنِ نَشِيطٍ ذَكَرَا	وَجْهَيْنِ ثُمَّ قَالَ: وَالْمَدَّ أَرَى
وَجَابِهِ الْمَكِّيُّ ثُمَّ أَخْبَرَا	مَعًا عَنِ الْحُلُوانِيِّ أَنْ قَدْ قَصَرَا
وَلِلْإِمَامِ السَّيِّدِ النَّبِيلِ	وَجْهَانِ قُلْ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ ⁽³⁾

وهذا الخلاف الحاصل بين قالون وورش في «المد المنفصل» إنما هو في حال الوصل، أما في حالة الوقف فإننا نعيد حرف المد إلى أصله فنمده مدًا طبيعيًا بقدر حركتين فقط، ويسقط «المد المزيدي» لعدم وجود الهمزة في الوقف.

تنبيه:

إذا اجتمع مدان أو أكثر من قبيل «المد المنفصل» كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا فِئْلٌ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنْتُمْ كَمَا ءَامَنَ السَّبَّهَاءُ﴾⁽⁴⁾ فلا

(1) ينظر: «التجويد الطوالع» للمارغني (ص 87)، و«الطريق المأمون» لعبد الفتاح المرصفي (ص 55).

(2) «القصيدا الحسناء» (ص 112).

(3) «الدرة السنية» (ص 2) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة.

(4) «سورة البقرة» الآية: 12.

يجوز قراءة أحدها لقالون بالقصر والأخرى بالمد؛ بل لا بدّ من التسوية بينها كلّها.

تحرير:

تقدّم لنا في باب «ميم الجمع» أنّ قالون له فيها وجهان: الإسكان والضمّ مع الصّلة، وتقدّم لنا في هذا الباب أنّ له في «المدّ المنفصل» وجهان: القصر والمدّ، وإذا اجتمعا ففيهما أربعة أوجه⁽¹⁾، سواء تقدّم «المدّ المنفصل» أو تأخّر؛ فإذا تقدّم «المدّ المنفصل» على «ميم الجمع» مثل: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽²⁾ كان ترتيبها على ما يأتي:

- (1) قصر «المنفصل» مع إسكان «ميم الجمع».
 - (2) قصر «المنفصل» مع ضمّ وصلة «ميم الجمع».
 - (3) مدّ «المنفصل» مع إسكان «ميم الجمع».
 - (4) مدّ «المنفصل» مع ضمّ وصلة «ميم الجمع».
- وإذا تقدّمت «ميم الجمع» على «المدّ المنفصل» مثل: ﴿وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾⁽³⁾ كان التّرتيب وفق ما يأتي:
- (1) إسكان «ميم الجمع» مع قصر «المنفصل».
 - (2) إسكان «ميم الجمع» مع مدّ «المنفصل».
 - (3) ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع قصر «المنفصل».
 - (4) ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع مدّ «المنفصل».

(1) ينظر: «شرح رسالة قالون» لعليّ محمّد الضّباع (ص 5).

(2) «سورة البقرة» الآية: 6.

(3) «سورة البقرة» الآية: 10.

وفي ذلك قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

وَالْمِيمَ إِنْ هَمَزُ أَتَى مِنْ بَعْدِ سَكَنٍ وَصِلَ بِالْقَصْرِ أَوْ بِالْمَدِّ
فَإِنْ قَصُرَتْ أَوْ مَدَدَتْ الْمُنْفَصِلُ فَسَكَنِ الْمِيمِ عَلَى كُلِّ وَصِلٍ
وَالْمِيمَ إِنْ سَكَنْتَهَا أَوْ تَصِلَا فَاقْصُرْ وَمُدَّ بَعْدَهَا الْمُنْفَصِلَا⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي حفظه الله للعلامة محمد بن عبد
الرَّحْمَنِ الْخَلِيجِيِّ:

إِذَا «مِيمُ جَمْعٍ» يَتْلُهَا نَحْوُ ﴿مَا أَتَى﴾ فَسَكَنٍ وَصِلَ وَاقْصُرْ وَمُدَّ عَلَى الْكُلِّ
وَإِنْ عَكُسَ ذَا سَكَنٍ عَلَى الْقَصْرِ ثُمَّ صِلَ وَكُلُّ عَلَى مَدٍّ لِقَالُونَ ذِي الْفَضْلِ
وَإِنْ يَتْلُهَا هَمَزٌ فَسَكَنٍ وَصِلَ لَهَا بِقَصْرِ وَمَدٍّ مِثْلُ مُنْفَصِلٍ أَصْلِي⁽²⁾

ومقصوده بالبيت الأخير أن «ميم الجمع» إذا أتى بعدها همز قطع مثل:
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ﴾⁽³⁾ فهي من قبيل «المد المنفصل»
وفيها ثلاثة أوجه على هذا الترتيب: السكون، ثم الضم مع الصلة والقصر، ثم
الضم مع الصلة والمد.

ويضبط «المد المنفصل» في المصحف واللوح إن كنا نقرأ برواية ورش
بوضع علامة المد على حرف المد علامة على وجوب مدّه له، سواء عند
المغاربة أو المشارقة. وكذلك نضع علامة المد على حرف الألف إن كنا
نقرأ لقالون بوجه المد الذي جرى به العمل عند المغاربة أو بالوجه الثاني عند
المشارقة، قال الإمام الخزاز:

مَطٌّ لَهُمْزٌ بَعْدَهَا تَأْخَرَا⁽⁴⁾

(1) «سفينة القراء» (رقم الأبيات: 64-66).

(2) «حلّ المشكلات وتوضيح التجريبات في القراءات» (ص 68).

(3) «سورة البقرة» الآية: 95.

(4) «مورد الظمان» (رقم البيت: 460).

أَمَا إِنْ كُنَّا نَقْرَأُ لِقَالُونَ بَوَاجِهُ الْقَصْرِ كَمَا هُوَ الْمَقْدَمُ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ وَهُوَ
الْوَجْهُ الثَّانِي عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ فَلَا نَضَعُ عِلَامَةَ الْمَدِّ.

[أحكام مدّ اللين ومستثنياته]

قال الناظم رحمه الله:

.....تُثَمِّمُ مِثْلَ ﴿سَوَاءٌ﴾ زَادَ وَوَسَّطَ، وَيَا ﴿كَهَيْئَةً﴾
(34) وَعَنْهُمَا عَيْنٌ، وَعِنْدَ الْوَقْفِ قَصْرٌ وَهَذَانِ كَنْحُو ﴿خَوْفٌ﴾
(35) وَ﴿مَوْيَلَا﴾ فَاقْصُرْهُ وَ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ وَخُلْفُ ﴿سَوَاءٍ﴾ لِيُورِشَ مُثَبَّتٌ

تحدّث الناظم في هذه الأبيات عن «مدّ اللين»؛ ويكون في حرفي الياء
والواو فقط الساكتين سكوناً حياً. وسمّي هذا المدّ بـ«مدّ اللين» لأنّ حرفي
اللين تخرجان بسهولة ولين من غير كلفةٍ على اللسان لاّتّساع مخرجها.

وينقسم «مدّ اللين» إلى قسمين:

الأوّل: «مدّ اللين المهموز»؛ وهو: أن تأتي الياءُ والواوُ الساكتان سكوناً
حياً بعد الفتحة وقبل الهمزة في كلمة واحدة، سواء كانت الهمزة في وسط الكلمة
أو في طرفها الأخير؛ وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿شَيْءٌ﴾⁽¹⁾، و﴿شَيْءٌ﴾⁽²⁾،
و﴿شَيْءٌ﴾⁽³⁾، و﴿لِشَأْنٍ﴾⁽⁴⁾، و﴿كَهَيْئَةٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿تَأْيَسُوا﴾⁽⁶⁾، و﴿يَأْيَسُ﴾⁽⁷⁾،

(1) «سورة البقرة» الآية: 19.

(2) «سورة البقرة» الآية: 177.

(3) «سورة الإنسان» الآية: 1.

(4) «سورة الكهف» الآية: 34.

(5) «سورة المائدة» الآية: 112.

(6) «سورة يوسف» الآية: 87.

(7) «سورة يوسف» الآية: 87.

و﴿إِسْتَيْعَسَ﴾⁽¹⁾، و﴿السَّوْءَ﴾⁽²⁾، و﴿سَوِئَ﴾⁽³⁾، و﴿سَوَاءَ﴾⁽⁴⁾، ولا يوجد في القرآن غير هذه الألفاظ.

ومن خلال التعريف المذكور وتنوّع الأمثلة يظهر لنا أنّ شروط «مدّ اللّين المهموز» أربعة:

(1) أن تكون الواو والياء ساكتين سكوناً حياً، فإن كانا ميّتين فيكونان من قبيل «المدّ المتّصل»؛ نحو: ﴿سَوِئَ﴾⁽⁵⁾، و﴿سَنَعَ﴾⁽⁶⁾.

(2) أن يكون قبل الواو والياء الساكتين: فتحةٌ، فإن كان قبلهما ضمةٌ أو كسرةٌ فيكونان من قبيل «المدّ المتّصل».

(3) أن يكون بعد الواو والياء الساكتين: همزة، فإن كان بعدهما حرف غير الهمزة فلا يمدّان؛ نحو: ﴿هَوْنًا﴾⁽⁷⁾، و﴿عَيْنًا﴾⁽⁸⁾.

(4) أن يجتمع كلّ ذلك في كلمة واحدة، فإن كان ذلك في كلمتين؛ مثل: ﴿خَلَوْا إِلَيَّ﴾⁽⁹⁾، و﴿إِنِّنِي - اِدَمَ﴾⁽¹⁰⁾؛ فلا مدّ أبداً.

(1) «سورة يوسف» الآية: 110.

(2) «سورة الفتح» الآية: 6.

(3) «سورة مريم» الآية: 27.

(4) «سورة المائدة» الآية: 33.

(5) «سورة المائدة» الآية: 34.

(6) «سورة هود» الآية: 76.

(7) «سورة الفرقان» الآية: 63.

(8) «سورة الأعراف» الآية: 160.

(9) «سورة البقرة» الآية: 13.

(10) «سورة المائدة» الآية: 29.

الثاني: «مدّ اللين غير المهموز»؛ وهو: أن تأتي الياء والواو الساكتان سكوناً حياً بعد الفتحة وقبل السكون العارض للوقف؛ مثل: ﴿رَيْبٌ﴾⁽¹⁾، و﴿خَوْفٌ﴾⁽²⁾.

وللقسمين معاً أحكام خاصة لورش وقالون في الوصل والوقف، وفيما يأتي بيان ذلك:

[حكم مدّ اللين المهموز]

قوله: «ثُمَّ مِثْلُ سَوْءَ زَادَ وَوَسَطَ وَيَا كَهَيْئَةَ» تكلم فيه عن حكم «مدّ اللين المهموز»؛ فأخبر أن ورشاً «زاد» إلى حدّ الإشباع «وَوَسَطَ» مدّ اللين المهموز، سواء في حالة الوصل أو في حالة الوقف؛ ومثّل بمثالين: الأول: ﴿سَوْءَةٌ﴾⁽³⁾ لـ«مدّ اللين المهموز» إذا كان بالواو، والثاني: ﴿كَهَيْئَةً﴾⁽⁴⁾ لـ«مدّ اللين المهموز» إذا كان بالياء، وكلّ واحد منهما جاءت فيه الهمزة متوسطة، وأمّا ما جاءت فيه الهمزة متطرّفة؛ مثل: ﴿السَّوْءُ﴾⁽⁵⁾، و﴿شَيْءٌ﴾⁽⁶⁾، فورش له الوجهان في «مدّ اللين المهموز»، وفي هذا قال لإمام الشاطبي:

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَانَ جُمْلًا
بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَضَلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفُهُ ⁽⁷⁾

(1) «سورة البقرة» الآية: 1.

(2) «سورة قريش» الآية: 5.

(3) «سورة المائدة» الآية: 33.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 48.

(5) «سورة الفتح» الآية: 6.

(6) «سورة البقرة» الآية: 19.

(7) «حزب الأماني» (رقم البيتين: 179-180).

والمراد بالقصر في قول الإمام الشاطبي هو التوسط كما نبّه عليه شراح البيت، أي: الرتبة التي تقصر عن رتبة المد؛ وهي التوسط.

ويستفاد من تمثيل الإمام ابن أجروم لـ «مد اللين المهموز» بـ ﴿سَوْءَةً﴾ و﴿كَهَيْئَةً﴾ أنّ الواو والياء الساكتين يجب أن تكونا متصلتين بالهمزة في كلمة واحدة، أمّا إذا كانت الهمزة منفصلة عنهما مثل: ﴿خَلَوْا إِلَى﴾⁽¹⁾، ﴿إِنِّي-ادَمَ﴾⁽²⁾ فلا مدّ فيهما ألبتّة.

ووجها التوسط والطول صحيحان مقروء بهما لورش في حالتي الوصل والوقف، والمقدم: التوسط، ثمّ الطول، سواء عند المشاركة في الجمع أو عند المغاربة في حال جمعهم العشر النافعية. قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرْنَ لَوَرْشِهِمْ تَوْسِيطًا بِبَابِ ﴿شَعْوٍ﴾، ثُمَّ زِدْ تَمْطِيطًا
فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ وَزِدْ عَلَيْهِمَا لِغَيْرِهِ فِي الْوَقْفِ قَصْرًا فَاعْلَمَا⁽³⁾

والذي قدّمه المشاركة⁽⁴⁾ في الأداء هو: التوسط، وهو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة⁽⁵⁾ واقتصروا عليه؛ لاقتصار الإمام الداني عليه في «التيسير»⁽⁶⁾ حين قال: «ورش يمكن الياء من ﴿شَعْوٍ﴾، و﴿شَيْئًا﴾، و﴿كَهَيْئَةً﴾ وشبهه، وكذلك الواو من ﴿السَّوْءِ﴾، و﴿سَوْءَةً﴾ وشبهه إذا انفتح ما قبلهما وكانا مع الهمزة في كلمة». فيعلم من هذا النصّ أنّ الطول من زيادات الإمامين الشاطبي وابن أجروم.

(1) «سورة البقرة» الآية: 13.

(2) «سورة المائدة» الآية: 29.

(3) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيتين: 25-26).

(4) ينظر: «رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف» لابن يالوشة (ص 61).

(5) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2، 5) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 346).

(6) (ص 72).

وعلى التَّوسُّطِ اقتصر الإمام ابن بَرِّي كذلك فقال:

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَى سَكَنْتَا مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا
لَهُ تَوَسُّطًا (1)

كما اختار الإمام ابن غازي التَّوسُّطُ في «مدَّ اللين المهموز» فقال:

وَأَقْصُرْكَ ﴿ءَامِنْ﴾ وَكَ﴿شَعْنٍ﴾ أَفْرِطًا لِيُوسُفَ وَفِيهِمَا اخْتَرُ وَسَطًا (2)

وقال العلامة أحمد بن الطَّالِبِ محمودًا بن أَعَمَّرَ الإِدْوَعِيشِي:

..... وَفِي ﴿شَعْنٍ﴾ تَوَسُّطًا يَكُونُ (3) ...

وَأُنْشَدْنَا شَيْخَنَا عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ تَوْفِيقَ النَّحَّاسِ الْمَصْرِيِّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ
مَرْجَحًا وَجْهَ التَّوسُّطِ فِي «مَدَّ اللَّيْنِ»:

وَذَا بَدَلٍ وَاللَّيْنِ وَسَّطُ لَوْرَشِهِمْ (4)

وفي نسخة من البارِعِ: «ورش مثل يا ﴿كَهَيْقَةٍ﴾ أو وَسَطُنْ ونحو
واو ﴿سَوَّءَةٍ﴾»، وقبل كلمة «ورش» بياض في النسخة المخطوطة؛ ولعلَّ
المناسب لهذا الفراغ هو كلمة: «وَمَدَّ»، فيكون ذكر المدِّ والتَّوسُّطِ في «مدَّ
اللين المهموز» لورش، وعليه فَلَنْ يكون ذَكَرَ حَكَمَ «المدَّ المنفصل»
لورش. أو يكون قد ذكر حَكَمَ المدِّ لورش في «المنفصل» وذكر في «اللين
المهموز» التَّوسُّطَ فقط كما فعل الإمام الدَّانِي حين اقتصر على التَّوسُّطِ،
وما أثبتناه في الأوَّلِ «وَذَانِ عَنْ عِيسَى لِهَمْزٍ فُصْلًا وَمَدَّ وَرَشْ، ثُمَّ مِثْلُ

(1) «الدَّرَرُ أَلْوَامِعُ» (رقم البيتين: 80-81).

(2) «تفصيل عقد درر ابن بَرِّي» (رقم البيت: 31) بتحقيقي قيد الطَّبع.

(3) «الأخذ للقراء السَّبعة» (رقم البيت: 48).

(4) «القصيدَةُ الحُسْنَاءُ فِي الْأَوْجِهِ الرَّاجِحَةِ فِي الْأَدَاءِ عَنِ الْعَشْرَةِ الْقُرَّاءِ» (ص 113).

﴿سَوْءٌ﴾ زَادَ وَوَسَّطَ وَيَا ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ هو الأنسب حتى يكون شاملاً لِمَدِّي المنفصل واللين المهموز وأحكامهما لورش وقالون.

وَفُهُم من عدم ذكر حكم قالون في «مدّ اللين المهموز» أنه يبقى على الأصل من حذف المدّ؛ وهو كذلك في حالة الوصل، أمّا في حالة الوقف فله القصر والتوسط والطول كما سيأتي ذكره في قوله: «وَعِنْدَ الْوَقْفِ قَصْرٌ وَهَذَا إِنْ كُنْخَوْ ﴿خَوْفٍ﴾».

تحرير:

إذا اجتمع «مدّ اللين المهموز» مع «مدّ البدل» فلا يجوز إلا أربعة أوجه لورش؛ سواء تقدّم «مدّ اللين» أو تأخر؛ فإن تقدّم «مدّ اللين» على «مدّ البدل»؛ مثل: ﴿وَإِنْ بَاتَكُمْ شَيْءٌ مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ بَعَّافْتُمْ بَأْثَؤُاَ الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِّثْلَ مَا أَنْبَغُوا﴾⁽¹⁾ كانت الأوجه بالترتيب الآتي:

(1) توسيط «مدّ اللين» مع قصر «مدّ البدل».

(2) توسيط «مدّ اللين» مع توسيط «مدّ البدل».

(3) توسيط «مدّ اللين» مع تطويل «مدّ البدل».

(4) تطويل «مدّ اللين» مع تطويل «مدّ البدل».

وإن تقدّم «مدّ البدل» على «مدّ اللين» مثل: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَاتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾⁽²⁾ كان ترتيب الأوجه فيها هكذا:

(1) قصر «مدّ البدل» مع توسيط «مدّ اللين».

(2) توسيط «مدّ البدل» مع توسيط «مدّ اللين».

(3) تطويل «مدّ البدل» مع توسيط «مدّ اللين».

(1) «سورة الممتحنة» الآية: 11.

(2) «سورة الكهف» الآية: 83.

4) تطويل «مدّ البدل» مع تطويل «مدّ اللين».

ونظم الإمام عليّ النّوريّ الصّفاقسيّ هذه الأوجه فقال:

إِذَا جَاءَ ﴿شَعْنٌ﴾ مَعَ كَـ ﴿ءَاتٍ﴾ فَأَرْبَعُ تَوَسُّطُ ﴿شَعْنٍ﴾ مَعَ ثَلَاثٍ بِهِ أَجْزُ
وَتَطْوِيلُ ﴿شَعْنٍ﴾ مَعَ طَوِيلٍ بِهِ فَقَطْ كَذَا عَكْسُهُ فاعْمَلْ بِتَحْرِيرِهِ تَفْزُ⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياويّ للإمام عليّ بن محمّد الضّباع
المصريّ في حال اجتماع «مدّ البدل» مع «مدّ اللين»، سواء تقدّم الأوّل أو
تأخّر:

وَبَدَلًا قَصْرٌ وَوَسْطٌ لَنَا وَسَطُهُمَا مَعًا تَحْزُ يَقِينَا
وَمُدٌّ أَوَّلًا وَخُذْ فِي الثَّانِي وَجْهَيْنِ صَاحٍ تَحْظُ بِالْأَمَانِي
وَسَطٌ لِّلَيْنِ ثَلَاثَنَ الْبَدَلَا وَامْدُدْهُمَا مَعًا تَنَلِ الْأَمَلَا⁽²⁾

تنبيه:

بناءً على ما تقدّم من تحريرات «مدّ اللين» مع «مدّ البدل» فإنّك إن
قرأت «مدّ اللين» بالطّول فلا يجوز لك في «مدّ البدل» إلّا الطّول كذلك، وفي
هذا يقول الإمام حسن خلف الحسينيّ:

وَفِي بَدَلٍ أَجْرُ الثَّلَاثَةِ عِنْدَمَا تَوَسَّطَ لَيْنًا، وَامْدُدْنِ إِنْ تَطَوَّلَا⁽³⁾

كلّ ما تقدّم من التّحريرات فهي على مذهب المشاركة كما أشرت إلى
ذلك في المقدّمة، وأمّا المغاربة فيجوزن جميع الأوجه الستّة حين اجتماع «مدّ
اللين» مع «مدّ البدل»؛ وهي النّاتجة من ضرب وجهي «مدّ اللين» في ثلاثة
«مدّ البدل».

(1) «غيث النّفع» (ص 99).

(2) هامش كتاب «الفتح الرّحمانيّ شرح كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 89).

(3) «إتحاف البريّة بتحريرات الشّاطبيّة» (رقم البيت: 46).

【حكم مدّ اللين بعده سكون لازم؛ وذلك في (عَيْن)】

وقوله: «وَعَنْهُمَا عَيْنٌ» تحدّث فيه عن حكم «مدّ اللين» إذا جاء بعده سكون لازم؛ وذلك في (عَيْن)؛ وقد جاء ذلك في موضعين من القرآن الكريم؛ وهما: ﴿كَهَيْبَعَصٍّ﴾⁽¹⁾، و﴿عَسَىٰ﴾⁽²⁾، فأفاد الناظم أنّ ورشاً وقالون - بل وغيرهما من القراء العشرة - لهما في «عَيْن»: وجهان:

الأوّل: الطّول حملاً على نظائرها من الفواتح السبعة المجموعة في قولهم: «سَلَمَ نَقْصُكُ»، وقولهم: «سَل كَم نَقْصُ»، فيكون المدّ حينها من قبيل «المدّ اللازم الحرفي المخفّف».

الثاني: التّوسّط؛ لأنّ الحرف الوسط من (عَيْن) حرف لين وليس حرف مدّ ولين كباقي الفواتح السبعة السابقة، فيكون المدّ حينها من قبيل «مدّ اللين». وهذان الوجهان مأخوذان من قوله السابق: «زَادَ وَوَسَطَ» أو من قوله بعد: «خُلِفَ» كما ورد في بعض النسخ الخطيّة إذ جاء فيها: «وَعَنْهُمَا عَيْنٌ وَعِنْدَ الْوَقْفِ خُلِفَ» فيكون الخلف راجعاً إلى «عين» وإلى «مدّ اللين غير المهموز في الوقف».

والطّول في «عَيْن» هو الذي جرى به العمل عند المغاربة⁽³⁾ وقدمه المشاركة⁽⁴⁾ في الأداء؛ لقول الإمام الشاطبي:

..... وفي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فَضْلاً⁽⁵⁾

(1) «سورة مريم» الآية: 1.

(2) «سورة الشّورى» الآية: 1.

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 274)، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 348).

(4) ينظر: «رسالة المقدّم أداء» لابن يالوشه (ص 84)، و«هداية القاري» للمرصفي (1/ 344).

(5) «حرز الأمان» (رقم البيت: 177).

ولقول الإمام ابن بري:

..... وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلِّ رَاجِحٍ ⁽¹⁾

ولم يتعرّض الإمام الدّانيّ في «التيسير» لحكم (عين)؛ فهي من زيادات الأئمة الشّاطبيّ وابن آجروم وابن بري عليه.

[حكم مدّ اللّين بعده سكون عارض للوقف]

وقوله: «وَعِنْدَ الْوَقْفِ قَصْرٌ وَهَذَانِ كَنَحْوِ ﴿خَوْفٍ﴾» تحدّث عن حكم «مدّ اللّين» إذا وقف عليه؛ أي: جاء بعده حرف ساكن عارض للوقف؛ سواء كان مهموزاً مثل: ﴿شَعْنٍ﴾ ⁽²⁾، و﴿شَعْنٌ﴾ ⁽³⁾، و﴿السَّوْءِ﴾ ⁽⁴⁾، أو غير مهموز نحو: ﴿ضَيْرٍ﴾ ⁽⁵⁾، و﴿أَنِيلٍ﴾ ⁽⁶⁾، و﴿الْخَيْرِ﴾ ⁽⁷⁾، و﴿الْيَوْمِ﴾ ⁽⁸⁾، و﴿الْمَوْتِ﴾ ⁽⁹⁾، و﴿تَوْمٍ﴾ ⁽¹⁰⁾؛ فأخبر أنّه يُوقَفُ على «مدّ اللّين» المهموز وغير المهموز بـ: القصر والتّوسّط والطّول؛ وهذه الأوجه الثلاثة مستفادة من قوله: «قَصْرٌ وَهَذَانِ»؛ أي: فيهما القصر وهذان الوجهان اللذان سبقت الإشارة إليهما في قوله: «زَادَ وَوَسَّطَ»، وهذا الحكم عام فيشمل قالون وورش في «مدّ اللّين» المهموز وغير المهموز إلّا أنّ ورشاً لا يوافق قالون في المهموز؛ بل يوافقه

(1) «الدّرر اللوامع» (رقم البيت: 83).

(2) «سورة آل عمران» الآية: 154.

(3) «سورة البقرة» الآية: 177.

(4) «سورة الفتح» الآية: 6.

(5) «سورة الشعراء» الآية: 50.

(6) «سورة هود» الآية: 114.

(7) «سورة آل عمران» الآية: 26.

(8) «سورة غافر» الآية: 15.

(9) «سورة العنكبوت» الآية: 57.

(10) «سورة البقرة» الآية: 254.

فقط في غير المهموز، أمّا المهموز فيبقى فيه ورش على أصله من التّوسّط والطّول كما تقدّم في قوله: «ثُمَّ مِثْلُ ﴿سَوْءَةٍ﴾ زَادَ وَوَسَطَ وَيَا ﴿كَهَيْئَةٍ﴾»؛ فهو يقف فيه كما يصل، وفي هذا يقول الإمام الشّاطبي:

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا
وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرُشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلًا⁽¹⁾

فورش له في «مدّ اللّين المهموز»: التّوسّط والطّول فقط؛ وقفًا ووصلًا، ويمتنع له القصّر؛ لأنّه يمدّ من أجل الهمز وليس من أجل السّكون، بخلاف قالون فإنّه يمدّ من أجل السّكون وليس من أجل الهمز؛ لذلك يضاف له وجه القصّر.

وفي نسخة أخرى: «وَعِنْدَ الْوَقْفِ خُلْفٌ وَهَذَانِ كَنَحْوِ ﴿خَوْفٍ﴾» فيكون النّاظم ذكر وجهين فقط لقالون وورش في حال الوقف على «مدّ اللّين» المهموز وغير المهموز: وهما الطّول والتّوسّط، ويضاف لقالون وجه القصّر الذي هو الأصل.

والأوجه الثلاثة المذكورة في «مدّ اللّين غير المهموز» عند الوقف تتحدّ فيها المراتب، فمرتبة قالون كمرتبة ورش، سواء في القصّر أو التّوسّط أو الطّول، وسواء عند المغاربة والمشاركة. وأمّا «مدّ اللّين المهموز» عند الوقف فكذلك لا تفاوت بينهما عند المشاركة⁽²⁾، سواء في التّوسّط أو الطّول، وأمّا المغاربة فلا تفاوت بينهما في التّوسّط، وأمّا الطّول فمرتبة قالون أقلّ من مرتبة ورش؛ لأنّ ورشًا يمدّ من أجل الهمز لا للسّكون العارض، وقالون يمدّ من أجل سكون الهمزة العارض في الوقف لا لذاتها⁽³⁾.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 180-181).

(2) ينظر: «الإضاءة» للضّبّاع (ص 25-26)، و«شرح النّظم الجامع» لعبد الفتّاح القاضي (ص 27)، و«الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفي (ص 59).

(3) ينظر: «تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسّي» عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع.

والذي جرى به العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء لورش وقالون في جميع ما تقدم من «مدّ اللين» المهموز وغير المهموز في حالة الوقف عليه هو: التّوسّط⁽¹⁾، قال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني: وَفِي نَحْوِ ﴿سَوْفَ﴾ ثُمَّ ﴿رَيْبَ﴾ بِوَقْفِهِ ثَلَاثَةٌ تَجْرِي وَالتَّوَسُّطُ قَدْ عَلَا⁽²⁾

وقيل: المقدّم عند المشاركة في «مدّ اللين المهموز» و«مدّ اللين غير المهموز وقفًا» لقالون: القصر، وكذلك قيل في «مدّ اللين غير المهموز» لورش⁽³⁾.

ولم يتعرّض الإمام الدّاني في «التّيسير» لحكم «مدّ اللين غير المهموز» في حالة الوقف عليه؛ فتكون جميع الأوجه الثلاثة في «مدّ اللين» من زيادات الإمامين الشّاطبيّ وابن آجروم على كتاب «التّيسير»، وكذلك من زيادات الإمام ابن برّي عليه؛ فقد قال:

وَقَفَ بِنَحْوِ ﴿سَوْفَ﴾ ﴿رَيْبَ﴾ عَنْهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا⁽⁴⁾

وإذا وصل «مدّ اللين» الذي بعده سكون عارض للوقف - غير الهمز - فليس فيه مدٌّ لأحدٍ لا قصرًا ولا توسّطًا ولا طولًا.

(الّلوحة: 2) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 314-315، 346-347).

(1) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 349)، و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 98)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (الّلوحة: 2) مخطوط، و«تحفة الألباب» للحسن بوزيد الخمسيّ (ص 2) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 314).

(2) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 98) مخطوط.

(3) ينظر: «الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 59).

(4) «الدّر اللوامع» (رقم البيت: 84).

والمراد بالقصر في باب «مدّ اللين» هو ترك المدّ بالكليّة كما يترك في مثل: ﴿عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾، و﴿الْمَيْتَةَ﴾⁽²⁾، و﴿لَوْمَةً﴾⁽³⁾، قال الإمام محمد بن عليّ اللّجائي: «وأما في الوصل فلا مدّ أصلاً»⁽⁴⁾. وقال الإمام يحيى السّملاوي: «والمراد بالقصر هنا إنّما هو الحبس على المدّ بالكليّة، وليس القصر الذي في حروف المدّ واللين الذي هو الطّبيعي»⁽⁵⁾.

وقال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

.....لَكِنْ يُعْتَقَدُ بِأَنَّ ذَا الْقَصْرَ هُنَا: إِسْقَاطُ مَدٍّ⁽⁶⁾

وقال الإمام إدريس الودغيري: «والمراد بالقصر هنا له هو عدم المدّ البتّة على المعتمد، فيكون النطق على حدّ النطق براءً «الضّرب» وباءً «القَبْضُ»⁽⁷⁾.

وهذا بخلاف ما ذهب إليه الإمام برهان الدّين الجعبري في «الكنز» من أنّ المراد بالقصر في باب «مدّ اللين»: المدّ الطّبيعي⁽⁸⁾، وردّ هذا القول الإمام عبد الرحمن ابن القاضي فقال:

وَالْقَصْرُ فِي «الْكَتْرِ» هُنَا الطّبيعي وَحَذْفُهُ لِلْكَلِّ خُذْ تَفْرِيعِي⁽⁹⁾

وبعضهم جعلوا القصر في «مدّ اللين» دون القصر الذي في «المدّ الطّبيعي»؛ وسَمّوه: «مدّا ما»؛ فهم يمدّونه مدّاً يسيراً لا يصل إلى الحركتين

(1) «سورة الفاتحة» الآية: 6.

(2) «سورة البقرة» الآية: 172.

(3) «سورة المائدة» الآية: 56.

(4) «جمع المنافع» (ص 8) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

(5) «تحصيل المنافع» (ص 170).

(6) «تحفة المنافع» (اللوحة: 23) مخطوط.

(7) «التّوضيح والبيان» (ص 314).

(8) «كنز المعاني» (2/ 374-375).

(9) «الفجر السّاطع» (2/ 306).

اللتين في «المدّ الطبيعي»، ويحكمون ذلك بالمشافهة، ويعتبرون الإخلال بشيء من ذلك لحن⁽¹⁾.

والأوجه الثلاثة التي ذكرناها في «مدّ اللين» الموقوف عليه إنّما هو في حال وقفنا عليه بالسكون أو بالإشمام، أمّا إن وقفنا عليه بالروم فلا يجوز إلّا القصر، وهذا ما أشار إليه الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

..... فَالْوَقْفُ بِالسُّكُونِ دُونَ مَيِّنْ
بِالْقَصْرِ وَالتَّوَسُّطِ وَالْإِشْبَاعِ كَذَا مَعَ الْإِشْمَامِ عَنْ إِجْمَاعِ
وَالْقَصْرِ مَعَ رُومٍ.....⁽²⁾

فإذا أردنا أن نقف على «مدّ اللين المهموز» المرفوع مثل: ﴿لَا يَخْبِيهِ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾⁽³⁾ جاز لنا في رواية ورش ستة أوجه: التّوسّط والطّول على سكون الهمزة، والتّوسّط والطّول على الإشمام، والتّوسّط والطّول على الروم. وجاز لنا على رواية قالون سبعة أوجه: عدم المدّ والتّوسّط والطّول على إسكان الهمزة، وعدم المدّ والتّوسّط والطّول على الإشمام، وعدم المدّ على الروم؛ لأنّ الروم مثل الوصل.

وإذا أردنا أن نقف على «مدّ اللين المهموز» المجرور نحو: ﴿عَلَيْهِمْ دَآيِرَةٌ أَلْسُوهُ﴾⁽⁴⁾ جاز لنا في رواية ورش أربعة أوجه: التّوسّط والطّول على سكون الهمزة، والتّوسّط والطّول على الروم. وجاز لنا على رواية قالون أربعة أوجه: عدم المدّ والتّوسّط والطّول على إسكان الهمزة، وعدم المدّ فقط على الروم.

(1) ينظر: «الإضاءة» للضّبّاع (ص 19-22)، و«هداية القاري» للمرصفي (1/ 309-310)، و«الطريق المأمون» له (ص 60).

(2) «تحفة المنافع» (اللوحة: 22-23) مخطوط.

(3) «سورة غافر» الآية: 15.

(4) «سورة الفتح» الآية: 6.

أما «مدّ اللين المهموز» المنصوب نحو: ﴿شَيْئاً﴾⁽¹⁾ فلورش فيه وجهان: التّوسّط والطّول، ولقالون: القصر فقط، سواء كان ذلك في الوصل أو في الوقف.

وإذا أردنا أن نقف على «مدّ اللين غير المهموز» المرفوع مثل: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾⁽²⁾ جاز لنا في رواية ورش وقالون معاً سبعة أوجه: عدم المدّ والتّوسّط والطّول على السّكون المحض، وعدم المدّ والتّوسّط والطّول على الإشمام، وعدم المدّ فقط على الرّوم.

وإذا أردنا أن نقف على «مدّ اللين غير المهموز» المجرور نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾ جاز لنا في رواية ورش وقالون معاً أربعة أوجه: عدم المدّ والتّوسّط والطّول على السّكون المحض، وعدم المدّ فقط على الرّوم.

وإذا أردنا أن نقف على «مدّ اللين غير المهموز» المنصوب مثل: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرٌ﴾⁽⁴⁾ جاز لنا في رواية ورش وقالون معاً ثلاثة أوجه: عدم المدّ والتّوسّط والطّول على السّكون المحض⁽⁵⁾.

(1) «سورة الإنسان» الآية: 1.

(2) «سورة البقرة» الآية: 254.

(3) «سورة العنكبوت» الآية: 57.

(4) «سورة الشعراء» الآية: 50.

(5) ينظر: «الفجر الساطع» لابن القاضي (2/ 303). و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 347-348)، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 19)، و«الإضاءة» للصبّاح (ص 136). قال الإمام ابن القاضي عن ذلك: «فإن كان الموقوف عليه مضمومًا غير همز؛ فلهما سبعة أوجه، وكذا المهموز عند قالون، وعند ورش ستة فقط. وإن كان مفتوحًا أو منصوبًا فلهما في غير المهموز ثلاثة، وكذلك لقالون أيضًا [أي: في المهموز]، ولورش اثنان. وإن كان مخفوضًا أو مكسورًا فلقالون أربعة أوجه مطلقًا، وورش مثله حيث لا همز».

مستثنيات «مدّ اللين المهموز» لورش

وقوله: «و﴿مَوِيلًا﴾ فَاقْصُرْهُ وَ﴿الْمَوْءَدَّةُ﴾ وَخُلْفُ «سَوَاءَاتٍ» لَوْرَشٍ مُثَبَّتٌ» بيان لاستثناءات «مدّ اللين المهموز» لورش؛ فأخبر أن ورشاً تستثنى له ثلاث كلمات؛ وهي:

المستثنى الأول: «﴿مَوِيلًا﴾» في «سورة الكهف»⁽¹⁾.

المستثنى الثاني: «﴿الْمَوْءَدَّةُ﴾» في «سورة التَّكْوِيرِ»⁽²⁾، والمقصود بذلك الواو الأولى التي هي حرف لين، وأمّا الثانية فحكمها حكم «مدّ البدل». فالكلمتان المذكورتان لا تمدّان لورش وصلّاً ووقفاً بلا خلاف في ذلك.

ووجه عدم المدّ في الكلمتين هو: فقدان الواو في بعض تصاريফهما كما نقول في مضارعهما مثلاً: «يَيْتِلُ»، و«يَيْتُدُ»، ولَمَّا كانت الواو شرطاً أساسياً في المدّ فإنّه عندما فُقدت في بعض تصاريف الكلمة فُقد المدّ كذلك.

المستثنى الثالث: «﴿سَوَاءَاتِهِمَا﴾»⁽³⁾، و«﴿سَوَاءَاتِكُمْ﴾»⁽⁴⁾؛ وهما المرادان بقوله: «وَخُلْفُ سَوَاءَاتٍ»؛ فأتى به النّاطم بدون ضمير ليكون شاملاً للمضاف إلى المثنى؛ مثل: «﴿سَوَاءَاتِهِمَا﴾»، والمضاف إلى الجمع؛ مثل: «﴿سَوَاءَاتِكُمْ﴾».

وقد اختلف أهل الأداء في «سَوَاءَاتٍ»؛ فمنهم من استثنّاها لورش ومنعوا فيها المدّ أصلاً ولم يجيزوا فيها التّوسّط والطّول؛ بل ألحقوها بحرف اللّين الذي لا همز بعده، ووجه عدم مدّها: الاعتداد بأصلها الذي كان ينبغي

(1) الآية: 57.

(2) الآية: 8.

(3) في عدد من مواضع القرآن الكريم: في «سورة الأعراف» الآية: 19، و21، و25، و27، و«سورة طه» الآية: 118.

(4) في «سورة الأعراف» الآية: 25.

أن تجمع فيه «سَوَاءٌ» على وزن «سَوَاءَاتٍ» بتحريك واوها بالفتح كما تُجْمَعُ «فَعْلَةٌ» على «فَعَلَاتٍ» بتحريك العين، وعليه فلا مدخل لـ «مَدَّ اللَّيْنُ» فيها؛ إذ من شرط «مَدَّ اللَّيْنُ» أن تأتي الواو ساكنة، لكن لما كانت الواو في «سَوَاءَاتٍ» ثقيلة بالفتح سَكَّنَهَا الْعَرَبُ كما يسكّنون الواو والياء إذا كانتا ثقيلتين بالحركة، فالَّذِينَ منعوا مَدَّ واوها نظروا إلى أصلها؛ وهو وجود الفتحة في واوها، ولم ينظروا إلى مآلها؛ وهو سكون واوها.

ومنهم من لم يستثنها اعتبارًا بحالتها الرَّاهِنَةُ من سكون واوها، وعلى القول بعدم استثنائها؛ فبعضهم أجرى فيها ما أجرى في «مَدَّ اللَّيْنُ الْمَهْمُوزُ» من التَّوَسُّطِ وَالطَّوْلِ، وبعضهم جعل فيها التَّوَسُّطَ فقط؛ كالإمام الدَّانِي جريًا على الباب، وإلى هذا الخلاف أشار النَّازِمُ بقوله: «وَحُلْفُ سَوَاءَاتٍ لَوْرَشٍ مُثَبَّتٌ»، كما أشار إليه الإمام الشَّاطِبِيُّ بقوله:

وَفِي وَاوٍ «سَوَاءَاتٍ» خِلَافٌ لَوْرَشِهِمْ⁽¹⁾

وأشار إليه الإمام ابن بري كذلك فقال:

..... وَفِي «سَوَاءَاتٍ» حُلْفٌ لِمَا فِي الْعَيْنِ مِنْ فَعَلَاتٍ⁽²⁾.

فالاختلاف في «سَوَاءَاتٍ» يحتمل عدم المد والتوسط والطول كما ذكر ذلك الإمام ابن أَجْرُوم نفسه في «فرائد المعاني في شرح حُرُزِ الْأَمَانِيِّ»⁽³⁾ حين قال: «فَأَمَّا ﴿سَوَاءَاتِكُمْ﴾ و﴿سَوَاءَاتِيهِمَا﴾ فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَن وَرَشٍ؛ أَعْنِي فِي اسْتِثْنَائِهِ مِنَ الْبَابِ فَلَا يُمَدُّ أَصْلًا، أَوْ فِي إِدْخَالِهِ فِي الْبَابِ فَيَمَدُّ بَوَجْهِينَ: التَّوَسُّطُ وَالْإِشْبَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ».

(1) «حُرُزِ الْأَمَانِيِّ» (رقم البيت: 182).

(2) «الدَّرَرُ اللَّوَامِعُ» (رقم البيت: 81).

(3) (2/ 594).

بهذا النَّصَّ من الإمام ابن آجُرُوم يُعْلَمُ أَنَّ الطَّوْلَ وعدم المدِّ من زياداته وزيادات الإمامين الشَّاطِبِيِّ وابن بَرِّي على كتاب «التَّيسِير».

وممَّن سلك مذهب الإمام ابن آجُرُوم في احتمال الخلاف في «سوءات» للتَّوَسُّطِ والطَّوْلَ وعدم المدِّ: الإمام الجعبريُّ فقد قال: «لورث في واو ﴿مَا وَدِرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوْءٍ تِيهَمًا﴾، و﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءٌ تِيهَمًا﴾، ﴿لِيُريَهُمَا سَوْءٌ تِيهَمًا﴾ و﴿يُورِي سَوْءَ تِيكُم﴾ بالأعراف مذهبان نقلهما الصَّقْلِيُّ: أحدهما: طرد الأصل فيمدَّ ويوسِّط. والثاني: استثنائه فيقصر، فيحصل من الاثنين: ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة. وقد وهم من فسَّر الخلاف بالمدِّ والقصر»⁽¹⁾.

وممَّن ذهب مذهب الإمامين السَّابِقَيْنِ: الإمام ابن القاصح؛ فقد ذكر أَنَّ الخلاف في «سوءات» يحتمل الأوجه الثلاثة فقال: «اختلف عن ورث في مدِّ الواو من ﴿سَوْءٍ تِيهَمًا﴾ و﴿سَوْءٍ تِيكُم﴾ وقصرها؛ فبعضهم نقل المدِّ فيها، وبعضهم نقل القصر، فمن مدَّ فله وجهان: المدُّ الطَّوِيلُ المشبع والمدُّ المتوسط على أصله في مدِّ الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها نحو: ﴿سَوْءٌ أَخِيهِ﴾، ومن قصر ولم يمدَّ فَلِأَنَّ أصل هذه الواو الحركة»⁽²⁾.

ومن القراء - كالإمام ابن الجزري⁽³⁾، والإمام الضَّبَّاع⁽⁴⁾ - من ذهب إلى أَنَّ الخلاف في «سوءات» دائر بين التَّوَسُّطِ وعدم المدِّ فقط، ولا يشمل الطَّوْلَ.

(1) «كنز المعاني» (1 / 376).

(2) «سراج القارئ المبتدي» (ص 62).

(3) في «النَّشْر في القراءات العشر» (1 / 347).

(4) في «إرشاد المرید إلى مقصود القصید» (ص 51).

والتَّوَسُّطُ فِي الْوَاوِ هُوَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ⁽¹⁾ وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ؛ لِاقْتِصَارِ الْإِمَامِ الدَّانِي عَلَيْهِ فِي «التَّيْسِيرِ» عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَنْهَ مِنْ «مَدِّ اللَّيْنِ الْمَهْمُوزِ». وَأَمَّا الْمَشَارِقَةُ فَبَعْضُهُمْ قَدَّمَ فِي الْأَدَاءِ: الْقَصْرَ⁽²⁾، وَبَعْضُهُمْ: التَّوَسُّطَ⁽³⁾.

وَبِنَاءً عَلَى كُلِّ مَا تَقَدَّمَ يَكُونُ التَّوَسُّطُ فِي الْوَاوِ وَالْأَلْفِ مَعًا فِي «سَوْءَاتِكُمْ» وَ«سَوْءَاتِهِمَا» هُوَ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ⁽⁴⁾ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمَهُ شَيْخُنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ تَوْفِيقَ النَّحَّاسِ الْمَصْرِيِّ مِنَ الْمَشَارِقَةِ، فَقَدْ أَنْشَدَنِي بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ:

وَفِي هَمْزٍ «سَوْءَاتٍ» فَوَسَّطُ مَرْجَحًا كَذَا وَآوُهُ وَسَّطُ وَكُنْ مُتَأَمِّلًا⁽⁵⁾

وَالْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ عِنْدَ الْمَشَارِقَةِ: الْقَصْرُ فِي الْوَاوِ وَالْأَلْفِ مَعًا⁽⁶⁾.

تَحْرِيرُ:

بِمَا أَنَّ «سَوْءَاتِهِمَا» وَ«سَوْءَاتِكُمْ» اجْتَمَعَ فِيهِمَا «مَدُّ اللَّيْنِ» الَّذِي فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ - عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ بِذَلِكَ - مَعَ «مَدِّ الْبَدَلِ» الَّذِي فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ أَيْضًا، فَإِذَا ضَرَبْنَا ثَلَاثَةَ فِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ تِسْعَةً أَوْجِهٍ؛ فَالْمَغَارِبَةُ عِنْدَ جَمْعِهِمُ الْعَشْرَ النَّافِعِيَّةَ وَبَعْضُ الْمَشَارِقَةِ يَأْخُذُونَ فِي «سَوْءَاتٍ» بِجَمِيعِ

(1) ينظر: «تحصيل المنافع» للسَّمَلَالِيِّ (ص 161)، و«بيان الخلاف والتَّشْهِير» لابن القاضي (ص 226)، و«تقييد الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» (الْلُّوحَةُ: 8) مَخْطُوط.

(2) ينظر: «كنز المعاني» للجمزوري (ص 235)، و«فتح المعطي» للمتولِّي (ص 20)، و«الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 143).

(3) ينظر: «القصيدة الحسنة» لشيخنا النَّحَّاس (ص 113).

(4) ينظر: «تقييد الشَّيْخِ الرَّاضِي السُّوسِيِّ عَنْ شَيْخِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ» (الْلُّوحَةُ: 8) مَخْطُوط، و«التَّوْضِيحُ وَالْبَيَانُ» لِلدُّغَيْرِيِّ (ص 317).

(5) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(6) ينظر: «كنز المعاني» للجمزوري (ص 235)، و«فتح المعطي» للمتولِّي (ص 20)، و«الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 143).

أوجهها التسعة، قال الإمام ابن الغازي الحامدي: «وأما «سوءات» فقد رويته بأوجه التسعة القائمة من ضرب أوجه إشباع مدّ الواو، وتوسطه، وقصره في أوجه توسط حرف المدّ بعد الهمز، وإشباعه، وقصره، مصدرًا فيه بالتوسط، ثمّ الإشباع، ثمّ القصر»⁽¹⁾.

وفي ذلك قال الإمام ابن المجراد السلويّ كما وجدته مخطوطًا على هامش «أنوار التعريف»⁽²⁾:

وَ«سَوَاءَاتٍ» فَاقْصُرْ وَأَوْهَا ثُمَّ وَسْطَنْ وَمَكَّنْ كَهَاوِيهَا لِيُورْشَ بِلَا هَضْمٍ
فَتَحْصُلْ فِي «سَوَاءَاتٍ» تِسْعَةٌ أَوْجُهُ إِذَا تَلَيْتَ وَصَلًا فَحَقِّقْهُ عَنْ فَهْمٍ
فَأَشْبِعْهُمَا وَاقْصُرْ وَوَسْطُ وَخَالَفَنْ تَجِدْ تِسْعَةً لَا شَكَّ فِيهَا لِذِي الْعِلْمِ

وقال الإمام الجعبري: «فيحصل من الإثنين: ثلاثة، وإن ضربت في الثلاثة صارت تسعة. وقد وهم من فسر الخلاف بالمدّ والقصر»⁽³⁾.

وقال الإمام ابن القاصح المصريّ البغداديّ القاهريّ: «فحاصله أنّ في الواو ثلاثة أوجه، وفي الألف ثلاثة أوجه، وإن ضربت الثلاثة في مثلها صارت

(1) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 184) بتحقيقي قيد الطبع. وقال الإمام إدريس الودغيري في ترتيبها في «التوضيح والبيان» (ص 316-317): «تفريع: لورش في «سوءات» تسعة أوجه: ثلاثة في الواو، ومثلها في الألف، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، أما ثلاثة الواو فهي التوسط والإشباع وعدم المدّ، وأما ثلاثة الألف فهي التوسط والإشباع أيضًا والقصر، فتبدأ حينئذ بالتوسط في الواو، ثمّ به في الألف، ثمّ تبقي التوسط في الواو، وتشبع معه الألف، وتقصره، فهذه ثلاثة، ثمّ تشبع الواو مع التوسط في الألف، والإشباع فيه أيضًا مع القصر، وهذه ثلاثة أيضًا، ثمّ تترك المدّ في الواو وتوسط الألف، وتشبعه، وتقصره، وهذه ثلاثة أخرى، وبها كملت الوجوه التي ذكرنا، والمشهور عنه منها: التوسط في الحرفين لا غير». وبعض مشايخنا المغاربة الذين قرأنا عليهم يربّونها هكذا: القصر في الواو مع التوسط والطول والقصر في الألف، ثمّ التوسط في الواو مع التوسط والطول والقصر في الألف، ثمّ الطول في الواو مع التوسط والطول والقصر في الألف.

(2) (ص 184) بتحقيقي قيد الطبع.

(3) «كنز المعاني في شرح حرز الأمان» (1/ 376).

تسعة أوجه لورش رحمه الله»⁽¹⁾.

لكن المأخوذ به عند أهل التّحريرات من المشاركة أربعة أوجه فقط؛ وهي:

(1) قصر الواو مع قصر «مدّ البدل».

(2) قصر الواو مع التّوسّط في «مدّ البدل».

(3) قصر الواو مع الطّول في «مدّ البدل».

(4) توسيط الواو مع التّوسّط في «مدّ البدل».

وعن هذه الأوجه الأربعة قال الإمام ابن الجزريّ:

و«سَوَاءَاتٍ» قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثٌ وَوَسْطُهُمَا فَالْكَُلُّ أَرْبَعَةٌ فَادِرٌ⁽²⁾

ورتبها بعض المشاركة⁽³⁾ هكذا:

(1) قصر الواو مع قصر «مدّ البدل».

(2) قصر الواو مع التّوسّط في «مدّ البدل».

(3) توسيط الواو مع التّوسّط في «مدّ البدل».

(4) قصر الواو مع الطّول في «مدّ البدل».

قال العلامة عثمان بن سليمان مراد:

«سَوَاءَاتٍ» فَاقْصُرْ مَعَ ثَلَاثِ الْبَدَلِ وَوَسْطَنَّهُمَا وَلَا تُطَوِّلْ

فَاقْصُرْهُمَا وَاقْصُرْ وَوَسْطٌ أَوْ لَا مُوسَّطًا ثُمَّ اقْصُرْ مُطَوِّلًا⁽⁴⁾

(1) «سراج القارئ المبتدي» (ص 62).

(2) «النّشر في القراءات العشر» (1/ 347).

(3) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 20).

(4) «سفينة القراء» (رقم البيت: 126-127).

وفي كل ما تقدم من جواز الأوجه التسعة كلها أو تحرير أربعة منها فقط قال الإمام سليمان الجمزوري المصري: ⁽⁵⁾

وَفِي وَاوٍ «سَوَاءَاتٍ» خِلَافٌ لَوَزْشِهِمْ	فَبَعْضُ لَهَا بِالْقَصْرِ مُسْتَثْنِيًا تَلَا
وَتَلَّثَّهَا بَعْضٌ عَلَى غَيْرِ أَصْلِهِ	كَـ ﴿سَوَاءَةٍ﴾ وَالتَّثْلِيثُ فِي الْهَمْزِ أَسْجَلَا
وَضَرَبُ ثَلَاثٍ فِي ثَلَاثٍ بِتِسْعَةٍ	وَلَكِنَّ مَدَّ الْوَاوِ فِي «النَّشْرِ» أَهْمَلَا
وَأَهْمَلُ أَيْضًا مَدُّ هَمْزٍ وَقَصْرُهُ	بِتَوْسِيطِ وَاوٍ هَذِهِ الْخَمْسُ أَبْطَلَا
فَيَبْقَى لَهُ فِيهَا مِنَ التَّسْعِ أَرْبَعٌ	وَرَتَّبْتُهَا مِثْلَ الْأَدَاءِ لِتَسْهَلَا
لِلأَزْرِقِ فِي «سَوَاءَاتٍ» قَصْرٌ لَوَاوِهِ	مَعَ الْقَصْرِ وَالتَّوْسِيطِ فِي الْهَمْزِ فَانْقَلَا
وَتَوْسِيطُ كُلِّ خُذْ، وَقَصْرٌ لَوَاوِهِ	مَعَ الْمَدِّ فِي هَمْزٍ فَذِي أَرْبَعٍ عَلَا ⁽¹⁾

وعلى تحريرات المشاركة إذا أضيف إلى «سوءات»: مدّ بدل آخر كما في قوله تعالى: ﴿يَبْنِي عَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَ تَيْهَمًا﴾ ⁽⁶⁾ ففيها أربعة أوجه ⁽⁷⁾؛ وهي:

(1) قصر البدلين والواو.

(2) توسيط البدلين مع قصر الواو.

(3) تطويل البدلين مع قصر الواو.

(4) توسيط البدلين والواو.

وإذا أضيف إلى «سوءات»: مدّ بدل آخر مع «ذوات الياء» كما في الآية الآتية: ﴿يَبْنِي عَادَمَ فَذَ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُم لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَ تَيْكُم وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّفْوَى﴾ ⁽⁸⁾ ففيها خمسة أوجه:

(5) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 235).

(6) في «سورة الأعراف» الآية: 26.

(7) ينظر: «فتح المعطي وغنية المقرئ» للمتولّي (ص 20).

(8) في «سورة الأعراف» الآية: 25.

- 1) قصر البدلين والواو مع فتح «ذوات الياء».
 - 2) توسيط البدلين مع قصر الواو مع تقليل «ذوات الياء».
 - 3) توسيط البدلين والواو مع تقليل «ذوات الياء».
 - 4) تطويل البدلين مع قصر الواو مع فتح «ذوات الياء».
 - 5) تطويل البدلين مع قصر الواو مع تقليل «ذوات الياء»⁽¹⁾.
- والمراد بالقصر في ﴿سَوْءَ تِهَمًا﴾ و﴿سَوْءَ تِكُمْ﴾ حذف المدّ بالكليّة كما سبقت الإشارة إليه في هذا الباب.

(1) ينظر: «غيث النفع» للصّفاقسي (ص 237)، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 20)، و«الإضاءة» لعليّ الضيّاع (ص 137). وقال عن هذه الأوجه الخمسة: «﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ فَدَ أَنْزَلْنَاهُ﴾ إلى ﴿خَيْرٌ﴾، والوقف عليه كاف. فيها لورش على ما يقتضيه الضرب ثمانية عشر وجهًا، ثلاثة «مدّ البدل» مضروبة في ثلاثة الواو على زعمهم، تسعة مضروبة في وجهي ﴿التّفوّي﴾، وكذلك يقرأ المتساهلون، والصّحيح المحرّر منها خمسة، ومن ادّعى أكثر فليبين طريقًا تقرأ بما ذكره، وإلا فلا التفات إليه».

باب الهمزتين من كلمة

الهمز من أهمّ أبواب أصول القراءة أحكامًا، وينقسم إلى قسمين: مزدوج ومفرد، فالمزدوج هو الذي لقي همزًا مثله، والمفرد هو الذي لقي غيره من سائر حروف المعجم.

والمزدوج قد يكون في كلمة واحدة، وقد يكون من كلمتين.

والمفرد قد يبدل، وقد تنقل حركته.

وقد خصّص الناظم لكل واحد من الأنواع الأربعة بابًا مفردًا؛ فعقد بابًا للهمز المزدوج من كلمة، والثاني للهمز المزدوج من كلمتين، والثالث للهمز المفرد المبدل، والرابع للهمز المفرد المنقول حركته.

والهمزة أشدّ الحروف، وسمّيت بالهمزة لأنها تهمز الصدر ولا تخرج إلا بضغط الصوت.

والأصل في الهمز التحقيق؛ قال الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

فَالنُّطْقُ بِالتَّحْقِيقِ أَصْلُ الْهَمْزَةِ إِذْ لَا يُرَى مُفْتَقِرًا لِإِعْلَاهِ
وَأَنَّهُ يَعْمُ فِيمَا خَفَّفَا وَالْأَصْلُ مَا يَعْمُ فِيمَا عُرِفَا⁽¹⁾

ولمّا كان الهمزُ المحقّقُ حرفًا ثقیلاً، شديداً الصّفة، بعيداً المخرج؛ لخروجه من أقصى الحلق، عسير النطق به لكونه شمل انحباسين: انحباس الصوت وانحباس النفس؛ فقد خفّفه العرب وغيروه؛ فمرّة خفّفوه بالتسهيل، ومرّة غيروه بالإبدال، وتارة بالنقل، وأحياناً بالإسقاط.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 25) مخطوط.

فالأحكام التي تعتري الهمز في القرآن الكريم هي:

(1) التَّحْقِيقُ؛ وهو أن تنطق بهمزة خارجة من مخرجها الذي هو أقصى الحلق بكامل صفاتها⁽¹⁾، وهو الأصل؛ لأنها من حروف العريية؛ مثل: ﴿وَأَيَّاكَ﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾، و﴿أَنْزَلَ﴾. ويضبط الهمز المحقق في المصحف بنقطة صفراء، عكس الهمز المسهل أو المبدل، فيضبط بنقطة حمراء، قال الإمام محمد بن محمد بن إبراهيم الخزاز:

فَضَبُطُ مَا حُقِّقَ بِالصَّفْرَاءِ نَقَطُ وَمَا سُهِّلَ بِالْحَمْرَاءِ
وَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي الْمُسَهَّلِ سُهِّلَ بَيْنَ بَيْنٍ أَوْ بِالْبَدَلِ
إِذَا تَحَرَّكَ..... (2)

(2) التَّسْهِيلُ؛ وهو: أن تنطق بهمزة ممزوجة بين الهمزة المحققة وبين الحرف المجانس لحركتها من ألف أو ياء أو واو؛ فتكون الهمزة المفتوحة بين الهمزة وبين الألف؛ مثل الهمزة الثانية في: ﴿عَاذَرْتَهُمْ﴾، وتكون الهمزة المكسورة بين الهمزة وبين الياء؛ مثل الهمزة الثانية في: ﴿أَيْنَكُمْ﴾، وتكون الهمزة المضمومة بين الهمزة وبين الواو؛ مثل الهمزة الثانية في: ﴿أَنْزَلَ﴾، وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي حفظه الله موضحاً مفهوم التسهيل:

وَحَيْثُمَا أُطْلِقَ تَسْهِيلٌ فَقَدْ أُرِيدَ بَيْنَ بَيْنٍ هَذَا الْمُعْتَمَدُ
وَمَعْنَى بَيْنَ بَيْنٍ أَنْ تَجْعَلَهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرْفٍ شَكْلَهَا

وقال الإمام الشاطبي عن حقيقة التسهيل والإبدال:

وَالِإِبْدَالُ مَحْضٌ، وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ أَشْكَلا⁽³⁾

(1) ينظر: «القواعد والإشارات في أصول القراءات» لابن أبي الرضا الحموي (ص 52-53).

(2) «مورد الظمان في رسم أحرف القرآن» (رقم الأبيات: 504-506).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 213).

وتسهيل الهمزة يطلق عليها عدّة أسماء، منها: المليّنة، والمدغمة، والمخفّفة، والمبدلة، والمذابة، إضافة إلى المسهّلة.

والهمز المسهّل يُضَبّطُ بالنّقط فقط ولا يُضَبّطُ بالشّكل؛ بل يبقى عاريًا عن الحركة، بخلاف المبدل فإنّه يضبط بالنّقط والحركة، ونظم لنا شيخنا مصطفى البجاويّ هذه القاعدة فقال:

لَا تُشَكِّلَنَّ مُسَهَّلًا فِي الرَّسْمِ وَاحْذَرْ وَقَيْتَ لَبْسَهُ فِي الْوَسْمِ
إِذْ شَكْلُهُ يُوزَنُ بِالْإِبْدَالِ كَقَوْلِهِ ﴿يَسَّأِلُنِي﴾ الْإِبْدَالِ
وَحُكْمُهُ الْقَبْلِيُّ فِي الْإِبْدَالِ وَحُكْمُهُ الذَّاتِيُّ فِي الْإِسْهَالِ

وقال الشيخ عبد السلام المدغريّ الفيلاي:

..... وَمَا قَدْ أُبْدِلَا فَاشْكُلْ، وَعَرَّ كُلَّ مَا قَدْ سُهِّلَا⁽¹⁾

(3) الإبدال؛ وهو: أن تعوّض الهمزة بحرف مدّ من جنس حركة ما قبلها ألفاً؛ مثل: ﴿وَيَا مُرُوءَ﴾، أو ياءً؛ نحو: ﴿الذَّيْبُ﴾، أو واوًا؛ مثل: ﴿فَلْيُؤْمِنِ﴾، أو أن تعوّض الهمزة بحرف متحرّك؛ كتعويضها ياءً؛ مثل: ﴿السَّمَاءُ آيَةً﴾، أو واوًا؛ نحو: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾.

(4) النّقل؛ وهو: أن تحوّل حركة الهمزة إلى الساكن المنفصل قبلها وتحذف الهمزة؛ فإن كانت مفتوحة فتح الساكن قبلها؛ مثل: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾⁽²⁾، و﴿الْأَنْهَارُ﴾، وإن كانت مكسورة كسر الساكن قبلها؛ مثل: ﴿مَيِّ إِلَهِ﴾⁽³⁾، و﴿الْأَيْمَنُ﴾، وإن كانت مضمومة ضمّ الساكن قبلها؛ مثل: ﴿وَقَالَتْ أُولِيَهُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿الْأُولَى﴾.

(1) «تكميل المنافع» (ص 13) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(2) «سورة طه» الآية: 78.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 58.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 38.

(5) الإسقاط؛ وهو: أن تحذف الهمزة دون بقاء أثر لها؛ مثل إسقاط الهمزة الأولى في مثل: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾.

والأصل في هذه التغيرات الأربعة: التسهيل بين بين؛ لبقاء بعض الهمزة، ثم يليه: الإبدال؛ لتعويض الهمزة بغيرها، ثم يليه: النقل؛ لبقاء شكلة الهمزة الموضوعة على الساكن قبلها، ثم يليه: الإسقاط؛ وهو آخرها وأضعفها؛ لعدم وجود الهمزة كلاً أو بعضاً أو عَوْضاً، وإلى هذا أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

لَكِنْ وَجُوهَ الْخَفِّ فِيهَا الْأَوَّلَا مِنْ غَيْرِهِ عَلَى اجْتِمَاعِ يُمْلَا
تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنِ الْأَوَّلَا إِذْ فِيهِ بَعْضُ الْهَمْزِ هَاكِ النَّقْلَا
ثُمَّ يَلِيهِ الْبَدَلُ الْمَفْضُولُ إِذْ فِيهِ حَرْفُ هَمْزَةٍ دَلِيلُ
وَالنَّقْلُ لَمَّا أَنْ أَتَى دَلِيلَا بِشَكْلَةٍ صَارَ يَلِي التَّبْدِيلَا
وَالْحَذْفُ رَأْسًا أَضْعَفُ الْأَحْكَامِ لِأَجْلِ ذَا أَخْرِفِي الْإِعْلَامِ⁽¹⁾

والفائدة من تغيير الهمزة المحققة إلى التسهيل، أو الإبدال، أو النقل، أو الإسقاط، هو: التخفيف على القارئ، ورفع التكلف والمشقة عنه حين النطق بها.

وقد عَنَوْنَ النَّازِمُ هذا الباب بقوله: «باب الهمزتين من كلمة»؛ أي: هذا باب معقود لأحكام الهمزتين المجتمعين في كلمة واحدة.

وسيتحدث في هذا الباب على ما يأتي:

(1) حكم ما اجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة.

(2) حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات في كلمة واحدة.

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 25) مخطوط.

(3) حكم ما اجتمع فيه همزة الوصل مع همزة الاستفهام في كلمة واحدة.

(4) حكم ما اجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة والثانية ساكنة. وفيما يأتي بيان ذلك مفصلاً:

[حكم الهمزتين القطعيتين من كلمة واحدة]

قال الناظم رحمه الله:

(36) فِي كَلِمَةٍ أُخْرَاهُمَا قَدْ سُهِّلَتْ وَذَاتُ فَتْحٍ مِنْهُمَا قَدْ أُبْدِلَتْ

(37) بِمِضَرَ وَالْفُضْلِ لِعِيسَى يُوجَدُ بِأَلْفٍ وَالْخُلْفُ فِي ﴿أَشْهَدُوا﴾

تحدث الناظم في هذين البيتين عن حكم الهمزتين القطعيتين المتحرّكتين المتلاصقتين المجتمعتين في كلمة واحدة.

وأحكام هذا النوع لا تخرج عن ثلاثة: التسهيل، والإبدال، والإدخال.

وإطلاق الناظم وغيره من المؤلفين «الكلمة الواحدة» على هذا النوع تجوّزاً؛ لأنه في الحقيقة من كلمتين: الأولى: همزة زائدة للاستفهام، وهي حرف من حروف المعاني، والثانية: الكلمة التي دخلت عليها همزة الاستفهام، فهما كلمتان، سُمِّيَا بالكلمة الواحدة للزومهما وعدم انفصالهما في الخطّ واللفظ والمعنى، فكأنهما صارا كلمة واحدة. وليس في القرآن همزتان متلاصقتان في كلمة واحدة إلا في كلمة ﴿أَيُّمَّةٌ﴾⁽¹⁾.

وأنواع اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ثلاثة:

(1) مفتوحتان، وقد جاءتا في واحد وعشرين موضعاً من القرآن الكريم دون ما وقع فيه ثلاث همزات؛ وهي على قسمين: قسم بعد الهمزة الثانية

(1) ينظر هذا الموضوع في «الدّر الثّير» لابن أبي السّداد المالقي (1/317-318).

حرف ساكنٌ صحيحٌ، وعددها: تسعة عشر موضعاً؛ مثل: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾،
وقسم بعد الهمزة الثانية حرفٌ متحركٌ؛ نحو: ﴿أَلِدْ﴾.

(2) مفتوحة فمكسورة، وقد وقعتا في ستة عشر موضعاً من القرآن الكريم
من غير «الاستفهام المكرر»؛ مثل: ﴿أَنْتُمْ﴾.

(3) مفتوحة فمضمومة، وقد وردتا في أربعة مواضع من القرآن الكريم
على قراءة نافع؛ مثل: ﴿أَوْنِزَلْ﴾.

وقد أخبر الناظم عن حكم الهمزتين لنافع في الأنواع الثلاثة، فأفاد
أن الهمزة الثانية منهما تسهل لنافع فقال: «فِي كَلِمَةٍ»؛ أي: أن الهمزتين
المزدوجتين في ذات الكلمة الواحدة «أُخْرَاهُمَا»؛ أي: الهمزة الثانية؛ وهي
المتأخرة منهما «قَدْ سَهِّلَتْ» بين بين، فأطلق الحكم ولم ينسبه لراو ولا
لقارئ، ففهم من الإطلاق أن المقصود به: نافع، كما هو اصطلاحه الذي
أشار إليه في المقدمة، فيقرأ قالون الأنواع الثلاثة هكذا: ﴿عَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽¹⁾،
و﴿أَيْنَكُمْ﴾⁽²⁾، و﴿أَنْزِلْ﴾⁽³⁾. ويقرأها ورش هكذا: ﴿عَنْذَرْتَهُمْ﴾،
و﴿أَيْنَكُمْ﴾، و﴿أَنْزِلْ﴾.

وقوله: «قَدْ سَهِّلَتْ» يقصد بين بين؛ إذ كلما أطلق لفظ التسهيل فالمراد
به بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركة ما قبلها، كما سبق في تعريف
التسهيل، وإذا قيد التسهيل انصرف إلى ما قيد به؛ كقولهم: تسهيل بالبدل،
وتسهيل بالإسقاط، وتسهيل بالنقل؛ فيكون المراد بالتسهيل حينها مطلق
التغيير.

وقوله: «أُخْرَاهُمَا» إشارة منه إلى أن الهمزة الأولى محققة دائماً، وهو
كذلك، قال الإمام الحصري:

(1) «سورة البقرة» الآية: 5.

(2) «سورة فصلت» الآية: 8.

(3) «سورة ص» الآية: 7.

وَلَا خُلْفَ فِي الْأُولَى مِنَ الْأَصْلِ كُلِّهِ لَيْسَ ضِفْتُنِي عَلِمًا لَقَدْ ضِفْتُ مَنْ يَقْرِي⁽¹⁾
 فمحلّ التّغيير إذاً هي الهمزة الثانية، أمّا الأولى فتبقى على أصلها من
 التّحقيق؛ فلا تغيّر بتسهيل ولا إبدال، لا في الوصل ولا في الابتداء، ويستثنى
 من ذلك لورش ما إذا كان قبل الهمزة الأولى حرف ساكنٌ صحيحٌ في كلمة
 أخرى، فإنّه تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وتحذف الهمزة، مثل:
 ﴿قُلْ-أَنْتُمْ﴾⁽²⁾، ﴿رَحِيمٌ-أَشَقَفْتُمْ﴾⁽³⁾، ﴿إِخْتَلَوْا-نَزِلْ﴾⁽⁴⁾، وهذا في حالة
 وصل الهمزة بالساكن قبلها، أمّا إذا وقفنا على الكلمات الأولى وابتدأنا
 بالكلمات الثانية حقّقنا همزتها على الأصل.

ثمّ أخبر النّاظم أنّه يزداد لورش وجهٌ ثانٍ في المفتوحتين فقال: «وَدَاثُ
 فَتَحٍ مِنْهُمَا»؛ أي: إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة فإنّها «قَدْ أَبْدَلْتُ»؛ أي: من
 جنس حركة ما قبلها، وبما أنّ ما قبلها فتح فإنّ الهمزة الثانية تبدل ألفاً، وقوله:
 «لِمِصْرَ»، وفي نسخة: «بِمِصْرَ»؛ أي: أبدلت ألفاً لورش من طريق يوسف
 الأزرق المصريّ، فيقرؤها هكذا: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾.

فتلخص من ذلك:

- أنّ لورش من طريق الأزرق في الهمزتين المفتوحتين وجهين:
 إبدال الثانية وتسهيلها، وله في الهمزة المكسورة أو المضمومة بعد الهمزة
 المفتوحة: التسهيل لا غير.

- وأنّ قالون له في الأنواع الثلاثة: التسهيل فقط.

والى ما تقدّم في الهمزتين القطعيتين في كلمة أشار الإمام الدّانيّ
 بقوله: «اعلم أنّهما إذا اتّفقتا بالفتح نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، و﴿أَنْتُمْ وَأَعْلَمُ﴾،

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 72).

(2) «سورة البقرة» الآية: 139.

(3) «سورة المجادلة» الآية: 12-13.

(4) «سورة ص» الآية: 6-7.

و﴿ءَآسِجُدْ﴾، وشبهه؛ فَإِنَّ الْحَرَمِيِّينَ، وَأَبَا عَمْرٍو، وَهَشَامًا، يَسْهَلُونَ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا، وَوَرَشٌ يَبْدِلُهَا أَلْفًا، وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ ... فَإِذَا اخْتَلَفْتَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿أَذَا كُنَّا﴾، وَ﴿آلَةٌ مَعَ اللَّهِ﴾ وَ﴿أَيُّ لَنَا﴾ وشبهه؛ فَالْحَرَمِيَّانِ وَأَبُو عَمْرٍو يَسْهَلُونَ الثَّانِيَةَ ... وَإِذَا اخْتَلَفْتَ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ؛ فِي «آلِ عَمْرَانَ»: ﴿قُلْ أَوْتِيئُكُمْ﴾، وَفِي «ص»: ﴿أَنْزِلْ عَلَيْهِ﴾، وَفِي «الْقَمَرِ»: ﴿أَلْفَيْ الدِّكْرِ﴾؛ فَالْحَرَمِيَّانِ وَأَبُو عَمْرٍو يَسْهَلُونَ الثَّانِيَةَ⁽¹⁾.

وَنَظَّمَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فَقَالَ عَنِ الْقَرَاءِ السَّبْعِ:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكَلِمَةٍ «سَمَا» وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ (لِ) تَجْمُلًا
وَقُلُّ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِيُورَشِ فِي بَغْدَادَ يُرَوَى مُسَهَّلًا⁽²⁾

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي عَنْ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعٍ:

فَنَافِعُ سَهَّلَ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ فَهِيَ بِذَلِكَ بَيْنَ بَيْنٍ
لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلْفًا وَمُكِّنَتْ⁽³⁾

وَوَجْهُ الْإِبْدَالِ لُورَشٌ فِي الْهَمْزَتَيْنِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ هُوَ الَّذِي اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمَغَارِبَةُ فِي الْأَدَاءِ وَجَرَى عَمَلُهُمْ عَلَيْهِ⁽⁴⁾؛ لِتَصْدِيرِ الْإِمَامِ الدَّانِيَّ لَهُ بِقَوْلِهِ: «وَوَرَشٌ يَبْدِلُهَا أَلْفًا، وَالْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنٍ»⁽⁵⁾، وَفَهَّمَ الْإِمَامُ ابْنَ أَبِي السَّدَادِ الْمَالِقِيَّ وَابْنَ الْجَزَرِيِّ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الدَّانِيَّ السَّابِقَ أَنَّهُ اقْتَصَرَ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ عَلَى الْإِبْدَالِ فَقَطْ لُورَشٌ؛ قَالَ الْإِمَامُ الْمَالِقِيُّ: «فَقَوْلُ الْحَافِظِ

(1) «التيسير» (ص 31).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 183-184).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 88-89).

(4) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 114)، و«تقييد الشيخ الرازي السوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 376).

(5) «التيسير» (ص 31).

«يسهلون» يريد التسهيل المطلق؛ وهو جعلُ الهمزة بين الألف والهمزة؛ لأنها مفتوحة، واستثنى ورشاً فبيّن أن مذهبه البذل... وقوله: «والقياس أن تكون بين بين» يريد بخلاف ما فعل ورش حيث أبدلها ألفاً خالصة⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة صاحب «التيسير»، وابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابن الفحّام، وابن الباذش، وغيرهم، قال الداني: «وهو قول عامة المصريين عنه»⁽²⁾.

فعلى قول الإمامين: المالقي وابن الجزري، يكون التسهيل من زيادات الإمام ابن آجروم على كتاب «التيسير».

وقال العلامة أحمد بن الطّالب محموداً بن أَعَمَرَ الإِدْوَعِيّ:

وَبَابُ ﴿ءَاذَنَرْتَهُمْ﴾ لِلْمُصْرِي الْأَخْذُ بِالْإِبْدَالِ مِنْهُ فَادِرٌ⁽³⁾

وأما المشاركة فقد أخذوا له في الهمزتين المفتوحتين بالوجهين مع تقديم وجه التسهيل على وجه الإبدال⁽⁴⁾، وكذلك يفعل المغاربة في حالة جمعهم «العشر النافعية»⁽⁵⁾.

قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَبَابُ ﴿ءَاذَنَرْتَهُمْ﴾ تَسْهِيلُ عُثْمَانَ بِهِ مُقَدَّمٌ⁽⁶⁾

وذهب شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري مذهب المغاربة في ترجيح وجه الإبدال فأنشدنا:

(1) «الدّر الثّير» (1/ 320).

(2) «النّشر» (1/ 363).

(3) «الأخذ للقرّاء السبعة» (رقم البيت: 50).

(4) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 21).

(5) ينظر: «جمع المنافع» لمحمد بن عليّ اللجائي (ص 11) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

(6) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 33).

..... وَأَبْدِلْ لِثَانِي هَمْزَ أَنْذَرْتَ مَثَلًا⁽¹⁾

وعندما يبدل ورش الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها فهل نمدها أم نوسطها أم نقصرها؟

الجواب:

إن كان بعد الهمزة الثانية المبدلة ساكنٌ فَإِنَّا نمدها له مدًّا مشبعًا بلا خلاف، سواء كان الساكن مخفي؛ مثل: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽²⁾، أو ساكن مظهر؛ نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾⁽³⁾، أو ساكن مدغم؛ مثل: ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾⁽⁴⁾.

وإن كان بعدها متحركٌ؛ وذلك في موضعين: ﴿ءَالِدٌ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿ءَامِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾⁽⁶⁾؛ فالمشاركة يقرؤونهما بالقصر لا غير⁽⁷⁾، وعلى مذهبهم يقول الإمام ابن الجزري: «لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدٌّ نحو: ﴿ءَالِدٌ﴾، ﴿ءَامِنْتُمْ مِّنْ﴾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، و﴿السَّمَاءِ إِلَى﴾، ﴿أَوَّلِيَاءَ أَوْ لِيكٍ﴾ حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدٍّ كما يجوز له مدٌّ نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾، و﴿أَلَا يَمُنُّ﴾، و﴿أَوْتَى﴾؛ لعروض حرف المدِّ بالإبدال، وضعف السبب لتقدمه على الشرط»⁽⁸⁾.

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 113).

(2) «سورة البقرة» الآية: 6.

(3) «سورة آل عمران» الآية: 20.

(4) «سورة يس» الآية: 22.

(5) «سورة هود» الآية: 71.

(6) «سورة الملك» الآية: 17.

(7) ينظر: «فتح المعطي» للمتولي (ص 21)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 137)، و«إرشاد المريد» له (ص 53).

(8) «النشر في القراءات العشر» (1/ 352، 364).

وقال الإمام محمد بن محمد الإفرائي السّوسي:

﴿ءَامِنْتُمْ﴾ ﴿ءَالِدُ﴾ حَيْثُ أَبْدَلَا قَدْ عَيْنُوا الْقَصْرَ بِهِ عَمَّنْ تَلَا⁽¹⁾

والمغاربة يقرؤونهما بالتّوسط على المشهور⁽²⁾، وفي ذلك يقول الإمام أبو وكيل ميمون الفخار:

وَزَادَ ذَاتَ الْفَتْحِ الْآخَرَى وَرُشْنَا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ بَدَلًا وَمَكَّنَا
تَمْكِينُهُ حَسَبَمَا قَدْ وَقَعَا مِنْ بَعْدِ مُبْدَلٍ فَكُنْ مُتَّبِعَا
أَشْبَعُهُ إِنْ يُسَكَّنْ وَمَهْمَا أَبْدَلَا وَسَطُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِيمَا فُضِّلَا
﴿ءَامِنْتُمْ﴾ فِي «الْمُلْكِ» جَا وَ﴿ءَالِدُ﴾ فِي «هُودَ» وَالْمَدُّ بِحَمْلٍ وَارِدُ
أَعْنِي عَلَى مَا جَاءَ قَبْلَ مَا سَكَّنَ لَتَجْرِي بَابَ كُلِّهِ عَلَى سَنَنِ⁽³⁾

وبعض المغاربة يحمل الكلمتين على الساكن فيقرؤهما بالإشباع؛ وهو ما عناه الإمام أبو وكيل ميمون الفخار في قوله السابق:

﴿ءَامِنْتُمْ﴾ فِي «الْمُلْكِ» جَا وَ﴿ءَالِدُ﴾ فِي «هُودَ» وَالْمَدُّ بِحَمْلٍ وَارِدُ
أَعْنِي عَلَى مَا جَاءَ قَبْلَ مَا سَكَّنَ لَتَجْرِي بَابَ كُلِّهِ عَلَى سَنَنِ⁽⁴⁾

وبعض المغاربة كذلك يجوّزون في الكلمتين الأوجه الثلاثة: القصر والتّوسط والطّول حملاً على «مدّ البدل»⁽⁵⁾، قال الإمام ابن أجروم في «فرائد

(1) «تذكرة الإخوان لمشكلات أحكام القرآن» (ص 38).

(2) ينظر: «تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 110)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 2) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 377).

(3) «تحفة المنافع» (اللوحة: 27) مخطوط.

(4) المصدر السابق، والصّفحة نفسها.

(5) ينظر: «تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع» للسّملائي (ص 181).

المعاني في شرح حرز الأمان⁽¹⁾: «إن كان بعد ألف ساكنٍ مدّها مدّاً مشبّعاً؛ لأجل ذلك الساكن؛ نحو: ﴿أَشَقَقْتُمْ﴾، و﴿أَفَرَزْتُمْ﴾، وإن كان متحرّكاً جرت له فيها ثلاثة أوجه؛ وهي المذكورة له في ﴿آتَى﴾؛ وقد تقدّمت، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا عَجُّوزٌ﴾، و﴿ءَامِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ لا غير».

وقال الشيخ محمد بن عليّ اللجائي: «وبدالها حرف مدّ بإشباعه فقط إن كان ثمّ سكون بعد الألف ك﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، وإلا فتلاثة أوجه الجارية في ﴿ءَامِنُوا﴾ ك﴿ءَالِدُ﴾»⁽²⁾.

لكن الذي جرى به العمل عند المغاربة في ﴿ءَالِدُ﴾ و﴿ءَامِنْتُمْ﴾: التّوسّط لا غير، قال الإمام ابن القاضي: «﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابه؛ الأخذ لورش بإبدال الثانية حرف مدّ ولين مشبّعاً لأجل السّكون إلّا في موضعين؛ فالمشهور التّوسّط لتحرك ما بعدها؛ وذلك: ﴿ءَالِدُ﴾ في «هود»، و﴿ءَامِنْتُمْ﴾ في «الملك»⁽³⁾.

وتضبط كلمة ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبّها على وجه الإبدال بوضع علامة المدّ فوق الألف المبدلة من الهمزة؛ لأنّها صارت من قبيل «المدّ اللازم»⁽⁴⁾، بخلاف كلمتي: ﴿ءَالِدُ﴾ و﴿ءَامِنْتُمْ﴾ فلا نضع علامة المدّ فوق الألف.

[حكم «ألف الإدخال» ومقداره]

ولمّا تحدّث النّاظم عمّا زاده ورش على قالون واختصّ به؛ وهو الإبدال، ذكر ما زاده قالون واختصّ به؛ وهو ألف الإدخال فقال: «وَالْفُضْلُ»؛ أي: بين الهمزة الأولى المحقّقة وبين الهمزة الثانية المسهّلة في الأنواع الثلاثة

(1) (2/ 615).

(2) «جمع المنافع» للّجائي (ص 11) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصّة.

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 114).

(4) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير والاستحسان وما أغفله مورد الطّمان» لابن القاضي (ص 42).

«لِعِيسَى»؛ أي: قالون «يُوجَدُ»؛ أي: يَكُونُ وَيَثْبُتُ «بِأَلْفٍ»، وهذا الفصل هو الموسوم عندهم بـ«ألف الإدخال»، و«مدّ الحجز»، وهو الألف الصغير المحذوف الذي يرسم بشقّ القلم في اللوح ويلحق بالحمراء في المصحف بين الهمزة المحقّقة والهمزة المسهّلة كما في الأمثلة الآتية: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾، ﴿أَيِّنَّكُمْ﴾، و﴿أَنْزِلْ﴾. وسمّي بـ«مدّ الحجز»؛ لأنّه يحجز بين الهمزتين.

واختلف القراء في مقدار «ألف الإدخال» الذي يزداد لقالون بين الهمزة الأولى المحقّقة وبين الهمزة الثانية المسهّلة؛ فقليل: هو من باب «المدّ الطبيعي» فيقرأ لقالون بالقصر بقدر ألف لا غير⁽⁵⁾؛ وهو مذهب المشاركة، فلا يزداد فيه التوسّط ولا الطول عندهم.

قال الإمام ابن الجزري: «وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لعرضها ولضعف سببها الهمز عند السكون...». ثمّ بعد أن نقل قول الإمام ابن مهران الذي يقول فيه «ومقداره: ألف تامّة بالإجماع؛ لأنّ الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة» قال: «وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأنّ المدّ إنّما جيء به زيادة على حرف المدّ الثابت بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه واستعانة على النطق بالهمز بعده لصعوبته، وإنّما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينهما واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المدّ في حرف المدّ ثمّ فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس والأداء»⁽⁶⁾.

وأنشدنا على مذهب المشاركة شيخنا عليّ بن محمّد توفيق النّحاس المصريّ بقراءتي عليه:

(5) ينظر: «الإضاءة» للضّباع (ص 24)، و«إرشاد المريد» له (ص 59)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 92).

(6) ر«النشر في القراءات العشر» (1/ 353).

وفي «ألفات الفصل» قصر مُحْتَمَّ⁽¹⁾

وقيل: هو من باب «المد المتصل»؛ وهو مذهب المغاربة⁽²⁾، وبما أن قالون يقرأ الهمزة الثانية بالتسهيل فيكون من «باب وجود حرف المد قبل الهمز المغير»، ويجوز حينها وجهان: الأول: المد بقدر ألف ونصف، والثاني: القصر بقدر ألف، وهذان الوجهان معمول بهما عند المغاربة، لكن المشهور والمأخوذ به عندهم فيه هو: المد⁽³⁾، وإلى مذهب المغاربة أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار بقوله:

فَصْلٌ وَهَذَا «الفصل» فِيمَا قَدْ ذَكَرَ مِنْ بَابِ حَرْفِ الْمَدِّ قَبْلَ مَا نُبِرَ
وَجَهَانِ وَالْمَشْهُورُ فِيهِ الْمَدُّ هَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ فِيمَا حَدُّوا
لَكِنَّهُ الْمَدُّ بِذَا الْفَصْلِ ظَهَرَ إِذْ لَمْ تَرَ الْهَمْزَ بِتَسْهِيلٍ دَثَرَ
لَأَنَّهُ جَاءَ بِهِ لِيَفْصِلَا بَيْنَ ثَقِيلَيْنِ وَثِقْلُهُ جَلَا
مَنْ طَلَبَ الْإِذْخَالَ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ وَغَيْرُ مُعْتَدٍّ لَهُ الْمَدُّ أَنْتَبَهَ⁽⁴⁾

فالمغاربة جعلوا «ألف الإدخال» من قبيل حرف المد قبل الهمز المغير؛ فجوزوا فيه المد والقصر، مع تقديم المد؛ عملاً بقول الإمام الشاطبي:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا⁽⁵⁾

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 109).

(2) ينظر: «الدر الثير» لابن أبي السداد المالقي (1/ 321)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 149). وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي في «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 45):

وَأَلِفُ الْإِذْخَالِ يُعْطَى حُكْمًا أَلِفِ الْأَصْلِ، فَأَقْتُلْنَهُ فَهُمَا

(3) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 149، 378).

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 29) مخطوط.

(5) «حرز الأمان» (رقم البيت: 208).

وقول الإمام ابن برّي:

وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى⁽¹⁾

وقد يؤخذ المذهب المشهور عند المغاربة من المدّ لقالون في «ألف الإدخال» من قول الإمام ابن برّي:

وَمَدَّ قَالُونَ لِمَا تَسَهَّلَا⁽²⁾

فقد قال كثير من شراح هذا الشّطر من المغاربة أنّ المقصود بالمدّ هنا: المدّ المشبع كمرتبته في «المدّ المتّصل»، وليس القصر⁽³⁾.

فعلى مذهب المغاربة تُضبط الهمزتان من كلمة لقالون بجعل علامة المدّ فوق ألف الإدخال المحذوف والمكتوب بشقّ القلم في اللوح وبالحمراء في المصحف والذي وضع بين الهمزة المحقّقة والهمزة المسهّلة إشارة إلى قراءتها عندهم بالمدّ كـ«المدّ المتّصل»، بينما على مذهب المشاركة لا يجعل علامة المدّ فوق ألف الإدخال إشارة إلى أنّها تقرأ بالقصر عندهم، وإلى مذهب المغاربة والمشاركة أشار الإمام ابن القاضي بقوله:

وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْمَطِّ وَالْإِدْخَالِ هُوَ الصَّحِيحُ قُلْ مِنَ الْأَقْوَالِ
حُجَّتُهُ الْإِشْبَاعُ عِنْدَ النَّاسِ بِهِ جَرَى الْأَخْذُ بِلَا التَّبَاسِ
وَمَنْ يَقُلْ بِتَرْكِ جَعْلِ الْمَطِّ يَلْزَمُهُ الْقَصْرُ فَخُذْ بِالْقِسْطِ
وَالنَّصُّ مَعْدُومٌ لِمَنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ قَصْرُ كَمَا قَدْ عَلِمَا⁽⁴⁾

(1) «الدّرر اللوامع» (البيت رقم: 72).

(2) «الدّرر اللوامع» (البيت رقم: 90).

(3) ينظر: «الفجر السّاطع» لابن القاضي (2/ 332-340).

(4) «بيان الخلاف والتّشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظّمان» (ص 42).

ثم ذكر الناظم الخلاف لقالون في كلمة واحدة فقال: «وَالْخُلْفُ فِي ﴿أَشْهَدُوا﴾»؛ أي: أن قالون له الوجهان - الإدخال وعدمه - في كلمة ﴿أَشْهَدُوا﴾ في «سورة الزخرف»⁽¹⁾، وفي هذا يقول الإمام الداني: «نافع ﴿أَشْهَدُوا﴾ بهمتين: الثانية مضمومة مسهلة بين الهمزة والواو، وقالون من رواية أبي نسيط بخلاف عنه يدخل قبلها ألفاً، والشين ساكنة»⁽²⁾.

وقال الإمام الشاطبي:

وَسَكَنَ وَزْدَ هَمْزًا كَوَاوُ ﴿أَشْهَدُوا﴾ (أ) مِينًا وَفِيهِ الْمَدُّ بِالْخُلْفِ (ب) لَلَّا⁽³⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَمَدَّ قَالُونَ لِمَا تَسَهَّلَا بِالْخُلْفِ فِي ﴿أَشْهَدُوا﴾ لِيَفْصِلَا⁽⁴⁾

والذي جرى عليه عمل المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء هو: الإدخال؛ حملاً على نظائرها⁽⁵⁾، قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

﴿أَشْهَدُوا﴾ فِي «زُخْرُفٍ» يُصَدَّرُ إِذْ خَالَ عَيْسَى فِيهِ فِيمَا ذَكَرُوا⁽⁶⁾

وقال العلامة أحمد بن الطّالب محموداً بن أَعَمَرَ الإِدْوَعِشِي:

وَالْأَخْذُ بِالْمَدِّ لِقَالُونَ فَقَطْ فِي قَوْلِهِ ﴿أَشْهَدُوا﴾ دُونَ غَلَطٍ⁽⁷⁾

(1) الآية: 18.

(2) «التيسير» (ص 196).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 1022).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 90).

(5) ينظر: «إتقان الصنعة» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 48) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 13) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 378)، و«رسالة المقدم أداء» لابن يالوشه (ص 94)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 94).

(6) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 103).

(7) «الأخذ للقراء السبعة» (رقم البيت: 213).

وخلاصة ما تقدّم: أنّ الهمزتين القطعيتين إذا التقتا فلنافع في جميع الأنواع الثلاثة: تحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية. ويدخل قالون ألفَ الفصل بينهما، إلّا فيما اجتمع فيه ثلاث همزات وفي ﴿أَيْمَةً﴾ فلا خلاف في عدم الإدخال وإلّا في ﴿أَشْهَدُوا﴾ على أحد الوجهين. ويزاد لورش في المفتوحين: إبدال الثانية ألفاً.

[حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات في كلمة واحدة]

قال الناظم رحمه الله:

(38) ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ ﴿ءَالِهَةً﴾ لا مُخْبِرًا ثَانِيَهُمَا سَهْلٌ وَأَبْدَلُ آخِرًا

تحدّث الناظم في هذا البيت عن حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات في كلمة واحدة؛ وذلك فيما يأتي:

الأولى: ﴿ءَأْمَنْتُمْ﴾ في ثلاثة مواضع، في «سورة الأعراف»⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأْمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ وَإِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرَتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾، وفي «سورة طه»⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَأْمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ وَإِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾، وفي «سورة الشعراء»⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ ءَأْمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ وَإِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

الثانية: ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ في موضع واحد في «سورة الزخرف»⁽⁴⁾ في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا ءَالِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾.

(1) الآية: 122.

(2) الآية: 70.

(3) الآية: 48.

(4) الآية: 58.

فالكلمتان المذكورتان اجتمع فيهما ثلاث همزات؛ فأصلهما: «أَأَمَنْتُمْ»، و«أَأَلِهْتَنَا»؛ فالهمزة الأولى: همزة الاستفهام المفتوحة التي تفيد التّقرير والتّوبيخ، والثانية: همزة القطع المفتوحة كذلك الزائدة على فاء الفعل، والثالثة: همزة الأصل الساكنة؛ وهي فاء الفعل.

وقد أمر النّاظم القارئ بتسهيل الهمزة الثانية بين بين وإبدال الهمزة الثالثة ألفاً لنافع بروايه ورش وقالون؛ فقال: «ثَانِيهِمَا سَهْلٌ وَأَبْدَلُ آخِرًا»، وسكت عن الهمزة الأولى فعلم أنّها تبقى على أصلها من التحقيق.

وعن حكم ما اجتمع فيه ثلاث همزات قال الإمام الدّاني عن كيفية قراءة ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ للقراء السبعة ما عدا قبل وحفص: «وبالقون على الاستفهام بهمزة ومدّة مطوّلة بعدها في تقدير ألفين، ولم يدخل أحد منهم ألفاً بين الهمزة المحقّقة والمليّنة في هذه المواضع كما أدخلها من أدخلها منهم في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبابه؛ لكرهه اجتماع ثلاث ألفات بعد الهمزة»⁽¹⁾.

وقال عن ﴿ءَأَلِهْتَنَا﴾: «الكوفيّون ﴿ءَأَلِهْتَنَا خَيْرٌ﴾ بتحقيق الهمزتين وألف بعدهما، والباقون بتسهيل الثانية وبعدها ألف، ولم يدخل هنا أحد منهم ألفاً بين المحقّق والمسّهلة؛ لما ذكرناه في سورة الاعراف»⁽²⁾.

وقال الإمام الشّاطيّ عن ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾:

و«طه» وفي «الأعراف» و«الشّعرا» بها ﴿ءَأَمَنْتُمْ﴾ لِكُلِّ نَالِثًا ابْدَلًا
وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةً وَلَقْنَبُلَ بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَى بـ «طه» تُقْبَلَا
وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلُ فُنْبُلُ فِي «الْأَعْرَافِ» مِنْهَا الْوَاوُ «الْمُلْكِ» مُوَصِّلًا⁽³⁾

(1) «التيسير» (ص 112).

(2) «التيسير» (ص 197).

(3) «حرز الأمان» (رقم الأبيات: 189-191).

وقال عن ﴿ءَالِهَتَنَا﴾:

﴿ءَالِهَةٌ﴾ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِيًا وَقُلْ أَلِفًا لِلْكَلِّ ثَالِثًا أَبَدِلَا⁽¹⁾

وقول الإمام ابن آجرؤم: «لَا مُخْبِرًا»، وفي نسخة: «لَا خَبْرًا»؛ أي: أَنَّ المقصود بـ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ و﴿ءَالِهَةٌ﴾: مَا اسْتَفْهَمَ بِهِمَا كَمَا تَقَدَّمَ مِثْلَهُمَا لَا الْوَاقِعَتَيْنِ فِي أَسْلُوبِ الْخَبَرِ؛ مِثْلُ: ﴿بَلَّغْنَا أَمْنًا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ بِقَدِّ إِهْتَدَاؤُنَا﴾⁽²⁾، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا لِلَّهِ لَبَسَدَتْ﴾⁽³⁾، ففي هذين الموضعين وأمثالهما همزتان فقط؛ وسيأتي حكمهما عند قوله: «وليس في آخرهما إن أُسْكِنَتْ خلف كـ﴿وَتَوَّأ﴾؛ بل لكل أبدلت».

وقالون لا إدخال له في الكلمتين المذكورتين ممَّا اجتمع فيه ثلاث همزات بالإجماع، وسينصَّ على ذلك النَّاطِمُ في قوله: «وَلَيْسَ فِي هَذَا وَلَا ﴿أَنْمَةً﴾ فَضْلٌ وَلَا فِيمَا ثَلَاثُ عَمَّةٍ».

وورث على أصله في «مدّ البدل» في الكلمتين المذكورتين من: التَّوَسُّطِ، والإشباع، والقصر، مع جريان العمل عند المغاربة على التَّوَسُّطِ، وتقديم القصر عند المشاركة.

ولا إبدال لورش في الكلمتين المذكورتين - بخلاف ما ذكره الإمام الجعبري⁽⁴⁾ والإمام ابن القاصح⁽⁵⁾ -، قال الإمام ابن الباذش: «ومن أخذ

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 1026).

(2) «سورة البقرة» الآية: 136.

(3) «سورة الأنبياء» الآية: 22.

(4) فقد قال في «كنز المعاني» (2/ 402): «وورث على بدله همزة محققة، وألف بدل عن الثانية، وألف أخرى عن الثالثة، ثم يحذف أحدهما للساكنين، قال الداني: «فيصير في اللفظ كحفص». قلت: ليس على إطلاقه، بل على القصر، ويخالفه في التَّوَسُّطِ والمدّ. وخصَّ اللفظ؛ لأنَّ التقدير مختلف، لأنَّ المحققة عند حفص: همزة الخبر، وعند ورث: همزة الاستفهام، والألف عند حفص: فاء الكلمة لا غير، وعند ورث: محتمل».

(5) فقد قال في «سراج القارئ المبتدي» (ص 65): «ومن أبدل لورش الهمزة الثانية في نحو: ﴿ءَانْدَرْتَهُمْ﴾ ألفًا أبدلها أيضًا هاهنا ألفًا ثم حذفها لأجل الألف التي بعدها فتبقى قراءة

لورش في ﴿ءَاذَنْتَهُمْ﴾ بالبدل لم يأخذ له هنا إلا بين بين⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن الجزري: «وكذلك لم يبدل أحد ممّن روى إبدال الثانية في نحو ﴿ءَاذَنْتَهُمْ﴾ عن الأزرق عن ورش؛ بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين؛ لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف إحداهما»⁽²⁾.

وقال الإمام محمد بن محمد الإفرائي السوسي:

قَدْ ضَعَّفُوا الْإِبْدَالَ فِي ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ وَنَحْوِهِ مِنْ ذِي ثَلَاثٍ قَدْ يُرَى⁽³⁾

وقال الإمام عليّ النوري الصفافسي: «وليس له فيها بدل؛ لأنّ كلّ من روى الإبدال في نحو: ﴿ءَاذَنْتَهُمْ﴾ ليس له في ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ و﴿ءَاْلِهَتُنَا﴾ إلاّ التسهيل»⁽⁴⁾.

وقال الإمام ابن القاضي: «﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ وأخواته؛ الأخذ لورش بتسهيل الثانية بين بين، وعليه عوّل في الحرز»⁽⁵⁾.

وقال الإمام المتولّي: «وإذا اجتمع ثلاث همزات في كلمة تعين التسهيل في الثانية، وامتنع الإبدال؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر»⁽⁶⁾.

ورش على هذا بوزن قراءة حفص بإسقاط الهمزة الأولى فلفظهما متحد ومأخذهما مختلف، ولا تصير قراءة ورش كلفظ قراءة حفص إلا إذا قصر ورش، أمّا إذا قرأ بالتوسط وبالممدّ فيخالفه.

(1) «الإقناع في القراءات السبع» (1/ 169).

(2) «النشر في القراءات العشر» (1/ 365).

(3) «تذكرة الإخوان لمشكلات أحكام القرآن» (ص 38).

(4) «غيث النفع في القراءات السبع» (ص 249).

(5) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 229-230). وينظر كذلك: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 8) مخطوط.

(6) «فتح المعطي» للمتولّي (ص 21).

وقال الإمام حسن خلف الحسيني:

﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ وَالنَّحْوُ سَهْلٌ لَوَزَّيْتَهُمْ وَإِبْدَالُهُ قَدْ شَذَّ فَاجْعَلْهُ مُهْمَلًا⁽¹⁾
فالتسهيل هو المعمول به في المغرب والمشرق فيما اجتمع فيه ثلاث همزات لا غير.

وترسم الهمزات الثلاث في كلمتي ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ و﴿ءَاِلَهْتَنَا﴾ بجعل الهمزة الأولى - همزة الاستفهام - محققة على السطر، تتبعها بالهمزة الثانية المسهلة بوضع نقطة كبرى فوق الألف بدون حركة علامة على التسهيل، ثم تتبعها بالهمزة الثالثة المبدلة بجعلها ألفاً ملحقة بشق الألف⁽²⁾.

[حكم ما اجتمع فيه همزة الوصل مع همزة الاستفهام]

قال الناظم رحمه الله:

(39) إِبْدَالُ هَمْزِ الْوَصْلِ بَيْنَ لَامٍ أَجْدَرُ قُلْ وَهَمْزِ الْاسْتِفْهَامِ

تحدث الناظم رحمه الله في هذا البيت عن حكم ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة المصاحبة للام التعريف، وتكون في الأسماء، وقد حصل ذلك في ثلاث كلمات في ستة مواضع، وهي:

(1) ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾؛ موضعان في «سورة الأنعام»⁽³⁾.

(2) ﴿ءَاِلَهِنَّ﴾؛ موضعان في «سورة يونس»⁽⁴⁾.

(1) «إتحاف البرية» (رقم البيت: 50).

(2) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان» لابن القاضي (ص 56).

(3) الآيتان: 144، و145.

(4) الآيتان: 51، و91.

(3) ﴿عَلَى اللَّهِ﴾؛ موضعان، موضع في «سورة يونس»⁽¹⁾، وموضع في «سورة النمل»⁽²⁾.

فمجموعها ستة.

وحكمها: أن نافعاً يثبت همزة الوصل ويقرأها بالوجهين:

الأول: إبدال همزة الوصل ألفاً مع تحقيق همزة الاستفهام قبلها؛ وهو المقدم في الأداء؛ لذلك قال النّاظم «أَجْدَرُ».

الثاني: تسهيل همزة الوصل بين بين من غير مدّ مطلقاً مع تحقيق همزة الاستفهام قبلها، وقد ذكر النّاظم هذا الوجه بالإشارة في قوله: «أَجْدَرُ»؛ أي: هناك وجه آخر غير أجدر وغير مقدم في الأداء؛ ألا وهو التسهيل.

فقولنا «مع تحقيق همزة الاستفهام قبلها» هذا في حالة الابتداء بها، أما في حالة وصلها بما قبلها فهي كذلك إلا أن يكون قبلها ساكن منفصل عنها فتقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ-الَّذِينَ يُؤْتُونَ فِي الْمَوْضِعِينَ مِنْ «سورة الأنعام»⁽³⁾، و﴿قُلْ-اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ من «سورة يونس»⁽⁴⁾.

وقول النّاظم: «أَجْدَرُ قُلْ» جملة وقع فيها تقديم وتأخير؛ فكأنه قال: «إِبْدَالُ هَمْزِ الْوَصْلِ» الواقع «بَيْنَ لَامٍ» التعريف «وَهَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ» أحقّ وأولى و«أَجْدَرُ» من تسهيله بين بين.

والوجهان صحيحان مقروء بهما لنافع وغيره من القراء كما قال الإمام

الشّاطي:

(1) الآية: 59.

(2) الآية: 62.

(3) الآيتان: 144، و145.

(4) الآية: 59.

وَأِنْ هَمْزٌ وَصَلَ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ فَأَمْدُدْهُ مُبْدَلًا
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلِّ كَ ﴿ءَالَنَ﴾ مُثَلًا⁽¹⁾
والمراد بالقصر مع التسهيل في قول الإمام الشاطبي هو: حذف المد
بالكلية.

فجميع القراء يشبتون همزة الوصل بعد همزة الاستفهام المحققة، ولا
يحذفونها، ولا يحققونها؛ لأنها همزة وصل؛ وهمزة الوصل لا تثبت إلا في
الابتداء؛ لذلك خففت إما بالإبدال أو بالتسهيل للجميع.

ووجه الإبدال هو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة⁽²⁾، وهو المقدم
في الأداء عند المشاركة⁽³⁾؛ لقول الإمام الشاطبي السابق: «فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى»،
ولقول الإمام ابن آجرؤم: «أجدر»، ولاقتصار الإمام الداني عليه حين قال:
«نافع: ﴿يَهْءَالَنَ﴾، و﴿ءَالَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾؛ بفتح اللام من غير همز،
والباقون باسكان اللام وهمزة بعدها، وكلهم سهّل همزة الوصل التي بعد
همزة الاستفهام في ذلك وشبهه نحو قوله: ﴿فَلْ-آلَذَّكَرَيْنِ﴾، و﴿فَلْ-آلَهُ
أَذِنَ لَكُمْ﴾، و﴿ءَالَهُ خَيْرٌ﴾، ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها وبين التي
قبلها بألف؛ لضعفها، ولأنّ البدل في قول أكثر القراء والنحويين يلزمها»⁽⁴⁾.

فقول الإمام الداني: «وكلهم سهّل همزة الوصل» يقصد مطلق التغيير،
وعليه يكون قد اقتصر على الإبدال فقط في قوله: «ولأنّ البدل»⁽⁵⁾.

(1) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 193-194).

(2) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 223)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن
شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 8) مخطوط.

(3) ينظر: «غيث النفع» (ص 230)، و«النجوم الطوالع» (ص 128)، و«الطريق المأمون» (ص 86).

(4) «التيسير» (ص 122).

(5) ينظر: «الدرّ الثّير» لابن أبي السّداد المالقي (2/ 692).

وقيل: إِنَّ المقصود بقول الإمام الدَّانِي «وكلّهم سهل همزة الوصل»: التَّسْهِيل بين بين، ثم ذكر البدل في قوله «ولأنّ البدل»؛ فيكون ذَكَر الوجهين في «التَّيسِير»⁽¹⁾.

وممّن اقتصر على وجه الإبدال كذلك الإمام ابن بَرِّي حين قال:
فَصُلِّ وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصَلِ اللَّامِ مَدًّا بُعِيدَ هَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ⁽²⁾
وبعض المشايخ ممّن قرأنا عليهم ومشايخهم - سواء من المغاربة أو المشاركة - يقدّمون وجه التَّسْهِيل على وجه الإبدال، والله أعلم.

ثمّ إنّنا إذا قرأنا بوجه تسهيل همزة الوصل فلا مدّ فيه لقالون وورش أصلاً، وبناء عليه فإنّه يجوز لورش في حالة الوصل فيما فيه «مدّ البدل»: ثلاثة أوجه المعلومة، وقالون لا يجوز له فيه إلّا القصر فقط.

وعلى وجه إبدال همزة الوصل ألفاً فإنّه يُمدّ مدّاً مشبّعاً من أجل الساكن بعده كما في ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾، و﴿عَالَهُ﴾؛ فيكون من باب «مدّ اللازم المثلّ»، وحصل الخلاف لنافع في ﴿عَالَهُ﴾ بسبب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة؛ فمن اعتدّ بالنقل والحركة العارضة قصر المدّ، ومن لم يعتدّ بالنقل ونظر إلى السكون في الأصل بقي على الإشباع كمدّه ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾، و﴿عَالَهُ﴾، قال العلامة حسن خلف الحسيني:

وَإِنْ هَمْزُ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ فَاُمْدُودُهُ مُبْدِلًا
فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى وَلَكِنْ إِذَا طَرَا تَحَرُّكُهُ فَالْمَدُّ وَالْقَصْرُ أَعْمَلَا⁽³⁾

(1) ينظر: «النَّشْر» لابن الجزري (1/ 377-378)، و«إتمام إبراز الضمير» لمحمد بن عبد السلام الفاسي ص 286.

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 105).

(3) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيتين: 52-53).

ويزاد لورش في ﴿ءَالَنَ﴾ التَّوَسُّطُ باعتبار أنَّ حركة اللَّام فيها صارت لازمة بسبب النُّقل فاعتبرت من باب «مدّ البدل»؛ فيكون مجموع ما يجوز لورش في ﴿ءَالَنَ﴾ ثلاثة أوجه: التَّوَسُّطُ والطُّولُ والقصر.
ويسمّي بعضهم المدّ في هذا النوع بـ«مدّ الفرق»؛ لأنّه يفرق بين الاستفهام والخبر⁽¹⁾.

تحرير:

بناءً على ما تقدّم من الوجهين الحاصلين لـقالون في تسهيل همزة الوصل وإبدالها من لفظتي ﴿ءَالَنَ﴾ المستفهم بهما وعلى الخلاف الحاصل له في المدّ والقصر بسبب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة؛ فإنّه يجوز له فيهما ثلاثة أوجه⁽²⁾:

(1) إبدال همزة الوصل مع مدّها مدّاً مشبّعاً مع قصر (لان).

(2) إبدال همزة الوصل مع قصرها مع قصر (لان).

(3) تسهيل همزة الوصل مع قصر (لان).

وبعض المشايخ يقدّمون وجه التسهيل على وجهي الإبدال، والله أعلم.

وبناءً على ما تقدّم - من الخلاف الحاصل لـلورش في لفظتي ﴿ءَالَنَ﴾ المستفهم بهما بسبب إبدال همزة الوصل مع المدّ والقصر والتَّوَسُّطُ أو تسهيلها، إضافة إلى الخلاف الحاصل له فيهما من استثنائهما من «مدّ البدل» أو عدم استثنائهما بسبب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة - ففيهما عدّة أوجه؛ فالمغاربة عند جمعهم العشر النّافعية يقرّؤون فيهما باثني عشر وجهًا كلّها على هذا التّرتيب⁽³⁾:

(1) ينظر: «الإضاءة» للضَّبَّاع (ص 24).

(2) ينظر: «إرشاد المريد» للضَّبَّاع (ص 49)، و«تقريب النّفع» له (ص 62)، و«الطّريق المأمون» للمرصفيّ (ص 120).

(3) ينظر: «إتمام إبراز الضمير» لمحمّد بن عبد السّلام الفاسيّ (الآيات: 78-87) مع شرح الآيات للفاسيّ نفسه (ص 286-289).

- (1) إبدال همزة الوصل وتوسيطها، مع قصر (لان).
 - (2) إبدال همزة الوصل وتوسيطها، مع توسيط (لان).
 - (3) إبدال همزة الوصل وتوسيطها، مع تطويل (لان).
 - (4) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع قصر (لان).
 - (5) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع توسيط (لان).
 - (6) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع تطويل (لان).
 - (7) إبدال همزة الوصل وقصرها، مع قصر (لان).
 - (8) إبدال همزة الوصل وقصرها، مع توسيط (لان).
 - (9) إبدال همزة الوصل وقصرها، مع تطويل (لان).
 - (10) تسهيل همزة الوصل، مع قصر (لان).
 - (11) تسهيل همزة الوصل، مع توسيط (لان).
 - (12) تسهيل همزة الوصل، مع تطويل (لان).
- وبعض المغاربة قدّموا أوجه التسهيل الثلاثة على أوجه الإبدال التسعة، والله أعلم.

وَأَمَّا الْمَشَارِقَةُ فَإِنَّهُمْ يَجُوزُونَ لُورَشَ فِي ﴿وَاللَّسَ﴾ تسعة منها فقط؛ ستة منها على الإبدال، وثلاثة منها على التسهيل، وهي:

- (1) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع قصر (لان).
- (2) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع توسيط (لان).
- (3) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع تطويل (لان).
- (4) إبدال همزة الوصل وتوسيطها، مع قصر (لان).

(5) إبدال همزة الوصل وتوسيطها، مع توسيط (لان).

(6) إبدال همزة الوصل وقصرها، مع قصر (لان).

(7) تسهيل همزة الوصل، مع قصر (لان).

(8) تسهيل همزة الوصل، مع توسيط (لان).

(9) تسهيل همزة الوصل، مع تطويل (لان).

ومن المشاركة من قدّم أوجه التسهيل الثلاثة على أوجه الإبدال الستة، والله أعلم.

ونظم لنا شيخنا مصطفى البحياوي هذه الأوجه التسعة على الإبدال والتسهيل فقال:

وَفِي ﴿ءَالِهَ﴾ سِتَّةٌ عَلَى الْبَدَلِ مَدُّ بِـ (ءَا) ثَلَاثَةُ الْلَامِ حَصَلَ
وَسَطُ بِـ (ءَا) وَسَطُ بِلَامٍ اقْصُرِ وَاقْصُرْهُمَا تَثْلِيثُ تَسْهِيلِ دُرِي
ونظم الإمام ابن الجزري الأوجه الستة على الإبدال فقال:

لِلْأَزْرِقِ فِي ﴿ءَالِهَ﴾ سِتَّةٌ أَوْجُهُ عَلَى وَجْهِ إِبْدَالٍ لَدَى وَصْلِهِ تَجْرِي
فَمُدَّ وَثَلَّثَ ثَانِيًا ثُمَّ وَسَطَ بِهِ وَبَقَصِرْ ثُمَّ بِالْقَصْرِ مَعَ قَصْرِ⁽¹⁾

واقصر الإمام عليّ الضباع⁽²⁾ ومشايخنا الشاميون وغيرهم في ﴿ءَالِهَ﴾ على جواز سبعة أوجه فقط بعد حذف وجهي إبدال همزة الوصل وتوسيطها مع قصر وتوسيط (لان)؛ لجعله من باب المدّ الواقع قبل السبب المغير الذي يجوز فيه المدّ والقصر فقط، وهنا تغير السكون بسبب النقل، والأوجه السبعة المتبقاة هي:

(1) «النشر في القراءات العشر» (1/ 359).

(2) في كتبه: «الإضاءة» (ص 134)، و«إرشاد المريد» (ص 48، 55)، و«تقريب النفع» (ص 61).

- (1) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع قصر (لان).
 - (2) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع توسيط (لان).
 - (3) إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع تطويل (لان).
 - (4) إبدال همزة الوصل وقصرها، مع قصر (لان).
 - (5) تسهيل همزة الوصل، مع قصر (لان).
 - (6) تسهيل همزة الوصل، مع توسيط (لان).
 - (7) تسهيل همزة الوصل، مع تطويل (لان).
- وبعض المشاركة قدّموا أوجه التسهيل الثلاثة على أوجه الإبدال الأربعة، والله أعلم.
- وهذه الأوجه المذكورة لورش وقالون كلّها في حالة ما لم تقف على ﴿ءَالَن﴾ ولم تصلها بكلمة أخرى فيها أوجه كثيرة، فإن حصل وركبتها أو وقفت عليها فهناك أوجه كثيرة تنظر في المطوّلات⁽¹⁾.
- والذي جرى به العمل عند المغاربة من أوجه قالون هو: إبدال همزة الوصل وقصرها مع قصر (لان)⁽²⁾، وفيه يقول الإمام محمّد بن عبد السلام الفاسي:
- وَأَمَّا عَيْسَى فَالْقَصْرُ حُكْمُهُ اعْلَمِ التَّائِسِيَا⁽³⁾

(1) ينظر مثلاً: «النشر» لابن الجزري (1/ 357-359)، و«غيث النفع» للصفاقسي (ص 289)، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 13-17)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 120-121).

(2) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 245)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 8) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 384).

(3) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 86).

والمقدّم عند المشاركة من أوجه قالون هو: إبدال همزة الوصل ومدّها مدًّا مشبّعًا مع قصر (لان)⁽¹⁾، وذهب إلى تقديم هذا الوجه لقالون من المغاربة الإمام يحيى السّملاوي⁽²⁾.

والذي جرى به العمل عند المغاربة من أوجه ورش هو: إبدال همزة الوصل وتوسيطها مع قصر (لان)⁽³⁾، وفيه يقول الإمام محمّد بن عبد السلام الفاسي:

لَكِنَّمَا الْأَخْذُ بِتَوْسِيطِ جَرَى وَقَصْرُ ثَانٍ فَاتَّبِعْ مَا يُقْتَرَا
وَذَا لِعُثْمَانَ..... (4)

والمقدّم عند المشاركة من أوجه ورش هو: إبدال همزة الوصل وتطويلها، مع قصر (لان)⁽⁵⁾.

وتضبط الكلمات الثلاثة المتقدمة: ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾ و﴿ءَالله﴾ و﴿ءَالَمِ﴾ على وجه التسهيل بكتابة همزة الاستفهام عيناً في السّطر فوقها فتحة، متبوعة بألف فوقها نقطة كبرى بدون حركة علامة على التسهيل. ويستثنى من كتابة همزة الاستفهام عيناً إذا كان قبلها ساكن صحيح منفصل عنها فحينها نجعل في موضع الهمزة جرّة علامة على النقل.

(1) ينظر: «النّجوم الطّوالع» (ص 145)، و«إرشاد المريد» (ص 49)، و«الطّريق المأمون» (ص 120).

(2) في «تحصيل المنافع من كتاب الدّرر اللوامع» (ص 161).

(3) ينظر: «شرح المنتوريّ على الدّرر اللوامع» (1/ 218)، و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 245)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسيّ عن شيوخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 8) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 146، 384). وذكر السّملاويّ في «تحصيل المنافع من كتاب الدّرر اللوامع» (ص 161)، وابن الغازي الحامديّ في «أنوار التعريف» (ص 181-182) أنّ المقدّم هو: إبدال همزة الوصل وتطويلها مع قصر (لان).

(4) ينظر: «إتمام إبراز الصّмир» لمحمّد بن عبد السلام الفاسي (رقم البيتين: 85-86).

(5) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 13)، و«إرشاد المريد» للضّبّاع (ص 48).

وتضبط الكلمات الثلاثة: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ و﴿ءَالله﴾ و﴿ءَالن﴾ على وجه الإبدال بكتابة همزة الاستفهام عيناً في السّطر وعليها حركة الفتحة، متبوعة بألف فوقها علامة مدّ الإشباع، إلّا كلمة ﴿ءَالن﴾ على الوجه الذي جرى به العمل عند المغاربة وهو قراءته بالتّوسّط؛ فلا نضع حينها علامة المدّ مثل: ﴿ءَامَنُوا﴾، وكذلك في حالة ما إذا قرأناه بالقصر. ويستثنى من كتابة همزة الاستفهام عيناً إذا كان قبلها ساكن صحيح منفصل عنها فحينها نجعل في موضع الهمزة جرّة علامة على النّقل.

قال الإمام محمّد بن محمّد الخراز حول وضع علامة المدّ في ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ وبابه:

وَهَمْزُ ﴿ءَالن﴾ إِذَا مَا أُبْدِلَا وَبَابُهُ مَطَّ عَلَيْهِ جُعِلَا⁽¹⁾

وقال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي معلّقاً على بيت الإمام الخراز:

وَذَا عَلَى رِوَايَةِ الْإِشْبَاعِ فَيُوضَعُ الْمَطُّ بِلَا نِزَاعٍ
وَالْأَخْذُ بِالتَّوْسِيطِ فِيهِ قَدْ جَرَى فَمَنْعُهُ كَ﴿ءَامَنُوا﴾ مُقَرَّرَا⁽²⁾

وقول الناظم السابق: «إِبْدَالُ هَمْزِ الْوَصْلِ بَيْنَ لَامِ أَجْدَرُ قُلْ وَهَمْزِ الْإِسْتِفْهَامِ» كان بياناً لحكم همزة الوصل المفتوحة المصاحبة للام التعريف في الأسماء وقبلها همزة الاستفهام، ولم يتعرّض لحكم همزة الوصل المكسورة التي قبلها همزة الاستفهام ولم تصاحب لام التعريف، وتكون في الأفعال خاصّة، وحكمها: حذف همزة الوصل وإثبات همزة الاستفهام قبلها، وقد وقع ذلك في سبعة مواضع؛ وهي:

(1) «مورد الظّمان في رسم أحرف القرآن» (رقم البيت: 533).

(2) «بيان الخلاف والتّشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظّمان» (ص 60).

(1) ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ﴾⁽¹⁾.

(2) ﴿أَطَّلَعَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾⁽²⁾.

(3) ﴿أَفْتَرَى﴾ في قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾⁽³⁾.

(4) ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ﴾⁽⁴⁾.

(5) ﴿أَسْتَكْبَرْتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَإَيُّهَا النَّبِيُّ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾⁽⁵⁾.

(6) ﴿أَصْطَفَيْ﴾ في قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾⁽⁶⁾.

(7) ﴿أَسْتَغْفَرْتُ﴾ في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾⁽⁷⁾.

فالأصل في هذه الكلمات السبعة وجود همزتين: أولهما: همزة الفعل وهي همزة الوصل المكسورة، ثانيهما: همزة الاستفهام المفتوحة: (أَتَّخَذْتُمْ)، (أَفْتَرَى)، (أَطَّلَعَ)، (أَسْتَكْبَرْتُ)، (أَسْتَغْفَرْتُ)، (أَصْطَفَى)، (أَتَّخَذْنَاهُمْ)، ثم حذفت همزة الوصل المكسورة عند نافع في جميع المواضع السبعة، وبقيت همزة الاستفهام المفتوحة لعدم التباس الخبر بالاستفهام فيها عند حذف همزة الفعل المكسورة؛ لاختلاف الحركتين، وهذا بخلاف النوع

(1) سورة البقرة: الآية: 79.

(2) «سورة مريم»: الآية: 79.

(3) «سورة سبأ»: الآية: 7.

(4) «سورة ص»: الآية: 62.

(5) «سورة ص»: الآية: 74.

(6) «سورة الصافات»: الآية: 153.

(7) «سورة المنافقون»: الآية: 6.

المتقدم قبله في الأسماء؛ فلو حذفت همزة الوصل المفتوحة لالتبس على الناس أَيْتَهَنَّ المحذوفة؟ هل همزة الاستفهام المفتوحة؟ أم همزة الوصل المفتوحة؟ وفي هذا يقول الإمام ابن بري:

فَصْلٌ وَأَبْدِلَ هَمْزَ وَصْلِ اللَّامِ مَدًّا بُعِيدَ هَمْزِ الاسْتِفْهَامِ
وَبَعْدَهُ اخْذَفَ هَمْزَ وَصْلِ الْفِعْلِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ بِهِمْزِ الْوَصْلِ⁽¹⁾
والخلاصة: أنَّ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام في الأسماء تبدل ألفاً أو تسهل، وإذا دخلت عليها في الأفعال تحذف.

[المواضع التي لا يدخل فيها قالون «ألف الإدخال» بين الهمزتين]

قال الناظم رحمه الله:

(40) وَلَيْسَ فِي هَذَا وَلَا ﴿أَيْمَهُ﴾ فَصْلٌ وَلَا فِيمَا ثَلَاثَ عَمَّةٍ

في هذا البيت يحدثنا الناظم رحمه الله عن الحالات التي لا يدخل فيها قالون ألف الفصل بين الهمزة الأولى المحققة والهمزة الثانية المسهلة؛ وهي:

الحالة الأولى: ما جاء فيه همز الوصل المفتوح بعد همز الاستفهام؛ وذلك في ﴿الذِّكْرَيْنِ﴾، و﴿إِلَهِهِ﴾، و﴿الْحَمْدِ﴾، وهذه الحالة هي التي أشار إليها بقوله: «وَلَيْسَ فِي هَذَا... فصل»، والمقصود بذلك على وجه تسهيل همزة الوصل، أمّا على وجه إبدالها ألفاً فلا يتوهم إدخال ألف الفصل فيه أصلاً، وعلة عدم إدخال «ألف الفصل» بين همزة الاستفهام المحققة وهمزة الوصل المسهلة هو: أنَّ همزة الوصل ضعيفة عن همزة القطع التي يدخل قالون «ألف الفصل» قبلها.

(1) «الدرر اللوامع» (رقم البيتين: 105-106).

الحالة الثانية: كلمة ﴿أَيِّمَةً﴾ أينما وردت في القرآن الكريم؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ دَأِيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾⁽¹⁾. وقيل في سبب ترك ألف الإدخال فيها: أن أصلها: أَمِيْمَةٌ، بهمزتين: الأولى: همزة متحركة وهي التي تكون في بناء الجمع. والثانية: همزة ساكنة وهي فاء الكلمة، ثم نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية الساكنة، ثم أدغمت الميم الأولى في الميم الثانية، فصارت ﴿أَيِّمَةً﴾ بهمزتين: الأولى: همزة مفتوحة وهي همزة الجمع. والثانية: همزة مكسورة وهي همزة الأصل. ولما كان أصل الهمزة الثانية ساكنة لم يدخل قالون ألف الفصل بين الهمزة الأولى المفتوحة والهمزة الثانية الساكنة؛ لأنه لا يدخل إلا بين همزتين متحركتين.

وبما أن الناظم رحمه الله لم يفرد حكم ﴿أَيِّمَةً﴾ فإنه يعلم منه أنها داخلة في القاعدة العامة التي ذكرها لنافع في قوله: «فِي كَلِمَةٍ أُخْرَاهُمَا قَدْ سَهَّلَتْ» فهو يحقق الأولى ويسهل الثانية.

وذكر النحويون وبعض القراء أن الهمزة الثانية تبدل ياءً محضةً؛ فقد قال الإمام الحصري:

وَلَا بُدَّ مِنْ إِبْدَالِهَا فِي ﴿أَيِّمَةٍ﴾ فَصَحْوِكَ إِنَّ الْجَاهِلِينَ لَفِي سُكْرِ⁽²⁾
وقال الإمام الشاطبي:

و﴿أَيِّمَةٍ﴾ بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهَّلَ «سَمًا» وَصَفَاوَنِي النَّحْوُ أَبْدَلًا⁽³⁾

لكن المعمول به عند المغاربة والمشاركة هو التسهيل لا غير⁽⁴⁾؛ لاقتصار الإمامين الداني⁽⁵⁾ والشاطبي عليه، وهناك من المشاركة من جوز

(1) «سورة الأنبياء»: الآية: 72.

(2) «القصيدة الحصرية» (رقم البيت: 74).

(3) «حرز الأمان» (رقم البيت: 199).

(4) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 237)، و«غيث النفع» للصفافسي (ص 270).

(5) ينظر: «التيسير» للداني (ص 117).

الإبدال فيها؛ فقد قال الإمام المتولّي عن ورش: «ويزاد له أيضًا في ﴿أَيِّمَةً﴾ إبدال الثانية ياء مكسورة وهو وجه وجيه»⁽¹⁾.

وقال أيضًا:

.....وَفِي ﴿أَيِّمَةً﴾ الْإِبْدَالُ جَازَ عَنِ الْمَلَا⁽²⁾

لكن الرّاجح أنّ الإبدال لا يقرأ به من طريقي «الشّاطبيّة» و«الدّرة»، ولم يذكره الإمام الدّاني في «التيسير»، وقد ذكره الإمام الشّاطبيّ على سبيل الحكاية عن النّحويّين لا الرواية، وإنّما يقرأ به من طريق «طبيّة النّشر»، قال الإمام سليمان الجمزوريّ:

وَسَهَّلَ «سَمًا» وَضَفًّا وَفِي النَّحْوِ أَبْدَلًا وَلَيْسَ «سَمًا» فِي «الْحَرْزِ» بِأَلْيَاءٍ مُبْدَلًا⁽³⁾

وقال العلامة حسن خلف الحسينيّ:

وَ﴿أَيِّمَةً﴾ سَهَّلَ أَوْ أَبْدَلَ لِنَافِعٍ وَمَكَ وَبَصْرِيّ فِي «النَّشْرِ» عَوَّلًا⁽⁴⁾

الحالة الثالثة: ما اجتمع فيه ثلاث همزات؛ وذلك في ﴿ءَاْمَنْتُمْ﴾ في أربعة مواضع، و﴿ءَالِهَتُنَا﴾؛ وهذه الحالة هي التي عنها بقوله: «وَلَا فِيمَا ثَلَاثُ عَمَّةٍ»؛ أي: مجتمعة، واستثنت حتى لا يجتمع فيها أربع ألفات؛ فلو أدخلنا ألف الفصل لاجتمع فيها أربع ألفات: الأولى: همزة الاستفهام المحقّقة، والثانية: ألف الإدخال، والثالثة: همزة القطع المسهّلة، والرابعة: همزة الأصل المبدلة، لذلك لم يدخل فيها قالون ألف الإدخال كي لا يجتمع في الكلمة الواحدة أربع ألفات؛ ففي ذلك إفراط في التّأويل وخروج عن كلام العرب.

(1) «فتح المعطي» (ص 22). وينظر كذلك: «غيث النّفع» (ص 117)، و«الإضاءة» (ص 129، 137).

(2) «منظومة في بيان ما خالف فيه ورش المصريّ حفصًا عن عاصم الكوفي» المطبوع مع شرحه «فتح المعطي» (ص 21).

(3) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 235).

(4) «إتحاف البريّة بتحريرات الشّاطبيّة» (رقم البيت: 54).

فمجموع الحالات التي لا إدخال فيها لقالون: ثلاثة، ومجموع الكلمات: إحدى عشرة كلمة.

[حكم ما اجتمع فيه همزتان في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة]

قال الناظم رحمه الله:

(41) وَلَيْسَ فِي أَخْرَاهُمَا إِنْ أُسْكِنَتْ خُلْفَ كَ ﴿وَوُثُوا﴾ بَلْ لِكُلِّ أُبْدِلَتْ

أخبر الناظم رحمه الله أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة وكانت الأولى متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم والثانية ساكنة؛ فإنه لا خلاف بين القراء - نافع وغيره - في قراءتها؛ بل جميعهم يبدلون الثانية من جنس حركة الهمزة الأولى، فإن كانت الهمزة الأولى مفتوحة أُبْدِلَتْ الهمزة الثانية ألفاً؛ نحو: ﴿ءَادَمُ﴾⁽¹⁾، و﴿ءَامَسَ﴾⁽²⁾، وإن كانت الهمزة الأولى مكسورة أُبْدِلَتْ الثانية ياءً؛ مثل: ﴿يَمْنًا﴾⁽³⁾، و﴿وَايْتَاءُ﴾⁽⁴⁾، وإن كانت الهمزة الأولى مضمومة أُبْدِلَتْ الثانية واواً؛ نحو: ﴿وَوُثُوا﴾⁽⁵⁾، و﴿وَوُدُّوا﴾⁽⁶⁾.

فجميع هذه الأمثلة اجتمع فيها همزتان: الأولى متحركة والثانية ساكنة، ف﴿ءَامَسَ﴾ مثلاً أصلها: (أَآمَنَ) على وزن أَفْعَلَ، فالهمزة الأولى: همزة قطع، والهمزة الثانية: همزة الأصل، فلا خلاف بين القراء والنحويين في تحقيق همزة القطع وإبدال همزة الأصل من جنس حركة ما قبلها.

(1) «سورة البقرة» الآية: 36.

(2) «سورة البقرة» الآية: 12.

(3) «سورة التوبة» الآية: 125.

(4) «سورة النور» الآية: 36.

(5) «سورة النساء» الآية: 46.

(6) «سورة آل عمران» الآية: 195.

وقوله: «وَلَيْسَ فِي أُخْرَاهُمَا إِنْ أُسْكِنَتْ خُلْفٌ»؛ أي: تبدل الهمزة الثانية من جنس حركة الهمزة الأولى بالإجماع ولجميع القراء كراهية اجتماع همزتين في كلمة واحدة، وهذا بخلاف ﴿ءَاذَرْتَهُمْ﴾ وبابه؛ فقد ذكرنا في بابه أنّهما في الحقيقة من كلمتين، وإنّما أطلق عليهما أنّهما من كلمة واحدة مجازاً.

وتبدل الثانية من جنس حركة ما قبلها سواء أكانت الهمزة الأولى همزة قطع كما تقدّم في الأمثلة السابقة أم همزة وصل في حال الابتداء بها؛ مثل: ﴿إِيْتُونِي﴾⁽¹⁾، و﴿إِيْدَنْ﴾⁽²⁾، و﴿إِيْتِ﴾⁽³⁾، و﴿لَاوْتِمِسْ﴾⁽⁴⁾، فالأصل فيها: «أَتُونِي»، و«أُذَنْ»، و«أُتْ»، و«أُتْمَنْ» بهمزة الأصل الساكنة بعد همزة الوصل، ففي حالة الابتداء نطق بهمزة الوصل وتبدل همزة الأصل الساكنة من جنس حركة همزة الوصل لنافع وباقي القراء، فإن كانت همزة الوصل مكسورة أبدلت همزة الأصل ياءً، وإن كانت مضمومة أبدلت همزة الأصل واوًا، وليس في القرآن الكريم همزة ساكنة بعد همزة وصل مفتوحة حتّى تبدل ألفاً في حال الابتداء بها.

وأما في حالة وصلها بما قبلها فتسقط همزة الوصل لنافع وتبقى همزة الأصل الساكنة محققة لقالون، وتبدل من جنس حركة ما قبلها لورش، فتبدل ألفاً إن كان ما قبلها فتحة؛ نحو: ﴿أَلْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾⁽⁵⁾، وتبدل ياءً إن كان ما قبلها كسرة؛ مثل: ﴿إِلْذِي لَاوْتِمِسْ﴾⁽⁶⁾، وتبدل واوًا إن كان ما قبلها ضمة؛ نحو: ﴿يَقُولُ إِيْدَنْ﴾⁽⁷⁾.

(1) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(2) «سورة التوبة» الآية: 49.

(3) «سورة يونس» الآية: 15.

(4) «سورة البقرة» الآية: 282.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(6) «سورة البقرة» الآية: 282.

(7) «سورة التوبة» الآية: 49.

وعن كيفية إبدالها في حالة الابتداء بها أو في حالة وصلها بما قبلها يقول الإمام طاهر ابن غلبون: «باب الهمزة الساكنة التي تكون فاء من الفعل: اعلم أنّ هذه الهمزة أصليّة، ولكن لا يمكن الابتداء بها؛ من أجل سكونها، فتجتلب لها همزة الوصل؛ ليتمكن النطق بها، فإذا دخلت عليها همزة الوصل انقلبت على حركتها: فإن كانت حركة همزة الوصل الكسر انقلبت الأصليّة ياء كقوله: ﴿إِيَّتِ بِفَرْءِإِ﴾⁽¹⁾، وإن كانت حركة همزة الوصل الضمّ انقلبت الأصليّة واوًا كقوله تعالى: ﴿وَوَيْمِ أَمْنَتَهُ﴾⁽²⁾، وإنّما فعل بها هذا كراهة الجمع بين همزتين بلا اختلاف بين القراء في هذا. فأما إذا اتّصل بهذه الهمزة الأصليّة شيء من قبلها؛ فإنّ همزة الوصل تذهب للاستغناء عنها، ويقع في الهمزة الأصليّة الاختلاف، فسائر القراء يهملونها إلّا ورشًا وأبا عمرو - إذا ترك الهمز - والأعشى فإنّهم يبدّلونها على حركة ما قبلها؛ فإن كان مفتوحًا أبدلوها ألفًا في اللفظ كقوله عزّ وجلّ: ﴿لِفَاءَنَا إِيَّتِ﴾⁽³⁾، و﴿إِلَى الْهُدَى إِيَّتِنَا﴾⁽⁴⁾، وإن كان مكسورًا أبدلوها ياء ساكنة في اللفظ كقوله: ﴿إِلَهِ إِيَّتِمِ﴾⁽⁵⁾، وإن كان مضمومًا أبدلوها واوًا في اللفظ ساكنة كقوله عزّ وجلّ: ﴿يَصْلِحْ إِيَّتِنَا﴾⁽⁶⁾، ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِيَّتُونِي بِهِ﴾⁽⁷⁾، وكذلك أيضًا ما أشبه هذا حيث وقع⁽⁸⁾.

وعند إبدال همزة الأصل الساكنة من جنس حركة ما قبلها في حال وصلها اجتمع عندنا حرفان مديان؛ فمثلاً في ﴿لِفَاءَنَا إِيَّتِ﴾⁽⁹⁾ و﴿إِلَهِ الْهُدَى

(1) «سورة يونس» الآية: 15.

(2) «سورة البقرة» الآية: 282.

(3) «سورة يونس» الآية: 15.

(4) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(5) «سورة البقرة» الآية: 282.

(6) «سورة الأعراف» الآية: 76.

(7) «سورة يوسف» الآية: 54.

(8) «التذكرة في القراءات الثمان» (1/ 135-136).

(9) «سورة يونس» الآية: 15.

إَيْتِنَا⁽¹⁾ اجتمع عندنا الألف والياء الساكتان المديتان، وفي مثل ﴿يَصْلِحُ إَيْتِنَا⁽²⁾﴾ و﴿أَمْلِكُ إَيْتُونِي﴾⁽³⁾ اجتمع عندنا الواو والياء الساكتان المديتان، وفي مثل ﴿إِلْذِي وَثُمِّنْ﴾⁽⁴⁾ اجتمع عندنا الياء والواو الساكتان المديتان، فاجتمع في كل ذلك حرفُ المدِّ المبدل الساكن وحرفُ المدِّ الذي قبله في الكلمة الأولى وهو ساكن، فَحُذِفَ حرف المدِّ الأوَّل على القول الرَّاجح⁽⁵⁾؛ لالتقاء الساكنين، والدليل على حذف حرف مدِّ الأوَّل دون الثاني هو عدم تقليل ﴿أَلْهَدَى﴾⁽⁶⁾ بالإجماع لورش في حالة وصلها بـ﴿إَيْتِنَا﴾؛ لأنَّ الألف الذي يقلل من أجله في ﴿أَلْهَدَى﴾ حذف، فلو كنَّا نحذف حرف المدِّ الثاني لقللناه في الوصل كما نقوم بتقليله في الوقف عليه، ولم يقل أحد بتقليله في الوصل، وعليه فحرف المدِّ الموجود في اللفظ في نحو ما تقدَّم من الأمثلة هو المبدل من الهمزة المفردة الساكنة وليس من الكلمة الأولى التي قبلها.

وقاعدة إبدال الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة وكانت الثانية ساكنة ذكرها كثير من الأئمة في كتبهم وأنظامهم؛ فقد قال الإمام الشاطبي:

وإِبْدَالُ أُخْرَى الهمزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَتَتْ عَزْمٌ كَـ ﴿ءَادَمُ﴾ أَوْ هَلَا⁽⁷⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلْتُ⁽⁸⁾

(1) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 76.

(3) «سورة يوسف» الآية: 54.

(4) «سورة البقرة» الآية: 282.

(5) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 417).

(6) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(7) «حرز الأمان» (رقم البيت: 225).

(8) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 110).

باب الهمزتين من كلمتين

هذا الباب جعله المصنّف لأحكام الهمزتين المزدوجتين القطعيتين المتلاصقتين إذا كانتا من كلمتين.

والتقاؤهما في كلمتين يكون بمجيء الهمزة الأولى في آخر الكلمة الأولى والهمزة الثانية في أول الكلمة الموالية لها.

وهذا الباب ينقسم إلى قسمين:

أولهما: همزتان متفتقتان في الحركة.

ثانيهما: همزتان مختلفتان في الحركة.

وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

[حكم الهمزتين المتفتقتين في الحركة من كلمتين لقالون]

قال الناظم رحمه الله:

(42) وَأَسْقَطَ الْأُولَى إِذَا مَا اتَّفَقَا بِالْفَتْحِ فِي كَلِمَتَيْنِ نُسِقَا

(43) عَيْسَى وَإِنْ ضَمًّا وَكَسْرًا عَادَا سَهْلٌ وَلِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَا

(44) وَالسُّوِّ إِلَّا وَالنَّبِيِّ إِلَّا أَبْدَلَ وَالِدُغَامٍ بَعْدُ وَصَلَا

تحدّث في هذه الآيات الثلاثة عن أحكام قالون في الهمزتين المزدوجتين القطعيتين المتفتقتين في الحركة إذا كانتا من كلمتين؛ وهي ثلاثة أنواع:

الأول: متفتقتان في الفتح، وذلك في تسعة وعشرين موضعًا؛ مثل:

﴿جَاءَ امْرُؤًا﴾⁽¹⁾.

(1) «سورة هود» الآية: 40.

الثاني: متفتتان في الكسر، وذلك في سبعة عشر موضعاً؛ مثل: ﴿هَؤُلَاءِ﴾⁽¹⁾.

الثالث: متفتتان في الضم، وذلك في موضع واحد؛ وهو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاءُ وَلِيِّكُمْ﴾⁽²⁾، ولا يوجد غيره في القرآن الكريم.

وقد أخبر الناظم عن حكم الأنواع الثلاثة لقالون؛ فأفاد بقوله في البيت الأول «وَأَسْقَطَ الْأُولَى إِذَا مَا اتَّفَقَا بِالْفَتْحِ فِي كَلِمَتَيْنِ نُسِقَا عِيسَى» أَنَّ قالون يسقط؛ أي: يحذف الهمزة الأولى في حال اتفاقهما في الفتح، وأمّا الهمزة الثانية فسكت عنها فيفيد بذلك أنه يقرأها بالتحقيق على الأصل؛ فيقرأ قالون الهمزتين المفتوحتين من كلمتين هكذا: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾.

وقوله: «فِي كَلِمَتَيْنِ نُسِقَا عِيسَى»؛ أي: عطف ووصل؛ بأن وصلت الهمزة الثانية بالأولى مباشرة.

وقوله: «وَأَسْقَطَ الْأُولَى» إشارة منه إلى أَنَّ المحذوفة هي الهمزة الأولى؛ وهو قول جمهور القراء وأهل الأداء كالأئمة الداني⁽³⁾ والشاطبي⁽⁴⁾ وابن أجروم في نظمه هذا.

وقيل: المحذوفة هي الهمزة الثانية.

(1) «سورة البقرة» الآية: 30.

(2) «سورة الأحقاف» الآية: 31.

(3) قال الإمام الداني في كتابه «التيسير» (ص 33): «فاذا اتَّفَقْنَا بِالْفَتْحِ؛ نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ و﴿شَاءَ انْشُرُهُ﴾ وشبهه؛ فورش وقنبل يجعلان الثانية كالمدة، وقالون والبيزي وأبو عمرو يسقطون الأولى، والباقيون يحققون الهمزتين معاً».

(4) قال الإمام الشاطبي في «حز الأمان» (رقم الأبيات: 202-204):

وَإِذَا كَانَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا	وَأَسْقَطَ الْأُولَى فِي اتَّفَاقِهِمَا مَعَا
أُولَئِكَ أَنْوَاعُ اتَّفَاقٍ تَجَمَّلَا	كَ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ «مَنْ السَّمَاءُ» ﴿أُولَئَا
وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهَلَا	وَقَالُونَ وَالْبَزْيُ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا

وفائدة معرفة أيهما المحذوفة: تظهر في مقدار المدّ، فلو أخذنا بالمذهب الأوّل الذي يقول بأنّ الأولى هي المحذوفة فسيكون من قبيل «المدّ المنفصل»، فيجوز فيه وجهان: المدّ والقصر. وإن أخذنا بالمذهب الثاني الذي يقول بأنّ الثانية هي المحذوفة فلا يجوز لنا حينها إلّا المدّ؛ لأنّه يكون من قبيل «المدّ المتصل»، ولا يجوز قصره.

والمذهب الأوّل هو الذي جرى عليه العمل في المغرب والمشرق، وسيأتي بيان المقدّم في الأداء هل القصر أو المدّ عند شرح قوله: «وَأَقْصُرْ وَمُدَّ قَبْلَ هَمْزٍ غَيْرًا».

وبيّن الإمام أبو وكيل ميمون الفخار ما يترتب على الخلاف الجاري في تحديد الهمزة المحذوفة من الهمزتين المفتوحتين من كلمتين فقال:

وَأَسْقَطَ الْأُولَى مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنِ	وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِكُلِّ الْهَمْزَتَيْنِ
وَسَبَبُ الْخِلَافِ مَنْ يَعْتَبِرُ	تَوَهِينَهُ بِمَا طَرَأَ يَقْصُرُ
إِنْ لَمْ يَرَ التَّغْيِيرَ مَدًّا مُطْلَقًا	لَكِنْ مَعَ إِسْقَاطِ هَمْزٍ فَرَقًا
مَعَ اعْتِدَادِ هَمْزَةٍ لِلثَّانِي	مِنْ بَابِ مَا يَنْفَصِلُ الْوَجْهَانِ
ثُبُوتِ خُلْفِ مَدِّهِ مَنْقُولًا	مُعَيَّنِ إِسْقَاطُهُ لِلأُولَى
لَوْ أَسْقَطَ الثَّانِي لَزَالَ الْخُلْفُ	وَقَوْلُهُ بِهِ يَكُونُ الْخِفُّ ⁽¹⁾

وفي البيت الثاني أفاد الناظم بقوله «وَأِنْ ضَمًّا وَكَسْرًا عَادَا سَهْلٌ» أنّ قالون يسهّل الهمزة الأولى ويحقّق الثانية في حال اتّفاقهما بالكسر أو بالضّم، فيقرّوهما هكذا: «هَؤُلَاءِ. إِنْ»، و«أُولَئِكَ». وقوله: «عَادَا»؛ أي: تکرّر الهمز، بأن كانتا محرّكتين بالضّم أو بالكسر. وقوله: «سَهْلٌ»؛ أي: لقالون بين الهمزة وبين حرف شكلها، ولم يقل الأولى ولا الثانية؛ لأنّها

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 30) مخطوط.

معطوفة على قوله في البيت السابق: «وَأَسْقَطَ الْأُولَى»، وأما الهمزة الثانية فهي محققة له.

وقول الناظم:

..... وَٱللَّيْبِي إِنْ أَرَادَ ٱ

وَٱلسُّوِ إِلَّا، وَٱلنَّبِيِ إِلَّا ٱبْدَلْ وَٱلْإِدْغَامُ بَعْدُ وَصَّلا

إخبار منه أن قالون قرأ الهمزتين المكسورتين من قوله تعالى: ﴿ٱللَّيْبِي إِنْ أَرَادَ﴾ في «سورة الأحزاب»⁽¹⁾، وقوله عز وجل: ﴿يَبُوتُ ٱلنَّبِيُّ إِلَّا﴾ في «سورة الأحزاب»⁽²⁾ أيضاً بإبدال الهمزة الأولى في الموضعين ياءً مع إدغام الياء الساكنة قبلها فيها، فتصبح ياء واحدة مشددة، وقرأ قالون كذلك الهمزتين المكسورتين من قوله ﷺ: ﴿لَأَمَّارَةٌ بِٱلسُّوِ إِلَّا﴾ في «سورة يوسف»⁽³⁾ بإبدال الهمزة الأولى واوًا مع إدغام الواو الساكنة قبلها فيها، فتصبح واوًا واحدة مشددة، وهذا الحكم هو المقصود بقوله: «أَبْدَلْ»، وفي نسخة: «أَبْدَلَنْ»، وفي نسخة أخرى: «يُبْدِلْ»؛ أي: أن قالون أبدل الهمزة الأولى، ثم قال: «وَٱلْإِدْغَامُ بَعْدُ وَصَّلا»؛ أي: لا بد من الإدغام مباشرة بعد الإبدال، ففي المواضع الثلاثة عمليتان: الإبدال ثم الإدغام.

وأما الهمزة الثانية التي في أول الكلمة الموالية في المواضع الثلاثة فهي محققة لقالون على الأصل.

واقصر الناظم رحمه الله في ﴿بِٱلسُّوِ إِلَّا﴾ لقالون على إبدال الهمزة الأولى مع الإدغام؛ لاقتصار الإمام الداني عليه حين قال: «قالون والبيّ: ﴿بِٱلسُّوِ إِلَّا﴾ بواو مشددة بدلًا من الهمزة في حال الوصل وتحقيق همزة

(1) الآية: 50.

(2) الآية: 53.

(3) الآية: 53.

﴿إِلَّا﴾، وورش وقنبل على أصلهما في الهمزتين المكسورتين⁽¹⁾.

بينما ذهب غيرهما من القراء والمؤلفين إلى ذكر وجهين فيها:

أولهما: تسهيل الهمزة الأولى بين بين كسائر الهمزتين المكسورتين.

ثانيهما: إبدالها مع الإدغام.

وعن الوجهين المذكورين قال الإمام الشاطبي مشيراً لقالون والبري:

﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ أَبْدَلَا ثُمَّ ادَّغَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلًا⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري عن الوجهين لقالون:

..... وَالْخُلْفُ فِي ﴿بِالسُّوِّ﴾ فِي الصَّدِّيقِ⁽³⁾

وعليه يكون وجه التسهيل من زيادات الإمامين الشاطبي وابن بري

على كتاب «التيسير».

وإذا قرأنا بتسهيل الهمزة الأولى فإنه يجوز في حرف المدّ قبله وجهان:

المدّ والقصر؛ لأنه من قبيل حرف المدّ قبل الهمز المغير بالتسهيل، فتحصل

لقالون في ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ ثلاثة أوجه ترتب هكذا:

(1) إبدال الهمزة الأولى واواً مع إدغامها في الواو الساكنة قبلها.

(2) تسهيل الهمزة الأولى بين بين مع المدّ.

(3) تسهيل الهمزة الأولى بين بين مع القصر.

وعن هذه الأوجه الثلاثة يقول الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرْنَا إِدْغَامَهُ لِأَحْمَدَا ثُمَّ لِعِيسَى ثُمَّ تَسْهِيلُ بَدَا

(1) «التيسير» (ص 129).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيت: 205).

(3) «الذّر اللوامع» (رقم البيت: 97).

ثُمَّ إِنَّ سَهْلَتَهَا تَصَدَّرَا مَدًّا بِهَا أَيُّضًا لِمَا تَقَرَّرَا⁽¹⁾
والإبدال مع الإدغام هو الوجه الذي قدّمه أهل المشرق⁽²⁾ في الأداء،
وهو الذي جرى به العمل عند أهل المغرب⁽³⁾ واقتصروا عليه؛ لاقتصار
الإمامين الداني وابن أجروم وغيرهما من العلماء عليه. وبعض مشايخنا
الشاميين يقدمون التسهيل مع المدّ ثم مع القصر ثم الإبدال.

تحرير:

اجتمع لقالون في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَّبِعْتُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ
بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾⁽⁴⁾: «المدّ المنفصل» مع الهمزتين المكسورتين التي
غيرت أولاهما بالإبدال مع الإدغام وبالتسهيل، ففيها ستة أوجه؛ وهي:
1) قصر «المدّ المنفصل» مع إبدال الهمزة الأولى من الهمزتين
المكسورتين.

2) قصر «المدّ المنفصل» مع تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين
المكسورتين مع المدّ.

3) قصر «المدّ المنفصل» مع تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين
المكسورتين مع القصر.

(1) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 42-43).

(2) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 383)، و«إتحاف فضلاء البشر» لأحمد البناء (ص 73)،
و«غيث النفع» للصفاسي (ص 327)، و«رسالة المقدم أداء» لابن يالوشه (ص 81)، و«تقريب
النفع» للضبّاع (ص 55)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 100).

(3) ينظر: «المختصر البارع» لابن جزّي الغرناطي (ص 51)، و«إتقان الصنعة» لأحمد ابن شعيب
(ص 28) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصة، و«الفجر الساطع» لابن القاضي (2/ 386)، و«تقييد
الشيخ الرازي السوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 9) مخطوط،
و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 400).

(4) «سورة يوسف» الآية: 53.

(4) مدّ «المدّ المنفصل» مع إبدال الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين.

(5) مدّ «المدّ المنفصل» مع تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين مع المدّ.

(6) مدّ «المدّ المنفصل» مع تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين مع القصر.

وبعضهم منع وجه مدّ «المدّ المنفصل» مع تسهيل الهمزة الأولى من الهمزتين المكسورتين مع القصر⁽¹⁾.

تنبيه:

كلّ ما تقدّم من التّغيير في المواضع الثلاثة إنّما هو في حال وصلها بما بعدها، أمّا في حالة الوقف على الكلمة الأولى فإنّنا نقف بهمزة محقّقة لقالون كما سيأتي ذكره عند الناظم في قوله: «وَحَقَّقَ الْكُلَّ لَوْ قَفَّ إِذْ فَرَى»؛ وذلك لزوال السّبب الموجب لتغيير الهمز، وهو اجتماع الهمزتين.

قال الإمام ابن الغازي الحامديّ: «إذا وقفت على ﴿النَّسِيءِ﴾ لمن يدغم وقفت له بياء مشدّدة بخلاف ﴿السُّو﴾ في «يوسف»، و﴿الْتَبَى﴾ في «الأحزاب»؛ فإنّك تقف على همزة محقّقة فيهما؛ لأنّ السّبب الذي من أجله وقع به التّسهيل ذاهب»⁽²⁾.

وترسم ﴿بِالسُّوِ إِلَّا﴾ وتضبط على وجه الإدغام لقالون فيما جرى به العمل عند المغاربة برسم الواو عارية من الشّد والكسر؛ لعدم رسم المدغم فيه، وإنّما المرسوم هو المدغم فقط، وهو لا يضبط بشدّ ولا تحريك، وسبب عدم رسمهم المدغم فيه هو أنّ الرّسم مبنيّ على الوقف؛ فلمّا وصل قالون

(1) ينظر: «الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 105-102).

(2) «أنوار التعريف» (ص 227-228) بتحقيقي قيد الطّبع.

بالواو المشددة ووقف بالهمز لم يرسموا الواو المبدل من الهمز؛ لأن رسم الواو من قبيل الرّسم، والرّسم مبنيّ على الوقف، ولا واو في الوقف.

وترسم ﴿بِالسُّوِ إِلَّا﴾ وتضبط له على وجه التسهيل بوضع نقطة كبرى علامة على التسهيل في السّطر محلّ الهمزة بدون شكل مع وضع علامة المد؛ لأنّ المدّ هو المقدّم في الهمز المغيّر؛ وحينها لا نضع علامة المدّ، ثمّ القصر.

وترسم الياء في ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ و﴿يَبُوتَ النَّبِيُّ إِلَّا﴾ معقوصة عارية من الشّدّ والكسرة؛ لانعدام رسم المدغم فيه، وإنّما رسم المدغم فقط، والمدغم لا يضبط بالشّدّ والحركة، وسبب عدم رسمهم المدغم فيه هو ما ذكّر سابقاً من أنّ الرّسم مبنيّ على الوقف؛ فلمّا وصل قالون بالياء المشددة ووقف بالهمز لم يرسموا الياء المبدلة من الهمز؛ لأن رسم الياء من قبيل الرّسم، والرّسم مبنيّ على الوقف، ولا ياء في الوقف⁽¹⁾.

قال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي عن قراءة قالون للمواضع الثلاثة بالهمز في الوقف وكيفية رسمها وضبطها:

﴿بِالسُّوِ﴾ فِي «الصَّدِّيقِ» وَ﴿النَّبِيِّ﴾ مَعًا لَدَى «الْأَخْزَابِ» يَا صَفِيِّ
بِالْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ لِقَالُونَ وَرَدَ فَاقْرَأْ بِهِ وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ جَحَدَ
وَلَا تَضَعْ فِي ضَبْطِهَا شَدًّا وَلَا شَكْلًا لِفَقْدِ مُدْغَمٍ فِيهِ جَلًّا⁽²⁾

[حكم الهمزتين المتفتحتين في الحركة من كلمتين لورش]

قال الناظم رحمه الله:

45) وَبَيْنَ بَيْنَ وَرُشُهُمْ فِي الْأُخْرَى وَغَيْرُ ﴿ءَالَ﴾ أُبْدِلَتْ لِمَصْرَا
46) وَ﴿هَتُولَاءِ إِنْ﴾ عَلَى الْيَعَاءِ بِأَلْيَاءِ مَكْسُورًا لَدَى الْأَدَاءِ

(1) ينظر: «التّوضيح والبيان» (ص 401-402).

(2) «الفجر الساطع» (2/ 387).

في هذين البيتين إخبار بأحكام ورش في الهمزتين القطعيتين المتفتحتين في الحركة من كلمتين؛ فأخبر في البيت الأول أنّ ورشاً له الوجهان في الأنواع الثلاثة:

أحدهما: تسهيل الهمزة الثانية بين بين؛ وهو المشار إليه بقوله: «وَبَيْنَ بَيْنَ وَرْشُهُمْ فِي الْأُخْرَى»؛ أي: في الهمزة الثانية، أمّا الأولى فهي محققة له دائماً على الأصل. ومعنى قوله: «بَيْنَ بَيْنَ»؛ أي: سهل الهمزة الثانية بين الهمزة وبين حرف شكلها؛ ففي ﴿جَاءَ امْرَأَتَا﴾ تسهل الهمزة الثانية بين الهمزة وبين الألف، وفي ﴿هَؤُلَاءِ اِنْ﴾ تسهل الهمزة الثانية بين الهمزة وبين الياء، وفي ﴿أُولَئِكَ اَوْلِيَائُكَ﴾ تسهل الهمزة الثانية بين الهمزة وبين الواو.

ثانيهما: إبدال الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها ألفاً أو ياءً أو واوًا؛ وهو الذي عناه بقوله: «وَعَيْرُ ﴿ءَال﴾ أُبْدِلَتْ لِمِصْرًا»، وفي نسخة: «بِمِصْرًا»؛ أي: لرواية ورش من طريق المصريين، فيقرأ ﴿جَاءَ امْرَأَتَا﴾ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً، و﴿هَؤُلَاءِ اِنْ﴾ بإبدال الهمزة الثانية ياءً، و﴿أُولَئِكَ اَوْلِيَائُكَ﴾ بإبدال الهمزة الثانية واوًا.

ولم يذكر الإمام الداني في «التيسير» وجه الإبدال لورش، وإنّما ذكر وجه التسهيل فقط فقال: «باب ذكر الهمزتين من كلمتين: اعلم أنّهما إذا اتفقتا بالكسر نحو: ﴿هَؤُلَاءِ اِنْ كُنْتُمْ﴾، و﴿مِنْ أَلْيَسَاءِ الْا﴾ وشبهه؛ فقبل وورش يجعلان الثانية كالياء الساكنة - أي: التسهيل - ... فإذا اتفقتا بالفتح نحو: ﴿جَاءَ اجْلُهُمْ﴾، و﴿شَاءَ انْشَرَهُ﴾ وشبهه؛ فورش وقبل يجعلان الثانية كالمدة... فإذا اتفقتا بالضمّ وذلك في موضع واحد في الأحقاف في قوله عزّ وجل: ﴿أُولَئِكَ اَوْلِيَائُكَ﴾ لا غير؛ فورش وقبل يجعلان الثانية كالواو الساكنة»⁽¹⁾. وعليه يكون وجه الإبدال من زيادات الأئمة الشاطبي وابن جرّوم وابن برّي على «التيسير»؛ فقد قال الإمام الشاطبي:

(1) «التيسير» (ص 33).

وَالْأُخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُبْلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً⁽¹⁾

وقال الإمام ابن بري عن إبدال الهمزتين المفتوحتين:

كَـ ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ وَوَرْشٌ سَهَّالًا أَخْرَاهُمَا وَقِيلَ لَا بَلَّ أَبْدَلًا⁽²⁾

وقال عن إبدال الهمزتين المكسورتين والمضمومتين لورش زيادة على وجه التسهيل:

وَقِيلَ بَلَّ أَبْدَلُ الْآخَرَى وَرْشَنَا مَدًّا لَدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَا⁽³⁾

فوجه الإبدال لورش هو الذي جرى به العمل عند أهل المغرب⁽⁴⁾.

ووجه التسهيل هو المقدم في الأداء عند أهل المشرق، ثم الإبدال⁽⁵⁾، وهو كذلك عند المغاربة في حال جمعهم العشر النافعية. قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرْنَا تَسْهِيلَ ثَانِي هَمْزَتَيْنِ مِنْ كِلْمَتَيْنِ فِي اتِّفَاقٍ دُونَ مِيزٍ لَوْرْشِهِمْ وَقُبْلٍ وَثَانِي وَجْهَيْهِمَا الْإِبْدَالُ قُلْ لِلْعَانِي⁽⁶⁾

وأما شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري من المشاركة فقدّم وجه الإبدال كمذهب المغاربة، وأنشدنا في ذلك بقراءتي عليه:

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 206).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 93).

(3) ينظر: «فتح المعطي» لمحمد بن أحمد المتولي (ص 23).

(4) ينظر: «إتقان الصّنع» لأحمد بن علي بن شعيب (ص 50) مخطوط أصلي بمكتبي الخاصة، و«بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 143)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 3، 9-14) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 394، 397، 399).

(5) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 99).

(6) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 34-35).

وَأَبْدِلْ لِأُخْرَى هَمْزَتَيْنِ تَوَافَقَا (1)

وعند إبدال الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها لورش؛ فهل نمدّ حروف الممدّ مدًا مشبعًا أم نقصر أم نوّسط؟

الجواب: ينظر على حسب ما بعدها وفق الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إن كان بعدها حرف ساكن محض نمدّ مدًا مشبعًا بلا خلاف؛ لوجود الساكن بعد حروف المد، سواء كان هذا الساكن مظهرًا؛ مثل: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾⁽²⁾، أو مخفي؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾⁽³⁾، أو مدغمًا؛ مثل: ﴿الْإِنْسَاءِ الْآ﴾⁽⁴⁾.

الحالة الثانية: إن كان بعدها حرف ساكن غير محض؛ وذلك لتحريكه من أجل النقل في موضعين: ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدَنْ﴾⁽⁵⁾، و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾⁽⁶⁾، أو لتحريكه من أجل التقاء الساكنين؛ في قوله تعالى: ﴿الْإِنْسَاءِ إِنْ اتَّقَيْتُنَّ﴾⁽⁷⁾، فلم تقع هذه الحالة إلا في المكسورتين كما في المواضع الثلاثة المتقدمة، وفيها قولان:

القول الأول: جواز الطول والقصر عند المغاربة⁽⁸⁾ والمشاركة⁽⁹⁾؛ فأما الطول فوجود الساكن قبل النقل وقبل التقاء الساكنين وعدم الاعتداد

(1) «القصيدة الحسنة» (ص 114).

(2) «سورة هود» الآية: 40.

(3) «سورة البقرة» الآية: 30.

(4) «سورة النساء» الآية: 24.

(5) «سورة النور» الآية: 33.

(6) «سورة الأحزاب» الآية: 50.

(7) «سورة الأحزاب» الآية: 32.

(8) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 344، 399).

(9) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 360)، و«كنز المعاني» لسليمان الجمزوري (ص 235)، و«التنوير» للطبي (رقم البيتين: 60-61)، و«فتح المعطي» للمتولي (ص 23-24)، و«الإضاءة» للضباع (ص 138)، و«إرشاد المريد» له (ص 59)، و«تقريب النفع» له أيضًا (ص 56).

بالعارضين المذكورين. وأمّا القصر فاعتدادًا بالنقل والحركة، والطّول هو الذي جرى به العمل عند المغاربة⁽¹⁾، وهو المقدّم عند المشاركة⁽²⁾ في الأداء.

القول الثاني: جواز الأوجه الثلاثة اعتدادًا بالحركة وحملًا على «مدّ البدل»، مع تقديم الطّول، وقد ذكر هذا القول الإمام ابن آجروم؛ وسيأتي نصّه قريبًا، كما ذكره الشّيخ الرّاضي السّوسي⁽³⁾، ولم نقرأ بهذا على أحد لا في المغرب ولا في المشرق.

الحالة الثالثة: إن كان بعدها حرفٌ متحرّكٌ محض؛ مثل: ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿السَّمَاءُ إِلَهٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿أُولِيَاءٌ أَوْ لِيكٌ﴾⁽⁶⁾؛ ففيه ثلاثة أقوال؛ وهي:

القول الأوّل: القصر؛ وهو المأخوذ به عند المشاركة⁽⁷⁾، وإلى هذا المذهب أشار الإمام ابن الجزريّ بقوله: «لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو: ﴿ءَالِدٌ﴾، ﴿ءَامِنْتُمْ مِّنْ﴾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، و﴿السَّمَاءُ إِلَهٌ﴾، و﴿أُولِيَاءٌ أَوْ لِيكٌ﴾ حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ كما يجوز له مدّ نحو: ﴿ءَامِنُوا﴾، و﴿الْأَيْمَنِي﴾، و﴿أَوْتِي﴾؛ لعروض حرف المدّ بالإبدال؛ لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السّبب لتقدّمه على الشرط»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 344، 399).

(2) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 25)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 138).

(3) ينظر: «تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 3) مخطوط.

(4) «سورة يونس» الآية: 49.

(5) «سورة الزّخرف» الآية: 84.

(6) «سورة الأحقاف» الآية: 31.

(7) ينظر: «فتح المعطي» للمتولّي (ص 23)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 138)، و«إرشاد المريد» له (ص 59)، و«تقريب النّفع» له أيضًا (ص 56).

(8) «النّشر» (1/ 352).

وقال أيضًا: «إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مد في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل وقع بعده ساكن زيد في مد حرف المد المبدل لالتقاء الساكنين، فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المد الساكن؛ نحو: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾، ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾، وغير الساكن؛ نحو: ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾، ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾، ﴿أُولَئِكَ﴾»⁽¹⁾.

وقال الإمام سليمان الجمزوري المصري بقوله:

فَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمُحَرِّكِ اقْصُرْنَ وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمُسَكِّنِ طَوِّلَا⁽²⁾

القول الثاني: التوسط؛ وهو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة⁽³⁾؛ وإلى هذا المذهب أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار المغربي بقوله:

وَمَدُّهُ أَيْضًا إِذَا مَا أَبْدَلَا حَسَبَمَا بُعِيدَ حَرْفِ مَطَلَا

فَإِنْ يُحَرِّكُ مَا بُعِيدَ فَضَّلَا تَوَسُّطًا وَإِنْ يُسَكِّنُ طَوِّلَا⁽⁴⁾

وقال الإمام عبد الرحمن ابن القاضي:

وإِبدَالُ أُخْرَى الهمزَيْنِ لِوَرشِهِم بِهِذَا جَرَى التَّجْوِيدُ فِي الْأَفْقِ مُسَجَلَا

فَإِنْ وَقَعَ الْحَرْفُ الْمُسَكِّنُ بَعْدَهَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِشْبَاعِهَا عَنْهُ قَدْ جَلَا

وَإِنْ وَقَعَ التَّحْرِيكُ بَعْدَ فَحْكُمْهَا بِ«فَاسٍ» لَهُ التَّوَسُّيْتُ أَخْذًا مُحْصَلَا

وَخَالَفَ «أَهْلُ الشَّرْقِ» مَعَ بَعْضِ «غَرْبِنَا» وَفِي «نَشْرِهِمْ» وَ«الْكَنْزِ» جَاءَ مُفْصَلَا⁽⁵⁾

(1) «النشر» (1/ 389).

(2) «كنز المعاني بتحريز حرز الأمان» (ص 235).

(3) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 395، 397، 399).

(4) «تحفة المنافع» (اللوحة: 30) مخطوط.

(5) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 144).

القول الثالث: جواز الأوجه الثلاثة من القصر والتوسط والطول حملاً على «مدّ البدل»، مع تقديم التوسط، وذهب إلى هذا القول بعض الأئمة كالإمام ابن آجروم؛ وسيأتي نصّه، والشيخ الرّاضي السّوسي⁽¹⁾، والشيخ محمّد بن عليّ اللّجائي؛ فقد قال: «جَاءَ أَحَدٌ» قرأته ليوسف بالوجهين: أحدهما: تسهيل الثانية؛ وهو المقدم، والثاني: إبدالها ألفاً مع جريان ثلاثة أوجه فيها وبابها ممّا لا سكون فيه بعد الألف المبدلة⁽²⁾.

وعن هذه الحالات الثلاثة قال الإمام ابن آجروم في «فرائد المعاني»: «وإذا أبدلت حرف مدّ خالصاً على مذهب ورش نظر إلى ما بعده؛ إمّا أن يكون ساكناً، أو متحرّكاً في نيّة السّكون، أو متحرّكاً محضاً، فإن كان ساكناً مُدّ حرف المدّ المبدل من الهمزة كالمدة الأولى بسبب ما تأخّره من السّكون، وإن كان متحرّكاً محضاً جاز فيه ما جاز في ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿إِيْمَنِيهِمْ﴾، وقد تقدّم ذلك في باب المدّ. وإن كان متحرّكاً في نيّة السّكون؛ فإن اعتدّ بالعارض جاز فيه ما جاز في ﴿ءَامَنَ﴾ وبابه. وإن لم يُعتدّ بالعارض مُدّ مشبّعاً لا غير؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ أَنْ أَرْدَنَ﴾، و﴿مِنْ أَلَيْسَاءِ إِنْ إِنْتَفَيْتُ﴾؛ لأنّ نون ﴿أَنْ أَرْدَنَ﴾ حرّكت للنقل، ونون ﴿إِنْ إِنْتَفَيْتُ﴾ حرّكت للسّاكنين. ومثال السّكون المحض: ﴿شَاءَ انْشَرَهُ﴾، و﴿يَلْفَاءَ اصْحَبِ الْبَارِ﴾. ومثال المتحرّك: ﴿مِنْ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾⁽³⁾.

[حكم ﴿جَاءَ.آل﴾ لورش]

قوله: «وَعَيْرُ ﴿ءَال﴾ أُبْدِلَتْ لِمِصْرًا» استثنى كلمة ﴿ءَال﴾ من حكم

(1) ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 3) مخطوط.

(2) «جمع المنافع» (ص 25) مخطوط أصلي بمكتبتي الخاصّة.

(3) «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان» (3/ 686-687).

الإبدال؛ والمقصود بـ﴿ءَال﴾: ما التقت فيه ﴿ءَال﴾ بهمزة مفتوحة في آخر الكلمة الأولى قبلها؛ وذلك في موضعين؛ وهما:

(1) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾⁽¹⁾.

(2) قوله جلّ جلاله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾⁽²⁾.

فالموضعان المذكوران ليستا من «باب الهمزتين من كلمتين»؛ وإِثْمَا هما مِمَّا اجتمعت فيه ثلاث همزات من كلمتين، فالهمزة الأولى: همزة ﴿جَاءَ﴾، والهمزة الثانية: همزة الأصل المفتوحة في (أَل)؛ وهي فاء الكلمة، والهمزة الثالثة: الهمزة الساكنة المبدلة ألفاً، بناءً على القاعدة اللغوية والقرائية: أَنَّ الهمزة الساكنة إذا جاءت بعد الهمزة المتحركة تبدل حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، وهذه الهمزة الساكنة هي بدورها مبدلة من الهاء الساكنة على من يقول: إِنَّ أصلها (أَهْل)، أو مبدلة من الواو المفتوحة عند من يقول: إِنَّ أصلها (أَوَّل)؛ فلَمَّا تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً⁽³⁾، قال الإمام الشاطبي:

فَإِبْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٍ أَصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدَالاً⁽⁴⁾

فهذان الموضعان مِمَّا اجتمع فيه ثلاث همزات من كلمتين؛ لكن جرت عادة المؤلفين ذكرهما في «باب الهمزتين من كلمتين»؛ وحكمهما لورش: تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين بين وإبدال الثالثة ألفاً، وبهذا الوجه جرى العمل لورش عند المغاربة لا غير⁽⁵⁾، ولذلك اقتصر الناظم عليه،

(1) سورة الحجر: الآية: 61.

(2) سورة القمر: الآية: 41.

(3) ينظر: «التقريب والحرش» لابن المرباط (ص 101).

(4) «حرز الأمان» (رقم البيت: 128).

(5) ينظر: «المختصر البارع» لابن جزّي الغرناطي (ص 50)، و«التقريب والحرش» لابن المرباط (ص 102)، و«تقريب المنافع» لابن القصّاب (ص 116)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 9) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 394).

واستثناهما من إبدال الهمزة الثانية ألفاً فقال: «وَعَبَّرُ ﴿ءَال﴾ أَبْدَلْتُ لِمَصْرًا»؛
فليس فيهما عند المغاربة إلا التسهيل، ولا يقرؤون فيهما بوجه الإبدال.

وضَعَفَ المغاربة وجه الإبدال في ﴿جَاءَ.آل﴾؛ حتَّى لا يجتمع ساكنان
في حال الوصل، وهما الألفان: أولهما: ألف (ءال) المبدلة من الهمزة المبدلة
من الهاء على قول سيبويه، أو من الواو على قول الكسائي. ثانيهما: الألف
التي بعدها، فصبح عند جمعهما: (آال)، واجتماعهما ممنوع؛ لذلك يقتصر
عند المغاربة على التسهيل بين بين.

وإلى ما تقدّم أشار الإمام أبو وكيل ميمون الفخار بقوله:

لَكِنْ ﴿جَاءَ.آل﴾ تَسْهِيلاً يُرَى أَوْلَى مِنَ الْبَدَلِ بِحَذْفٍ قُدْرًا⁽¹⁾
وقال الإمام المنتوري: «وبالتسهيل بين بين قرأت ﴿جَاءَ.آل لُوطٍ﴾،
و﴿جَاءَ.آل فِرْعَوْنَ﴾ على جميع من قرأت عليه لورش، وبذلك آخذ»⁽²⁾.

وقال الإمام ابن القاضي: «﴿جَاءَ.آل﴾ هنا وفي القمر؛ الآخذ لورش
بتسهيل الثانية»⁽³⁾.

وقال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَأَفْرَدَ التَّسْهِيلُ عَنْهُمَا بِ﴿ءَال﴾ مِنْ بَعْدِ ﴿جَاءَ﴾ وَاطْرَحَنَّ الْإِبْدَالَ⁽⁴⁾
وعند تسهيل الهمزة الثانية بين بين في ﴿جَاءَ.آل﴾ في الموضعين يقرأ
لورش بالقصر والتوسط والطول من باب «مدّ البدل»، مع جريان العمل عند
المغاربة على التوسط كما سبق بيانه في «مدّ البدل».

(1) «تحفة المنافع» (اللوحة: 30) مخطوط.

(2) «شرح المنتوري على الدرر اللوامع» (1/ 287).

(3) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 262).

(4) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 36). والمقصود بلفظ عنهما في قول الفاسي: ورش وقبيل.

والمشاركة يزيدون في الموضعين المذكورين وجهًا ثانيًا كسائر الهمزتين القطعيتين المفتوحتين من كلمتين؛ وهو إبدال الهمزة الثانية ألفًا، وهو الظاهر من إطلاق وجهي التسهيل والإبدال في الهمزتين القطعيتين المفتوحتين عند الإمامين الشاطبي وابن بري؛ ولم يتعرضا لذكر الموضعين على وجه الخصوص؛ فيظهر أن الوجهين في الموضعين كسائر الهمزتين القطعيتين المفتوحتين من كلمتين. وفي حالة الإبدال لهم فيهما وجهان: الأول: حذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين مع القصر. الثاني: إثبات الألفين معًا ولكن يزداد في مدّها إلى الطول حتّى يَفْصَلَ بين الساكنين وَيَمْنَعَ من اجتماع الألفين⁽¹⁾.

وعلى ما تقدّم يكون مجموع الأوجه عند المشاركة خمسة على الترتيب الآتي:

(1) التسهيل مع القصر.

(2) التسهيل مع التوسط.

(3) التسهيل مع الطول.

(4) الإبدال مع القصر.

(5) الإبدال مع الطول.

ويمتنع وجه الإبدال مع التوسط.

وإلى أوجه المشاركة أشار الإمام سليمان الجمزوري بقوله:

فَفِي ﴿جَاءَ آلَ﴾ «الْحِجْرِ» وَ﴿اقْتَرَبْتُ﴾ فَجِئْتُ بِخُمْسٍ كَمَا فِي «النَّشْرِ» عَنْهُ مُفَصَّلًا
فَمُدَّ عَلَى التَّسْهِيلِ وَأَقْصُرُ وَوَسْطُنْ وَمُدَّ عَلَى الْإِبْدَالِ وَأَقْصُرُ فَقَطْ وَلَا⁽²⁾

(1) ينظر: «جامع البيان» للداني (2/ 530)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 389-390).

(2) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 235).

وقال الإمام محمد بن أحمد المتولّي:

وَفِي ﴿جَاءَ آلَ﴾ اقْصُرْ وَوَسَّطْ وَمُدَّ إِنَّ تُسَهِّلْ، وَدَعْ تَوْسِيطًا إِنْ كُنْتَ مُبْدِلًا⁽¹⁾

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي حفظه الله على المذهب المأخوذ به عند المشاركة إشارة إلى الأوجه الخمسة وإلى الوجه الممنوع:

وَلَا تَوْسِيطَ بَدَلًا بِ﴿جَاءَ آلَ﴾ فِي وَجْهِ إِبْدَالٍ لِهَمْزِ عِ الْمَقَالِ

والذي جرى به العمل عند المغاربة في ﴿جَاءَ آلَ﴾ هو: تسهيل الهمزة الثانية مع التوسط، والمقدم عند المشاركة هو: تسهيل الهمزة الثانية مع القصر.

وأما قالون فحكمهما له كالحكم في غيرهما مما اجتمع فيه همزتان قطعيتان متفتحتان في الفتح من كلمتين؛ وذلك بإسقاط الهمزة الأولى مع المد والقصر وتحقيق الثانية وإبدال الثالثة ألفاً مع القصر.

[حكم ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ لورش]

قوله:

و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ ﴿عَلَى أَلْبَغَاءِ﴾ بِأَلْيَاءٍ مَكْسُورًا لَدَى الْأَدَاءِ

يفيد أنه يضاف لورش - زيادة على الوجهين المذكورين من الإبدال والتسهيل - وجهٌ ثالثٌ في موضعين من القرآن الكريم؛ وهما: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ في «سورة البقرة»⁽²⁾، و﴿أَلْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ في «سورة النور»⁽³⁾؛ وهو: إبدال الهمزة الثانية المكسورة ياءً مكسورةً «لَدَى الْأَدَاءِ»؛ أي: لدى القراءة والتلقي على الشيوخ، وهذا كقول الإمام الداني: «وأخذ على ابن خاقان لورش بجعل الثانية ياءً مكسورةً في «البقرة» في قوله

(1) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 23) المطبوع مع شرحه للنظام «فتح المعطي».

(2) الآية: 30.

(3) الآية: 33.

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَؤُلَاءِ أِنْ كُنْتُمْ﴾، وفي «النور»: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ﴾ فقط؛ وذلك مشهور عن ورش في الأداء دون النَّصِّ⁽¹⁾.

فَيَقُفُّهُمْ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِينَ الدَّانِيَّ وَابْنِ أَجْرُومَ أَنَّ الْوَجْهَ الثَّلَاثَ تَبَدَّلَ فِيهِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ الْمَكْسُورَةُ يَاءً مَكْسُورَةً مُحْضَةً. لَكِنَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَحَقِّقُونَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ الْمَكْسُورَةِ يَاءً خَفِيفَةَ الْكَسْرِ - أَيِ: مُخْتَلِصَةً - مِنْ غَيْرِ مَدٍّ فِيهِمَا. قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ عَنْ ذَلِكَ:

وَفِي ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ وَ﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ لَوَرَّشَهُمْ بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا⁽²⁾ وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَرِّي:

وَأُبْدِلْنَ يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ عَلَى ﴿الْبِغَاءِ إِنْ﴾ وَ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾⁽³⁾ وَعَلَيْهِ؛ فَيَتَحَصَّلُ لَوَرَشُ فِي ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ وَ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا﴾ ثَلَاثَةٌ أَوْجُه:

الأَوَّلُ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

الثَّانِي: تَسْهِيلُهَا.

الثَّالِثُ: إِبْدَالُهَا يَاءً خَفِيفَةَ الْكَسْرِ.

وَعَلَى وَجْهِهِ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا﴾ يَجُوزُ لَنَا كَمَا ذَكَرْنَا سَابِقًا وَجْهَانِ بِسَبَبِ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: الطُّوْلُ؛ لَوْجُودِ السَّاكِنِ قَبْلَ النَّقْلِ وَعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِعَارِضِ النَّقْلِ.

(1) «التيسير» (ص 33).

(2) «حرز الأماني» (رقم البيت: 207).

(3) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 95).

الوجه الثاني: القصر؛ اعتدادًا بالنقل والحركة⁽¹⁾.

قال الإمام سليمان الجمزوري:

وَإِنْ طَرَأَ التَّحْرِيكُ لِلسَّاكِنِ اقْصُرْهُ وَمُدَّ لَوْرُشٍ كَـ ﴿الْبِعَاءِ اِنْ﴾ انْقِلَا⁽²⁾

والذي جرى به العمل عندنا في المغرب في الكلمتين المذكورتين هو إبدال الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها مع الطول⁽³⁾.

والمشاركة يقدمون في ﴿هَؤُلَاءِ اِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ تسهيل الهمزة الثانية بين بين، ثم إبدالها من جنس حركة ما قبلها مع المد الطويل، ثم إبدالها ياءً خفيفة الكسر، ويقدمون في ﴿الْبِعَاءِ اِنْ أَرَدَنْ تَحْصُنَا﴾ تسهيل الثانية بين بين، ثم إبدالها من جنس حركة ما قبلها مع المد الطويل ثم مع القصر، ثم إبدالها ياءً خفيفة الكسر⁽⁴⁾.

[حكم الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين لورش وقالون]

قال الناظم رحمه الله:

(47) وَثَانِيِ الْمُخْتَلِفَيْنِ سَهْلًا اِنْ تُفْتَحِ الْأُولَى وَإِلَّا أَبَدَلَا

لما انتهى من أحكام الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين لورش وقالون شرع في بيان حكمهما لهما إذا اختلفتا في الحركة وكانتا في كلمتين؛ وذلك خمسة أنواع:

(1) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 360)، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 344، 399).

(2) «كنز المعاني بتحرير حرز الأمان» (ص 235).

(3) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير» (ص 143-144)، و«التوضيح والبيان» (ص 344، 403).

(4) ينظر: «فتح المعطي» للمتولي (ص 25)، و«الإضاءة» للضباع (ص 138).

أُولَها: أن تكون الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وقد وقع ذلك في تسعة عشر موضعاً؛ مثل: ﴿تَهَيَّءْ إِلَى﴾⁽¹⁾، و﴿نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽²⁾.

ثانيها: أن تكون الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مضمومة؛ وذلك في موضع واحد؛ وهو قوله تعالى: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾⁽³⁾.

ثالثها: أن تكون الهمزة الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، وذلك في ستة عشر موضعاً؛ مثل: ﴿السَّمَاءِ أَوْ إِيَّتِنَا﴾⁽⁴⁾، و﴿الْإِنْسَاءِ أَوْ أَكُنْتُمْ﴾⁽⁵⁾.

رابعها: أن تكون الهمزة الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً؛ مثل: ﴿نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ﴾⁽⁶⁾، و﴿وَيَسْمَاءُ أَفْلَحِي﴾⁽⁷⁾.

خامسها: أن تكون الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة، وقد وقع ذلك في ثمانية وعشرين موضعاً؛ مثل: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾⁽⁸⁾، و﴿يَنْزَكِرِيَاءُ إِنَّا﴾⁽⁹⁾.

وستحدّث عن هذه الأنواع الخمسة بهذا الترتيب.

فقول الناظم:

وَتَأْنِي الْمُخْتَلِفِينَ سَهْلًا إِنَّ تَفْتَحِ الْأُولَى وَإِلَّا أَبْدَلَا

من أبياته الجامعة؛ لأنّه ذكر حكم الأنواع الخمسة للهمزتين القطعيتين المجتمعتين المختلفتين في الحركة في بيت واحد، وقد أخبر أنّ ورشاً وقالون

(1) «سورة الحجرات» الآية: 9.

(2) «سورة الشعراء» الآية: 69.

(3) «سورة المومنون» الآية: 44.

(4) «سورة الأنفال» الآية: 32.

(5) «سورة البقرة» الآية: 233.

(6) «سورة الأعراف» الآية: 99.

(7) «سورة هود» الآية: 44.

(8) «سورة البقرة» الآية: 141.

(9) «سورة مريم» الآية: 6.

سَهْلًا الهمزة الثانية في النوع الأول والثاني فقال: «وَتَانِي الْمُخْتَلِفَيْنِ»؛ أي: الهمزة الثانية، أما الأولى فهي دائماً محققة وصلًا ووقفًا في الأنواع الخمسة، «سَهْلًا»؛ أي: سهل قالون وورش الهمزة الثانية بين بين في حال «إِنْ تُفْتَحِ الْأُولَى»، وفي نسخة: «إِنْ فَتَحْتَ الْأُولَى»؛ أي: إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة؛ مثل: ﴿تَهَيَّءْ إِلَى﴾⁽¹⁾، أو كانت الأولى مفتوحة والثانية مضمومة؛ مثل: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾⁽²⁾.

ثم تحدّث عن باقي الأنواع الثلاثة فقال: «وَالْأَبْدَلَا»؛ أي: أن الأنواع الثلاثة الباقية التي لم تفتح فيها الأولى يبدل ورش وقالون الهمزة الثانية؛ فهما يبدلانياء إذا كانت الأولى مكسورة والثانية مفتوحة؛ مثل: ﴿مِنْ السَّمَاءِ أَوْ إِيْتِنَا﴾³¹²، ويبدلانيها واوًا إذا كانت الأولى مضمومة والثانية مفتوحة؛ مثل: ﴿تَشَاءُ أَصْبَنَتْهُمْ﴾⁽³⁾، أو كانت الأولى مضمومة والثانية مكسورة؛ مثل: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾⁽⁴⁾.

واقصر الناظم في النوع الأخير، وهو ما كانت فيه الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة على وجه إبدال الهمزة الثانية واوًا لورش وقالون؛ لأنّه هو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة، واقتصروا عليه، وهناك وجه ثانٍ لهما فيه، وهو التسهيل، فإذا كانت الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة فإنّه يجوز في الثانية لورش وقالون وجهان:

الأول: إبدالها واوًا مكسورة مراعاةً لحركة ما قبلها، وهو أثر في النقل والأداء.

الثاني: تسهيلها بين الهمزة والياء مراعاةً لحركتها في نفسها، وهو أقيس في العربية.

(1) «سورة الحجرات» الآية: 9.

(2) «سورة المومنون» الآية: 44.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 99.

(4) «سورة البقرة» الآية: 141.

وفي الوجهين المذكورين قال الإمام الدّاني: «والمكسورة المضموم ما قبلها تسهّل على وجهين: تبدل واوًا مكسورة على حركة ما قبلها، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها، والأوّل مذهب القراء؛ وهو آثر، والثاني مذهب النّحويين وهو أَقْيَسُ»⁽¹⁾.

وقال الإمام الشّاطبي:

..... وَقُلْ ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلًا
وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبَدَّلُ وَאוَهَا.....⁽²⁾

وقال الإمام ابن بري:

وَأِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْقُرَّاءِ إِبْدَالُهَا وَاوًا لَدَى الْأَدَاءِ
وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سَيَوِيهِ تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ⁽³⁾

ووجه التّسهيل هو الذي قدّمناه في جمع القراءات على مشايخنا الشّاميين، ووجه الإبدال هو الذي قدّمه بعض المشاركة⁽⁴⁾ والمغاربة⁽⁵⁾ في الأداء، وهو الذي جرى عليه العمل عند المغاربة⁽⁶⁾، لأنّه مذهب كثير من المقرئين، ولاقتصار الناظم عليه، ولقول الإمام الدّاني: «والمذهب الأوّل؛

(1) «التيسير» (ص 34).

(2) «حرز الأمان» (رقم البيتين: 211-212).

(3) «الدّرر اللوامع» (رقم الأبيات: 102-104).

(4) ينظر: «الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفي (ص 107).

(5) ينظر: شرح «إتمام إبراز الضّمير من أسرار التّصدير» لمحمّد بن عبد السّلام الفاسي (ص 268).

(6) ينظر: «بيان الخلاف والتّشهير» لابن القاضي (ص 171-172)، و«تقييد الشّيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرّحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 5، 10) مخطوط، و«التّوضيح والبيان» للودغيري (ص 408).

وهو آثر»، ولقول الإمام الشَّاطِبِيِّ: «وعن أكثر القراء تبدل واوها»، ولقول الإمام ابن بَرِّي: «فمذهب الأخفش والقراء إبدالها واوًا».

قال الشيخ عبد السلام المدغريّ الفيلاي بعد أن ضمّن نظمه الأبيات السابقة للإمام ابن بَرِّي:

وَالْأَخْذُ بِالْأَوَّلِ عِنْدَ النَّاسِ بِـ«غَرَبْنَا» هَذَا لِأَهْلِ «فَاسٍ»⁽¹⁾
وقال العلامة أحمد بن الطَّالِبِ محمودًا بن أَعَمَّرَ الْإِدْوَعِيَّي:

وَأَخْذُنَا جَرَى بِالْإِبْدَالِ فَقَطْ فِي بَابِ «مَنْ يَشَاءُ إِلَى» دُونَ شَطَطٍ⁽²⁾
وكلّ ما تقدّم من تسهيل وإبدال الهمزة الثانية في هذا الباب إنّما هو في حال وصلها بالتي قبلها، أمّا في حالة الابتداء بها فلا بدّ من تحقيقها كما سيأتي بيانه عند شرح قوله: «وَحَقَّقِ الْكُلَّ لَوْ قَفَّ إِذْ فَرَى».

والخلاصة في الأنواع الخمسة: أنّ النوع الأوّل والثاني يقرؤهما ورش وقالون بالتسهيل، والنوع الثالث والرابع بالإبدال، والنوع الخامس بالتسهيل والإبدال.

ويمكن أنّ نقول اختصارًا في الهمزتين المختلفتين في الحركة: أنّ تسهّل الهمزة الثانية بين بين إذا كانت الأولى مفتوحة، وتبدل إذا كانت الثانية مفتوحة، وتسهّل وتبدل إذا لم تفتح إحداهما.

ويستفاد من أحكام الهمزتين المتفقتين والمختلفتين في الحركة من كلمتين أنّ قالون وورشًا اتفقا حيث اختلفت الهمزتان في الحركة، واختلفا حيث اتفقتا في الحركة⁽³⁾، وهذا ما أشار إليه بعضهم في «العشر النافعية»:

(1) «تكميل المنافع» (ص 12-13) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

(2) «الأخذ للقراء السبعة» (رقم البيت: 94).

(3) ينظر: «جمع المنافع» لمحمد بن عليّ اللجائيّ (ص 12) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصّة.

وَاتَّفَقَ الْعَشْرُ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِتِّفَاقِ يَا فَتَى⁽¹⁾

ويضبط التسهيل في القرآن الكريم بوضع نقطة كبيرة في محلّ الهمزة بدون حركة؛ سواء كانت الهمزة مفتوحة؛ مثل: ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾⁽²⁾، أو مكسورة؛ نحو: ﴿تَهَيَّءْ إِلَى﴾⁽³⁾.

ويضبط الإبدال بوضع نقطة كبيرة مع حركتها في محلّ الهمزة؛ سواء كانت الهمزة مبدلة ياءً؛ مثل: ﴿السَّمَاءِ أَوْ﴾⁽⁴⁾، أو مبدلة واوًا؛ نحو: ﴿نَشَاءُ أَصْنَلَهُمْ﴾⁽⁵⁾؛ فإذا كانت الهمزة مفتوحة وضعنا الحركة فوق النقطة الكبيرة كما تقدّم في المثالين السابقين، وإن كانت مكسورة وضعنا النقطة تحت النقطة الكبيرة؛ مثل: ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾⁽⁶⁾.

أمّا إذا أبدلت الهمزة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها فلا تضبط بشيء؛ نحو: ﴿جَاءَ امْرَأَتَا﴾⁽⁷⁾ و﴿أَلْيَعَاءِ أَنْ أَرْدَنْ﴾⁽⁸⁾.

[حكم حروف المدّ واللّين الواقعة قبل الهمز المغيّر]

قال الناظم رحمه الله:

48) وَأَقْصُرْ وَمُدَّ قَبْلَ هَمْزٍ غَيْرًا

(1) ينظر: هامش «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامديّ (ص 210) بتحقيقي قيد الطبع.

(2) «سورة المومنون» الآية: 44.

(3) «سورة الحجرات» الآية: 9.

(4) «سورة الأنفال» الآية: 32.

(5) «سورة الأعراف» الآية: 99.

(6) «سورة البقرة» الآية: 141.

(7) «سورة هود» الآية: 40.

(8) «سورة النور» الآية: 33.

قوله: «وَأَقْصُرْ وَمُدَّ قَبْلَ هَمْزٍ غَيْرًا» قاعدة عامّة لجميع القراء تفيد أنّ أحرف المدّ إذا جاءت قبل همز مغيّر بالإسقاط؛ مثل: ﴿جَا أَمْرُنَا﴾⁽¹⁾ في رواية قالون؛ لأنّه يسقط الهمزة الأولى في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين، أو مغيّر بالتسهيل؛ مثل: ﴿هَلْؤَلَا إِنْ﴾⁽²⁾ و﴿أُولِيَاءُ أُولِيكَ﴾⁽³⁾ في رواية قالون؛ لأنّه يسهّل الهمزة الأولى في الهمزتين المكسورتين والمضمومتين، ومثل: ﴿وَالْعِ﴾⁽⁴⁾ في رواية ورش في حالة الوصل؛ فإنّه يجوز في أحرف المدّ قبل الهمزة المغيّرة بالإسقاط أو بالتسهيل وجهان:

أحدهما: القصّر؛ للاعتداد بالعارض الذي صار إليه اللفظ بعد التّغيير وذهاب موجب المدّ الذي هو الهمز المحقّق.

ثانيهما: المدّ؛ لاعتبار أنّ ما حدث للهمزة من الإسقاط أو التّسهيل عارض، ولا اعتداد بالعارض، فنمده كما كان قبل تغيير الهمزة.

ولم يبيّن النّاظم الوجه المقدّم؛ وقد ذكر الأئمة الدّانيّ والشّاطبيّ وابن بريّ أنّ المقدّم في الهمز المغيّر بالإسقاط أو بالتّسهيل: المدّ؛ فقد قال الإمام الدّانيّ: «ومتى سهّلت الهمزة الأولى من المتّفقتين أو أسقطت فالألف التي قبلها ممكّنة على حالها مع تحقيقها اعتدادًا بها، ويجوز أن تقصر الألف لعدم الهمزة لفظًا، والأول أوجه»⁽⁵⁾.

وقال الإمام الشّاطبيّ:

وَإِنْ حَرَفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيِّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا⁽⁶⁾

(1) «سورة هود» الآية: 40.

(2) «سورة البقرة» الآية: 30.

(3) «سورة الأحقاف» الآية: 31.

(4) «سورة الطّلاق» الآية: 4.

(5) «التّيسير» (ص33).

(6) «حزر الأمانى» (رقم البيت: 208).

وقال الإمام ابن بري:

وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَ وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدُّ أَرَى⁽¹⁾

وما ذكره الأئمة الثلاثة من تقديم المد سواء في حالة الإسقاط أو في حالة التسهيل هو المقدم كذلك عند المغاربة في حالة الجمع، وهو الذي جرى عملهم عليه في الأفراد⁽²⁾، قال العلامة أحمد بن الطالب محموداً بن أَعْمَرَ الإِدْوَعِيَّ:

وَالْأَخْذُ بِالْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَ لِكُلِّهِمْ عَمَلُنَا بِهِ جَرَى⁽³⁾

والذي عليه العمل عند المشاركة هو: تقديم المد في حالة التسهيل؛ لبقاء أثر الهمز، وتقديم القصر في حالة الإسقاط؛ لذهاب أثر الهمز، قال الإمام ابن الجزري: «والتحقيق في ذلك أن يقال فيما ذهب بالتغير اعتباطاً هو الثاني - أي: القصر -، وفيما بقي له أثر يدل عليه هو الأول - أي: المد -؛ ترجيحاً للموجود على المعدوم»⁽⁴⁾.

وقال الشيخ محمد محمد هلالى الإبياري:

وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ إِنَّ تَغْيِيرَ السَّبَبِ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبُّ⁽⁵⁾

واستدرك العلامة حسن خلف الحسيني على بيت الإمام الشاطبي السابق فقال:

وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا
إِذَا أَثَرُ الْهَمْزِ الْمَغَيَّرِ قَدْ بَقِيَ وَمَعَ حَذْفِهِ فَالْقَصْرُ كَانَ مُفْضَلًا⁽⁶⁾

(1) «الذّر اللوامع» (رقم البيت: 74).

(2) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 395).

(3) «الأخذ للقرء السبعة» (رقم البيت: 61).

(4) «النشر» (1/ 354-355). وينظر كذلك: «الإضاءة» للصبّاع (ص 130)، و«إرشاد المريد» له (ص 59)، و«تقريب النفع» له (ص 55).

(5) «الفوائد المحررة بما أتى عن الشيوخ العشرة» (رقم البيت: 104).

(6) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيتين: 59-60).

تنبيه:

إذا اجتمع في الآية حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط أو بالتسهيل مع «ميم الجمع»، ففيها أربعة أوجه، وكلّها جائزة، سواء تقدّمت «ميم الجمع» أو تأخّرت؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السَّبْعَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا﴾⁽¹⁾، و﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾، وهي:

- (1) قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر مع سكون «ميم الجمع».
- (2) قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها.
- (3) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر مع سكون «ميم الجمع».
- (4) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها.

تحرير:

إذا اجتمع «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط لقالون فيجوز لنا ثلاثة أوجه فقط⁽³⁾، سواء تقدّم «المدّ المنفصل» أو تأخّر، فإذا تقدّم «المدّ المنفصل» كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَلَنَّا إِحْمِلَ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ غَامٍ﴾⁽⁴⁾ كانت الأوجه مرتبة هكذا:

(1) «سورة النساء» الآية: 5.
 (2) «سورة النساء» الآية: 24.
 (3) ينظر: «شرح رسالة قالون» للضّبّاع (ص 6)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 98).
 (4) «سورة هود» الآية: 40.

(1) قصر «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(2) قصر «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(3) مدّ «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

وإذا تأخّر «المدّ المنفصل» عن حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط كقوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾⁽¹⁾ كان ترتيب الأوجه الثلاثة هكذا:

(1) قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع قصر «المدّ المنفصل».

(2) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع مدّ «المدّ المنفصل».

(3) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع قصر «المدّ المنفصل».

فتجوز هذه الأوجه الثلاثة فقط؛ لأنّه إذا قدرنا أنّ الهمزة الأولى هي المحذوفة كان المدّ من قبيل «المنفصل» فيجب فيه المدّ ليتساوى مع «المدّ المنفصل» الذي قبله في مقدار المدّ، وإذا قدرنا أنّ المحذوفة هي الثانية كان المدّ من قبيل «المتّصل» وهو لا يجوز قصره في مذهب ما،

(1) «سورة الحجّ» الآية: 63.

وسبب «المتصل» ولو كان متغيراً أقوى من سبب «المنفصل»؛ فلا يصحّ قصر الأقوى مع مدّ الأضعف⁽¹⁾.

تحرير ثان:

إذا اجتمع في الآية: «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل، فيجوز فيها أربعة أوجه، سواء تقدّم «المدّ المنفصل» أو تأخر، فمثال ما تقدّم فيها «المدّ المنفصل» قوله تعالى: ﴿بَقَالَ أَتَبُوءُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽²⁾، ﴿وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾⁽³⁾؛ وترتيب الأوجه فيها هكذا:

(1) قصر «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل.

(2) قصر «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل.

(3) مدّ «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل.

(4) مدّ «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل.

ومثال ما تأخر فيها «المدّ المنفصل» عن حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتسهيل: قوله تعالى: ﴿يَذَرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ

(1) ينظر: «النشر» لابن الجزري (1/ 355-356)، و«الإضاءة» للضبّاع (ص 130)، و«الوافي في شرح الشاطبية» لعبد الفتاح القاضي (ص 162)، و«البدور الزاهرة» له (ص 76).

(2) «سورة البقرة» الآية: 30.

(3) «سورة الأحقاف» الآية: 31.

يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ⁽¹⁾؛ وترتيب الأوجه فيها هكذا:

(1) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتّسهيل مع قصر «المدّ المنفصل».

(2) مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتّسهيل مع مدّ «المدّ المنفصل».

(3) قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتّسهيل مع قصر «المدّ المنفصل».

(4) قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتّسهيل مع مدّ «المدّ المنفصل».

ومنهم من منع مدّ «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالتّسهيل؛ لكن الرّاجح جوازه⁽²⁾.

وإلى الأوجه الجائزة في حالتي الإسقاط والتّسهيل مع «المدّ المنفصل» أشار العلامة حسن خلف الحسينيّ بقوله:

وَفِي ﴿هُوَ لَا إِنْ﴾ مَدُّهَا مَعَ قَصْرِ مَا تَلَاهُ لَهُ أَمْنَعُ مُسْقِطًا لَا مُسَهِّلًا⁽³⁾

(1) «سورة السّجدة» الآية: 4.

(2) ينظر: «النّشر» لابن الجزريّ (1/ 356)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 130)، و«إرشاد المريد» له (ص 59-60)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 4) مخطوط، و«الطريق المأمون» لعبد الفتّاح المرصفيّ (ص 101-103).

(3) «إتحاف البريّة بتحريرات الشّاطبيّة» (رقم البيت: 61).

تحرير ثالث:

إذا اجتمع لقالون: «المدّ المنفصل» مع حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع «ميم الجمع» فيجوز لنا ستة أوجه فقط⁽¹⁾، سواء تقدّمت «ميم الجمع» أو تأخّرت أو توسّطت، فإذا تقدّمت «ميم الجمع» عن المدّ المنفصل» وعن حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَوَازِدُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتُخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾⁽²⁾ كانت الأوجه مرتبة هكذا:

(1) سكون «ميم الجمع» مع قصر «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(2) سكون «ميم الجمع» مع قصر «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(3) سكون «ميم الجمع» مع مدّ «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(4) ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع قصر «المدّ المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(5) ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع قصر «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(6) ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع مدّ «المدّ المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

(1) ينظر: «الطّريق المأمون» لعبد الفتّاح المرفصيّ (ص 98-100).

(2) «سورة النحل» الآية: 61.

وإذا تأخرت «ميم الجمع» عن «المد المنفصل» وحرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ عَنِ اللَّهِ عَذَابٌ عَزِيزٌ مَرْدُودٌ﴾⁽¹⁾ كانت الأوجه الستة مرتبة هكذا:

(1) قصر «المد المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع سكون «ميم الجمع».

(2) قصر «المد المنفصل» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها.

(3) قصر «المد المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع سكون «ميم الجمع».

(4) قصر «المد المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها.

(5) مدّ «المد المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع سكون «ميم الجمع».

(6) مدّ «المد المنفصل» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها.

وإذا توسّطت «ميم الجمع» بين «المد المنفصل» وحرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾⁽²⁾ كانت الأوجه الستة مرتبة هكذا:

(1) «سورة هود» الآية: 75.

(2) «سورة الفرقان» الآية: 57.

- (1) قصر «المدّ المنفصل» مع سكون «ميم الجمع» مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.
- (2) قصر «المدّ المنفصل» مع سكون «ميم الجمع» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.
- (3) قصر «المدّ المنفصل» مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع قصر حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.
- (4) قصر «المدّ المنفصل» مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.
- (5) مدّ «المدّ المنفصل» مع سكون «ميم الجمع» مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.
- (6) مدّ «المدّ المنفصل» مع ضمّ «ميم الجمع» وصلتها مع مدّ حرف المدّ الواقع قبل الهمز المغيّر بالإسقاط.

[حكم الهمز المغيّر في حالة الوقف عليه]

قال الناظم رحمه الله:

وَحَقَّقِ الْكُلَّ لَوْ قَفَّ إِذْ بَرَى

قوله: «وَحَقَّقِ الْكُلَّ لَوْ قَفَّ إِذْ بَرَى»؛ أي: لذهاب السبب الموجب لتغيير الهمزة، وفي نسخة: «إِذْ فَرَى»؛ أي: لفصل الهمزتين وقطعهما عن بعضهما بسبب الوقف على إحداهما، فأصل الفري: القطع، يقال: فريت الشيء أفريه فرياً: إذا قطعته، ومنه قول سيّدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه: «وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ

لَا فَرِيَّتَهُمْ بِلِسَانِي فَرِي الْأَدِيمِ»⁽¹⁾؛ أي: أقطعهم بالهجاء كما يقطع الأديم⁽²⁾.
 واستعمل الناظم «إِذْ» في قوله: «إِذْ فَرَى» للتعليل، على حدّ قوله تعالى:
 ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾⁽³⁾.

فهذا الشطر بيان لقاعدة عامّة أخرى لجميع القراء، مفادها: أنّ الهمز المغيّر بالتسهيل أو بالإسقاط إذا وقفت عليه فإنّه يجب عليك أن تقف عليه بالهمز المحقّق على الأصل؛ لأنّ السبب الموجب للتسهيل أو الإسقاط - وهو اجتماع الهمزتين - قد زال بالوقف على الهمزة الأولى. فتغيير الهمزة بالتسهيل أو بالإسقاط إنّما كان لثقل اجتماع الهمزتين، فلمّا زال الثقل بانفصال كلّ واحدة عن الأخرى رجعت الهمزة إلى أصلها الذي هو التّحقيق.

فإذا كنّا نقرأ لقالون في الوصل مثلاً ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ بإبدال الهمزة الأولى واوًا مع الإدغام، أو بتسهيلها، و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾ بإبدال الهمزة الأولى ياء مع الإدغام، و﴿جَا أَمْرُنَا﴾ بإسقاط الهمزة الأولى له، و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾ بتسهيل الهمزة الأولى له فيهما؛ فإنّه يجب علينا عند الوقف على الكلمة الأولى في جميع ما تقدّم أن نقف بهمزة محقّقة مع المدّ لقالون.

والى تحقيق الهمزة المغيّرة في حالة الوقف قال الإمام محمّد بن إبراهيم الصّفار المراكشي:

وَمَا سَهَّلُوهُ أَوْ أَبْدَلُوهُ بِوَصْلِهِمْ فَحَقَّقْهُ وَقَفًّا دُونَكَ الْحُكْمُ مُسْجَلًا⁽⁴⁾

(1) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» في كتاب فضائل الصحابة عليهم السلام، باب فضائل حسان بن ثابت رضي الله عنه (برقم 2490).

(2) ينظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (15/ 162).

(3) «سورة الزّخرف» الآية: 38.

(4) ينظر: «الفجر السّاطع» لابن القاضي (2/ 412)، و«أنوار التّعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 229) بتحقيقي قيد الطبع.

وقال الإمام محمد بن أبي جمعة الوهراني:

وَذَا كُلُّهُ فَاَعْلَمْ يَكُونُ بِوَضْلِهِمْ وَتَحْقِيقُهَا فِي الْوَقْفِ لِلْكَلِّ أَعْمَلًا⁽¹⁾

وكما يجب تحقيق الهمزة المغيّرة في حالة الوقف كذلك يجب البدء بهمزة محقّقة إذا كانت مغيّرة عند أحد من القراء؛ مثل: ﴿جَاءَ امْرَأَتَا﴾⁽²⁾ في وجه إبدال الهمزة الثانية ألفاً لورش أو في وجه تسهيلها له، ومثل: ﴿الْبِعَآءِ اِنْ آرَدْنَ﴾⁽³⁾ في وجه إبدالها له ألفاً أو إبدالها له ياءً مختلصة الكسر أو تسهيلها له، ومثل: ﴿مِنْ السَّمَآءِ اَوْ اِيْتِنَا﴾⁽⁴⁾ بإبدال الهمزة الثانية ياءً في قراءة نافع، ومثل: ﴿وَيَسْمَآءُ اَفْلَحِي﴾⁽⁵⁾ في قراءته بإبدال الهمزة الثانية واوًا، فنبداً في هذه الأمثلة وشبهها من كلّ همز مغير بهمزة محقّقة لجميع القراء، وإلى هذا أشار الإمام الشاطبي بقوله:

وَكُلُّ بِهَمْزٍ الْكُلِّ يَبْدَأُ مُفْصَلًا⁽⁶⁾

وقال الشيخ عبد السلام المدغريّ الفيلاي:

وَكُلُّ مَا خُفِّفَ فِي الْوَصَالِ حَقَّقَهُ فِي ابْتِدَا وَلَا تُبَالِ⁽⁷⁾

والخلاصة ممّا ذكر: أنّ كلّ من خفّف الهمزة الأولى أو الثانية إنّما هو في حال اتّصال الهمزتين واجتماعهما ووصلهما في القراءة، أمّا إذا وقف على

(1) «تقريب المنافع» (رقم الأبيات: 131) مخطوط.

(2) «سورة هود» الآية: 40.

(3) «سورة النور» الآية: 33.

(4) «سورة الأنفال» الآية: 32.

(5) «سورة هود» الآية: 44.

(6) «حرز الأمان» (رقم البيت: 212).

(7) نقلاً من كتاب «تكميل المنافع» (ص 13) مخطوط أصليّ بمكتبتي الخاصة.

الكلمة الأولى أو ابتدئ بالكلمة الثانية فلا بدّ من إعادتهما إلى أصلهما من التحقيق؛ فَتَحَقَّقْ الهمزتان: الأولى الموقوفُ عليها والثانيةُ المبتدأُ بها.

وإلى هذه القاعدة الجليّة من التحقيق في حالة الوقف أو في حالة الابتداء أشار الإمام عبد الرحمن ابن القاضي بقوله:

وَمَا سَهَّلُوهُ أَوْ أَبْدَلُوهُ بِوَصْلِهِمْ فَحَقَّقْهُ وَقَفًّا، ثُمَّ بَدَأْ بِلَا امْتِرَا⁽¹⁾

(1) «الفجر الساطع» (2/387).

باب الهمزة المفردة

هذا الباب والذي بعده معقود لأحكام «الهمز المفرد»؛ وهو الهمز الذي لم يلاق مثله.

والأصل في «الهمز المفرد»: التحقيق؛ بدليل أن كل همز مسهل يجوز تحقيقه، والعكس غير صحيح؛ فليس كل همز محقق يجوز تسهيله.

و«الهمز المفرد» ينقسم إلى قسمين:

الأول: ما يبدل همزه.

الثاني: ما تنقل حركته وتحذف.

وتحدث الناظم في هذا الباب عن «الهمز المفرد المبدل»، وأجل الحديث عن «الهمز المنقول حركته» إلى الباب الموالي، والغرض الأساس من البديل والنقل هو التخفيف، وكلاهما من الأبواب الخاصة بالإمام ورش. وأما قالون فلا يبدل ولا ينقل إلا كلمات قليلة جداً، سيذكرها الناظم في موضعها إن شاء الله.

وفيما يأتي الحديث عن «الهمز المفرد المبدل»:

قال الناظم رحمه الله:

- (49) أَبْدِلْ لِرُوشِ هَمْزَةً فِي الْفَاءِ تَسْكُنُ غَيْرَ جُمْلَةٍ ﴿الْإِيوَاءِ﴾
 (50) وَوَاوًا إِنْ فَتَحْتَ بَعْدَ الضَّمِّ وَ﴿الذَّيْبِ﴾ ﴿بِيرٍ﴾ عَنْهُ مَعَ ذِي الدَّمِّ
 (51) ﴿بِيسٍ﴾، وَفِي الْأَعْرَافِ ﴿بِيسٍ﴾ عَنْهُمَا وَأَبْدِلْ لِنُ ﴿رِيَاءٍ﴾ لِعِيسَى مُدْغَمًا

في هذه الأبيات الثلاثة تحدث الناظم عن «الهمز المفرد» الذي يبدل، سواء أكان فاءً للكلمة، أم عيناً لها، وسواء أبدل من جنس حركة ما قبله، أم يبدل واواً أو ياءً، وما يستثنى من ذلك، وفيما يأتي تفاصيل ذلك:

[ما يبدله ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت فاء للكلمة]

أخبر في البيت الأول عمّا يبدله ورش من جنس حركة ما قبله؛ فقال: «أَبْدَلُ لَوَرْشٍ»، وفي نسخة: «أَبْدَلُ وَرْشٍ»؛ أي: أَبْدَلُ أَيُّهَا الْقَارِئُ لَوَرْشٍ دُونَ قَالُونَ «هَمْزَةً فِي» محلّ وموضع «الفاء» بشرط أن «تَسْكُنَ»؛ أي: أن تكون الهمزة ساكنة، والمعنى: إذا جاءت «الهمزة المفردة» ساكنة وفاءً للكلمة فإن ورشاً يبدل الهمزة، سواء كانت الكلمة اسماً؛ نحو: ﴿الْمُسْتَلْخِرِينَ﴾⁽¹⁾، ﴿وَالْمُوتُونَ﴾⁽²⁾، أو فعلاً؛ مثل: ﴿وَيَسْتَلِذْنَ﴾⁽³⁾، ﴿ثَوَمِنُوا﴾⁽⁴⁾.

فقول الناظم: «هَمْزَةً فِي الْفَاءِ»؛ أي: إذا وقعت الهمزة فاءً للكلمة، والمقصود بـ«فاء الكلمة» أو ما يصطلح عليه بعضهم بـ«فاء الفعل»: أوّل أصول الكلمة ووزنها، ويقابلها العين الذي هو الأصل الثاني، واللام الذي هو الأصل الثالث، فالكلمة توزن بهذه الأصول الثلاثة؛ فإن قلت مثلاً: (يَأْخُذُ) تجده على وزن (يَفْعُلُ)؛ فالهمزة فاء الكلمة، والخاء عين الكلمة، والذال لام الكلمة، وهكذا كلّ كلمة يمكن أن توزن على هذا المنوال، فالأصول إذا هي: فاء الكلمة، وعينها، ولائها.

وقول الناظم: «تَسْكُنُ»؛ أي: شرط الهمزة المفردة أن تأتي ساكنة، فالهمزة المفردة الساكنة الواقعة فاءً للكلمة تأتي بعد الياء؛ نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾، وبعد الواو؛ مثل: ﴿وَأَتَمِرُوا﴾⁽⁶⁾، وبعد الميم؛ نحو: ﴿مَأْتِيًا﴾⁽⁷⁾، وبعد الفاء؛ مثل:

(1) «سورة الحجر» الآية: 24.

(2) «سورة النساء» الآية: 161.

(3) «سورة الأحزاب» الآية: 13.

(4) «سورة آل عمران» الآية: 72.

(5) «سورة البقرة» الآية: 2.

(6) «سورة الطلاق» الآية: 6.

(7) «سورة مريم» الآية: 61.

﴿بَأْدُنْ﴾⁽¹⁾، وبعد التاء؛ نحو: ﴿تَأْتِينَا﴾⁽²⁾، وبعد النون؛ مثل: ﴿أَنْتُمْ مِ﴾⁽³⁾، وكلها يبدلها ورش دون قالون وصلًا، ووقفًا، وابتداءً.

وتأتي الهمزة المفردة الساكنة الواقعة فاء للكلمة كذلك بعد همزة القطع؛ نحو: (أَمَنْ) في ﴿ءَامَسَ﴾⁽⁴⁾، وبعد همزة الوصل؛ مثل: ﴿إِيَّتِ﴾⁽⁵⁾، وتقدّم حكمها في آخر «باب الهمزتين من كلمة»، فإذا إذا جاءت بعد همزة القطع فيبدلها ورش وقالون وصلًا ووقفًا وابتداءً، وإذا أتت بعد همزة الوصل فيبدلها ورش وصلًا ووقفًا وابتداءً، ويبدلها قالون ابتداءً فقط، ويحققها في حال وصلها بما قبلها.

وقول النّاطم: «أَبْدَلُ»؛ المقصود بالإبدال هنا هو: إبدال الهمزة من جنس حركة ما قبلها؛ فتبدل لورش ألفًا إن كان ما قبلها فتحة؛ نحو: ﴿يَا مُرْكُمُ﴾⁽⁶⁾، و﴿يَا خُذُ﴾⁽⁷⁾، وتبدل واوًا إن كان ما قبلها ضمة؛ نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁸⁾، و﴿ثَوْبِرَكَ﴾⁽⁹⁾، وتبدل ياءً إن كان ما قبلها كسرة؛ ولم يجر ذلك إلّا من كلمتين؛ مثل: ﴿الَّذِي لَا وَثَمِينَ﴾⁽¹⁰⁾، ولم تأت في كلمة واحدة.

وقوله: «أَبْدَلُ لَوْرَشٍ هَمْزَةً فِي الْفَاءِ تَسْكُنُ» عام يشمل ما إذا كانت الحركات التي قبل الهمزة المفردة متصلة بها في كلمة واحدة؛ نحو:

(1) «سورة النور» الآية: 60.

(2) «سورة البقرة» الآية: 117.

(3) «سورة المؤمنون» الآية: 48.

(4) «سورة البقرة» الآية: 12.

(5) «سورة يونس» الآية: 15.

(6) «سورة النساء» الآية: 57.

(7) «سورة الكهف» الآية: 78.

(8) «سورة البقرة» الآية: 2.

(9) «سورة طه» الآية: 71.

(10) «سورة البقرة» الآية: 282.

﴿مُسْتَنِيْسِينَ﴾⁽¹⁾، و﴿يَاثُوًا﴾⁽²⁾، و﴿وَالْمُوتِمِكَةَ﴾⁽³⁾، و﴿يَوْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾، فتبدل لورش من جنس حركة ما قبلها وصلًا ووقفًا، وتحقق لقالون، كما يشمل ما إذا كانت الحركات منفصلة عنها في كلمة أخرى، فتبدل كذلك لورش من جنس تلك الحركة بشرط وصل قراءة الكلمة الثانية بالأولى، فتبدل ألفًا إذا كان قبلها فتحة؛ نحو: ﴿أَلْهَدَىٰ إِيْتِنَا﴾⁽⁵⁾، و﴿لِقَاءَنَا إِيْتِ﴾⁽⁶⁾، و﴿ثُمَّ إِيْتُوا﴾⁽⁷⁾، وتبدل واوًا إذا كان قبلها ضمة؛ مثل: ﴿يَصْلِحْ إِيْتِنَا﴾⁽⁸⁾، و﴿يَقُولُ إِيْدَن﴾⁽⁹⁾، و﴿أَلْمَلِكُ إِيْتُونِي﴾⁽¹⁰⁾، وتبدل ياءً إذا كان قبلها كسرة؛ نحو: ﴿إِلْدِي لَوِثِمِينَ﴾⁽¹¹⁾، و﴿وَلِلْأَرْضِ إِيْتِيَا﴾⁽¹²⁾، و﴿إِلْسَمَوَاتٍ إِيْتُونِي﴾⁽¹³⁾، وقالون على أصله من التحقيق إذا وصلت بما قبلها، وأمّا في حالة الابتداء بها فلا بدّ من إبدال الهمزة الساكنة التي بعد همزة الوصل لورش وقالون وغيرهما، وتبدل حينها من جنس حركة همزة الوصل، فتبدل الهمزة الساكنة ياءً إذا كانت همزة الوصل مضمومة؛ مثل: ﴿لَوِثِمِينَ﴾⁽¹⁵⁾، وقد تقدّم ذكر نحو هذا في آخر «باب

(1) «سورة الأحزاب» الآية: 53.

(2) «سورة النور» الآية: 47.

(3) «سورة النجم» الآية: 52.

(4) «سورة البقرة» الآية: 2.

(5) «سورة الأنعام» الآية: 71.

(6) «سورة يونس» الآية: 15.

(7) «سورة طه» الآية: 63.

(8) «سورة الأعراف» الآية: 76.

(9) «سورة التوبة» الآية: 49.

(10) «سورة يوسف» الآية: 50.

(11) «سورة البقرة» الآية: 282.

(12) «سورة فصلت» الآية: 10.

(13) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(14) «سورة الأحقاف» الآية: 3.

(15) «سورة البقرة» الآية: 282.

الهمزتين من كلمة»، لكن وجب تكراره وإعادته؛ لأنَّ بعضهم إذا أوصلوا الهمزة المفردة الساكنة - في مثل هذه الكلمات - بما قبلها، فإنَّهم يبدلونَها من جنس حركتها هي، ولا يبدلونَها من جنس حركة ما قبلها، فوجب التنبيه إلى هذا الخطأ.

وَتُمَدُّ أَحرف المدِّ هذه كلّها - المبدلة من الهمزة الساكنة - مدًّا طبيعيًّا بقدر ألف، ولا يزداد عليها ولا ينقص منها كما تقدّم في «باب المدِّ والقصر». وبناءً على ما تقدّم من قول الناظم في البيت الأوّل يستفاد أنَّ الهمزة المفردة» تبدل لورش من جنس حركة ما قبلها حيثما وردت في القرآن الكريم بشرطين:

أولهما: أن تقع الهمزة فاء للكلمة.

ثانيهما: أن تكون ساكنة.

واستثنى الناظم من هذه القاعدة كلمات؛ فقال: «غَيْرَ جُمْلَةٍ الْإِيوَاءِ»؛ أي: يستثنى لورش من الهمز الساكن الواقع فاء للكلمة: ما تصرّف من لفظ (أَوَى) أو ما يعبر عنه القراء بجملته: «باب الإيواء»، سواء كانت اسمًا أو فعلًا؛ مثل: ﴿الْمَأْوَى﴾⁽¹⁾، و﴿وَمَا وَیْهِ﴾⁽²⁾، و﴿وَمَا وَیْهِمْ﴾⁽³⁾، و﴿وَمَا وَیْكُمْ﴾⁽⁴⁾، و﴿بِأَوْرَاقٍ﴾⁽⁵⁾، و﴿وَتُؤْتِيهِ﴾⁽⁶⁾، و﴿تُؤْتِيهِ﴾⁽⁷⁾؛ فلا تبدل لورش، بل تبقى الهمزة محققة كرواية قالون؛ لأنَّ تخفيفها بالإبدال يؤدّي إلى اجتماع ثلاثة أحرف

(1) «سورة النَّازِعَات» الآية: 38.

(2) «سورة آل عمران» الآية: 162.

(3) «سورة النُّور» الآية: 55.

(4) «سورة الحديد» الآية: 14.

(5) «سورة الكهف» الآية: 16.

(6) «سورة الأحزاب» الآية: 51.

(7) «سورة المعارج» الآية: 13.

علةً وإلى ثقل الكلمة في النطق، وهو عكس ما سيق إليه إبدال الهمزة من التّخفيف في نطق الكلمات المهموزة، قال الإمام الحصريّ:

وَحَقَّقَ وَرَشُّ مَا تَصَرَّفَ مِنْ «أَوَى» رَأَى فِيهِ تَرَكَ الِهْمَزُ يَثْقُلُ كَالْوَزْرِ⁽¹⁾

وكلّ ما تقدّم لورش من إبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله يهمزه قالون؛ فقالون يهمز ولا يبدل، ولا يهمز ما أبدله ورش إلا إذا كان في أصل الكلمة همز؛ أمّا إذا لم يكن في أصلها همز فلا يهمز؛ بل يقرؤه بالواو كورش وباقي القرّاء؛ مثل: ﴿يُوفِنُونَ﴾⁽²⁾، و﴿وَالْمُؤَبُّونَ﴾⁽³⁾، و﴿يُوصِي﴾⁽⁴⁾، و﴿يُورِثُ﴾⁽⁵⁾، و﴿الْمُؤَفِّينَ﴾⁽⁶⁾، و﴿لَمُوسِعُونَ﴾⁽⁷⁾، و﴿تُورُونَ﴾⁽⁸⁾، و﴿يُؤَفُّونَ﴾⁽⁹⁾، و﴿الْمُؤَفَّةُ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿يُولَدُ﴾⁽¹¹⁾، وغيرها⁽¹²⁾، وهذا ما أشار إليه الإمام الحصريّ بقوله

وَلَا تَهْمِزَنَّ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَصْلَهُ كَقَوْلِكَ فِي «الْإِنْسَانُ»: ﴿يُؤَفُّونَ بِالنَّذْرِ﴾ وَهَذِهِ مَجَارِي كُلِّ سَاكِنَةٍ جَرَتْ فَخُذْ حِكْمَتِي وَاسْتَغْنِ إِنْ كُنْتَ ذَا فَقْرٍ⁽¹³⁾

(1) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيت: 99)

(2) «سورة البقرة» الآية: 3.

(3) «سورة البقرة» الآية: 176.

(4) «سورة النساء» الآية: 11.

(5) «سورة النساء» الآية: 12.

(6) «سورة الأنعام» الآية: 76.

(7) «سورة الذّاريات» الآية: 47.

(8) «سورة الواقعة» الآية: 74.

(9) «سورة الإنسان» الآية: 7.

(10) «سورة الهمزة» الآية: 6.

(11) «سورة الإخلاص» الآية: 3.

(12) ينظر: «التّبيان في اختلاف قالون وورش» لمكّي بن أبي طالب القيسيّ (ص 109-110)، و«تجريد الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع» لمحمّد بن شريح الرّعيّنيّ (ص 106).

(13) «القصيدة الحصريّة» (رقم البيتين: 101-102).

ولمّا انتهى النّاطم من الحديث عن حكم ورش في الهمزة إذا كانت فاءً للكلمة وساكنة وما استثناه منها انتقل إلى الحديث عنها وهي محرّكة فقال: «وَوَاوًا إِنْ فَتَحَتْ بَعْدَ الضَّمِّ»؛ أي: أَبْدِلْ لورش «الهمزة المفردة» واوًا بثلاثة شروط:

أولها: أن تكون الهمزة مفتوحة.

ثانيها: أن يكون الحرف الذي قبل الهمزة مضمومًا.

ثالثها: أن تقع الهمزة فاءً للكلمة.

ومن الأمثلة التي اجتمعت فيها الشروط الثلاثة: ﴿يُؤَاخِذُ﴾⁽¹⁾، ﴿تُؤَخِّرُهُ﴾⁽²⁾، ﴿تُؤَاخِذُنَا﴾⁽³⁾، ﴿مُؤَذِّنٌ﴾⁽⁴⁾، ومن خلال هذه الأمثلة يظهر لنا أنّ إبدال الهمزة المفتوحة بعد الضّم والواقعة فاء تكون بعد إحدى أربعة أحرف؛ وهي: الياء، والنون، والتاء، والميم.

وليس من هذا النوع نحو قوله تعالى: ﴿يُولِّوْكُمْ﴾⁽⁵⁾، و﴿مُؤَهِّسٌ﴾⁽⁶⁾، و﴿تُؤَاعِدُوهُمْ﴾⁽⁷⁾، و﴿يُؤَادُّونَ﴾⁽⁸⁾؛ لأنّه ليس فيها همز أصلاً⁽⁹⁾.

(1) «سورة فاطر» الآية: 46.

(2) «سورة هود» الآية: 104.

(3) «سورة البقرة» الآية: 285.

(4) «سورة يوسف» الآية: 70.

(5) «سورة آل عمران» الآية: 111.

(6) «سورة الأنفال» الآية: 18.

(7) «سورة البقرة» الآية: 233.

(8) «سورة المجادلة» الآية: 21.

(9) ينظر: «التبيان في اختلاف قالون وورش» لمكيّ بن أبي طالب القيسي (ص 109-110)، و«تجريد الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع» لمحمّد بن شريح الرّعيني (ص 107).

وإذا لم يكن قبل الهمزة المفتوحة ضمٌّ؛ بأن كان قبلها فتح؛ مثل: ﴿تَأَذَّنْ﴾⁽¹⁾، أو كسر؛ نحو: ﴿فُرِغَ﴾⁽²⁾ فلا إبدال فيهما لورش؛ بل يقرآن له بالتحقيق لا غير، وكذلك يقرأ بالتحقيق باقي الهمزات المتحركة إذا جاءت متحركة وفاءً للكلمة؛ مثل: ﴿يُثَوِّدُهُ﴾⁽³⁾، وفهم هذا التحقيق لورش من سكوته عنها كقالون الذي يحقق جميع الهمزات المفردة. ويستثنى من ذلك: ﴿لَاهَبْ﴾⁽⁴⁾، فهي تبدل لورش ياءً خالصة مفتوحة بلا خلاف، وتبدل لقالون في أحد وجهيه، كما يستثنى من ذلك: ﴿لَيْلًا﴾⁽⁵⁾، فهي تبدل لورش ياءً خالصة مفتوحة، وتحقق لقالون، وهي ممّا لا توزن؛ لأنّ الهمزة فيها جزء من الحرف، والحرف لا يدخله الوزن؛ إذ أصلها: «أَنْ لَا»، فأدغمت النون في اللام فسقطت فأصبحت «أَلَا»، ثم دخلت عليها لام الجرّ فصارت «لَيْلًا»، ثم أبدل ورش ياءها فأصبحت «لَيْلًا»، وإنّما ذكرتها هنا لتحركها وتحرك ما قبلها، وسيأتي الحديث عن الكلمتين مفصلاً في «باب فرش الحروف».

[ما يبدله ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت عيناً للكلمة]

ولمّا انتهى من الحديث عمّا يبدله ورش من «الهمز المفرد» الواقع في محلّ فاء الكلمة انتقل إلى الحديث عمّا يبدله منها إذا جاءت في موضع عين الكلمة فقال: «و﴿الذَّيْبُ﴾ ﴿بَيْرُ﴾ عَنْهُ مَعَ ذِي الذَّمِّ ﴿بَيْسُ﴾»؛ فأخبر أنّ ورشاً - وهو الذي يعود عليه الضمير في «عَنْهُ» - انفرد عن قالون بإبدال

(1) «سورة إبراهيم» الآية: 9.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 204.

(3) «سورة البقرة» الآية: 254.

(4) «سورة مريم» الآية: 18.

(5) «سورة البقرة» الآية: 149، و«سورة النساء» الآية: 165، و«سورة الحديد» الآية: 29.

الهمزة المفردة من جنس حركة ما قبلها إذا جاءت ساكنة وعيناً للكلمة في ثلاث كلمات؛ وهي:

أولها: ﴿الذَّيْبُ﴾ في ثلاثة مواضع في «سورة يوسف»⁽¹⁾؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّيْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾.

ثانيها: ﴿وَيَبِيرُ﴾ في قوله تعالى في «سورة الحج»⁽²⁾: ﴿بَكَائِينَ مِنْ فَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَبِيرُ مُعْطَلَةٌ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾.

ثالثها: الفعل الذي يصاحب الذم؛ وهو: ﴿يَبِسَ﴾ كيفما تصرّفت هذه الكلمة وأينما جاءت في القرآن الحكيم؛ مثل: ﴿بَادِئُ خُلُوعِ أَبْوَابِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلْيَبِسْ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾⁽³⁾، ومثل: ﴿يَبِسَ الرِّفْدُ الْمَرْفُودُ﴾⁽⁴⁾.

فهذه الكلمات الثلاث تفرد ورش بإبدال همزها من جنس حركة ما قبله؛ وهو الياء.

وأنشدنا شيخنا مصطفى البحياوي للإمام عليّ النوري الصفافسي:

وَالْهَمْزُ إِنْ كَانَ عَيْنًا لَيْسَ يُبْدَلُهُ وَرَشٌ سِوَى ﴿يَبِسَ﴾ مَعَ ﴿يَبِيرُ﴾ كَذَا ﴿الذَّيْبُ﴾⁽⁵⁾

وأما ما اتفق ورش وقالون على إبدال همزه ممّا جاء عيناً للكلمة؛ فهو ما ذكره بقوله: «وفي الأعراف» ﴿يَبِسَ﴾ عَنْهُمَا؛ أي: أنّهما اتفقا على إبدال كلمة واحدة في «سورة الأعراف» جاءت الهمزة فيها عيناً للكلمة؛ وهي: ﴿يَبِسَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ يَبِسَ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾⁽⁶⁾.

(1) «سورة يوسف» الآية: 13، و14، و17.

(2) الآية: 43.

(3) «سورة هود» الآية: 99.

(4) «سورة النحل» الآية: 29.

(5) «غيث النفع» (ص 320).

(6) «سورة الأعراف» الآية: 166.

وختم الباب بما انفرد به قالون بإبدال همزه؛ فقال: «وَأَبْدَلَنُ ﴿رِءْيَا﴾ لِعِيسَى مُدْغَمًا؛ أي: أبدل أيُّها القارئ لقالون عيسى بن مينا همزة ﴿وَرِءْيَا﴾⁽¹⁾ من جنس حركة ما قبلها؛ فتبدل له ياءً ساكنةً، فاجتمع مثلاًن أولهما ساكن، فأدغمت الياء الساكنة في الياء المتحركة بعدها على قاعدة التقاء المثلين، فصارت ياءً واحدةً مشددةً، ويقرأها هكذا: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِئًا﴾، وتضبط لقالون بياءً واحدةً مشددةً. وعلى هذا يكون قالون قد انفرد عن ورش بإبدال كلمة واحدة مع الإدغام. وقد خرج قالون في هذه الكلمة والتي قبلها عن أصله من عدم الإبدال، فهو لا يبدل إلا كلمتين: ﴿بِعَذَابٍ بِّسٍ بِمَا﴾ و﴿وَرِءْيَا﴾؛ فيبدل ﴿بِّسٍ﴾ من جنس حركة ما قبلها، ويبدل ﴿وَرِئًا﴾ بالإبدال مع الإدغام.

وباقى الكلمات التي جاءت فيها «الهمزة المفردة» عيناً للكلمة وساكنة فهي محققة لورش وقالون؛ مثل: ﴿الرَّأْسُ﴾⁽²⁾، و﴿رُءْيَاكَ﴾⁽³⁾، وغيرهما.

وكل ما تقدّم من «الهمزة المفردة» الواقعة عيناً للكلمة إنّما هو في حال ما إذا كانت الهمزة ساكنة، أمّا إذا كانت الهمزة متحركة وعيناً للكلمة فلا يبدل نافع منها شيئاً؛ بل يحقق الجميع، سواء كانت الهمزة مفتوحة؛ نحو: ﴿سَأَلُوا﴾⁽⁴⁾، و﴿فُؤَادُ﴾⁽⁵⁾، و﴿رِئَاءَ﴾⁽⁶⁾، و﴿بَسْئَلُ﴾⁽⁷⁾، أو مضمومة؛ مثل:

(1) «سورة مريم» الآية: 74.

(2) «سورة مريم» الآية: 3.

(3) «سورة يوسف» الآية: 5.

(4) «سورة النساء» الآية: 152.

(5) «سورة القصص» الآية: 9.

(6) «سورة النساء» الآية: 38.

(7) «سورة الفرقان» الآية: 59.

﴿لَرَّوْفٌ﴾⁽¹⁾، و﴿أَلَمْؤُودَةٌ﴾⁽²⁾، أو مكسورة؛ نحو: ﴿يَيْسٌ﴾⁽³⁾، و﴿سَيْلٌ﴾⁽⁴⁾، و﴿مَوِيلًا﴾⁽⁵⁾، ويستثنى من ذلك: ﴿سَالٌ﴾⁽⁶⁾ على قول من يرى أن أصلها بالهمز «سَالٌ» على وزن فَعَلَ، وفي ذلك يقول الإمام الدَّانِي: «قرأ نافع وابن عامر ﴿سَالٌ﴾ بألف ساكنة بدلًا من الهمزة؛ والبدل مسموع، والباقون بهمزة»⁽⁷⁾.

وقال الإمام الشَّاطِبِيُّ:

وَسَالٌ بِهَمْزٍ (غُ) ضَنْ (دَ) اِنْ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ الِهَمْزِ أَوْ مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ أَبَدَلَا⁽⁸⁾
كما يستثنى من ذلك: ﴿آزَيْتٌ﴾⁽⁹⁾، فقد سهَّل نافع الهمزة الثانية المفتوحة بين بين أينما وردت وكيف جاءت في حالة الاستفهام، ويزيد ورش إبدالها ألفًا؛ وهو ما جرى به العمل عندنا في المغرب، وتقديم التسهيل له في المشرق، وسيأتي الحديث بالتفصيل عن ذلك في «باب فرش الحروف».

[ما يبدله ورش من الهمزة المفردة إذا جاءت لامًا للكلمة]

لم يتعرَّض النَّاطِمُ رحمه الله في هذا الباب لـ«الهمز المفرد» إذا كان لامًا للكلمة؛ لأنَّ ورشًا وقالون لم يبدلاه مطلقًا؛ سواء كان الهمز ساكنًا؛ مثل:

(1) «سورة النحل» الآية: 7.

(2) «سورة التَّكْوِير» الآية: 8.

(3) «سورة الممتحنة» الآية: 13.

(4) «سورة البقرة» الآية: 107.

(5) «سورة الكهف» الآية: 57.

(6) «سورة المعارج» الآية: 1.

(7) «التيسير» (ص 214).

(8) «حز الأمانى» (رقم البيت: 1081).

(9) «سورة الماعون» الآية: 1.

﴿بَادِرَاتُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿تَسْؤُكُمْ﴾⁽²⁾، و﴿جِئْتُ﴾⁽³⁾، أو متحرّكاً؛ نحو: ﴿بَدَأَ﴾⁽⁴⁾، و﴿هَزُوًّا﴾⁽⁵⁾، و﴿فَرِحْتُ﴾⁽⁶⁾، و﴿يَبْدُوْا﴾⁽⁷⁾، و﴿إِمْرُؤًا﴾⁽⁸⁾، و﴿يَنْشِئُ﴾⁽⁹⁾، و﴿نَبِيًّا﴾⁽¹⁰⁾، و﴿خَسِيسٍ﴾⁽¹¹⁾، و﴿الْفُرْعَانِ﴾⁽¹²⁾؛ لكن يستثنى من المتحرّك كلمة ﴿النَّسِيءِ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾⁽¹³⁾، فقد أبدل ورش همزه من جنس حركة ما قبله وهو الياء، ثم أدغم الياء الساكنة في الياء المتحرّكة لالتقاء المتماثلين، فصارت ياء واحدة مشدّدة، سواء في حالة الوصل أو في حالة الوقف. وسيدكر الناظم هذه الكلمة في «باب فرش الحروف» في قوله «قَرَأَ لِئَلَّا وَرْشُهُمْ بِالْيَاءِ كَذَا النَّسِيءُ مُدْعَمًا».

وما لم يُذكر في هذا الباب كلّ من «الهمز المفرد» فهو على الأصل من التّحقيق لورش وقالون.

تنبيه:

هناك كلمات قرأها بعض القراء غير نافع بالهمزة فأحببت ذكرها هنا تنبيهاً للقارئ برواية ورش إليها حتّى لا يظنّ أنّ كلّ ما أبدله ورش يحقّقه

(1) «سورة البقرة» الآية: 71.

(2) «سورة المائدة» الآية: 103.

(3) «سورة مريم» الآية: 26.

(4) «سورة العنكبوت» الآية: 19.

(5) «سورة البقرة» الآية: 66.

(6) «سورة الأعراف» الآية: 204.

(7) «سورة يونس» الآية: 4.

(8) «سورة النساء» الآية: 175.

(9) «سورة العنكبوت» الآية: 19.

(10) «سورة القصص» الآية: 2.

(11) «سورة الأعراف» الآية: 166.

(12) «سورة المزمل» الآية: 18.

(13) «سورة التوبة» الآية: 37.

قالون؛ فيجعل هذه الكلمات من هذا الباب ويحققها لقالون، وهي في الحقيقة مبدلة لورش وقالون معاً، فمن هذه الكلمات:

- ﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾⁽¹⁾؛ قرأهما عاصم بالهمز الساكنة بعد الياء في الكلمة الأولى وبعد الميم في الكلمة الثانية.

- ﴿سَاقِيهَا﴾⁽²⁾؛ قرأها قبل بالهمزة الساكنة بعد السين.

- ﴿مِنْ سَاتَةٍ﴾⁽³⁾؛ قرأها ابن ذكوان بهمزة ساكنة بعد السين، وقرأها المكِّي وهشام وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر بهمزة مفتوحة بعد السين.

- ﴿بِالسُّوِي﴾⁽⁴⁾، و﴿سُوفِيهِ﴾⁽⁵⁾؛ قرأهما قبل بالهمزة الساكنة بعد السين، وقرأها كذلك بهمزة مضمومة بعد السين، وبعدها واو ساكنة مدّية.

- ﴿ضِيْزَى﴾⁽⁶⁾؛ قرأها ابن كثير بهمزة ساكنة بعد الضاد.

- ﴿مُوصَدَّة﴾⁽⁷⁾؛ قرأها أبو عمرو البصري وحفص وحمزة ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر بهمزة ساكنة بعد الميم.

وباقى القراء ممّن لم يذكروا - كنافع - يقرأون هذه الكلمات بإبدال الهمزة من جنس حركة ما قبلها، فيكون ورش وقالون متفقين على الإبدال.

(1) في موضعين: «سورة الكهف» الآية: 90، و«سورة الأنبياء» الآية: 95.

(2) «سورة النمل» الآية: 45.

(3) «سورة سبأ» الآية: 14.

(4) «سورة ص» الآية: 32.

(5) «سورة الفتح» الآية: 29.

(6) «سورة النجم» الآية: 22.

(7) في موضعين: «سورة البلد» الآية: 20، و«سورة الهمزة» الآية: 8.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا الباب خاصٌّ بأحكام نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبله، وهو النوع الثاني من أنواع «الهمز المفرد»، وهو من الأبواب الخاصة بورش أيضًا.

ومفهوم النقل هو: تحريك الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطها بشرط أن يكون الساكن والهمزة في كلمتين منفصلتين حقيقة؛ مثل: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾⁽¹⁾، أو حكمًا؛ مثل: ﴿لَا تُهْزِلْ﴾⁽²⁾.

والمقصود بالهمزة هنا: همزة القطع، أمّا همزة الوصل فلا دخل لها هنا.

والتغيير بالنقل أوسع من التغيير بغيره ممّا تقدّم من أنواع تغيير الهمز. والنقل لغة قريش؛ وبها أخذ الإمام ورش، والتحقيق لغة غيرهم؛ وبها أخذ الإمام قالون وغيره من القراء. والتحقيق هو الأصل؛ لأنّه لا يحتاج إلى شيء، والنقل فرع عنه؛ لأنّه يحتاج إلى سبب.

وفيما يأتي تفصيل هذا الباب:

[قاعدة ورش في النقل وشروطها]

قال الناظم رحمه الله:

52) وَحَرَّكَ الْإِسْكَانَ صَحَّ طَرَفَا وَرَشْ بِشَكْلِ الْهَمْزِ ثُمَّ حَذَفَا

53) وَالْخُلْفُ فِي ﴿كِتَابِيهِ﴾
.....

(1) «سورة طه» الآية: 78.

(2) «سورة النساء» الآية: 121.

ذكر في هذا البيت قطب «باب النقل» وهو الإمام ورش فقال: «وَحَرَّكَ... وَرُشٌّ» فخرج من ذلك الإمام قالون؛ فلا ينقل إلا في كلمات معدودة كما سيأتي.

وفي البيت نفسه أفاد بقاعدة ورش في النقل؛ فأخبر أنه ينقل حركة الهمزة بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون المنقول إليه حرفاً ساكناً؛ مثل: ﴿قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿وَقَالَتْ أُولِيهِنَّ﴾⁽²⁾، ﴿مَنْ إِلَهٍ﴾⁽³⁾، وهذا الشرط هو الذي عناه بقوله: «وَحَرَّكَ الْإِسْكَانَ»؛ أي: الحرف الساكن المتقدم، فإن كان متحرراً لم ينقل إليه الحركة؛ مثل: ﴿فَنَتَّبِعْ آيَاتِكَ﴾⁽⁴⁾، و﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾⁽⁵⁾، و﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَفْتَنَا﴾⁽⁶⁾، فورش لا ينقل إلا إلى الساكن، سواء كان هذا الساكن مرسومًا؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾⁽⁷⁾، و﴿وَوَيْتَ أَفْدَامَنَا﴾⁽⁸⁾، أو غير مرسوم؛ بأن كان تنوينًا؛ مثل: ﴿مَرَّةً أَوْ﴾⁽⁹⁾، و﴿يَوْمٍ آخِرُ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿رَسُولٌ آمِينَ﴾⁽¹¹⁾،

(1) «سورة طه» الآية: 78.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 38.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 58.

(4) «سورة طه» الآية: 133.

(5) «سورة الرعد» الآية: 29.

(6) «سورة المائدة» الآية: 115.

(7) «سورة الفرقان» الآية: 35.

(8) «سورة آل عمران» الآية: 147.

(9) «سورة التوبة» الآية: 127.

(10) «سورة التوبة» الآية: 109.

(11) «سورة الشعراء» الآية: 107.

و﴿شَمِيعٌ إِلَّا﴾⁽¹⁾، و﴿وَلَوْ طَأَّ إِذْ﴾⁽²⁾، و﴿غَضَبُهُ إِنَّ﴾⁽³⁾، و﴿ذُلَّةٌ أَوْ تَبِيكٌ﴾⁽⁴⁾؛
فالتنوين نون ساكنة أيضاً. ومن غير المرسوم كذلك قوله تعالى: ﴿آلَمْ أَحْسِبَ
النَّاسَ﴾⁽⁵⁾.

ثانيها: أن يكون الساكن صحيحاً كما تقدّم في الأمثلة السابقة؛ وهذا
الشّرط ذكره بقوله: «صَحَّ»، أو يكون جاريّاً مجرى الصّحيح؛ وذلك في الياء
والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما؛ فإنّ ورشاً ينقل إليهما حركة الهمزة
كذلك؛ مثل: ﴿إِبْنَى-أَدَمَ﴾⁽⁶⁾، و﴿خَلَوْا إِلَى﴾⁽⁷⁾. وهذا الشّرط ذكره ليحترز
به عمّا إذا كان الساكن حرف مدّ ولين؛ مثل: ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾⁽⁸⁾، ﴿أَمْ إِيَّاتُخَذُوا
ءَالِهَةً﴾⁽⁹⁾، ﴿وَوَيْحٌ أَنْفُسِكُمْ﴾⁽¹⁰⁾ فإنّ ورشاً لا ينقل حركة الهمزة إذا كان
الساكن قبلها حرف مدّ ولين. وكذلك لم ينقل ورش حركة الهمزة إلى «ميم
الجمع»؛ لأنّ مذهبه فيها: صلتها بالواو إذا كانت قبل همزة القطع؛ فلم تقع
الهمزة إلّا بعد حرف الصّلة؛ وهو حرف مدّ.

ثالثها: أن يكون الساكن في آخر الكلمة الأولى منفصلاً عن الهمزة؛
وهذا الشّرط هو المذكور بقوله: «طَرَفًا»؛ أي: في الطّرف الأخير من الكلمة
الأولى، بينما تكون الهمزة في أوّل الكلمة الموالية للساكن؛ مثل: ﴿فَلْ أَطِيعُوا

(1) «سورة يونس» الآية: 3.

(2) «سورة الأعراف» الآية: 79.

(3) «سورة يوسف» الآية: 8.

(4) «سورة يونس» الآية: 26.

(5) «سورة العنكبوت» الآية: 1.

(6) «سورة المائدة» الآية: 29.

(7) «سورة البقرة» الآية: 13.

(8) «سورة النّور» الآية: 6.

(9) «سورة الأنبياء» الآية: 21.

(10) «سورة الذّاريات» الآية: 21.

اللَّهِ⁽¹⁾، وسواء فصل فيه الساكن عن الهمز حقيقةً كما تقدّم، أو حُكْمًا؛ وذلك ممّا فيه (أَل) التعريف؛ مثل: ﴿الْأَنْهَزُ﴾⁽²⁾، ﴿الْأُولَى﴾⁽³⁾، و﴿الْإِيْمَنُ﴾⁽⁴⁾؛ فهذه الأمثلة وشبهها في حكم المنفصل؛ لأنّ (أَل) وإن كانت متّصلة بالهمزة لفظاً ورسمًا فهي منفصلة في المعنى؛ ف(أَل) من حروف المعاني ك(هَل) و(قَدْ)، ودليل انفصال (أَل) عن الكلمة أنّك لو حذفته لم تختل الكلمة ولا يختلف المعنى، لذلك تعتبر (أَل) التعريف والاسم الذي دخلت عليه في حكم كلمتين منفصلتين. فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة؛ مثل: ﴿الْفُرْعَانُ﴾⁽⁵⁾، و﴿الظُّمَّانُ﴾⁽⁶⁾، و﴿مَسْئُولًا﴾⁽⁷⁾، لم ينقل فيها ورش رحمه الله، إلا كلمة واحدة ورد فيها النّقل لورش وقالون مع أنّ الهمزة والساكن جاءتا في كلمة واحدة؛ وهي ﴿رِدَاءُ﴾ في «سورة القصص»⁽⁸⁾ كما سيأتي ذلك عند الناظم.

فإن اختلف شرط من الشروط الثلاثة لم ينقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن قبلها؛ بل يوافق في ذلك الإمام قالون وغيره من الرواة.

وبعض العلماء فصلوا في شروط نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها لورش وجعلوها خمسة⁽⁹⁾:

(1) أن تكون الهمزة قطعية لا وصلية.

(1) «سورة التّور» الآية: 52.

(2) «سورة النساء» الآية: 121.

(3) «سورة الضّحى» الآية: 4.

(4) «سورة الحجرات» الآية: 11.

(5) «سورة الرّحمن» الآية: 1.

(6) «سورة التّور» الآية: 38.

(7) «سورة الإسراء» الآية: 36.

(8) الآية: 34.

(9) ينظر: «التّوضيح والبيان» للودغيريّ (ص 431-432).

- (2) أن يكون قبلها ساكن لا متحرك.
- (3) أن يكون الساكن صحيحاً أو ما جرى مجراه.
- (4) أن يكون الساكن قبل الهمزة لا بعدها.
- (5) أن يكون الساكن منفصلاً عن الهمزة.
- والحرف المنقول إليه على خمسة أنواع؛ وهي⁽¹⁰⁾:
- (1) أن يكون الحرف المنقول إليه نوناً ساكنة؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ﴾⁽¹¹⁾، و﴿أَنْ أَبَدِلَهُ﴾⁽¹²⁾، و﴿مِنْ إِلَهِ﴾⁽¹³⁾.
- (2) أن يكون تنويناً؛ مثل: ﴿لِفِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى﴾⁽¹⁴⁾، و﴿مُؤْمِنٍ إِلَّا﴾⁽¹⁵⁾.
- (3) أن يكون حرف لين؛ مثل: ﴿ذَوَاتِي أَكْلٍ﴾⁽¹⁶⁾، و﴿إَتَّقُوا إِذَا﴾⁽¹⁷⁾.
- (4) أن يكون لام المعرفة؛ نحو: ﴿إِلَّا نَقَالَ﴾⁽¹⁸⁾، و﴿وَالْأَنْبِيَاءُ﴾⁽¹⁹⁾، و﴿إِلَّا نَسْتَنِي﴾⁽²⁰⁾.

(10) ينظر: «التيسير» للداني (ص 35-36)، و«رواية ورش عن نافع» لمحمد بن شريح الرعيني (ص 68-69)، و«تقريب المنافع» لابن القصاب (ص 139-140).

(11) «سورة التوبة» الآية: 6.

(12) «سورة يونس» الآية: 15.

(13) «سورة الأعراف» الآية: 58.

(14) «سورة الأنفال» الآية: 16.

(15) «سورة التوبة» الآية: 10.

(16) «سورة سبأ» الآية: 16.

(17) «سورة الأعراف» الآية: 201.

(18) «سورة الأنفال» الآية: 1.

(19) «سورة القيامة» الآية: 38.

(20) «سورة النازعات» الآية: 35.

(5) أن يكون باقي حروف المعجم؛ نحو: ﴿قَدَّمْتَ أَيْدِيَكُمْ﴾⁽¹⁾، و﴿قَدْ أُوتِيْتَ﴾⁽²⁾، و﴿فَلِإِنَّمَا﴾⁽³⁾.

وقول الناظم: «بِشَكْلِ الْهَمْزِ»؛ أي: حَرَك الحرف الساكن الصَّحيح المتطَرَّف بحركة الهمزة المَحَقَّقة، سواء كانت مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة.

وقوله: «ثُمَّ حَذَفَا»؛ أي: بعد تحريك الحرف الساكن بحركة الهمزة يَحذفُ ورش الهمزة المَحَقَّقة؛ وما ذكره هو الرَّاجح؛ وهو الَّذِي قرأ به القراء العشرة، وعليه غالب العرب، بخلاف ما سمع عن بعض العرب من إبدالهم الهمزة من جنس حركتها بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها؛ فيقولون في الْمَرْأَةِ مثلاً: الْمَرَاة، وفي الْكَمَاءَةِ: الْكَمَاة؛ وهي لغة ضعيفة وقليلة، والفصيح أن يقال: الْمَرَّة وَالْكَمَّة⁽⁴⁾. ثم إنه بعد حذف الهمزة على الرَّاجح اختلف العلماء في علَّة حذفها؛ فقليل: حذفت الهمزة لالتقاء الساكنين؛ أمَّا الساكن الأول فهو الحرف الَّذِي قبل الهمز، وهو في حكم السَّكون إذ حركته عارضة. وأمَّا الساكن الثاني فهو الهمز الَّذِي سكن لَمَّا زال عنه حركته، فاجتمع ساكنان، فحذف الهمز حتَّى لا يجتمع ساكنان؛ وهذا القول ردّه بعض العلماء⁽⁵⁾. وقيل: حذفت الهمزة من أجل التَّخفيف وليس من أجل التَّقاء الساكنين؛ لأنَّ الهمزة لَمَّا نقلت حركتها إلى الساكن قبلها سكنت فازدادت ثَقَلًا بذلك؛ فحَقِّفَتْ بحذفها، وهذا القول

(1) «سورة الأنفال» الآية: 52.

(2) «سورة طه» الآية: 35.

(3) «سورة الأعراف» الآية: 203.

(4) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (3/ 545)؛ فقد قال فيه: «واعلم أنَّ كُلَّ همزة متحرَّكة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفَّفَ حذفها وألقيت حركتها على الساكن الَّذِي قبلها؛ وذلك قولك: مَنْ يُوْكَ وَمَنْ مَّكَ وَكَمْ يَلْكَ، إذا أردت أن تخفَّفَ الهمزة في الأب والأُم والأبَل. ومثل ذلك قولك: الْحُمُرُ إذا أردت أن تخفَّفَ ألف الْحُمُر. ومثله قولك في الْمَرْأَةِ: الْمَرَّة، وَالْكَمَاءَةِ: الْكَمَّة. وقد قالوا: الْكَمَاءَةُ وَالْمَرَاة، ومثله قليل».

(5) ينظر: «شرح الهداية» للمهدوي (1/ 49).

هو الذي ارتضاه جُلّ القراء؛ لصحّته وسلامته من الاعتراض وموافقته كلام النحويين، وارتضاه الإمام الشاطبي بقوله:

وَحَرَكُ لَوْرَشٍ كُلِّ سَاكِنٍ آخِرٍ صَحِيحٌ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهَلًا⁽¹⁾

كما اختاره الإمام ابن بري بقوله:

وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَتَهُ يُحْذَفُ تَخْفِيفًا فَحَقَّقْ عِلَّتَهُ⁽²⁾

تنبيهان:

التنبيه الأول: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذف الهمزة يكون لورش إذا وُصِلَتِ الهمزة بما قبلها؛ نحو: ﴿وَتَبَّتْ أَفْدَامَنَا﴾⁽³⁾، و﴿ذِلَّةٌ أُولَئِكَ﴾⁽⁴⁾، و﴿مَرَّةً أَوْ﴾⁽⁵⁾، أمّا إذا ابتدئ بالهمزة فلا خلاف بين القراء في تحقيقها، وهذا فيما رسم منفصلاً كما تقدّم في الأمثلة، أمّا فيما رسم متصلاً؛ مثل: ﴿الْأَنْهَرُ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْأُولَى﴾⁽⁷⁾، و﴿الْإِيْمَنُ﴾⁽⁸⁾؛ فهو ينقل وصلاً وابتداءً.

التنبيه الثاني: إذا كان بعد الهمز المنقول حركته حرف مدّ ولين فإنه يجري فيه الأوجه الثلاثة من التوسط والطول والقصر، سواء كان حرف المدّ واللين ألفاً؛ نحو: ﴿وَمِنْ-إِيْتِهِمْ﴾⁽⁹⁾، أو ياءً؛ مثل: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾⁽¹⁰⁾،

(1) «حرز الأمان» (رقم البيت: 226).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 123).

(3) «سورة آل عمران» الآية: 147.

(4) «سورة يونس» الآية: 26.

(5) «سورة التوبة» الآية: 127.

(6) «سورة النساء» الآية: 121.

(7) «سورة الضحى» الآية: 4.

(8) «سورة الحجرات» الآية: 11.

(9) «سورة الروم» الآية: 21.

(10) «سورة يونس» الآية: 53.

أو واوًا؛ نحو: ﴿قُلْ اَوْحَى﴾⁽¹⁾، مع جريان العمل عند المغاربة على التوسط، وتقديم القصر عند المشاركة، وهذا كله فيما إذا جاء حرف المدّ بعد غير (أل)؛ فإن كان بعدها (أل) فسيأتي تفصيل حكمه عند شرح قوله: «ثُمَّ عَنْهُمَا بِهِمْزٍ وَضَلٍّ أَوْ بِحَذْفٍ حَيْثُمَا».

[خلف ورش في نقل ﴿كِتَابِيهِ إِنْ﴾]

وقوله: «وَالْخُلْفُ فِي ﴿كِتَابِيهِ﴾»؛ أي: «و» قد حصل «الْخُلْفُ» عند ورش «في» نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وعدمها في كلمة ﴿كِتَابِيهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿بَقِيْفُولْ هَآؤُمْ إِفْرَءْ وَأَِِِ كِتَابِيهِ إِنْ ظَنَنْتَ أَنِّي مَلَكِيْ حِسَابِيهِ﴾ في «سورة الحاقة»⁽²⁾؛ فورش له في ﴿كِتَابِيهِ إِنْ﴾ وجهان:

الأول: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها كسائر باب النقل؛ وقد استوفى شروط النقل.

الثاني: عدم النقل؛ وذلك بإسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها بخلاف سائر الباب؛ لأنّ الهاء التي فيه هي هاء سكت، لحقت في الوقف لبيان حركة ياء الإضافة، ثم ثبتت في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف، وكأنّهم وصلوها بنية الوقف، والهاء التي للسكت منافرة للحركة إذ وضعها يقتضي ذلك، وإذا كان ذلك كذلك فنقل الحركة إليها فيه نقض المقصود بها⁽³⁾.

وفي الوجهين المذكورين قال الإمام ابن بري:

.....وَفِي ﴿كِتَابِيهِ﴾ خُلْفٌ، وَيَجْرِي فِي ادْغَامِ ﴿مَالِيهِ﴾⁽⁴⁾

(1) «سورة الجن» الآية: 1.

(2) الآيتان: 18-19.

(3) ينظر: «فرائد المعاني في شرح حرز الأمان» لابن آجروم (3/ 818).

(4) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 118).

فوجه النقل من طريق ابن سيف عن الأزرق، ووجه عدم النقل من طريق ابن هلال عن الأزرق⁽¹⁾، وفي ذلك قال الإمام ابن غازي:

..... وَيُوسُفُ ﴿كِتَبِيهِ﴾ كَالْحَرَمِيِّ
رَوَاهُ عَنْهُ نَجْلُ سَيْفٍ وَتَلَا دَانٍ بِهِ وَابْنُ هَلَالٍ نَقَلَا⁽²⁾

وعدم النقل هو المقدم في الأداء عند المشاركة⁽³⁾، وعليه اقتصر المغاربة⁽⁴⁾؛ لاقتصار الإمام الداني عليه في «التيسير» حين قال⁽⁵⁾: «واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفاً واحداً في «الحاقة» وهو قوله ﴿كِتَبِيهِ إِنِّي﴾ فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين، وبه أخذ».

وعدم النقل هو الذي رجّحه الإمام الشاطبي بقوله:

..... وَ﴿كِتَبِيهِ﴾ بِالْإِسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقْبُلًا⁽⁶⁾

ففي قول الإمام الشاطبي إشارة إلى صحة الوجهين: النقل وعدمه؛ لكن عدم النقل هو الرّاجح.

وعلى هذا يكون النقل من زيادات الأئمة الشاطبي وابن أجروم وابن برّي على كتاب «التيسير».

وقال الإمام ابن القاضي: «﴿كِتَبِيهِ إِنِّي﴾؛ الأخذ للأزرق بإسكان الهاء وقطع الهمزة»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: «أنوار التعريف» لابن الغازي الحامدي (ص 224) بتحقيقي قيد الطبع.

(2) «تفصيل عقد درر ابن برّي» (رقم البيت: 59-60) بتحقيقي؛ تحت الطبع.

(3) ينظر: «النشر» (1/ 409)، و«فتح المعطي» (ص 29-30)، و«الإضاءة» (ص 140).

(4) ينظر: «التقريب والحرش» (ص 82)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 16) مخطوط، و«التوضيح والبيان» (ص 430).

(5) (ص 36).

(6) «حرز الأمان» (رقم البيت: 234).

(7) «بيان الخلاف والتشهير» (ص 340).

وأنشدنا شيخنا علي بن محمد توفيق النحاس المصري بقراءتي عليه
مرجّحاً وجه عدم النقل لورش:

وَلَيْسَ لَهُ نَقْلٌ بِحَرْفٍ ﴿كِتَابِيهِ﴾⁽¹⁾

فحجة من نقل لورش في ﴿كِتَابِيهِ إِنَّي﴾: وجود حرف ساكن صحيح
منفصل قبل الهمزة؛ فاجتمعت فيه جميع شروط النقل، وحجة من لم ينقل:
عدم الاعتداد بالسّاكن؛ لأنّه اجتلب من أجل الوقف على هاء السّكت.

وذكر بعضهم أنّ الخلاف لورش في ﴿كِتَابِيهِ إِنَّي﴾ يترتب عليه
الخلاف الحاصل في ﴿مَالِيَهُ هَلَكَ﴾ من «سورة الحاقة»⁽²⁾؛ فمن نقل في
﴿كِتَابِيهِ إِنَّي﴾ أدغم في ﴿مَالِيَهُ هَلَكَ﴾، ومن لم ينقل في ﴿كِتَابِيهِ إِنَّي﴾
أظهر في ﴿مَالِيَهُ هَلَكَ﴾، وسيأتي تفصيل ذلك في «باب الإظهار والإدغام».
وأما قالون فليس له في ﴿كِتَابِيهِ إِنَّي﴾ إلا التحقيق كسائر باب النقل.

[الكلمات التي اتفق قالون وورش على النقل فيها]

قال الناظم رحمه الله:

..... وَعَنْهُمَا ﴿ءَالَسَ﴾ ﴿أَلُوْبَى﴾ ﴿بَعْدَ﴾ ﴿عَادٍ﴾ ﴿مُدْغَمًا﴾

(54) ﴿رِدَاءَ﴾، و﴿أَلُوْلَى﴾ هَامِزًا إِذْ يُنْقَلُ وَصَلًا وَبَدَأَ نَجْلٌ مِّنَا الْأَبْجَلُ

(55) وَابْدَأَ لَهُ بِالْأَصْلِ، ثُمَّ عَنْهُمَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ أَوْ بِحَذْفٍ حَيْثُمَا

لَمَّا ذَكَرَ فِي الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةِ قَاعِدَةَ وَرَشٍ فِي نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى
السَّاكِنِ قَبْلُهَا، أَرَدَفَ هُنَا بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي اتَّفَقَ قَالُونَ وَوَرَشٌ عَلَى نَقْلِهَا؛
وهي ثلاث كلمات:

(1) ينظر: «القصيدة الحسنة» (ص 115).

(2) الآيتان: 28 -29.

(1) ﴿ءَالَيْنَ﴾؛ في موضعين من «سورة يونس»؛ وهما: ﴿ءَالَيْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽¹⁾، و﴿ءَالَيْنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾⁽²⁾، فيقرؤهما نافع بفتح اللّام من غير همز. وقد تقدّم معنا كيفية قراءتها لقالون وورش، والأوجه الجائزة فيها.

(2) ﴿رِدَاءٌ يُصَدِّفُنِي﴾ في «سورة القصص»⁽³⁾، فقد قرأها نافع بنقل فتحة الهمزة إلى الدال الساكنة قبلها وإسقاط الهمزة، فكلّ من قالون وورش ناقض أصله في هذا الموضع؛ فأما قالون فليس له النقل أصلاً سواء في كلمة أو في كلمتين، وأما ورش فلا ينقل إلّا ما كان من كلمتين، وهذا الموضع قد اختلّ فيه شروط من شروط النقل عنده؛ وهو وقوع الساكن والهمز في كلمتين منفصلتين، فكلمة ﴿رِدَاءٌ﴾ جاء فيها الساكن والهمز في كلمة واحدة، ومع ذلك فقد اتّفق قالون وورش على نقل حركة الهمزة فيها إلى الساكن قبلها وصلّاً ووقفاً. وكلّ ما تقدّم توجيهه يظهر لنا أنّ قراءة ﴿رِدَاءٌ﴾ وقع فيها النقل وأصلها: ﴿رِدَاءٌ﴾. وقيل: إنّ قراءة نافع ﴿رِدَاءٌ﴾ ليس مخفّفاً من «رِدَاءٍ»، فلا يدخل في باب النقل؛ وإنّما هو من باب أردى؛ أي: زاد، وعليه فلا يكون فيه همز، ولا يكون نافع مخالفاً لأصله، قال الإمام ابن الباذش في «الإقناع»⁽⁴⁾: «إلّا في ﴿رِدَاءٌ يُصَدِّفُنِي﴾؛ فإنّه - أي: ورش - خالف أصله؛ فألقى الحركة على الدال وهما في كلمة، وتابعه على ذلك قالون. وقد روي عن نافع أنّه ليس مخفّفاً من «ردء»، وأنّه فعل من قولهم: أردى على المئة؛ أي: زاد عليها... والمعنى على هذا: فأرسله معي زيادة يصدّقني، ولا يكون مخالفاً لأصله على هذا الوجه».

(1) الآية: 51 من «سورة يونس».

(2) الآية: 91 من «سورة يونس».

(3) الآية: 34.

(4) (ص 189).

وعلى الاحتمالين معاً نقف لورش وقالون على ﴿رَدَّآ﴾ بإبدال التنوين ألفاً.

(3) ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ في «سورة النجم»⁽¹⁾، وقيد الناظم كلمة ﴿أَلْأُولَى﴾ بقوله: «عادٍ»، وفي نسخة أخرى: «عاداً»، ف«عادٍ» على وجه الإعراب، و«عاداً» على وجه الحكاية، فقيد ﴿أَلْأُولَى﴾ بالتي وردت بعد كلمة ﴿عَادَا﴾ حتى تخرج التي ليس معها ﴿عَادَا﴾.

[كيفية قراءة ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ لورش وقالون في حالتي الوصل والابتداء]

فنافع يقرأ ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ بنقل ضمة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها وإسقاط الهمزة مع إدغام تنوين عاداً في اللام، وهذا القيد الأخير لم يذكره الإمام ابن أَجْرُوم لنافع من روايته ورش وقالون، إلا أن قالون يختلف عن ورش في كيفية قراءة كلمة ﴿أَلْأُولَى﴾؛ لذلك قال الناظم: «و﴿أَلْأُولَى﴾ هَامِزًا إِذْ يَنْقُلُ وَصَلًا وَبَدَءًا نَجُلٌ مِينًا أَلْبَجَلُ وَابْدَأَ لَهُ بِالْأَصْلِ»؛ أي: أن ابن مينا - وهو قالون المبجل المكرم - يهمز واو ﴿أَلْأُولَى﴾ في حال نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، سواء كان ذلك في حال وصل ﴿أَلْأُولَى﴾ بـ ﴿عَادَا﴾، أو في حال الابتداء بـ ﴿أَلْأُولَى﴾؛ فيقرأها هكذا: ﴿عَادَا أَلْأُولَى﴾ بالنقل مع همز الواو وإسكانها، ومفهوم كلامه هذا أن ورشاً لا يهمز الواو؛ وهو كذلك.

ويضاف لقالون وجهٌ ثانٍ حين الابتداء بها؛ وهو ما ذكره بقوله: «وَابْدَأَ لَهُ بِالْأَصْلِ»؛ أي: النطق بهمزة الوصل مفتوحة مع إسكان لام التعريف وهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة؛ هكذا: ﴿أَلْأُولَى﴾، فحينها لا يهمز الواو لقالون.

ويضاف لقالون وجه ثالث في الابتداء بها؛ وهو ﴿لُؤْلَى﴾؛ وهو مستفاد من قوله بعد: «ثُمَّ عَنْهُمَا بِهِمْزٍ...».

(1) الآية: 49.

فتلخص من كل ذلك أن قالون له في وصل ﴿الْأُولَى﴾ بـ ﴿عَادَا﴾ وجه واحد؛ وهو: نقل ضمة الهمزة إلى اللام الساكنة قبلها وإسقاط الهمزة مع همز الواو وإسكانها وإدغام تنوين ﴿عَادَا﴾ في لام ﴿الْأُولَى﴾ هكذا: ﴿عَادَاْ الْأُولَى﴾، وإذا وقف له على ﴿عَادَا﴾، وابتدى له بـ ﴿الْأُولَى﴾ فله فيها ثلاثة أوجه:

الأول: ﴿الْأُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل المفتوحة بعدها لام مضمومة ثم همزة ساكنة على الواو.

الثاني: ﴿لُولَى﴾ بضم اللام بعدها همزة ساكنة على الواو وبدون همزة الوصل.

الثالث: ﴿الْأُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل المفتوحة وإسكان اللام وتحقيق همزة فاء الفعل بعدها؛ وهذا الوجه هو الذي يسمى بـ «وجه الأصل»؛ وهو الذي جرى به العمل عند المغاربة وهو المقدم عند المشاركة⁽¹⁾، ثم يتبعه الوجه الأول، ثم يتبعهما الوجه الثاني.

وأما ورش فإن وصلنا له ﴿عَادَا﴾ بـ ﴿الْأُولَى﴾ فله وجه واحد؛ وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وإدغام التنوين في اللام وواو ساكنة بعد اللام هكذا: ﴿عَادَاْ الْأُولَى﴾؛ وقد تقدم في باب «مدّ البدل» حكم مدّها، وإذا وقفنا له على ﴿عَادَا﴾ وابتدأنا بـ ﴿الْأُولَى﴾ فله فيها وجهان؛ وكلاهما على النقل:

الأول: ﴿الْأُولَى﴾ بإثبات همزة الوصل المفتوحة بعدها لام مضمومة ثم واو ساكنة مع القصر والتوسط والطول⁽²⁾.

(1) ينظر: «التيسير» للداني (ص 205)، و«بيان الخلاف والتشهير» لابن القاضي (ص 330)، و«تقييد الشيخ الراضي السوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السبع» (اللوحة: 14) مخطوط، و«التوضيح والبيان» للودغيري (ص 436)، و«الطريق المأمون» للمرصفي (ص 122).

(2) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 308، 441).

الثاني: ﴿لُولِي﴾ بضم اللام بعدها واو ساكنة ودون همزة الوصل مع القصر فقط.

والذي جرى به العمل عند المغاربة في ﴿أُولِي﴾ لورش هو: البدء بهمزة الوصل مع التوسط والتقليل⁽¹⁾، والمقدم في الأداء عند المشاركة هو: البدء بهمزة الوصل مع القصر والتقليل⁽²⁾.

[كيفية الابتداء بأل التعريف المنقول إليها حركة الهمزة بعدها]

وقوله «ثُمَّ عَنْهُمَا بِهِمْزٍ وَصَلٍ أَوْ بِحَذْفٍ حَيْثُمَا» بيان لقاعدة عامة للإمام نافع؛ إذ فيه بيان لكيفية البدء بالكلمة التي نُقِلَتْ فيها حركة الهمزة إلى (أل) التعريف قبلها؛ مثل: ﴿الْأَنْهَرُ﴾⁽³⁾، و﴿الْأَيْمَى﴾⁽⁴⁾، و﴿الْأَسْلَمُ﴾⁽⁵⁾، و﴿الْآخِرِ﴾⁽⁶⁾، و﴿الْأُولَى﴾⁽⁷⁾، و﴿الْإِيْمَنِي﴾⁽⁸⁾؛ فأفاد أنه يجوز لنا في حال النقل والابتداء بها وجهان:

الأول: البدء بهمزة الوصل هكذا: ﴿الْأَنْهَرُ﴾، و﴿الْأَزْدَلُونَ﴾، و﴿الْآخِرِ﴾، و﴿الْأُولَى﴾، و﴿الْإِيْمَنِي﴾.

الثاني: البدء بلام متحركة وإسقاط همزة الوصل استغناء عنها بحركة اللام هكذا: ﴿لَنْهَارُ﴾، و﴿لَاخِرِ﴾، و﴿لُولِي﴾، و﴿لِيْمَانِ﴾.

(1) ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 441).

(2) ينظر: «غيث النفع» للصفاقسي (ص 564).

(3) «سورة النساء» الآية: 121.

(4) «سورة الأعراف» الآية: 158.

(5) «سورة آل عمران» الآية: 19.

(6) «سورة البقرة» الآية: 7.

(7) «سورة الضحى» الآية: 4.

(8) «سورة الحجرات» الآية: 11.

وهذا الحكم عام لجميع من ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فورش في جميع الباب، وقالون في ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾⁽¹⁾ في حال الابتداء بالكلمة الثانية، وكذلك: ﴿الْإِسْمُ﴾⁽²⁾ من قوله تعالى: ﴿يَسَّ الْأِسْمُ الْفُسُوفُ بَعْدَ﴾⁽³⁾ لجميع القراء⁽⁴⁾.

قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَحُكْمُ ﴿يَسَّ الْأِسْمُ﴾ حُكْمُ النَّقْلِ فَصَدَّرْنَا بِهِ اعْتِبَارَ الْأَصْلِ⁽⁵⁾

وقال العلامة حسن خلف الحسيني:

وَفِي ﴿يَسَّ الْأِسْمُ﴾ ابْتِدَاءٌ بِ(أَلْ) أَوْ بِلَامِهِ فَقَدْ صَحَّحَ الْوَجْهَانِ فِي «النَّشْرِ» لِلْمَلَا⁽⁶⁾

فوجه الابتداء بهمزة الوصل: عدم الاعتداد بحركة اللام؛ لأنها عارضة، والنظر إلى الأصل فيها وهو سكون اللام، ولا يبتدأ بساكن.

ووجه الابتداء باللام مجرداً من همزة الوصل هو: الاعتداد بحركة اللام؛ لأن همزة الوصل جلبت من أجل سكون اللام، وهذا السكون قد زال بحركة النقل العارضة، فلم يعد هناك داع لهمزة الوصل.

والوجهان جائزان كما ذكر الإمام الداني في «التيسير»⁽⁷⁾، ونظم ذلك الإمام الشاطبي فقال:

(1) «سورة النجم» الآية: 49.

(2) «سورة الحجرات» الآية: 11.

(3) «سورة الحجرات» الآية: 11.

(4) ينظر: «النشر» (1/ 416)، و«فتح المعطي» (ص 29)، و«تقريب النفع في القراءات السبع» (ص 62).

(5) ينظر: «إتمام إبراز الضمير» للفاسي (رقم البيت: 65).

(6) «إتحاف البرية بتحريرات الشاطبية» (رقم البيت: 68).

(7) (ص 205).

وَتَبْدَأُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدًّا بِعَارِضِهِ فَلَا⁽¹⁾
وقال الإمام ابن برّي:

وَيَبْدَأُ اللَّامَ إِذَا مَا اعْتَدَّا بِهَا بِغَيْرِ هَمْزٍ وَصَلٍ فَرَدًا⁽²⁾
وهذا كله في اللفظ فقط، أمّا في الرسم فلا بدّ من إثبات ألف الوصل قبل
اللام في جميع الأحوال.

والذي جرى به العمل عند المغاربة وقدمه المشاركة في الأداء هو: البدء
بهمزة الوصل⁽³⁾. قال الإمام محمد بن عبد السلام الفاسي:

وَصَدَّرْنَا لِكُلِّ مَنْ قَدْ نَقَلَا بَدْءًا بِهِمْزِ الْوَصْلِ حَيْثُ نَزَلَا
وَوَظَاهِرُ اعْتِبَارِ عَارِضٍ هُنَا مُتَّحِدٌ مَعَ غَيْرِهِ نِلَتْ الْمُنَى⁽⁴⁾
وقال الإمام محمد بن أحمد المتولّي:

وَبَدْءُ بِهِمْزِ الْوَصْلِ أَوَّلَى
⁽⁵⁾

وإذا كان في الكلمة المنقولة «مدّ البدل»؛ مثل: ﴿الْآخِرِ﴾،
و﴿الْأُولَى﴾، و﴿الْأَيْمَنِ﴾؛ فإنه إن بدأنا بغير همزة الوصل فلا يجوز لنا إلّا
القصر لغلبة وقوّة الاعتدادًا بالعارض، كأنّ حركة اللام أصلية فلا مدّ لعدم

(1) «حز الأمانى» (رقم البيت: 233).

(2) «الدرر اللوامع» (رقم البيت: 119).

(3) ينظر: «جامع البيان» للداني (2/ 616)، و«المختصر البارع» لابن جزّي الغرناطي (ص 66)،
و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 28)، و«الإضاءة» للضباع (ص 139)، و«إرشاد المريد» له
(ص 66).

(4) «إتمام إبراز الضمير» (رقم البيت: 63-64).

(5) «منظومة المتولّي في بيان ما خالف فيه ورش حفصًا» المطبوع مع شرحه لها «فتح المعطي»
(ص 28).

وجود الهمزة⁽¹⁾، وإن بدأنا بهمزة الوصل فيجوز عند المغاربة والمشاركة ثلاثة أوجه: القصر، والتوسط، والطول⁽²⁾. وفي هذا يقول الإمام محمد بن أحمد المتولّي:

وَبَدَأَ بِهَمْزِ الْوَصْلِ أَوَّلَى، وَإِنْ بِهِ بَدَأَتْ كَـ ﴿الْأُولَى﴾ ثَلَاثُهُ وَأَهْمَلَا
سَوَى قَصْرِهِ إِنْ تَبَدَّثَهُ بِدُونِهِ⁽³⁾

وقال الشيخ عثمان سليمان مراد المصري:

إِنْ تَبَدَّدَتْ بِهَمْزٍ نَحْوُ ﴿الْآخِرِ﴾ ثَلَاثٌ وَإِنْ بِالْأَمِ تَبَدَّدَتْ فَاقْصُرِ⁽⁴⁾
والذي جرى به العمل عند المغاربة هو: البدء بهمزة الوصل مع التوسط، والمقدّم عند المشاركة هو: البدء بهمزة الوصل مع القصر.

ومما جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة في «باب النقل»: وضع الجرة في محلّ الهمزة المنقول حركتها إلى الساكن قبلها؛ للدلالة على موضع حذفها؛ سواء كان الساكن تنويناً أو غير تنوين، فنضع الجرة فوق الألف

(1) وبعض المغاربة يجوزون القصر والتوسط والطول في حالة عدم الاعتداء بهمزة الوصل. ينظر: «التوضيح والبيان» للودغيري (ص 438-439، 441).

وخطأ الشيخ الرّاضي السّوسي من يأخذ بالأوجه الثلاثة في ذلك. ينظر: «تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه عبد الرحمن ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 4) مخطوط.

(2) ينظر: «فرائد المعاني» لابن أجروم (2/ 562-563)، و«النشر» لابن الجزري (1/ 343، 355)، و«التنوير» للطّبي (رقم البيتين: 69-70)، و«تقييد الشيخ الرّاضي السّوسي عن شيخه ابن القاضي في القراءات السّبع» (اللوحة: 4) مخطوط، و«فتح المعطي» للمتولّي (ص 28)، و«الإضاءة» للضّبّاع (ص 140)، و«إرشاد المريد» له (ص 66)، و«تقريب النّفع» له أيضاً (ص 62).

(3) «منظومة في بيان ما يخالف فيه ورش المصري حفصاً عن عاصم الكوفي» (ص 28) المطبوع مع شرحه للنّاظم «فتح المعطي».

(4) «النور الساطع» (رقم البيت: 50).

المنقول حركتها إن كانت مفتوحة؛ مثل: ﴿وَلَيْسَ آذُنَا﴾⁽¹⁾، و﴿كَنَزُ أَوْ﴾⁽²⁾، ونضعها في وسط الألف إن كانت مضمومة؛ نحو: ﴿لَنْ أَرْسِلَهُ﴾⁽³⁾، و﴿صُنْعًا أَوْ لَيْكَ﴾⁽⁴⁾، ونجعلها تحت الألف إن كانت مكسورة؛ مثل: ﴿أَقْلَ إِنَّكَ﴾⁽⁵⁾، و﴿كَبِيرَةً إِلَّا﴾⁽⁶⁾، قال الإمام الخزاز:

وَحُكْمُهَا لَوَرَشِهِمْ فِي النَّقْلِ كَحُكْمِهَا فِي أَلْفَاتِ الْوَصْلِ
فَفَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ وَسَطًا فِي مَوْضِعِ الْهَمْزِ الَّذِي قَدْ سَقَطَ⁽⁷⁾

وهذا كله فيما إذا كان الساكن منفصلاً عن الهمزة رسماً، أما إذا كان متصلاً رسماً فالذي جرى به العمل عند المغاربة والمشاركة: عدم وضع الجرة في موضع الهمزة التي نقلت حركتها⁽⁸⁾؛ نحو: ﴿رِدَاءً﴾⁽⁹⁾، و﴿الْأَرْضُ﴾⁽¹⁰⁾، و﴿الْأَنْسُلُ﴾⁽¹¹⁾، و﴿الْأُولَى﴾⁽¹²⁾. قال الإمام ابن القاضي:

(1) «سورة هود» الآية: 9.

(2) «سورة هود» الآية: 12.

(3) «سورة يوسف» الآية: 66.

(4) «سورة الكهف» الآيتان: 99-100.

(5) «سورة الكهف» الآية: 71.

(6) «سورة الكهف» الآية: 48.

(7) «مورد الظَّمان في رسم أحرف القرآن» (رقم البيت: 541-542).

(8) ينظر: «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظَّمان» لابن القاضي (ص 40). وهناك من ذهب إلى وضع الجرة في محل الهمزة المنقول حركتها، قال الإمام ميمون الفخار في «المورد الزوي في ضبط كلام ربنا العلي» (ص 62):

فَصَلُّ وَقُلْ جَرُّ لَدَى النَّقْطِ أَلِفٌ مَكَانَ هَمْزٍ بَعْدَ نَقْلِهِ حُذِفَ

(9) «سورة القصص» الآية: 34.

(10) «سورة الزلزلة» الآية: 1.

(11) «سورة الزلزلة» الآية: 3.

(12) «سورة الضحى» الآية: 4.

وَتُتْرَكُ الْجَرَّةُ فِي الْمُتَّصِلِ
بِذَا جَرَى الْعَمَلُ عِنْدَ النَّاسِ
وَهُوَ مَذْهَبُ التَّجِيْبِيِّ فَأَعْلَمَنْ
وظَاهِرُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْإِطْلَاقِ
وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ فِي «الطَّرَازِ»
نَحْوُ «رِدَا» وَ«الْأَرْضِ» وَالْأَمْرُ جَلِي
لِعَدَمِ الْوَقْفِ بِلَا التَّبَاسِ
تَابَعَهُ النَّاسُ عَلَى هَذَا السَّنَنِ
تُجْعَلُ مُطْلَقًا بِالِاتِّفَاقِ
وَرَدُّ غَيْرِهِ بِلَا مَجَازٍ⁽¹⁾

(1) «بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان» (ص 86).

